



المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

مجلة دورية علمية محكمة

تُعنى بنشر بحوث الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما

حقوق الطبع محفوظة لمجلة تعظيم الوحيين

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام - الرياض، المملكة العربية السعودية
برقم: (٨٠٤٤)، وتاريخ: ١٤/٤/١٤٣٦ هـ

رقم الإيداع: ١٤٣٨ / ٩٩٣٩

تاريخ: ١٤٣٨ / ١ / ٢٨

ردم: ١٦٥٨ - ٧٧٤X

سعر المجلة: (٢٠) عشرون ريالاً سعودياً أو ما يعادله

عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:

البريد الإلكتروني للمجلة: mjallah.wqf@gmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوحيين،

حي الروابي - المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،

المملكة العربية السعودية.

هاتف المجلة: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩ تحويلة: ١١٥

جوال المجلة وواتساب: +٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠

تويتر: @wahyain-mejallah

قيمة الاشتراك:

- داخل المملكة العربية السعودية للأفراد والجامعات (١٠٠ ريال)، شاملة لعدد من في السنة مع قيمة الشحن.
 - خارج المملكة العربية السعودية للأفراد والجامعات (١٢ دولاراً أمريكياً) لعدد من في السنة، ولا تشمل قيمة الشحن.
- تعباً استمارة الاشتراك من موقع وقف تعظيم الوحيين - المجلة المحكمة.



المواد العلمية المنشورة في المجلة تُعبّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم



التعريف:

مؤسسة وقفية تقوم على خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وبيان هدايتهما، وتحقيق غاياتهما، وتفعيل مقاصدهما.

النشأة:

في عام ١٤٢٨ هـ، كانت البداية باسم: «مشروع تعظيم القرآن الكريم». وفي عام ١٤٣٤ هـ، أصبح المشروع مركزاً ضمن مراكز المدينة المنورة لتنمية المجتمع تحت اسم: «مركز تعظيم القرآن الكريم». وفي عام ١٤٣٦ هـ، تم تطوير المركز واستقلاله، ليكون مؤسسة وقفية باسم: «وقف تعظيم الوحيين».

الرؤية:

الارتقاء في تعظيم القرآن الكريم والسنة النبوية ودراساتها محلياً وعالمياً.

الرسالة:

تعظيم القرآن الكريم والسنة النبوية في المجتمع والأمة، بتفعيل مقاصدهما وغاياتهما وبيان هدايتهما.

الأهداف:

- ١- إبراز مظاهر عظمة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبيان حقوقهما.
- ٢- الدفاع عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وتفنيد الشبهات عنهما.
- ٣- الارتقاء بالدراسات البحثية والدورات التدريبية المتخصصة في الدراسات القرآنية والحديثية وما يتعلق بهما.

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

التعريف:

مجلة دورية علمية محكمة، تُعنى بنشر بحوث الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما ورقياً وإلكترونياً، لأساتذة الجامعات، وأهل الاختصاص، والباحثين المهتمين بعلوم الوحيين.

الرؤية:

أن تكون المجلة منارة علمية بحثية في خدمة الوحيين الشريفين وتعظيمهما.

الرسالة:

تحكيم البحوث العلمية الجادة والأصيلة ونشرها في مجالات الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما.

الأهداف:

- ١- نشر البحوث العلمية المتخصصة في الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما.
- ٢- إثراء المجالات العلمية في مجالات الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما.
- ٣- شحذ همم الباحثين للكتابة، وتلبية احتياجاتهم لنشر بحوثهم.
- ٤- العناية بمعايير الجودة في البحوث العلمية.
- ٥- التمهيد لمشاريع علمية موسوعية مبتكرة في الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما.
- ٦- دعم أنشطة الوقف المتنوعة بالبحوث العلمية الجادة ذات الصلة بعمل الوقف وأهدافه.



أعضاء هيئة التحرير

أ.د/ عبد العزيز بن صالح العبيد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ عبد الله بن محمد حسن دمفؤ

أستاذ الحديث الشريف بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أ.د/ حسين بن محمد العواجي

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ خالد بن عون العنزي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

أ.د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح

أستاذ الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أ.د/ باسّم بن حمدي حامد السيد

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

د/ أمين بن عائش المريني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المشرف العام

أ.د/ عماد بن زهير حافظ

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

نائب المشرف العام

د. أحمد بن عبد الله سليمان

أستاذ القراءات وعلومها المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



رئيس التحرير

أ.د/ حكمت بن بشير ياسين

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مدير التحرير

د/ ياسر بن إسماعيل راضي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

الهيئة الاستشارية

أ.د/ أحمد بن علي السديس

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد آيدن

أستاذ التفسير بجامعة صكاريا بتركيا وجامعة قطر بقطر
(تركيا)

أ.د/ عبد الرحمن بن معاضة الشهري

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض
(السعودية)

أ.د/ المشي عبد الفتاح محمود

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(الأردن)

أ.د/ سألر بن محمد سألر إبراهيم

خبير الجودة والتخطيط والاعتماد الأكاديمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(مصر)

د/ وليد بن بليش العمري

أستاذ اللغات والترجمة المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

د/ عيسى بن محمد القايدي

أستاذ الاتصال والإعلام المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد سيدي بن محمد الأمين

أستاذ القراءات وعلومها بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد بن يعقوب تركستاني

أستاذ اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ زين العابدين بلافريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء
(المغرب)

أ.د/ سعيد بن فالح المغامسي

أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ غازي بن غزاي المطيري

أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ نبيل بن محمد الجوهرري

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(مصر)

أ.د/ السألر محمد محمود الجكني

أستاذ القراءات وعلومها بجامعة طيبة بالمدينة المنورة
(السعودية)

أ.د/ محمد بن عبد العزيز العواجي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(السعودية)

قواعد المجلة وسياستها في النشر

- ١- تقبل المجلة في حقل الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما؛ ما يأتي:
 - البحوث العلمية الأصيلة.
 - دراسة المخطوطات وتحقيق الجدير منها.
- ٢- تخضع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي وبشكل سرّي من أهل الاختصاص.
- ٣- تُحكّم البحوث من محكمين - على الأقل - يكون قرارهما مُلزمًا، وفي حال تعارض حكمهما يُحكّم البحث من محكم ثالث ويكون قراره مرجحاً.
- ٤- يُبلّغ الباحث بقبول بحثه أو عدم قبوله برسالة رسمية من رئيس تحرير المجلة.
- ٥- في حال عدم قبول البحث لا يلزم هيئة التحرير إبداء أسباب عدم النشر.
- ٦- إذا تمّ تحكيم البحث وقبوله للنشر لا يحق للباحث استرداده أو طلب إلغائه.
- ٧- لا تُعاد البحوث إلى أصحابها ولا تُسترد، سواء أنشرت أم لم تنشر.
- ٨- حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلة.
- ٩- تُرتّب البحوث في المجلة وفق اعتبارات موضوعية وفنية لا علاقة لها بقيمة البحث.
- ١٠- يُزوّد الباحث بنسختين ورقيتين من المجلة المنشور فيها بحثه، وعشر مستلّات خاصّة ببحثه.
- ١١- المواد المنشورة في المجلة تُعبّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم.
- ١٢- يُقدّم الباحث إقراراً خطياً بصيغة (pdf) بأنّ بحثه لم يُسبق نشره، أو مقدماً للنشر في جهة أخرى، أو مستلاً من عمل علمي للباحث سواء رسالة علمية: (الماجستير أو الدكتوراه)، أو غيرهما. ويُرسَل على بريد المجلة الإلكتروني.
- ١٣- يُقدّم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، وعناوين الاتصال، والبريد الإلكتروني، ويُرسَل على بريد المجلة الإلكتروني، ببرنامج الورد (word).

شروط النشر ومواصفاته

- ١- أن يكون البحث في تخصص الدراسات القرآنية والسنة النبوية وما يتعلق بهما.
- ٢- أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والابتكار، وعدم التكرار مع غيره عنواناً ومضموناً.
- ٣- أن يتسم البحث بصحة اللغة وسلامة المنهج.
- ٤- يُراعى في كتابة البحث المنهج العلمي في توثيق المعلومات، وعلامات التنصيص والترقيم.
- ٥- ألا يقل عدد صفحات البحث عن: (٢٠) صفحة؛ ولا يزيد عن: (٤٠) صفحة؛ مقاس: (A4)،
شاملة للملخص البحث، ومراجعته. وهيئة تحرير المجلة الاستثناء عند الضرورة.
- ٦- كتابة ملخص باللغة العربية لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة، يشمل: (موضوع البحث، وهدفه الرئيس، ومشكلة البحث، وأهم نتائجه، والكلمات الدالة (المفتاحية) على موضوع البحث، ولا يتجاوز عددها: (٤) كلمات.
- ٧- أن تتضمن مقدّمة البحث: (موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختياره، ومنهجه العلمي، والدراسات السابقة عن الموضوع، والجديد الذي سيقدمه البحث).
- ٨- أن تتضمن خاتمة البحث: (أهم نتائج الدراسة، والتوصيات العلمية في عناصر واضحة).
- ٩- يلتزم الباحث بالمواصفات الفنية الآتية:
 - نوع الخط: (Lotus Linotype) لمتن البحث، وعناوينه، وحواشيه، ومراجعته، وفهارسه...
 - وتباعداً الأسطر: مفرداً.
 - مقاس خط متن البحث: (١٦) غير مُسودّ.
 - مقاس خط العناوين الرئيسة: (٢٠) مُسودّاً.
 - مقاس خط العناوين الفرعية: (١٨) مُسودّاً.

● مقاس خط الحواشي السفليّة: (١٢) غير مُسَوِّد، وتوضع أرقام الحواشي بين قوسين؛ هكذا: (١)، ولكل صفحة من البحث حاشيتها المستقلة.

● تكتب الآيات القرآنيّة بين قوسين مزهرين؛ ببرنامج مصحف المدينة النبويّة للنشر الحاسوبي بمقاس خط: (١٤) مُسَوِّدًا، وتوثق الآيات في السطر نفسه بحجم: (١٤) هكذا: [سورة البقرة: ٣٠].

● تكتب الأحاديث النبويّة والآثار بين قوسين؛ هكذا: «...»، بمقاس خط متن البحث نفسه ومُسَوِّدَة.

● التوثيقات في حواشي البحث مختصرة هكذا: (اسم الكتاب مسوِّدًا، اسم المؤلف أو اسم الشهرة، ويوضع الجزء والصفحة، مثل: الوجوه والنظائر، للعسكري، (ص ٢١٢) أو (١/ ٤١٥)).

● التوثيقات في قائمة المصادر والمراجع تكون كاملة، هكذا: (اسم الكتاب مسوِّدًا، اسم المؤلف، اسم المحقق إن وجد، ثم دار النشر مثلاً: الرياض: دار السلام، ط ٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م). وترتب المصادر ترتيباً هجائياً بحسب عناوين الكتب.

● الالتزام بمنهجية علميّة موحدة في بقيّة التوثيقات وغيرها.

● يقدّم الباحث نسختين من بحثه وفق المواصفات الفنية الآنفه الذكر:

- نسخة إلكترونية بصيغة وورد (word).

- ونسخة أخرى مصوّرة بصيغة (pdf)، وترسل على بريد المجلة الإلكتروني:

mjallah.wqf@gmail.com



المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٥	مقدمة التحرير
٢١	نقد مقالة المستشرق الألماني كارل بروكلمان في (القراءات) في كتابه: «تاريخ الأدب العربي». أ.د. خلف بن حمود الشغدلي
٦٥	أحكام التجويد بين التحديد للداني والتمهيد لابن الجزري (دراسة وصفية مقارنة). د. أحمد بن عبد الله سليمان.
١٣٧	الانتصار للقرآن الكريم بالوسائل الحديثة. د. أمجد بن محمد زيدان.
٢٠١	النجوى أنواعها وضوابطها وأمثلتها في القرآن الكريم أ.د. عادل بن علي الشدي.
٢٤٥	ما علقه البخاري بصيغة التمريض عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من مرويات ابن أبي طلحة. د. أمين بن عائش المزيني.
٢٩٧	الثقات من شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) (دراسة إحصائية نقدية). د. زياد بن محمد منصور.

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ



اَفْتَا حَيِّرُ الْعِلَاءِ

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

مقدمة التحمير

الحمد لله ولي المؤمنين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى من اهتدى بهديه وأخذ بحكمته إلى يوم الدين. وبعد:

فتعظيم الوحيين الكريمين هو تعظيم الله تعالى، لأن مصدرهما منه سبحانه وتعالى الذي أكرم البشرية بذلك لتحيا حياة طيبة في الدارين، وكذلك هو تعظيم لسيد المرسلين رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالذي أوحى هو الله تعالى، والذي أوحى إليه هو رسوله ومصطفاه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن أعظم معالم تعظيم الوحيين هو الانتصار للقرآن الكريم، وذلك بالمحافظة على القرآن الكريم بكل المعاني التي تنضوي تحت لواء الدفاع عنه، وصيانتته من عبث الشبهات وكيد التحريفات بكل الوسائل والدلائل العقلية والعقلية.

وهو جدير بذلك وحقيق به لما في ذلك من الارتقاء بالأمة، إذ بتحقيق مقاصده يسمو الإنسان، وتستقر الأوطان، وترتقي العلوم، وتزدان الفهوم، وتزول الهموم، وتبلاوته تطمئن القلوب، وبحكمه تنكشف الكروب، وبهديه تنور الدروب، وبأحكامه تندثر الحروب.

وهكذا فإن فوائده وفضائله لا تحصى، وخصائصه ومحاسنه لا تحصر، وكلما تحقق الانتصار تحقق التعظيم، وكلما تغافلنا عن الانتصار حرمتنا من ذلك الازدهار.

والانتصار للقرآن الكريم يتضمن الانتصار للسنة النبوية الشريفة لما فيه من الذب عما نسب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الافتراء.

وقد بشر الله تعالى الذين يعملون في ميدان الانتصار للقرآن الكريم بالنصر والثبات كما في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَصْرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٧] لأن الانتصار للقرآن الكريم هو انتصار لله تعالى فهو كلامه تكلم به، وأكرم البشرية في حكمه وأحكامه.

كما بشر سبحانه وتعالى أيضاً الذين ينصرون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفوز والفلاح والنجاح كما في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧] ونصرته صلى الله عليه وسلم في حياته ومماته، وفي طاعته والذب عنه.

ومن أساسيات الانتصار: ردّ المطاعن والشبهات حول القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذلك بتفنيد المطاعن ودحض الشبهات التي يرددها المحرومون من هذا الخير العظيم.

ولقد ازدانت المكتبة الإسلامية بمسيرة حضارية راقية من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر، فاهتم العلماء بموضوع الانتصار للقرآن الكريم في جميع أنواعه، وانتشرت مؤلفاتهم، تلك المؤلفات التي حفظت مخطوطاتها في أنحاء العالم، وانتشرت مطبوعاتها في المكتبات العامة والخاصة، وفقد منها جملة كبيرة بالحوادث التي أصابتها.

من أجل ذلك انبرى الوقف لتأليف: «موسوعة أسماء مؤلفات الانتصار للقرآن الكريم». ويهدف هذا العمل البيبلوغرافي إلى ما يلي:

- ١ - إعداد موسوعة تبرز نشاط التأليف في كتب الانتصار للقرآن الكريم.
- ٢ - رفد الباحثين بعناوين الأبحاث التي كتبت حول الانتصار للقرآن الكريم.
- ٣ - التعرف على سمو المستوى الحضاري للأمة في تعظيم القرآن الكريم.
- ٤ - معرفة حجم ونوع إضافة المتأخر على المتقدم.
- ٥ - الوقوف على الجهود التي بذلت في هذا الموضوع.
- ٦ - معرفة تطور هذا العلم.

ولهذه المجلة عناية بموضوعات الانتصار للقرآن الكريم، ومن بحوث الانتصار في هذا العدد

الثالث:

- ١ - «الانتصار للقرآن الكريم بالوسائل الحديثة» لفضيلة الدكتور أمجد بن محمد زيدان.

٢- نقد مقالة المستشرق الألماني كارل بروكلمان في (القراءات) في كتابه: «تاريخ الأدب العربي»
لفضيلة الدكتور خلف بن حمود الشغدلي.

وبمناسبة وفاة أخينا وفقيدنا فضيلة أ.د/ سعود بن عيد الصاعدي - رَحِمَهُ اللهُ - عضو هيئة تحرير
مجلة تعظيم الوحيين وأستاذ الحديث الشريف في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فإن أسرة هيئة تحرير
المجلة تنعي الفقيد بنفوس راضية بقضاء الله تعالى وقدره، وتدعو الله تعالى أن يغفر له ويسكنه فسيح
جناته، ويسبغ عليه شآبيب رحماته.

فقد صنف الفقيد - رَحِمَهُ اللهُ - الكتب المفيدة التي تنطق بدقة تحقيقه، وسعة استقراءه وإطلاعه، كما
تميزت دروسه بالفوائد والاستنباط والعمق والدقة وقوة اللغة العربية، ولا غرابة فإنه شاعر مشهود له
بذلك. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ويطيب لي في الختام أن أقدم الشكر الجزيل والعرفان الجميل لجميع أعضاء هيئة التحرير على
جهودهم المباركة لا سيما المشرف العام على الوقف: فضيلة الأستاذ الدكتور عماد بن زهير حافظ الذي
يتابع المجلة متابعة حثيثة للارتقاء بها، والشكر موصول إلى الباحثين الذين أثروا هذا العدد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس تحرير المجلة

أ.د/ حكمت بن بشير ياسين



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ



البحر

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

نقد مقالة

المستشرق الألماني كارل بروكلمان في (القراءات)
في كتابه: «تاريخ الأدب العربي»

أ.د. خلف بن حمود الشغدلي

أستاذ القراءات وعلوم القرآن بجامعة حائل
حائل-المملكة العربية السعودية

k.alshghdaly@uoh.edu.sa

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

ملخص البحث

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث رؤية المستشرق الألماني «كارل بروكلمان» عن جمع القرآن ونسخه والقراءات القرآنية.

هدف البحث:

عرض ونقد رؤية المستشرق الألماني «كارل بروكلمان» لجمع القرآن الكريم ونسخه، والقراءات القرآنية.

مشكلة البحث:

ما رؤية المستشرق «بروكلمان» لجمع القرآن الكريم ونسخه؟ وما رؤيته للقراءات القرآنية؟

نتائج البحث:

- اعتمد «بروكلمان» على مصادر غير متخصصة في القراءات وعلوم القرآن، ونقل دون تحقيق عن مستشرقين مثله، مما أوقعه في عدة أخطاء علمية وتاريخية.
- زعم بروكلمان أن خلو نص القرآن من الضبط والشكل، واحتمال أوجه إعرابية مختلفة، هو سبب ظهور القراءات، والحق أن ظهور الخط العثماني بالنقط والضبط، كان تابعا للروايات القرآنية.
- أخطأ بروكلمان في زعمه أن ابن مجاهد حرّم قراءة غير السبعة، كقراءة عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، على حين أن جميع القراءات المتواترة تعود رواياتها إلى هؤلاء الصحابة الثلاثة الأجلاء.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

نقد - كارل بروكلمان - القراءات - تاريخ الأدب العربي.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: ١]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠]، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة.

لقد ذكر المستشرق كارل بروكلمان مقالة في كتابه تاريخ الأدب العربي عن القراءات القرآنية، واعتمد فيها على العديد من المصادر الإسلامية والأجنبية، فكان شأنه كشأن أكثر المستشرقين في الاعتماد على المصادر غير الأصلية في العلم الذي تصدى له، ومتابعة من سبقه من المستشرقين دون تحقيق وتحري، مما أوقعه في أخطاء جسيمة.

وهدفني في هذا البحث الوقوف على آراء أحد أعلام الاستشراق في القراءات وموقفه منها، والتعليق والرد العلمي والموضوعي على الأخطاء.

أهمية البحث:

القرآن الكريم وعلومه الأساس الأول في الدراسات الإسلامية، وكل ما يتصل بهذا الموضوع، فإنه يكتسب أهميته من أهمية هذا الأساس في حياة المسلمين. كما حظي القرآن الكريم وعلومه أهمية بالغة لدى المستشرقين: دراسة، وتحليلا، وترجمة، ولقد وجه الاستشراق المغرض سهامه نحو القرآن الكريم والقراءات، بغية النيل من قداسته، وتهوين من شأنه.

والباحث في هذه الورقات يتصدى لبعض هذه السهام، التي أطلقها واحد من أهم المستشرقين في تاريخ الحركة الاستشراقية، والذي ينسج على منوال شيوخه.

● منهج البحث:

من مناهج البحث التي طبقها الباحث في دراسته هذه ما يلي:

المنهج الوصفي:

وهو «استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى، وهو لا يقف عند حدود وصف الظاهرة، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة»^(١).

المنهج الاستنباطي:

وهذا المنهج يتضمن المنهج الوصفي التشخيصي، أي حصر الحقائق العامة، وتصنيفها، وترتيبها، ثم الاستنباط من ذلك»^(٢)، فيدخل في هذا استنباط الحجج والاستدلالات العقلية من النصوص والروايات والأخبار.

● الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت الاستشراق الألماني عامة، والمستشرق الألماني «كارل بروكلمان» خاصة ما يلي:

١ - شبهات المستشرق كارل بروكلمان حول الإسلام من خلال كتابه «تاريخ الشعوب الإسلامية» عرض ودحض، تأليف: مرسى شعبان السويدي وآخرين، وهي رسائل جامعية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، مصر.

(١) مقدمة في منهج البحث العلمي، د. رحيم العزاوي ص ٩٧، ط ١، الأردن: دار دجلة، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.

(٢) قواعد أساسية في البحث العلمي، سعيد إسماعيل صيني، ص ٧١ بتصرف.

٢- إشكالية الوعي التاريخي في مقاربات المستشرقين للأدب العربي، كارل بروكلمان أنموذجا، الدكتور/ خالد بن عايش الحافي، أستاذ الأدب العربي المساعد، بقسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العدد الثلاثون، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بالإسكندرية.

٣- الكثير من المقالات والردود على مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت)^(١).

ومع هذا الزخم من الكتابات إلا أن الباحث يرى أن مناقشة المستشرق بروكلمان فيما كتبه عن القراءات القرآنية خاصة من خلال كتابه تاريخ الأدب العربي؛ يحتاج إلى تحليل أعمق، ومناقشة أكثر منطقية، وردود تأصيلية، لا سيما من أهل التخصص في التفسير وعلوم القرآن والقراءات.

● خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، بيانا على النحو الآتي:

المبحث الأول: ترجمة كارل بروكلمان ومصادره في مقالته عن القراءات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة كارل بروكلمان.

المطلب الثاني: مصادر بروكلمان في مقالته عن القراءات.

المبحث الثاني: قول المستشرق بروكلمان في القراءات والرد عليه، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قول بروكلمان في جمع القرآن الكريم.

المطلب الثاني: قول بروكلمان في سبب اختلاف القراءات.

المطلب الثالث: قول بروكلمان في تحديد القراءات السبعة.

المطلب الرابع: قول بروكلمان في القراءات الشاذة.

المطلب الخامس: قول بروكلمان في محاكمة من قرأ بالشواذ.

(١) ترجمة لعبارة web wide world. وهي ما يُختصر في عناوين المواقع بـ www. الباحث.

المبحث الأول: ترجمة كارل بروكلمان ومصادره

في مقالته عن القراءات

المطلب الأول: ترجمة كارل بروكلمان^(١):

كارل بروكلمان (١٨٦٨ - ١٩٥٦ م) Brokelmann, C.

ولد في روستوك، وتخرج باللغات السامية على أعلام المستشرقين، ومنهم نولدكه، ونبغ فيها، وطارت له شهرة في فقه العربية وقراءاتها قراءة فصيحة وكتابتها كتابة سليمة، وفي التاريخ الإسلامي وتاريخ الأدب العربي، حتى عُد إماماً من أئمتها، وعين أستاذاً لها في جامعات: برسلاو (١٨٩٣ - ١٩٠٣ م)، وكونسبرج (١٩٠٣ - ١٩٠٩ م)، وهاله (١٩٠٩ - ١٩٢٠ م)، وبرلين (١٩٢٠ - ١٩٢١ م) وعاد إلى برسلاو (١٩٢١ - ١٩٣٧ م)، ومديراً (١٩٣٢ م)، وفي هاله (١٩٣٧ - ١٩٤٧ م)، وانتخب عضواً في مجامع برلين وليبزيغ، وبودابشت، وبون ودمشق وجمعيات آسيوية كثيرة، ومن أشهر مصنفاته: العلاقة بين كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير وبين كتاب أخبار الرسل والملوك للطبري (رسالة دكتوراه، ستراسبورج ١٨٩٠)، وتراجم من روى عنهم محمد بن إسحاق للمغازي (ليدن ١٨٩٠ م)، وديوان لبيد مترجماً عن طبعة فيينا ومزوداً بالحواشي، وكتاب تلقيح فهم أهل الأثر لابن الجوزي، وهي رسالة الأستاذية (ليدن ١٨٩٢ م - برسلاو ١٨٩٣ م) وتاريخ الآداب العربية... وقد عرض في هذا التاريخ الجسيم النفيس تراجم العلماء والأدباء في العصور الإسلامية جمعاء، وذيل كل ترجمة بمصادرها ووصف الكتب وميزاتها وتاريخ طبعها ومكانها في الشرق والغرب، وأحصى المخطوطات في مكتبات أوروبا، فجاء نموذجاً في ترتيبه وسعته ودقته^(٢).

«وتوفي هذا المستشرق الألماني في السادس من مايو عام ١٩٥٦»^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الموسوعة العربية الميسرة، علي مولا ١٢٥ / ٢، ط ١، لبنان صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م. وانظر: الموسوعة العربية العالمية، ٧١٣ / ١، ط ٢، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.

(٢) المستشرقون، نجيب العقيقي ٧٧٧ / ٢، ٧٧٨.

(٣) موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي ص ٩٨، ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣ م.

مؤلفات بروكلمان:

«اشتهر بروكلمان بجم نشاطه وغازرة إنتاجه الذي اتصف بالموضوعية والعمق والشمول والجدّة، مما جعله مرجعا للمصنفين في التاريخ الإسلامي والأدب العربي، إذ قل منهم من لم يستند إليه أو يتوكأ عليه في مصنفاته»^(١) ومن أشهرها:

١ - علاقة كتاب الكامل لابن الأثير بتاريخ الطبري، ألفه كرسالة دكتوراه كما مر، وهو أول باكورته العلمية.

٢ - تاريخ الأدب العربي: وهو كتابه الرئيسي والأهم، ومرجع أساسي إلى يومنا هذا في كل ما يتعلق بالمخطوطات العربية وأماكن وجودها، ولا غنى عنه لأي باحث في مجال المخطوطات والأعلام في خمسة أجزاء.

٣ - ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق وترجمة ودراسة.

٤ - طبقات ابن سعد: دراسة وتحقيق ونقد الجزء الثامن.

٥ - فهرست المخطوطات العربية والفارسية والقبطية والتركية والسريانية والحبشية المحفوظة في هامبورج.

٦ - تاريخ الشعوب الإسلامية: لم يقتصر فيه بروكلمان على التاريخ العربي بل تناول تاريخ كل الدول الإسلامية حتى العصر الحديث، ووضع في آخر الكتاب دليلاً زمنياً يضم حوالي (٤٠٠) تاريخ، تعد أهم معالم الطريق في التاريخ الإسلامي، طبع عام ١٩٣٩ م.

٧ - كتب «كارل بروكلمان في الطبعة الثانية من دائرة المعارف تسع مواد متنوعة، وزعم تأثير الإسلام بالنصرانية، وكتب عن الشرك كتابة مشوشة مليئة بالأخطاء»^(٢).

(١) المستشرقون للعقيقي ٧٧٨ / ٢.

(٢) موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي ص ٩٨ وما بعدها. المستشرقون للعقيقي ٧٧٨ / ٢ وما بعدها. مفتريات وأخطاء دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية، أ.د خالد القاسم، ١ / ١١٣، ط ١، الرياض: دار الصميعي للنشر ١٤٣١ - ٢٠١٠ م.

المطلب الثاني: مصادر بروكلمان في مقالته عن القراءات:

اعتمد المستشرق كارل بروكلمان في مقالته على مصادر عدة، وهي:

أولاً: المصادر العربية:

١- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجوزي^(١)، وهو تراجم للقراء، نشره «برجشتراسر»^(٢). (G.Bergstrasser) و «برتسل»^(٣) (O.pretzl) في المكتبة الإسلامية (Bibl. Isl.) رقم (٨)، لينزج ١٩٣٣-١٩٣٦ م.

٢- تلبيس إبليس، لابن الجوزي ١١٩-١٢١.

٣- إحياء علوم الدين، للغزالي^(٤) ٣/٤٦٨، سطر ٢٣ وما بعده.

ثانياً: المصادر الغربية:

1-Pretzl, Die Wissenschaft der Koranlesung, ihre literarischen Quellen und ihre Aussprachegrundlagen, Islca V1, 1-47, 230-4.^(٥) أصول

2-G. Bergstrasser, Gesck. des Qor'ans 111 205 ff.^(٦)

(١) عبد الرحمن بن علي بن محمد الإمام الحافظ أبو الفرج بن الجوزي البكري شيخ العراق وإمام الآفاق، تلا بالعشر على أبي بكر محمد بن الحسين المزرقى، توفي سنة سبع وتسعين وخمسة. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي، محمد بن محمد بن يوسف ١/٣٧٥، طبعة برجشتراسر، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، دت.

(٢) برجشتراسر مستشرق ألماني، ولد ١٨٨٦ م وتوفي ١٩٣٣ م، برز في نحو العبرية واللغات السامية بعامة، وعنى بدراسة اللهجات العربية وبقراءات القرآن الكريم. موسوعة المستشرقين ص ٨٥.

(٣) أو بریتسل (١٨٩٣-١٩٤١)، O. Pretzl، مستشرق ألماني تخرج من ميونيخ، طوف بكثير من بلاد العرب، حيث تعلم لهجاتها ودرس طباع أهلها، وعثر على مخطوطات نادرة فيها، عُيّن أستاذاً للغات السامية في جامعة ميونيخ، من آثاره: تولى بعد المستشرق برجشتراسر مهمة جمع المصادر الخاصة بالقرآن الكريم وعلومه وضبط قراءاته لنشرها، فبادر إلى تصوير تلك المصادر والمصاحف القديمة تصويراً شمسياً... ثم تدوين كل آية في لوح خاص يحوي متنوع الرسم في مختلف المصاحف، مع بيان قراءاتها ومتعدد تفسيراتها، وانجلت هذه المهمة عن كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، وله غير ذلك كثير. المستشرقون للعقيقي ٢/٧٥٩.

(٤) محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، إمام الفقهاء ورباني الأمة بالاتفاق، ومجتهد زمانه وعين وقته وأوانه. توفي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسة. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ٢١/٢٧، تحقيق: مصطفى عطا، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.

(٥) مؤلف بالألمانية، وترجمته: علوم القرآن الكريم، مصادرها الأدبية وقواعد النطق وأصولها.

(٦) مؤلف بالألمانية، وترجمته: في القرآن الكريم.

ويلاحظ مما سبق أن المستشرق قد اعتمد في مقالته عن هذا الأصل العظيم، وهو القرآن المجيد، على مصادر غير أصيلة في القراءات وعلوم القرآن، بل هي كتب تراجم، ووعظ وتربية، وجعلها الأساس لمقالته.

وغفل وأعرض عن المصادر والمراجع الأصيلة في علم القراءات وعلوم القرآن، ككتاب: السبعة لابن مجاهد^(١) والتيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني^(٢)، والنشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري، وعلوم القرآن للزركشي^(٣) وعلوم القرآن للسيوطي^(٤)، وغيرها من المصادر الأصيلة عند أهل العلم.

وأما مصادره الغربية، فيلاحظ أنه تابع من سبقه من المستشرقين أو من عاصره، فوقع فيما وقعوا فيه من الخلط، وكان الواجب عليه أن يتحرر من التبعية والتقليد، وأن يحقق الموضوع، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية، وسيتبين ذلك فيما يأتي من خلال نقد الباحث لمقالة المستشرق.



(١) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة ٢٤٥ هـ، ببغداد، وتوفي سنة ٣٢٤ هـ. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/ ١٤٠.

(٢) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو الداني، الأموي مولا هم، القرطبي المعروف في زمانه بابن الصيرفي، الإمام العلامة الحافظ، أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة... توفي بدانية، (وهي مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية على ضفة البحر شرقا)، يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعمئة، ودفن من يومه بعد العصر، ومشى صاحب دانية أمام نعشه، وشيعه خلق عظيم. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، طبعة المستشرق برجستراسر، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١ هـ. وانظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي ٢/ ٤٣٤، ط ٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥ م.

(٣) محمد بن عبد الله بن بهادر، الفقيه الأصولي المفسر الأديب الزركشي الشافعي، ولد سنة ٧٤٥ هـ، من مؤلفاته الخادم على الرافعي والروضة، وشرح المنهاج، وجمع الجوامع، وشرح البخاري، والنكت على ابن الصلاح، وغيرها، وتوفي سنة ٧٩٤ هـ. طبقات المفسرين، المالكي، محمد بن علي بن أحمد ٢/ ١٦٣، دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت.

(٤) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفي سنة ٩١١ هـ، ومن مؤلفاته: لب الباب في تحرير الأنساب، والعجاجة الزينية في السلاطة الزينية. طبقات النساين، بكر عبد الله أبو زيد ص ١٥٩، ط ١، الرياض: دار الرشد، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

المبحث الثاني: قول بروكلمان في القراءات والرد عليه

وقع المستشرق بروكلمان في أخطاء ومغالطات عند كلامه عن القرآن المجيد والقراءات في كتابه «تاريخ الأدب العربي»، سأذكرها وأتبعها بالرد من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: قول بروكلمان في جمع القرآن الكريم:

قال في بداية مقالته عن القراءات: «جمع عثمان المسلمين على نص قرآني موحد، وهذا النص الذي لم يكن كاملا في شكله ونقطه، كان سببا في إيجاد اختلافات كثيرة»^(١).

الرد على شبهة بروكلمان في جمع القرآن الكريم:

أولا: المراد بجمع القرآن أحد معنيين:

المعنى الأول: الحفظ، وهذا المعنى هو الذي ورد في قوله عز وجل في خطابه لنبه صلى الله عليه وسلم

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ (١٨)
﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٦: ١٩].

المعنى الثاني: الكتابة والتدوين، أي كتابة القرآن كله مفرق الآيات والسور، أو مرتب الآيات

والسور في صحائف مجمعة تضم السور جميعا^(٢).

وقد اجتمع للقرآن الكريم ما لم يجتمع لغيره من الكتب السابقة، فقد نُقل عن طريق المشافهة والحفظ

والكتابة والتدوين، وتعدّ مسألة المشافهة والحفظ -وهي أولى مراحل الجمع- من أعظم الخصائص التي شرفت بها هذه الأمة دون سائر الأمم.

ففي عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وامتد سلطانها،

واختلط العرب المسلمون بغيرهم من الأمم، وتداخلت الألسن واللغات، وكثر اللحن، وأخذ كل إقليم يلتفت حول صحابي ليعلمه القرآن، فكان من الطبيعي أن تتعدد القراءات وتتباعد اللهجات ويقع

(١) تاريخ الأدب العربي، ط دار المعارف بمصر، ٤/ ١، ٢.

(٢) انظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان ص ١١٩، ٣، القاهرة: مكتبة المعارف، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م. وانظر أيضا: الإنشقاق في علوم القرآن، السيوطي، ٢/ ٣٧٨ وما بعدها، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط ١، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد، دت.

الاختلاف في القرآن، خاصة في وجود مصاحف الصحابة المختلفة في ترتيبها ورسمها، وخشي بعض الصحابة أن تتسع دائرة الخلاف.

فطلبوا من أمير المؤمنين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يوحد الناس على مصحف واحد، قال حذيفة بن اليمان لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى»^(١).

فأدرك عثمان عظم الأمر وقال للصحابة: اجتمعوا يا أصحاب محمد واكتبوا للناس إماما^(٢)، فأرسل إلى حفصة^(٣) أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك فأمر طائفة من الصحابة كزيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير^(٤)، وسعيد بن العاص^(٥) فنسخوها في المصاحف، وقام عثمان بإرسال نسخ منها إلى كل الأمصار^(٦).

واتفق الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على هذا العمل وعدوه من مفاخر عثمان وحسناته، من ذلك قول الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لا تقولوا في عثمان إلا خيرا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملائنا»^(٧).

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، ١٨٣/٦، حديث رقم ٤٩٨٧.

(٢) المصاحف لابن أبي داود، جمع عثمان رحمة الله عليه القرآن، ٩٥، حديث رقم ٧٤، ٧٥.

(٣) حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية، أم المؤمنين، الستر الرفيع، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث من الهجرة بعد انقضاء عدتها من خنيس بن حذافة السهمي، قيل ولدت قبل البعثة بخمس سنين، من مناقبها أنها لما طلقها رسول الله، جاءه جبريل فقال: راجع حفصة فإنها صوامة قوامه، وإنها زوجتك في الجنة، توفيت عام واحد وأربعين، عام الجماعة. سير أعلام النبلاء للذهبي ٢/٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، تحقيق: جماعة محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣، بيروت: الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(٤) عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة القرشي الأسدي، أول مولود في الإسلام بعد الهجرة، فحنكه رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمرة لأكها في فيه، فكان ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم أول شيء دخل جوفه، وسماه عبد الله، وكناه أبا بكر بجده أبي بكر الصديق وسماه باسمه، قاله أبو عمر... قتل رحمه الله سنة ثلاث وسبعين للهجرة. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، ٣/٢٤١، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(٥) سعيد بن العاص بن سويد بن أمية بن عبد شمس، ولد عام الهجرة. وتوفي سعيد بن العاص سنة تسع وخمسين. أسد الغابة لابن الأثير ٢/٤٨١.

(٦) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، ١٨٣/٦، حديث رقم ٤٩٨٧.

(٧) انظر: كتاب المصاحف، ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث ص ٩٨، حديث رقم ٧٧. تحقيق: محمد بن عبده، دط، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

وكان غرض أمير المؤمنين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من هذا الجمع هو توحيد الأمة على القراءات الصحيحة التي قرأها النبي عليه الصلاة والسلام في العرصة الأخيرة على جبريل عليه السلام، وطرح ما سوى ذلك.

قال العلامة الباقلاني^(١): «وأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يقصد قصد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروضة على الرسول، وإلغاء ما لم يجر مجرى ذلك، وأخذهم بمصحف عثمان لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، وتسليم ما في أيدي الناس من ذلك، لما فيه من التخليط والفساد، وخشية دخول الشبهة على من يأتي من بعد، وأنه لم يسقط شيئاً من القراءات الثابتة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا منع منها، وحظرها»^(٢).

ثانياً: قال المستشرق «كارل بروكلمان»: «جمع عثمان المسلمين على نص قرآني موحد»، هذا غلط كبير، إذ إن أمير المؤمنين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جمع الناس على «رسم» وليس على نص، وهو المشتهر بالرسم العثماني، وهذا الرسم أجمع عليه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهو محتمل للقراءات الصحيحة الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

واختار الخلفاء الصديق ومن بعده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لهذا الأمر العظيم زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد كان من كتبة الوحي الأثبات، وقد عاصر العرصة الأخيرة للقرآن الكريم، فهو أعرف الناس بالكتاب وبالمسوخ. و«لأن زيدا كان يكتب الوحي لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو إمام في الرسم، وابن مسعود إمام في الأداء، ثم إن زيدا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن»^(٣).

(١) القاضي الباقلاني [٣٣٨٤٠٣ هـ = ٩٥٠-١٠١٣ م] محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، انتهت إليه رئاسة الأشاعرة، ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي بها. الأعلام للزركلي ١٧٦/٦.

(٢) الانتصار للقرآن، الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ١/٦٥، تحقيق محمد عصام القضاة، ط ١، بيروت: دار الفتح، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١/٤٨٨. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

وفي الصحيح عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أن عثمان، دعا زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك»^(١).

وفي الصحيح أيضا : «أن زيد بن ثابت الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان ممن يكتب الوحي قال: أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعوه، وإني لأرى أن تجمع القرآن»، قال أبو بكر: قلت لعمر: «كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟» فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر، قال زيد بن ثابت: وعمر عنده جالس لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، ولا نتهمك،» كنت تكتب الوحي لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: «كيف تفعلان شيئا لم يفعله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟» فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم أزل أراجع حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف، والعصب وصدور الرجال، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨]، وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر تابعه عثمان بن عمر»^(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش، حديث رقم ٤٦٧٩.

(٢) صحيح البخاري - كتاب تفسير القرآن، سورة البقرة - باب قوله: لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما...، حديث رقم ٣٥٠٦.

ويتضح مما سبق أن سبب ترشيح واختيار زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لجمع ورسم المصحف وكتابته؛ أنه من كتبة الوحي الموثوقين، ثم إن الجمع الأخير في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُخرج منه الروايات التي لم تثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واقتصر فيه على الثابت الذي يوافق الروايات الصحيحة، وأبعد عنه ما نُسخ.

المطلب الثاني: قول بروكلمان في سبب اختلاف القراءات:

قال بروكلمان: «وهذا النص الذي لم يكن كاملاً في شكله ونقطه، كان سبباً في إيجاد اختلافات كثيرة، ولذلك ظهرت عدة مدارس في بعض مدن الدولة الإسلامية، وبخاصة في مكة والمدينة والبصرة والكوفة استمرت كل منها في رواية طريقة للقراءة والنطق، معتمدة في ذلك على أحد الشيوخ.... ولقد تبين على مر الزمن أن الدقة في الرواية الشفوية، التي كانت مرعية في بادئ الأمر، لا يمكن اتباعها دائماً بسبب عدد من الأشياء الصغيرة التي وجب المحافظة عليها»^(١).

الرد على شبهة بروكلمان في سبب اختلاف القراءات:

نحاور وكلمان في مسألة الرسم العثماني منحى شيوخ المستشرقين^(٢) من أمثال نولدكه^(٣) وجولدتسهيير^(٤) الذي قال: وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذا فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا

(١) تاريخ الأدب العربي، ٤ / ١، ٢.

(٢) هكذا يلقبه جولد تسهيير في مذاهب التفسير الإسلامي.

(٣) تيودور نولدكه شيخ المستشرقين الألمان صاحب كتاب «تاريخ القرآن» المستشرقون لنجيب العقيقي ٧٣٨ / ٢.

(٤) أو جولد زيهير، ولد في الثاني والعشرين من شهر يونيو سنة ١٨٥٠ م بهنغاريا، وأسرته أسرة يهودية ذات مكانة وقدر كبير. المستشرقون لنجيب العقيقي ٩٠٦ / ٣.

هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوفاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه^(١).

ومما سبق يتضح أن المستشرق «بروكلمان» وغيره يضعون القرآن الكريم والأدب العربي في ميزان واحد، وشتان بينهما، فالقرآن الكريم نص مقدس، ووحى منزّه، مرتبط بالرواية والتلقي، واعتنت به الأمة منذ نزوله روايةً وقراءةً وكتابةً، ومع ذلك فالعلماء قد صححوا كل تصحيف وخطأ في الأدب العربي، فكيف بكتاب الله تعالى؟!

ففي هذه الشبهة عكس المستشرق بروكلمان وغيره من المستشرقين المسألة تماماً، حيث إنهم جعلوا الرواية والقراءة تابعة للكتابة، والصحيح أن الكتابة تابعة للرواية والقراءة، ويدل لذلك ما ورد في حديثي أنس بن مالك وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢)، وقد سبق ذكرهما في جمع القرآن الكريم ورسمه. ويدل لذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [سورة النمل: ٦].

فالقرآن أخذته الأمة بالتلقي والرواية، قال جل وعلا:

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۚ فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۚ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٦: ١٩].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قال: «كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفثيه فقال ابن عباس: فأنا أحركهما لكم كما كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحركهما، وقال سعيد: أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما، فحرك شفثيه فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ قال: جمعه لك في صدرك وتقرأه: فإذا قرأناه فاتبع قرآنه قال: فاستمع له وأنصت: ثم إن علينا بيانه ثم إن علينا أن تقرأه، فكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قرأه»^(٣).

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد زيهير ص ٨ دط، القاهرة: مكتبة الخانجي، بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٧٤ هـ، ١٩٥٥ م.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش، حديث رقم ٤٦٧٩. صحيح البخاري - كتاب تفسير القرآن، سورة البقرة - باب قوله: لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما...، حديث رقم ٣٥٠٦.

(٣) صحيح البخاري، باب بدء الوحي، بسم الله الرحمن الرحيم: قال الشيخ...، حديث رقم ٥.

ولا شك أن الأصل الرواية، فكل القراءات نزلت، وقرأ بها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كما نزلت.

فعن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه قال : «سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه، فجئت به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: «أرسله»، ثم قال له: «اقرأ»، فقرأ، قال: «هكذا أنزلت»، ثم قال لي: «اقرأ»، فقرأت، فقال: «هكذا أنزلت إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر»^(١).

وعن ابن أخي الأصمعي عن عمه قال قلت لأبي عمرو بن العلاء ﴿وَبَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾ [سورة الصافات: ١١٣] في موضع ﴿وَبَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ [سورة الصافات: ١٠٨] في موضع أيعرف هذا فقال ما يعرف إلا أن يسمع من المشايخ الأولين، قال وقال أبو عمرو إنما نحن فيمن مضى كقبل في أصول نخل طوال^(٢).

وقال الأصمعي: قلت لأبي عمرو (الداني): من يقول (مُرية) ؟ قال: بنو تميم، قلت: أيهما أكثر من العرب؟ قال: (مُرية)، قلت فلأي شيء قرأت (مُرية)؟ قال كذلك أقرئتها هناك، يعني بالحجاز^(٣).
فادعاء المستشرق أن القراءات حدثت بعد نزول القرآن؛ بسبب عدم الشُّكل والنَّقْط في الرسم غلطٌ كبير.

فالقراءات كانت موجودة على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعليه أنزلت، فأقرأ بها وأقرها، ويدل لذلك ما في الصحيح من حديث المسور بن مخرمة، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «... إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»^(٤).

(١) صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، ١٢٢/٣، حديث رقم ٢٤١٩.

(٢) كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، القاهرة: مصر، ١٤٠٠ هـ.

(٣) جمل القراء وكمل الإقراء، السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد ص ٥٣٧، تحقيق: د. مروان العطية، د. محسن خراطة، ط ١، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

(٤) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١٨٤/٦، حديث رقم ٤٩٩٢.

وقال ابن الجزري: «ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنها بعثت لأبتليك وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء، تقرؤه نائما ويقظان»^(١).

وفي الصحيح من حديث عياض بن حمار، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...، وإن الله نظر إلى أهل الأرض، فمقتهم عربهم وعجمهم، إلا...»^(٢).

وفيه دلالة على أن من المقرر شرعا في زمن النبوة الشريف أن المعول عليه في حفظ القرآن الكريم هو التلقي والرواية، قبل التدوين والكتابة.

و«عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب وهذه القراءة قد تخالف الذائع الشائع في القطر الآخر عن طريق المبعوث الآخر بالمصحف الآخر»^(٣).

«فكان عبد الله بن السائب^(٤) مع المصحف المكي، والمغيرة بن أبي شهاب^(٥) مع المصحف الشامي وأبو عبد الرحمن السلمي^(٦) مع المصحف الكوفي، وعامر بن قيس^(٧) مع المصحف البصري وأمر زيد بن ثابت أن يقرئ الناس بالمدني»^(٨).

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٦/١، تحقيق: علي محمد الضباع، دط، القاهرة: المطبعة التجارية، دت.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، ٤/٢١٩٧، حديث رقم ٢٨٦٥.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني ١/٢٨٥، ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦ م.

(٤) عبد الله بن السائب القرشي، المخزومي، المكي، مقرئ مكة، وله صحبة ورواية، عداة في صغار الصحابة، قرأ على أبي بن كعب، وحدث عنه وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... مات في إمارة ابن الزبير. سير أعلام النبلاء ٣/٣٨٨: ٣٩٠ بتصرف.

(٥) المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة المخزومي الشامي، أخذ القراءة عرضا عن عثمان بن عفان، وأخذ عنه عبد الله بن عامر، وقال الحافظ الذهبي: وأحسبه كان يقرئ بدمشق في دولة معاوية، ولا يكاد يُعرف إلا من قراءة ابن عامر عليه... توفي سنة إحدى وتسعين، وله تسعون سنة. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/٣٠٦.

(٦) عبد الله بن حبيب، مقرئ الكوفة، الإمام العلم، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي ﷺ، قرأ القرآن وجوده، ومهر فيه، وعرض على عثمان، وعلى عليّ وابن مسعود، وكان يقرئ الناس في المسجد الأعظم أربعين سنة، توفي زمن الحجاج. سير أعلام النبلاء ٤/٢٦٧.

(٧) عامر بن عبد قيس التميمي العنبري البصري، روى عن عمر وسلمان، رآه كعب الأحبار فقال: هذا راهب هذه الأمة، كان يُقرئ الناس، توفي زمن معاوية. سير أعلام النبلاء للذهبي ٤/١٥ وما بعدها.

(٨) تاريخ القرآن الكريم، محمد طاهر الكردي ص ٧٥، ط ١، الحجاز: مطبعة الفتح بجدة، ١٣٦٥ هـ، ١٩٤٦ م.

«وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ متضمنة لها لم تترك حرفاً منها.

(قلت): وهذا القول هو الذي يظهر صوابه، لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له^(١).

فكانت كتابة المصاحف على لفظ لغة قريش والعرضة الأخيرة، وما صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واستفاض دون ما كان قبل ذلك مما كان بطريق الشذوذ والآحاد من زيادة، وإبدال وتقديم وتأخير وغير ذلك، وجردوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف السبعة^(٢).

قال الدكتور شوقي ضيف: «ومعروف أن الكتابة في مصحف عثمان تخلو من النقط والشكل، وهو خلو جعل خط هذا المصحف يستوعب جميع القراءات المتواترة عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد تبادر إلى أذهان بعض المستشرقين والطاعنين على القرآن أن هذه القراءات إنما ترجع إلى طبيعة الخط المصحف العثماني، المجرد من الإعجام والشكل، فإذا من القراء مثلاً من يقرأ ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ أو (فتبثوا) [سورة النساء: ٩٤]، أو يقرأ ﴿بُشْرًا﴾ أو (نشرا) [سورة الأعراف: ٥٧]، أو يقرأ ﴿مَا نُنَزِّلُ﴾ أو (ما تنزل) أو (ما تُنَزَّلُ) [سورة الحجر: آية ٨].

وهذه القراءات وما يماثلها ليست اجتهداً في قراءة خط المصحف العثماني، إنما هي روايات نقلت بالتواتر عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣).

ومما يدل على أن الأصل في القراءة الرواية، وجود كلمات في المصحف متشابهة الرسم، فيختلف القراء في كلمة، ويجمعون على قراءة واحدة للأخرى.

وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [سورة آل عمران: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [سورة الناس: ٢].

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٣/١.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ.

(٣) السبعة في القراءات، ابن مجاهد ص ١٢، تحقيق د. شوقي ضيف، ط ٣، القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠ هـ.

فالقراء أجمعوا على قراءة (مالك الملك)، بالألف بعد الميم، مع احتمالها لـ (مَلِك)، وأجمعوا على قراءة (ملك الناس)، بغير ألف بعد الميم، مع احتمالها لـ (مالك).

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة: ٤]، فقرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف بالألف مدا، وقرأ الباكون بغير ألف قصر^(١).

مع أن الكلمة صورتها واحدة في الآيات الثلاث؛ فدل على أن الرواية هي الأصل، وهي الحاكمة في القراءة والتلقي.

ويدل على أن الرواية في كتاب الله هي الأصل، أن بعض الكلمات القرآنية تجوز اللغة والصناعة النحوية نطقها بأوجه مختلفة، ومع هذا لم يقرأ القراء إلا بوجه واحد من هذه الوجوه.

قال ابن عطية^(٢): «أجمع القراء على ضم الميم من (مُكِّثٍ) ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكِّثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ١٠٦]»^(٣).

مع أن اللغة تجوز في الميم من مُكِّثٍ: الضم والفتح والكسر، ولم يقرأ واحد من القراء الأربعة عشر إلا (مُكِّثٍ)، بضم الميم.

ويدل على أن الرواية في كتاب الله هي الأصل كذلك، أننا نجد إماما من أئمة اللغة والنحو في البصرة، وهو أحد القراء السبعة، ألا وهو أبو عمرو بن العلاء البصري، ومع ذلك نجده يخالف في قراءته مذهبه أصحابه في النحو.

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٢٧١.

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية، الفقيه الحافظ المحدث المشهور الأديب النحوي الشاعر الأندلسي، ألف في التفسير كتابا ضخما أربى فيه على كل متقدم... ولد في عام ٤٨١، وتوفي بمدينة لورقة عام ٥٤٢هـ. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة ص ٣٨٩، دط، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، ٣/ ٤٩١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ. وانظر: تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ: عادل عبد الموجود، والشيخ علي معوض، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

قال ابن خالويه^(١): «وأدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام: «من يغفر لكم» وما شاكله في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين»^(٢).

فالحاصل أن القراءة لا تجري على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، كما قال الشاطبي^(٣):

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً^(٤)

ومما يدل على أن الرواية هي الأصل والمرجع، أنه ربما رجح إمام من الأئمة وقارئ من القراء جانب الرواية على مرسوم المصحف، فيأخذ بالأولى؛ لأنها ثابتة عنده بالنقل الصحيح المتصل بقراءة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ذلك ما روى ورش عن نافع: (إنما أنا رسول ربك ليهب لك)، مع أنها مرسومة في المصحف ﴿لَاهَبَ لَكَ﴾ [سورة مريم: ١٩]^(٥).

المطلب الثالث: قول بروكلمان في تحديد القراءات السبعة:

قال «وابن مجاهد هو أول من حدد القراءات السبعة المتواترة»^(٦)

الرد على شبهة بروكلمان في تحديد القراءات السبعة:

وهذا غلط شنيع، فابن مجاهد لم يُحدد القراءات السبع المتواترة، ولم يدع ذلك، وأتى له ذلك؟! وقد انتشرت أسانيد القراءات في العالم كله، وإنما اختار سبعة من القراء المشهورين باجتهاده، واختارهم من

(١) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي، أصله من همدان، ولكنه دخل بغداد، وأدرك جلة العلماء بها، مثل أبي بكر بن الأنباري وابن مجاهد المقرئ وغيرهما، انتقل إلى بلاد الشام واستوطن حلب، وكانت وفاته بها سنة ٣٧٠ هـ. وفيات الأعيان لابن خلكان ١٧٩/٢، تحقيق: إحسان عباس، دط، بيروت: دار صادر، دت.

(٢) الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، الحسين بن أحمد ص ٨٠، تحقيق: د. عبد العال مكرم. ط ٤، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١ هـ.

(٣) القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الإمام الحفظه الضريع، أبو محمد الرعيني الأندلسي الشاطبي، المقرئ الشهير، صاحب القصيدة الموسومة بحرز الأماني، ولم يلحق فيها، ولا سبق إلى مثلها، ولد في شاطبة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ودخل مصر سنة اثنتين وسبعين... وتوفي في القاهرة سنة تسعين وخمسمائة. طبقات الشافعيين، ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي ٢٥٩/٢. ط ١، المنصورة مصر: دار الوفاء، ٢٠٠٤ م.

(٤) حرز الأماني ووجه التهاني، الشاطبي ص ٢٩، تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط ٤، المدينة النبوية: دار الهدى، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ٣١٧/٢.

(٦) تاريخ الأدب العربي ٤/٣، ٤.

الأقاليم التي كانت فيها المصاحف العثمانية، والتي تُسخ عنها كل المصاحف فيما بعد، فغاية ما فعله ابن مجاهد أنه اختار سبعة قراء؛ ليوافق العدد الذي جاء في حديث الأحرف السبعة، وليس لأن قراءاتهم هي الأحرف السبعة، وإنما أتى هؤلاء من قبل ضعفهم وقلة بضاعتهم، وتقليد بعضهم بعضاً، وعدم تحقيقهم وتحريهم في الأبحاث.

ثم إن من العلماء من اختار ثمانية من القراء، مثل الطاهر بن غلبون، الذي أضاف إلى سبعة ابن مجاهد قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي^(١).

ومن العلماء من جمع العشر، ومنهم من زاد إلى الأربع عشرة قراءة، ومنهم من جمع العشر وزاد عليها أربعين، كما فعل الهذلي في كتابه الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها^(٢).

قال مكّي بن أبي طالب^(٣): «إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، وأطرح ما سواه مما يخالف خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء منها عن خط المصاحب التي نسخها عثمان «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده. وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت»^(٤).

(١) انظر: التذكرة في القراءات الثمان، ابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم ٥٦/١، تحقيق: د. أيمن سويد، ط ١، جدة: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

(٢) راجع: كتاب الكامل في القراءات الخمسين، الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة البسكري، تحقيق: أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان، تغريد محمد عبد الرحمن حمدان، ط ١، المدينة النبوية: كرسي يوسف بن عبد اللطيف جميل للقراءات بجامعة طيبة، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

(٣) مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي النحوي المقرئ، صاحب الإعراب، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وأصله من القيروان، وسكن قرطبة، وسمع بمكة ومصر من أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وقرأ عليه القرآن، وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية... مات سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/٢٩٨، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، صيدا لبنان: المكتبة العصرية، دت.

(٤) الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب ص ٣٢، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دط، القاهرة: دار نهضة مصر، دت.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١): «لا نزاع بين العلماء المعترين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن القرآن أنزل عليها ليست هي «قراءات السبعة المشهورة»، بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام؛ إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره والحديث والفقه من الأعمال الباطنة والظاهرة وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار؛ ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبعة هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءتهم»^(٢).

وقال أبو حيان الأندلسي^(٣): «...وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس اليوم كالتيشير والتبصرة والعنوان والشاطبية بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نزر من كثر، وقطرة من قطر، وينشأ الفقيه الفروعي فلا يرى إلا مثل الشاطبية والعنوان فيعتقد أن السبعة محصورة في هذا فقط، ومن كان له اطلاع على هذا الفن رأى أن هذين الكتابين ونحوهما من السبعة (كثُغْبَة^(٤)) من دأماء وتربة في بهاء»^(٥).
فالقرآن المجيد نزل على سبعة أحرف؛ تيسيرا على هذه الأمة، وزيادة في جماله وجلاله.

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني ابن تيمية، العلامة المفسر الفقيه المجتهد الحافظ المحدث شيخ الإسلام... ولد سنة إحدى وستين وستمائة... قال الشيخ شمس الدين: ما رأيت أحدا أسرع انتزاعا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضارا لمتون الأحاديث وعزوها إلى الصحيح أو المسند أو السنن، كأن ذلك نصب عينه، وعلى طرف لسانه... توفي رحمه الله سنة ثمان وعشرين وسبعائة. انظر: الوافي بالوفيات الصنفدي، خليل = بن أبيك بن عبد الله ١١/٧ وما بعدها، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ١٣/٣٩٠، طبعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م. وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١/٣٩.

(٣) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغوي ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ولد بمطبخشارش مدينة من حضرة غرناطة سنة أربع وخمسين وستمائة... توفي سنة خمس وأربعين وسبعائة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/٢٨٠.

(٤) الثغبة: مناقع الماء على الصفا. الدأماء: البحر. انظر: مجمع الأمثال، الشيباني، أبو عمرو وإسحاق بن مزار الشيباني ولأء ١/١٠٨، ٣٧٠. تحقيق: إبراهيم الإياري، محمد خلف أحمد، دط، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٤ م.

(٥) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ١/٤١.

ففي الصحيح كما سبق من حديث المسور بن مخرمة، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»^(١).

المطلب الرابع: قول بروكلمان في القراءات الشاذة:

قال المستشرق «كارل بروكلمان»: «كما أنه [يقصد ابن مجاهد] حرّم قراءة القرآن بروايات عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وعلي بن أبي طالب، وهي الروايات التي كانت مستخدمة قبل أن يجمع عثمان الناس على مصحف واحد»^(٢).

الرد على شبهة بروكلمان في القراءات الشاذة:

وأما زعم المستشرق «بروكلمان» أن ابن مجاهد حرّم قراءة ابن مسعود، وأبي وعلي -رضوان الله عليهمفغلط فاحش، فالأمة قد أجمعت على المصاحف العثمانية، من زمن عثمان ؓ، إلى وقتنا الحاضر، فكلُّ رواية تُخالف هذا الرسم، الذي أجمع عليه الصحابة، فهي مردودة بهذا الإجماع، وليس بفعل ابن مجاهد كما زعم.

ولذلك جاء عن سويد بن غفلة أنه سمع عليا بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيرا [أو قولوا له خيرا] في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعا، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفرا، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن نجتمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة، ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت قال: فقل: أي الناس أفصح، وأي الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرأهم زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما ويمل الآخر ففعلا وجمع الناس على مصحف «قال: قال علي: والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل»^(٣).

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٦/ ١٨٤، حديث رقم ٤٩٩٢.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٤/ ٣، ٤.

(٣) كتاب المصاحف، ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث ص ٩٨، حديث رقم ٧٧. تحقيق: محمد بن عبده، دط، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

فقول «بروكلمان» السابق يشعر أن المسلمين كانوا يقرؤون بهذه الروايات ولا يقرؤون غيرها، وهذا غلط فاحش، فهي من ضمن روايات كثيرة وأحرف أقرأ بها رسول الله ﷺ أصحابه، قبل العرضة الأخيرة، والتي نُسخ فيها شيء من تلك الروايات، وعلى كل حال، فإجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حاكمٌ على كل خلاف وشذوذ.

كما أن كثيرا من القراءات السبعة المشهورة، والتي سبعاها ابن مجاهد، تنتهي أسانيدُها إلى أناس من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب، وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهم^(١).

المطلب الخامس: قول بروكلمان في محاكمة من قرأ بالشواذ:

قال «بروكلمان»: كما أنه [يعني ابن مجاهد] حكم (في سنة ٣٢٢ هـ - ٩٣٤ م) على محمد بن مقسم العطار (المولود سنة ٢٦٥ هـ - ٨٧٨ م والمتوفى سنة ٣٥٤ هـ - ٩٦٥ م) بأن يرجع عما كان يفعله، ذلك أنه كان يعلم قراءة النص العثماني للقرآن طبقا لقواعد نحوية يختارها كما يريد، ولم يعلنه بناء على رواية. وقد تسبب كذلك في محاكمة محمد بن أحمد بن شنبوذ (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ - ٩٣٩ م) لأنه خالف رواية عثمان للقرآن، بناء على روايتي ابن مسعود وأبي بن كعب.^(٢)

الرد على شبهة بروكلمان في محاكمة من قرأ بالشواذ:

هذا غلط فاحش، وآفة من آفات المستشرقين، حيث إنهم يرجعون إلى الشاذ والضعيف، ويننون عليه أحكاما، ويتركون الصحيح والمجمع عليه تارة، ويجهلون معناه تارة أخرى.

فزعمه أن ابن مجاهد حكم عليهما، فغير صحيح، فإن ابن مجاهد لما رُفِع أمرهما إلى السلطان، وعُقد لكل واحد منهما مجلس، حضره الفقهاء والقراء، كان رَحِمَهُ اللَّهُ ممن ناظرهم وغلبهم بالحجج والبراهين، بل إنه هو الذي شفع لابن مقسم بعد توبته.

قال أبو عمرو الداني: ... وكان [ابن مقسم العطار] قد سلك مذهب ابن شنبوذ، الذي أنكر عليه؛ فحمل الناس عليه لذلك. قال: ... واختار حروفا خالف فيها العامة؛ فنوظر عليها فلم يكن عنده حجة،

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٥٥ وما بعدها.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٤/ ٣، ٤.

فاستُتيب فرجع عن اختياره بعد أن وُقف للضرب، وسأل ابن مجاهد أن يَدْرأ عنه ذلك فدرأ عنه، فكان يقول: ما لأحد عليّ منه كُمنَةٌ ابن مجاهد.

ثم رجع بعد موت ابن مجاهد إلى قوله، فكان يُنسب إلى أن كل قراءة توافق خط المصحف، فالقراءة جائزة، وإن لم يكن لها مادة... ومما طُعن عليه أنه عمد إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع فيها، فقرأها وأقرأها على وجوه، ذكر أنها تجوز في اللغة والعربية، وشاع ذلك عنه، فأُنكر عليه فارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستتابه بحضرة الفقهاء والقراء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر توبته، وقيل إنه لم ينزع عن تلك الحروف، وكان يُقرئ بها إلى آخر وفاته.

وقال أبو طاهر بن أبي هاشم في كتاب البيان: ... فابتدع [يعني ابن مقسم] ببقيله ذلك بدعة، ضل بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في منزلة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه؛ إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله، بسبب رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق، بتخيير القراءات من جهة والبحث والاستخراج بالآراء، دون الاعتصام والتمسك بالأثر^(١).

قال الإمام ابن الجزري: «ويذكر عنه أنه كان يقول أن كل قراءة وافقت المصحف ووجهها في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند، وأنه عُقد له مجلس ووُقف للضرب فتاب ورجع، وهذا غير ما كان بنحوه ابن شَنبُوذ فإنه كان يعتمد على السند وإن خالف المصحف وهذا يعتمد على المصحف وإن خالف النقل واتفقا على موافقة العربية»^(٢).

«وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شَنبُوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها، أو لم تثبت عنده كمن يكون

(١) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان ص ١٧٣، ١٧٤، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢/ ١٢٤، ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـ.

في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب، أو غيره لم يتصل به بعض هذه القراءات فليس له أن يقرأ بها لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت سنة يأخذها الآخر عن الأول»^(١).

قال الإمام ابن الجزري: وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه، وأوقف للضرب فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد، وأشرنا إليه في الطبقات، ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه»^(٢).

قلت: وابن مجاهد رَحِمَهُ اللهُ، لم يأت بشيء جديد، ولا حكم فريد، بل كان على ما كانت عليه الأمة من الإجماع على القراءات الصحيحة المعتبرة المتلقاة بالقبول، والتي توافق الرسم والرواية، ومحمد بن مقسم العطار وابن شَبُوذَهما من شذَّ عن الإجماع، وقرأ بآرائهما، بغض النظر عما سبق.



(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ٤٠ / ١، دط، ط١، القاهرة: المطبعة التجارية.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ١٧ / ١.

الخلاصة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أسأله سبحانه أن أكون قد وفقت في عرض وتحليل ومناقشة آراء المستشرق بروكلمان حول القراءات القرآنية، إظهاراً ونصرة للحق، وبياناً للانحراف الاستشراقي عن المنهج العلمي السليم.

وقد خلصت من دراستي إلى نتائج من أهمها ما يلي:

أهم النتائج:

- ١- بلغ المستشرق الدكتور كارل بروكلمان منزلة متميزة بين أقرانه من المستشرقين الألمان، وكان أكثر اهتمامه بتاريخ الأدب العربي، الذي وضع له مصطلحاً مغايراً لغيره من المؤلفين، وكثرت مؤلفاته في تاريخ وآداب العرب والعربية.
- ٢- رجع المستشرق كارل بروكلمان في مقالته إلى مصادر ثانوية، وغير متخصصة، في القراءات وعلوم القرآن، ونقل دون تحقيق عن مستشرقين سابقين عليه، ومعاصرين له، مما أوقعه في عدة أخطاء علمية وتاريخية.
- ٣- أخطأ بروكلمان في معرفة سبب تعدد القراءات القرآنية؛ فعزاه مقلداً من سبقه إلى خلو نص القرآن من الضبط والشكل، واحتماله أوجهاً إعرابية مختلفة، والصواب عكس ما قاله بروكلمان ومن سبقه، فظهور الخط العثماني بالنقط والضبط، كان تابعا للروايات القرآنية.
- ٤- أخطأ كارل بروكلمان في ظنه أن ابن مجاهد هو من حصر القراءات المتواترة في هؤلاء القراء السبعة ورواتهم، والصحيح أنه اختار تلقته الأمة بالقبول، مع وجود قراءات أخرى.
- ٥- أخطأ بروكلمان في زعمه أن ابن مجاهد حرّم قراءة غير السبعة، كقراءة عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وعلي بن أبي طالب، إلّا، على حين أن جميع القراءات المتواترة في زمننا الحاضر تعود رواياتها إلى هؤلاء الصحابة الثلاثة الأجلاء.

٦- وأخيراً أخطأ بروكلمان في زعمه أن ابن مجاهد هو من حاكم من قرأ بالشواذ، والصحيح أنه ناظرهم، بل شفع لهم بعد توبتهم.

أهم التوصيات:

يوصي الباحث بوجوب مراجعة ما كتبه المستشرقون عن القرآن الكريم وعلومه، وبيان ما وقعوا فيه من أخطاء ناتجة عن ضعف مصادرهم، أو قلة تحقيقهم، أو سوء نياتهم، ولا سيما أن دراسات هؤلاء المستشرقين تشكل تصور الغرب للإسلام ومصادره.



المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دط، القاهرة: دار نهضة مصر، دت.
٣. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط ١، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد، دت.
٤. الاستشراق بين المصطلح والمفهوم، د. حسين نصار، مجلة المنهل، عدد ٤٧١، رمضان وشوال ١٤٠٩ هـ، أبريل ومايو ١٩٨٩ م، جدة، السعودية.
٥. الاستشراق في الأدبيات العربية، عرض للنظرات وحصر وراقي للمكتوب، علي بن إبراهيم النملة، ط ١، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.
٦. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، د. محمود حمدي زقزوق، ط ٢، بيروت: الرسالة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
٧. الانتصار للقرآن، الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، تحقيق محمد عصام القضاة، ط ١، بيروت: دار الفتح، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٨. تاريخ الأدب العربي، ط دار المعارف بمصر، ١/٤، ٢.
٩. تاريخ القرآن الكريم، محمد طاهر الكردي، ط ١، الحجاز: مطبعة الفتح بجدة، ١٣٦٥ هـ، ١٩٤٦ م.
١٠. تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ: عادل عبد الموجود، والشيخ علي معوض، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
١١. جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد، تحقيق: د. مروان العطية، د. محسن خرابة، ط ١، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

١٢. الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، تحقيق: د. عبد العال مكرم. ط ٤، بيروت: دار الشروق، ١٤٠١ هـ.
١٣. حرز الأمانى ووجه التهاني، الشاطبي، تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط ٤، المدينة النبوية: دار الهدى، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.
١٤. الدراسات العربية في أوروبا حتى مطلع القرن العشرين، يوهان فوك، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، د. محسن الدمرداش، ط ١، القاهرة: زهراء الشرق، ٢٠٠٦ م.
١٥. دفاع عن الإسلام، لورا فيشيا فاغليري، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠ م.
١٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
١٧. صلاح الدين المنجد، الاستشراق الألماني ماضيه ومستقبله، مجلة الهلال، مجلد ١٨، عدد ١١، ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٤ م.
١٨. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـ.
١٩. قاموس أعلام المورد، منير البعلبكي، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢ م. الموسوعة العالمية ١٧/٣٥٨، ط ٢، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.
٢٠. قاموس المورد، منير البعلبكي، ط ٣، بيروت، ١٩٧٠ م.
٢١. كتاب الكامل في القراءات الخمسين، الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة البسكري، تحقيق: أ. د. عمر يوسف عبد الغني حمدان، تغريد محمد عبد الرحمن حمدان، ط ١، المدينة النبوية: كرسي يوسف بن عبد اللطيف جميل للقراءات بجامعة طيبة، ١٤٣٦ هـ، ٢٠١٥ م.
٢٢. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، القاهرة: مصر، ١٤٠٠ هـ.
٢٣. كتاب المصاحف، ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد بن عبده، دط، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

٢٤. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط ٣، القاهرة: مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٢٥. مجمع الأمثال، الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار الشيباني ولأء، تحقيق: إبراهيم الإياري، محمد خلف أحمد، دط، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
٢٦. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، طبعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م. وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٣٩/١.
٢٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
٢٨. مذاهب التفسير الإسلامي، جولد زيهر، دط، القاهرة: مكتبة الخانجي، بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
٢٩. المستشرقون الألمان وجهودهم تجاه المخطوطات العربية الإسلامية، د. رائد أمير عبد الله، بحث تقدم به الباحث إلى قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق. ونشر في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٥ / ١، المجلد الثامن، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
٣٠. المستشرقون، نجيب العقيقي، ط ٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤م.
٣١. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٣٢. مفتریات وأخطاء دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية، أ.د. خالد القاسم، ط ١، الرياض: دار الصميعي للنشر ١٤٣١-٢٠١٠م.
٣٣. مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٣٤. مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، مصطفى الشكعة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمناسبة الاحتفاء بالقرن الخامس عشر الهجري، ١٩٨٥م.

٣٥. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ط ١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٦ م.
٣٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
٣٧. المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي، سلسلة كتاب الأمة ط ١، قطر مطابع مؤسسة الخليج، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ربيع الثاني ١٤١١ هـ.
٣٨. موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي، ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣ م.
٣٩. النحو الوافي، عباس حسن، ط ٢، القاهرة: دار المعارف، دت.
٤٠. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، دط، ط ١، القاهرة: المطبعة التجارية.



أحكام التجويد
بين التحديد للداني والتمهيد لابن الجزري
(دراسة وصفية مقارنة)

د. أحمد بن عبد الله سليمان

الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

aads99@gmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

ملخص البحث

موضوع البحث:

دراسة مقارنة بين كتابين في علم التجويد لعلمين مشهورين من علماء القراءات القرآنية؛ هما: الإمام أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، والإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ).

أهداف البحث:

- إبراز جهود الإمام أبي عمرو الداني والإمام ابن الجزري في علم التجويد.
- فتح الآفاق أمام الباحثين؛ للعناية بالدراسات الوصفية المقارنة في علم التجويد، وأنها لا تقل أهمية عن التأليف والتحقيق.

مشكلة البحث:

الإجابة عما يأتي:

- ما أثر الإمام الداني في تأسيس علم التجويد؟
- ما مدى استفادة الإمام ابن الجزري من مؤلفات الإمام الداني في هذا العلم؟
- ما الذي أضافه الإمام ابن الجزري من فوائد مهمة في علم التجويد؟

نتائج البحث:

- بيان سبق الإمام الداني في وضع قواعد علم التجويد، وإرساء دعائمه.
- أثر الإمام ابن الجزري في تطوير علم التجويد، وتحقيق مسأله، وإضافة الفوائد الكثيرة التي أفاد منها الباحثون من بعده.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

التجويد - التحديد - التمهيد - الداني - ابن الجزري.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى أصحابه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فقد أنزل الله القرآن الكريم على رسوله الأمين نورا وهدى للناس، وقد تكفل بحفظه وصيانيته إلى قيام الساعة فقال سبحانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر: ٩]، وقد كان حفظه بادئ ذي بدء منصبا على صيانة نصه من التبديل والتغيير، وحفظ ألفاظه من اللحن والخطأ.

ومن ثم كانت جهود العلماء بارزة في استنباط قواعد التجويد وأحكام التلاوة من خلال تلقيهم لألفاظ القرآن وكيفية النطق الصحيح بها خلفا عن سلف، فأعملوا أذهانهم في تأصيل هذه القواعد وتبويبها وكتابة المؤلفات فيها، وكان من أوائل من خاضوا غمار هذا العلم الشريف، وتفننوا في استنباط قواعده ومصطلحاته الإمام أبو عمرو الداني المتوفى (٤٤٤هـ)، وتتابع بعدة جهود العلماء بلا ملل ولا كلل، حتى جاء خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري المتوفى (٨٣٣هـ) فأدلى بدلوه في هذا العلم الجليل، مضيفا إلى جهود من سبقوه مؤلفات ما زال طلاب العلم يتفجعون بها إلى يوم الناس هذا.

ومن أبرز ما ألفه الإمام أبو عمرو الداني في علم التجويد كتابه المسمى: التحديد في الإتيان والتجويد، كما ألف الإمام ابن الجزري كتابه: التمهيد في علم التجويد.

وقد اشتمل الكتابان على مباحث جلية في هذا العلم، استوعبت جلّ مسائله، ولهذا رأيت أن أكتب بحثا عن الكتابين أتناول فيه بإيجاز نبذة عن الأبواب والمسائل التي تضمنها الكتابان، ثم أجري مقارنة بينهما، أبين فيها أهم وجوه الاتفاق والاختلاف بين الكتابين.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أولا: أهمية علم التجويد؛ لقراء القرآن الكريم، وضرورة إتقانهم لها نظريا وعمليا، إذ هي التي تمكنهم من النطق بألفاظ القرآن الكريم بطريقة صحيحة، كما أخذ من في النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكون ذلك إلا بدراسة هذه القواعد، ورياضة الألسن عليها أثناء التلاوة.

ثانيا: إن هذه القواعد التجويدية لا بد أن تؤخذ من مصادرها الأصيلة عن العلماء الضابطين المتقنين فيما تركوه لنا من مؤلفات قيمة تضمنت قواعد هذا العلم ومن أبرزهم الإمامان الجليلان أبو عمرو الداني ومحمد ابن الجزري في كتابيهما التحديد والتمهيد.

ثالثا: إن كتاب التحديد للإمام الداني من أوائل الكتب التي وضعت أصول المسائل التجويدية وضبطت تعريفاتها ومصطلحاتها، وبسطت القول فيها، ومن ثم كان جديرا بالبحث والدراسة.

رابعا: إن خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري ضمن كتابه: التمهيد جل القواعد وأكثر المسائل التي تناولها العلماء من قبله، بأسلوب علمي دقيق، وشرحها وزاد عليها من خلال ما استفاده ممن سبقوه من علماء هذا الفن، وأولهم الإمام الداني حيث إن كتاب التحديد من أهم المصادر التي اعتمد عليها في كتابه التمهيد، ومن هنا كان كتابه في حاجة ماسة إلى تناوله بالبحث والدراسة.

خامسا: إن المقارنات بين المؤلفات في علم التجويد قليلة ونادرة، وهي مهمة في مجال البحوث العلمية خصوصا إذا كانت بين كتابين للإمامين جليلين متخصصين في علوم القراءات والتجويد، وطلاب العلم في حاجة ماسة إلى مثل هذه المقارنات التي تشحذ همهم للنظر في المصادر العلمية القديمة وتعميق البحث فيها، وإبراز ما بينها من أوجه الاتفاق والاختلاف، حتى يتدربوا على النقد العلمي المبني على المنهجية الدقيقة التي لا بد منها في كتابة البحوث العلمية، لهذه الأسباب وغيرها، كانت الحاجة ماسة إلى كتابة هذا البحث، الذي أسأل الله أن يعينني على إنجازه وإتمامه.

● حدود البحث:

تنحصر حدود هذا البحث فيما يلي:

- ١ - استعراض الموضوعات التي تضمنها كتابي: التحديد للداني والتمهيد لابن الجزري بشكل موجز.
- ٢ - عقد مقارنة بين الكاتبين وبيان ما بينهما من أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب فيما تحت يديّ من البحوث والمؤلفات لم أجد من قام بدراسة وصفية مقارنة بين كتاب التحديد والتمهيد، إلا نبذة وصفية يسيرة جاءت في مقدمة التحقيق لكتاب التحديد للداني للدكتور غانم قدوري، وكذلك الدكتور على حسين البواب في تحقيقه لكتاب التمهيد لابن الجزري.

وهناك دراسة كتبها الدكتور محمد فوزان العمر والدكتور كامل سعود العنزي عن التنبيهات المستفادة من كتاب التحديد للداني وشرحه للقصيدة الخاقانية.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وفهرس.

أما المقدمة: فقد تضمنت أهمية الموضوع وأسباب اختياره وحدود البحث، والدراسات السابقة والخطة التي يتألف منها ومنهج البحث.

أما التمهيد: فقد جعلت عنوانه ترجمة الإمامين الداني وابن الجزري وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الداني.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ابن الجزري.

وأما الفصل الأول: فقد جعلت عنوانه كتاب التحديد للإمام الداني عرض ودراسة وقد اشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: موضوعات الكتاب.

المبحث الثاني: عنايته بالتعريفات.

المبحث الثالث: عنايته بالقواعد العلمية.

المبحث الرابع: عنايته بذكر الآثار.

المبحث الخامس: عنايته بالتوجيه والتعليل.

المبحث السادس: عنايته بذكر أقوال القراء.

المبحث السابع: عنايته بالتنبيهات والتحذيرات.

المبحث الثامن: عنايته بذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

المبحث التاسع: عنايته بالوقف والابتداء.

وأما الفصل الثاني: فقد جعلت عنوانه كتاب التمهيد للإمام ابن الجزري عرض ودراسة وقد اشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: موضوعات الكتاب.

المبحث الثاني: عنايته بالتعريفات.

المبحث الثالث: عنايته بالقواعد العلمية.

المبحث الرابع: عنايته بذكر الآثار.

المبحث الخامس: عنايته بالتوجيه والتعليل.

المبحث السادس: عنايته بذكر أقوال القراء.

المبحث السابع: عنايته بالتنبيهات والتحذيرات.

المبحث الثامن: عنايته بذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

المبحث التاسع: عنايته بالوقف والابتداء.

المبحث العاشر: عنايته ببيان الوقف على بعض الكلمات.

المبحث الحادي عشر: بدع القراء في التغني بالقرآن.

المبحث الثاني عشر: باب الضاد والطاء.

وأما الفصل الثالث: فقد جعلت عنوانه المقارنة بين الكتابين وما بينهما من أوجه الاتفاق والاختلاف وقد اشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: المقارنة في الموضوعات.

المبحث الثاني: المقارنة في التعريفات.

المبحث الثالث: المقارنة في القواعد العلمية.

المبحث الرابع: المقارنة في ذكر الآثار.

المبحث الخامس: المقارنة في التوجيه والتعليل.

المبحث السادس: المقارنة في أقوال القراء.

المبحث السابع: المقارنة في التنبيهات والتحذيرات.

المبحث الثامن: المقارنة في ذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

المبحث التاسع: المقارنة في الوقف والابتداء.

وأما الخاتمة: فقد تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا البحث.

وأما الفهرس: فقد تضمن المصادر والمراجع.

منهج البحث:

وقد سلكت في دراسة الكتابين المنهج الوصفي التحليلي بعد استقراء الموضوعات التي تضمنها كل منهما، ثم قارنت بينهما متبعا الخطوات الآتية:

- ١ - استقراء الموضوعات التي اشتمل عليها الكتابان.
 - ٢ - عرض موضوعات كل كتاب منها على حدة.
 - ٣ - بيان ما تضمنه الكتابان من أوجه الاتفاق والاختلاف.
 - ٤ - بيان أثر كتاب التحديد للداني في كتاب التمهيد لابن الجزري من خلال المقارنة.
 - ٥ - كتابة الآيات بالرسم العثماني مع ذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن.
 - ٦ - ضبط ما يحتاج إلى ضبط.
 - ٧ - تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها وبيان درجتها إن كانت في غير الصحيحين.
 - ٨ - الالتزام بعلامات الترقيم.
 - ٩ - لم أعرف بالأعلام الواردة في أثناء البحث؛ تجنباً لإثقال الحواشي.
- وأسأل الله التوفيق والسداد فهو ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين.



التمهيد

قبل الشروع في بيان المقصود يجدر بنا أن نذكر لمحة يسيرة نترجم فيها للإمامين الجليلين أبي عمرو الداني وابن الجزري في مبحثين مختصرين على النحو التالي:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الداني.

اسمه ونسبه وكنيته:

عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني الأموي مولاهم، أبو عمرو، وكان معروفا في زمانه بابن الصيرفي^(١).

مولده ونشأته وطلبه للعلم:

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة في قرطبة، وابتدأ بطلب العلم سنة ست وثمانين وثلاث مائة، ورحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين وثلاثمائة، وحج بعد إقامته بمصر^(٢). وكان قدومه إلى دانية سنة سبع عشرة وأربع مائة، وسكنها حتى مات رَحِمَهُ اللهُ^(٣).

صفاته وأخلاقه:

شهد له بالأمانة والعلم والفضل، ووصف بأنه إمام عصره، ويشهد لذلك مؤلفاته القيمة التي وصلت إلينا، واستفادة العلماء الذين جاءوا من بعده ونقلهم منها، وكان سليم الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة، مالكي المذهب، شديدا على المخالفين لمنهج السلف، وصنف كتباً عديدة في الرد على المخالفين^(٤).

(١) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦)، غاية النهاية، (١/٥٠٣).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦)، غاية النهاية، (١/٥٠٣).

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦)، غاية النهاية، (١/٥٠٣).

(٤) انظر: النجوم الزاهرة (٥/٥٤)، نفح الطيب، (٢/١٣٥).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

إن مما يرفع شأن أبي عمرو الداني ثناء العلماء عليه، وما نال ذلك إلا لسعة علمه وكثرة حفظه، وحسن أخلاقه، ولم يكن علمه محصوراً في القراءات بل كان محدثاً فقيهاً، قال ابن بشكوال: «كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القرآن، ورواياته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه، وجمع في ذلك كله تواليف حسناً مفيدة يطول تعدادها، وله معرفة بالحديث وطرقه، وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيد الضبط من أهل الحفظ والذكاء والتفنن، دينا فاضلاً ورعاً سنياً»^(١).

وقال المغامي: كان أبو عمرو الداني مجاب الدعوة مالكي المذهب^(٢).

قلت: وهذه شهادة على صلاحه، وطيب نفسه.

وقال عنه الذهبي: كتبه في غاية الحسن والإتقان^(٣).

وقال عنه ابن الجزري: أستاذ الأستاذين وشيخ مشايخ المقرئين^(٤).

شيوخه:

أخذ أبو عمرو الداني عن مشايخ كثر في القراءات والحديث والتفسير واللغة وغير ذلك، وذكر أنه أخذ عن تسعين شيخاً، وفيما يلي نذكر بعضهم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: الإمام أحمد بن فراس العبقي^(٥). والحافظ الإمام أحمد بن إبراهيم بن علي بن فراس أبو الحسن المكي^(٦). والحافظ الإمام طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أبو الحسن الحلبي نزيل مصر^(٧). والحافظ الإمام فارس بن

(١) معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٢٦).

(٢) المصدر السابق، (٧٧٦).

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦).

(٤) انظر: غاية النهاية لابن الجزري، (١/ ٥٠٣).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٢٦).

(٦) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦)، غاية النهاية، (١/ ٥٠٤).

(٧) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦)، غاية النهاية، (١/ ٥٠٤).

أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي نزيل مصر^(١). والحافظ الإمام مسعود بن علي أبو القاسم السرقسطي.

تلاميذه:

لقد رحل إليه الطلاب من أماكن متفرقة لينالوا من علمه، ويتشرفوا بالقراءة عليه، وقد خلف عددا كبيرا من التلاميذ صاروا جهابذة يستضاء بعلمهم، ومنهم: الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي^(٢)، والحافظ الإمام أحمد بن عثمان بن سعيد الأموي، ولده^(٣)، والحافظ الإمام سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم الأموي^(٤)، والحافظ الإمام خلف بن محمد الأنصاري^(٥)، والحافظ الإمام يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد أبو الحسن المرسي المعروف بابن البياز^(٦)، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدش^(٧).

مؤلفاته^(٨):

كثرت تصانيفه في علم التجويد والقراءات ما بين موجود ومفقود، ومنها: الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات، وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، وكتاب: التيسير في القراءات السبع، وجامع البيان في القراءات السبع، والتحديد في الإتيان والتجويد، والمكتفى في الوقف والابتداء.

(١) انظر: معرفة القراء الكبار، (٢٢٦)، غاية النهاية، (١/٥٠٣).

(٢) انظر: غاية النهاية، (١/٥٠٤).

(٣) انظر: غاية النهاية، (١/٥٠٤).

(٤) انظر: غاية النهاية، (١/٥٠٤).

(٥) انظر: غاية النهاية، (١/٥٠٤).

(٦) انظر: غاية النهاية، (١/٥٠٤).

(٧) انظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٢٦).

(٨) انظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٢٧)، غاية النهاية، (١/٥٠٥).

وفاته:

توفي رحمه الله يوم الاثنين منتصف شهر شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة - ٤٤٤ هـ - بدانية، ودفن من يومه بعد العصر، ومشى السلطان أمام نعشه، وكان الجمع في جنازته عظيماً، فرحمه الله رحمة واسعة^(١).



(١) انظر: ترجمته في معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٢٨)، وغاية النهاية، (١/ ٥٠٥).

المبحث الثاني: ترجمة الإمام ابن الجزري.

اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، مولده:

هو الإمام أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف^(١) شمس الدين العمري^(٢) الدمشقي الشافعي ثم الشيرازي، المعروف بابن الجزري^(٣)، ولد في دمشق ليلة السبت بعد صلاة التراويح في الخامس والعشرين من رمضان المبارك سنة (٧٥١هـ)^(٤) داخل خط القصاعين بين السورين^(٥).

شيوخه:

يظهر لنا من خلال همة ابن الجزري في طلب العلم وكثرة رحلاته أنه تتلمذ على كثير من الشيوخ في القرآن والقراءات والحديث والفقه والأصول وسائر العلوم الشرعية واللغوية، ونشير هنا إلى أبرز شيوخه الذين تلقى عنهم القرآن والقراءات، وأهمهم أربعة، يليهم في الأهمية باقي الشيوخ وهؤلاء الأربعة هم:

- ١ - محمد بن أحمد بن علي أبو المعالي اللبان الدمشقي، (ت: ٧٧٦هـ)^(٦).
- ٢ - محمد بن عبد الرحمن بن علي أبو عبد الله ابن الصائغ، (ت: ٧٧٨هـ).
- ٣ - عبد الرحمن بن أحمد بن علي أبو محمد البغدادي، (ت: ٧٨١هـ)^(٧).
- ٤ - عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن أبو محمد الإسكندري، (ت: ٧٨٨هـ)^(٨).

(١) هكذا ورد نسبه في غاية النهاية، (٢/٢٤٧)، الضوء اللامع، (٩/٢٥٥)، زاد ابن حجر في الانباء، (٨/٢٤٥) (محمدًا) رابعًا، وتابعه ابن العماد في الشذرات، (٩/٢٩٨)، وزاد في الشقائق النعمانية، (١/٩٨).

(٢) نسبة العمري انفرد بها السخاوي في الضوء اللامع، (٩/٢٥٥)، ولعلها تصحيف.

(٣) نسبة إلى جزيرة ابن عمر بلده فوق الموصل بينها ثلاثة أيام، ويحيط بها نهر دجلة الا من ناحية واحدة. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، (٢/١٣٨)، والضوء اللامع، (٩/٢٥٥).

(٤) هذا عام مفصلي إذا ودع الناس فيه الامام ابن القيم الجوزية واستقبلوا فيه ميلاد الامام بن الجزري.

(٥) انظر: غاية النهاية، (٢/٢٤٧)، أنباء الغمر، (٣/٤٦٦)، الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).

(٦) انظر: غاية النهاية، (٢/٧٢)، جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٥٥).

(٧) انظر: غاية النهاية، (١/٣٦٤)، الدرر الكامنة، (٢/٤٣١).

(٨) انظر: غاية النهاية، (١/٤٨٢)، الدرر الكامنة، (٣/٤٤٤).

تلاميذه:

أخذ عنه القراءات تلاميذ يتعذر إحصاؤهم؛ لكثرتهم وتباعد بلدانهم حيث أقرأ في الشام، والحجاز، ومصر، واليمن، والعراق، وفارس، وخرسان، وما وراء النهر، والروم، وغير ذلك^(١)، وذكر في ترجمته كثيراً ممن قرأ عليه^(٢).

ومن أشهرهم: ابنه أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٥ هـ)^(٣)، وأبو النعيم رضوان بن محمد بن يوسف العقبي (ت ٨٥٢ هـ)^(٤)، والزين الطاهر بن محمد النويري (ت ٨٥٦ هـ)^(٥)، وأبو القاسم محمد بن محمد النويري (ت ٨٥٧ هـ) شارح الطيبة والدرة^(٦) - رحمهم الله تعالى -.

مؤلفاته:

للإمام ابن الجزري مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم والفنون أوصلها بعضهم إلى سبعة وثمانين مؤلفاً^(٧)، وبعضهم زاد عليها^(٨)، وسنشير هنا إلى أهم ما ألفه في علم القراءات والتجويد: النشر في القراءات العشر، و متن طيبة النشر في القراءات العشر، والدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين، والمقدمة فيما على قارئه أن يعلمه المعروفة بالمقدمة الجزرية في علم التجويد، والتمهيد في علم التجويد. إلى غير ذلك من المؤلفات النافعة التي مازال كثير منها مخطوطاً، وبعضها في عداد المفقود.

(١) انظر: غاية النهاية، (٥/٢٥٦: ٢٥٧).

(٢) انظر: غاية النهاية، (٢/٢٤٨: ٢٥١).

(٣) انظر: غاية النهاية، (١/١٢٩).

(٤) انظر: شذرات الذهب، (٧/٢٧٤)، البدر الطالع، (١/٢٤٩)، الضوء اللامع، (٣/٢٢٦).

(٥) انظر: الضوء اللامع، (٤/٥)، والحلقات المضيئات للسيد عبد الرحيم، (١/٣٦٤).

(٦) انظر: درة الحجال، (٢/٢٩٠)، معجم المؤلفين، (٣/٦٦٢).

(٧) هو الدكتور محمد مطيع الحافظ في بحث جرده لذكر مؤلفات ابن الجزري.

(٨) أ.د. السالم الجكني في تحقيقه لكتاب النشر المجلد الأول قسم الدراسة، (ص: ٩٩).

منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

احتل ابن الجزري مكانة علمية كبيرة في عصره، وبرز عالما فريدا بين أقرانه، فذاع صيته في الآفاق وملأت شهرته كثيرا من البلدان، وانتفع بعلمه خلق كثير ولا سيما في علوم القراءات، وقد كان نبوغه في هذا العلم مبكرا، والدليل على ذلك اشتغاله بالتأليف في العقد الثاني من عمره، كما أنه اشتغل بالتدريس والفتوى بعد أن أذن له بذلك كبار شيوخ عصره كما أشرنا إلى ذلك آنفا؛ ولهذا رأينا كثيرا من العلماء يقدرونه ويشيدون بفضلهم ومكانته ولا يتسع المقام لذكر أقوالهم في ذلك ولكن نشير إلى بعضها.

قال عنه الإمام ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) - رحمه الله ^(١) - الحافظ الإمام المقرئ تفقه ولهج بطلب الحديث والقرآن وبرز في القراءات وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك وكان يلقب في بلاده الإمام الأعظم ^(٢).

وقال عنه الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - رحمه الله ^(٣) - الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه، كان إماما في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا ^(٤).

وقال عنه الإمام القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) - رحمه الله ^(٥) - (الشيخ الامام بقية المحققين الأعلام) ^(٦).

وقال عنه الطاوسي ^(٧) «تفرد بعلو الرواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين» ^(٨).

(١) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العناني العسقلاني ولد سنة (٧٧٣هـ) وتوفي سنة (٨٥٢هـ)، من مؤلفاته فتح الباري وغيره. انظر: الضوء اللامع، (٣٦/٢)، والأعلام، (١٧٨/١).

(٢) انظر: إنباء الغمر، (٤٦٧/٣: ٤٦٦).

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، إمام حافظ مشارك في أنواع من العلوم، من مؤلفاته: المزهري في علوم اللغة وغيره، توفي سنة (٩١١هـ). انظر: معجم المؤلفين، (١٢٨/٥).

(٤) انظر: طبقات الحفاظ، (ص: ٥٤٤).

(٥) هو أحمد بن أحمد بن محمد أبي بكر شهاب الدين أبو العباس القسطلاني المصري الشافعي الإمام الحجة الرحلة الفقيه المقرئ ولد سنة (٨٥١هـ) من مؤلفاته شرح الشاطبية وغيره سنة (٩٢٣هـ). انظر: شذرات الذهب، (١٠/١٦٩)، والأعلام، (١/٢٣٢).

(٦) اللآلي السنية في شرح المقدمة الجزرية، (ص: ١٣).

(٧) أحمد بن عبد الله بن عبد القادر ولد سنة (٧٩٠هـ)، وتوفي سنة (٨٧١هـ). انظر: الضوء اللامع، (١/٣٦٠).

(٨) نقلا من الضوء اللامع، (٩/٢٥٨)، وذكر أنه نقل هذا النص عن المشيخة للطاوسي.

وفاته:



توفي - رحمه الله تعالى - قبيل ظهر يوم الجمعة الخامس من ربيع الأول من سنة (١٨٣٣هـ) بمنزله من سوق الإسكافيين بمدينة شيراز ودفن بدار القرآن التي أنشأها هناك . تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته . آمين^(١).



(١) انظر: الضوء اللامع، (٩/ ٢٥٧).



الفصل الأول:

كتاب التحديد للإمام الداني (عرض ودراسة) :

المبحث الأول: موضوعات الكتاب.

المبحث الثاني: عنايته بالتعريفات.

المبحث الثالث: عنايته بالقواعد العلمية.

المبحث الرابع: عنايته بذكر الآثار.

المبحث الخامس: عنايته بالتوجيه والتعليل.

المبحث السادس: عنايته بذكر أقوال القراء.

المبحث السابع: عنايته بالتنبيهات والتحذيرات.

المبحث الثامن: عنايته بذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

المبحث التاسع: عنايته بالوقف والابتداء.

الفصل الأول: كتاب التحديد للإمام الداني عرض ودراسة:

المتأمل في كتاب التحديد للإمام أبي عمرو الداني يتبين له أنه من أوائل الكتب التي تناولت علم التجويد واستوعبت أهم مباحثه ومسائله وقد دارت موضوعاته على النحو التالي:

المبحث الأول: موضوعات الكتاب.^(١)

بدأ الإمام الداني كتابه التحديد بمقدمة استهلها بالحمد والثناء على الله تعالى، والصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ثم بين السبب الداعي له إلى تأليف هذا الكتاب وهو إهمال قراء عصره تجويد التلاوة وتحقيق القراءة بالترسل والترتيل، فكتب هذا الكتاب لبيان مسائل هذا العلم، وضمنه الموضوعات التالية:

باب ذكر البيان عن معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق وما جاء من السنن والآثار في الحث على استعمال ذلك والأخذ به.

باب ذكر الوارد في قراءة التحقيق وتجويد الألفاظ ورياضة الألسن بالحروف

باب ذكر الأخبار الواردة عن أئمة القراءة في استعمال التحقيق

باب ذكر الإفصاح عن مذاهب الأئمة في حد التحقيق ونهاية التجويد وما جاء عنهم من الكراهة في التجاوز عن ذلك

باب ذكر البيان عن حقائق الألفاظ وحدود النطق بالحروف

باب ذكر مخارج الحروف المعجمة وتفصيلها.

باب ذكر أصناف هذه الحروف وصفاتها.

باب ذكر أحوال النون الساكنة والتنوين.

(١) انظر: التحديد، (ص: ٦٨، ٧٠، ٧٩، ٨٧، ٨٩، ٩٧، ١٠٤، ١٠٧، ١١٣، ١١٨، ١٧١).

باب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعمل بيانها وتلخيصها لتنفصل بذلك من مشبهها على مخارجها.

باب ذكر أحوال الحركات في الوقف وبيان الروم والإشمام.

باب ذكر الوقف وبيان أقسامه.

المبحث الثاني: عنايته بالتعريفات.

يُعدُّ الإمام أبو عمرو الداني من أوائل المؤلفين الذين وضعوا حدوداً واضحة لغوية واصطلاحية لتعريفات مسائل التجويد مثل: تعريف التجويد وتعريف المخرج والصفة والإظهار والإدغام والإخفاء إلى غير ذلك من المسائل.

ويكاد يكون أبو عمرو الداني أول من عني بهذه التعريفات وتبعه على ذلك المؤلفون من بعده.^(١)

المبحث الثالث: عنايته بالقواعد العلمية.

كانت القواعد العلمية التي ذكرها الإمام الداني عبارة عن نهاية الإتقان الذي وصل إليه، فهو إمام في القراءة، ويذكر القواعد وهو خبير بها، فمنها:

«وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه»^(٢).

وهذه القاعدة لا يقول بها إلا من أدرك التجويد وتطبيقه رواية، فهو يلخص لنا أن التجويد يأتي بالممارسة والاستمرار في قراءة القرآن وهو عبارة عن رياضة للفك.

(١) انظر: التحديد، (ص: ٧٠).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ٧٠).

المبحث الرابع: عنايته بذكر الآثار.

وعني الإمام الداني بالآثار عناية كبيرة، فقلما أن تجد باباً من الأبواب فيه أثر يروى إلا أورده بسنده عن مشايخه، ومن ذلك:

أنه قال: «حدثنا محمد بن خليفة الإمام، حدثنا محمد بن الحسين، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى، حدثنا مالك بن سعيم، حدثنا ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، في هذه الآية ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [سورة المزمل: ٤]، قال بينه بياناً»^(١).

فأورد الداني في كثير من الموضوعات بعض الآثار التي تؤيد رأيه وتقوي حجته وهذا يدل على طول باعه في رواية الآثار المسندة عن من قرأ عليهم من الشيوخ العدول الضابطين^(٢).

المبحث الخامس: عنايته بالتوجيه والتعليل.

بالعلل تظهر الحكمة من الحكم، ولذلك نرى الإمام الداني يعتني بهذه المسألة عناية ظاهرة في كتابه التحديد؛ ليبين علة وتوجيه الحكم المراد، وأنه أولى من غيره، ومن الأمثلة على ذلك قوله عند تعليله لحكم الإظهار الحلقي:

«وإنما بينت النون والتنوين عند هذه الحروف؛ لبعد المسافة التي بينهما وبينهن»^(٣).

فبين علة الإظهار وهو البعد الواقع بين النون الساكنة وحروف الحلق، وبسبب هذا البعد كان الإظهار.

(١) انظر: التحديد، (ص: ٧٣)، وانظر: تفسير الطبري، (٢٣ / ٦٨١)، وتفسير البغوي، (٨ / ٢٥٠).

(٢) انظر: التحديد، من (ص: ٧٩) إلى (ص: ٨٦).

(٣) انظر: التحديد، (ص: ١١٣).

وكذلك ذكر الداني علة الإقلاب والإخفاء^(١)، وعلة صلة هاء الكناية^(٢)، وعلة منع الروم في المفتوح والمنصوب لخفة الحركة فيهما^(٣)، إلى غير ذلك من العلل التي ذكرها في كتابه مستنبطاً إياها من الأحكام التجويدية، وأقوال شيوخه الضابطين الذين تلقى عنهم أصول هذا العلم، وذكر بعض أسمائهم أثناء حديثه عن هذه العلل مثل: فارس بن أحمد، والحسين بن علي، ومحمد بن أحمد وغيرهم من جهابذة العلماء، ثم صاغ هذه العلل بأسلوبه الواضح الدقيق الذي أرى أنه لم يسبق إليه.

المبحث السادس: عنايته بذكر أقوال القراء.

ذكر الإمام الداني في كتابه التحديد جملة من الأقوال التي تثبت صحة ما قاله، أو أراد أن يبين قول القائل أو يعلل قول قائله، ومن ذلك:

أنه أورد قولاً عن عبد الباقي بن الحسن المقرئ أنه يقول: «والغنة إذا ثبتت في الوصل لم يشدد الحرف، ولفظ به بتشديد يسير، وإذا حذفت الغنة شدد الحرف»^(٤).

فأراد في هذا القول أن يقول أن النون والميم المشددة في حال غنتها ليست مثل الحرف الصحيح المشدد، وفي كتاب التحديد جملة من الأمثلة التي توضح هذا المعنى اكتفيت بذكر طرف منها.

المبحث السابع: عنايته بالتنبيهات والتحذيرات.

نبه الإمام الداني رحمه الله في كتابه التحديد على جملة من التنبيهات لقارئ القرآن، وحذره من بعضها، وفي الحقيقة لا يستغني قارئ القرآن عما خطه الإمام الداني في كتابه من التنبيهات والتحذيرات، ومنها:

(١) انظر: التحديد، (ص: ١١٤).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١٢٦).

(٣) انظر: التحديد، (ص: ١٧١).

(٤) انظر التحديد، (ص: ١١٦).

أنه يبيّن في باب ذكر الإفصاح عن مذاهب الأئمة في حد التحقيق ونهاية التجويد وما جاء عنهم من الكراهة في التجاوز عن ذلك.

كما نبه الإمام الداني رحمه الله على قضية مهمة في باب ذكر البيان عن حقائق الألفاظ وحدود النطق بالحروف، وعلى كيفية التمكن من التجويد، وكيفية التحقيق، وما يوصل به إليه. ثم قال: « وأنا أبين ذلك كله، وأدل على حقيقته، وأكشف عن خاص سره، وأنبه على موضع غموضه، من غير إطناب ولا إسهاب، إن شاء الله تعالى »^(١).

المبحث الثامن: عنايته بذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

تضمن كتاب التحديد للإمام الداني بيان صفة قراءة الأئمة السبعة الذين تدور عليهم القراءات السبع المتواترة؛ ليبين كيف كانت قراءتهم وطريقتهم.

كما يبيّن لنا المرتبة التي أخذ بها كل قارئ من الأئمة السبعة في قراءته من تحقيق وترتيل وحذر وتدوير، حسب مذهبه في المد والتوسط والقصر والإظهار والإدغام والهمز وتركه، وأنهم جميعاً ما خرجوا عن حد القراءة المنقولة إليهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أن الإمام الداني لم يغفل الإشارة إلى ما أحدثه بعض الآخذين عن الأئمة السبعة من تعسف وتكلف في القراءة مثل ما فعلوه في قراءة حمزة من تمطيط وتطويل يخرج عن حد قراءة الإمام حمزة، وهو شيء من فعل هؤلاء، صنعوه من عند أنفسهم من باب التكلف والتعسف الذي ما عرفه حمزة ولا أقرأ به.^(٢)

(١) انظر: التحديد، (ص: ٩٧).

(٢) ((انظر: التحديد، (ص: ٩٥).

المبحث التاسع: عنايته بالوقف والابتداء.

ذكر الإمام الداني باباً في كتابه التحديد بعنوان: «باب ذكر الوقف وبيان أقسامه»، وقد ذكر للوقف أربعة أنواع، وهي: التام، والكافي، والحسن، والقبیح. وذكر ضوابط كل منهم^(١).

وسائر ما ذكره الداني لا يتمكن معرفته للقراء إلا بنصيب وافر من علم العربية، وذلك من أكد ما يلزمهم تعلمه والتفقه فيه، إذ به يفهم الظاهر الجلي، ويدرك الغامض الخفي، وبه يعلم الخطأ من الصواب ويميز السقيم من الصحيح، إلى آخر ما ذكر من قواعد مهمة تدل على عنايته بالوقف وبتقسيمه الواضح لأنواعه التي تتميز في سهولة ويسر^(٢).



(١) انظر: التحديد، (ص: ١٧٦ وما بعدها).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١٧٧).



الفصل الثاني:

كتاب التمهيد للإمام ابن الجزري (عرض ودراسة) :

- المبحث الأول: موضوعات الكتاب.
- المبحث الثاني: عنايته بالتعريفات.
- المبحث الثالث: عنايته بالقواعد العلمية.
- المبحث الرابع: عنايته بذكر الآثار.
- المبحث الخامس: عنايته بالتوجيه والتعليل.
- المبحث السادس: عنايته بذكر أقوال القراء.
- المبحث السابع: عنايته بالتنبيهات والتحذيرات.
- المبحث الثامن: عنايته بذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.
- المبحث التاسع: عنايته بالوقف والابتداء.
- المبحث العاشر: عنايته ببيان الوقف على بعض الكلمات.
- المبحث الحادي عشر: بدع القراء في التغني بالقرآن.
- المبحث الثاني عشر: باب الضاد والظاء.

الفصل الثاني: كتاب التمهيد للإمام ابن الجزري (عرض ودراسة).

المبحث الأول: موضوعات الكتاب.^(١)

إن الناظر في كتاب التمهيد لابن الجزري يجد أنه اشتمل على موضوعات كثيرة ومهمة لطالب علم التجويد، بدأها بمقدمة ذكر فيها السبب الذي حمله على تأليفه هذا الكتاب، وهو أنه وجد الناشئة من القراء بل وكثيرا منهم قد غفلوا عن تجويد ألفاظ القرآن، وأهملوا في تحسين الأداء وإتقان التلاوة، فعمد إلى تأليف هذا الكتاب^(٢).

الذي ضمنه أهم القواعد والمسائل الضرورية في هذا العلم وصاغها في الموضوعات الآتية:

«الباب الأول: في ذكر قراءة هؤلاء القراء في هذا الزمان».

«الباب الثاني: في معنى التجويد وما يتعلق به».

«الباب الثالث: في أصول القراءة الدائرة على اختلاف القراءات».

«الباب الرابع: في ذكر معنى اللحن وأقسامه»

«الباب الخامس: في ذكر ألفات الوصل والقطع».

«الباب السادس: في الكلام على الحركات والحروف»

«الباب السابع: في ذكر ألقاب الحروف وعللها».

«الباب الثامن: في مخارج الحروف والكلام على كل حرف بانفراد».

«الباب التاسع: في ذكر أحكام النون الساكنة والتنوين ثم المد والقصر».

«الباب العاشر: في الوقف والابتداء».

«باب: في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسبها وقع في القرآن الكريم».

(١) انظر: التمهيد، (ص: ٤٣، ٤٧، ٥٣، ٦١، ٦٥، ٧٥، ٨٣، ١٠٥، ١٥٣، ١٦٥، ٢٠٩).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ٤٠).

المبحث الثاني: عنايته بالتعريفات.

اعتنى ابن الجزري بالتعريفات، فبدأ بتعريف العيوب التي يفعلها قراء زمانه من الترقيص والتطريب، والترعيد، والتحزين^(١)، وعرف التجويد وعرف أصول القراءة التي يقع بها اختلاف بين القراء من مد وقصر وإدغام، وإظهار، وإخفاء، وقلب، وتسهيل وتخفيف وتنوين^(٢)، إلى غير ذلك من الأصول التي ذكرها^(٣).

والناظر في كتاب التمهيد لابن الجزري يجد أنه اهتم واعتنى بالمصطلحات التجويدية، وعرفها تعريفا دقيقا يميز بعضها عن بعض، ولا شك أنه استفاد ممن سبقه في ذلك، سيما وأنه ألف هذا الكتاب في مبتدئ حياته العلمية وهو دون العشرين من عمره.

المبحث الثالث: عنايته بالقواعد العلمية.

أورد الإمام ابن الجزري في كتابه القواعد العلمية التي إذا أتقنها القارئ سلم من الوقوع في الأخطاء، كما يقف من خلالها على الأخطاء التي يقع فيها القراء مع توصيفها توصيفا علميا، مع تبيينه للفروق اللطيفة التي بين الحروف والتي لولاها لكان الحرف الآخر عين الحرف الأول.

تناول الإمام ابن الجزري حروف الهجاء التي تألف منها اللفظ القرآني حرفا حرفا، مبينا مخارجها وصفاتها، وما ينبغي على القارئ فعله في النطق بها إذا تجاوزت وكانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة في بعض المخارج والصفات؛ حتى ينطق بكل حرف على وجهه الصحيح، مستكملا مخرجه وصفاته؛ ليلفظ بالقرآن عربيا كما نزل.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ٤٤).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ١٥٣).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ٥٣).

المبحث الرابع: عنايته بذكر الآثار.

أما عناية ابن الجزري بالآثار فكانت قليلة^(١)؛ ولكنه استشهد بها واستدل بها على بعض المسائل، فهو يروي الآثار مسندة إلى مشايخه، ومنها قوله: «أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن اللبان، قال أخبرني الشيخة الصالحة زين الدار أم محمد الوجيهية بنت علي بن يحيى بن علي الصعدي، قالت: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق... إلخ»^(٢).

المبحث الخامس: عنايته بالتوجيه والتعليل.

حرص ابن الجزري رحمه الله على بيان علة الحكم، أو التسمية، أو التقديم والتأخير في ذكر الأحكام، وعند ظهورها للقارئ يتبين له بجلاء ما أراده ابن الجزري.

ومن ذلك بيانه لعله تسمية همزة الوصل بهذا الاسم، وعلة كتابتها في المصحف^(٣)

وهكذا فعل ابن الجزري في كل حكم تجويدي يمكن أن يستنبط له علة، أو سبب، يبين وجه النطق به على النحو الذي ذكره علماء هذا الفن من خلال تتبعهم للتلاوة الصحيحة للقرآن الكريم التي نقلت إلينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام.

المبحث السادس: عنايته بذكر أقوال القراء.

حرص ابن الجزري على إيراد بعض الأقوال مستشهدا بها، أو توضيحا لمسألة ما، أو رد لقول قائله، أو مبينا علة صاحبه، ومنها في عدد مخرج الحروف فقال: «عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، وعند

(١) وقد أحصيناها فكانت أربعة عشر أثراً.

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ١٦٧).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ٦٥).

سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجوفية، وعند الفراء وتابعيه أربعة عشر، لجعلهم مخرج الذلقة واحداً^(١). واختار هو أنها سبعة عشر مخرجا بقوله في الجزرية:

مخرج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبار^(٢)

المبحث السابع: عنايته بالتنبيهات والتحذيرات.

وضع ابن الجزري في كتابه التمهيد جملة من التنبيهات والتحذيرات؛ ليوقف قارئ القرآن عليها؛ وليتنبه إليها المقرئون، ويحذروا منها من قرأ عليهم من التلاميذ والطلاب، فقال ما معناه: ينبغي على قارئ القرآن أن يظهر الهمزة عند الوقف؛ لأنها حينئذ تكون ساكنة، والسكون يزيد ثقلها على ثقلها، عكس الحروف الأخرى فإن السكون يخففها، بل إن الهمزة تزداد ثقلًا إذا وقع قبلها حرف ساكن، سواء كان حرف علة أو حرفاً صحيحاً، والسبب في ذلك بعد مخرجها وضعفها بالسكون؛ ولهذا رأينا الإمام هشام راوي ابن عامر يسهلها متطرفة لا متوسطة^(٣).

المبحث الثامن: عنايته بذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

حرص ابن الجزري على إيراد صفة القراءة عن الأئمة السبعة؛ ليبين لمريد قراءة القرآن كيف كانت قراءة أئمة القراءات وأنها سلسلة، سهلة، عذبة فيها تبين كل حرف، وإعطاء كل حرف من الصفات ما يستحقه سواء كان مدغماً أم مظهراً، أم مفخماً أم مرققاً، إلى غير ذلك من قراءاتهم، وأن قراءتهم كانت خالية من الهذرمة التي تتآكل فيها بعض الحروف ولا تظهر^(٤).

(١) انظر: التمهيد، (ص: ١٠٥).

(٢) انظر: متن الجزرية، بيت (رقم: ٩).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ١٠٩).

(٤) للزيادة ينظر: التمهيد، (ص: ٥٠).

المبحث التاسع: عنايته بالوقف والابتداء.

الوقف والابتداء زينة القارئ، وفهم التالي، وبلاغ المستمع، وحلية التلاوة، ومن هذا المنطلق حرص ابن الجزري على ذكره في كتابه التمهيد وبينه وقسمه إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك^(١).

واعتنى ابن الجزري بذكر ما يوقف عليه وما لا يوقف.

ولم يفت الإمام ابن الجزري في معرض كلامه عن الوقف والابتداء أن يرد على ما ذهب إليه الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة من أن تسمية المواضع الموقوف عليها من القرآن من التام والكافي والحسن والقبيح بدعة، ومسميه بذلك مبتدع؛ لأن القرآن الكريم كله معجز في قليله وكثيره، وهو كالقطعة الواحدة، وما قاله القاضي أبو يوسف غير صحيح؛ لأن القرآن معجز بسوره وآياته وليس الإعجاز في كل كلمة منه على حدة.^(٢)

المبحث العاشر: عنايته ببيان الوقف على بعض الكلمات.

لما تحدث ابن الجزري عن الوقف وأنواعه، وبين ما يجوز أن يوقف عليه وما لا يجوز، أردفه بكلمات تكررت في القرآن في أكثر من موضع؛ لبيان للقارئ حكم الوقف عليها، وما يجوز وما يمتنع معللاً ذلك بعلل وتفسيرات لهذه الكلمات الخاصة ومنها:

كلا: وردت في ثلاثة وثلاثين موضعاً، في خمس عشرة سورة، وكل ورودها في السور المكية، وقد اختلف في الوقف عليها والابتداء بها، وذلك بسبب كلام أهل العربية عليها.^(٣)

(١) انظر: التمهيد، (ص: ١٦٥).

(٢) انظر رد ابن الجزري في كتابه: التمهيد، (ص: ١٦٦).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٨).

المبحث الحادي عشر: بدع القراء في التغني بالقرآن.

من المعلوم أن الله تعالى قد أمر بترتيل القرآن فقال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [سورة المزمل: ٤].

والترتيل هو التجويد والتحسين والإتقان، وإذا اجتمع مع الترتيل الصوت الحسن، فهذا يزيد القرآن إتقاناً وجمالاً؛ ولذلك حث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على تزيين القرآن بالصوت الحسن فقال: «زينوا القرآن بأصواتكم»^(١)، وقال: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»^(٢)، «ما أذن الله لشئ كإذنه لنبي يتغنى بالقرآن يجهر به»^(٣).

هذا مع مراعاة التجويد وأحكام التلاوة، ولكن القراء في زمن ابن الجزري أسرفوا في ذلك حتى خرجوا عن حد التلاوة المرعية، وتغافلوا عن الأحكام التجويدية، وأصبح همهم تجويد الألحان والأنغام. أشار الإمام ابن الجزري في كتابه إلى البدع التي أحدثها بعض القراء، وذكر منها نوعاً: «يسمونهم الترقيص»^(٤)، وآخر: يسمونه الترعيد^(٥)، وثالثاً: يسمونه التطريب^(٦)، ورابعاً: يسمونه التحزين»^(٧).

ويختتم ابن الجزري قوله في حد القراءة: «وأما قراءتنا التي نقرأ ونأخذ بها، فهي القراءة السهلة المرتلة العذبة الألفاظ، التي لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء، على وجه من وجوه القراءات، فنقرأ لكل إمام بما نقل عنه، من مد أو قصر أو همز أو تخفيف همز أو تشديد أو تخفيف أو إمالة أو فتح أو إشباع أو نحو ذلك»^(٨).

(١) انظر: صحيح البخاري، باب الماهر بالقرآن (٩/ ١٥٨).

(٢) انظر: صحيح البخاري، باب وأسروا قولكم (٩/ ١٥٤).

(٣) مسند أحمد، ت شاكر (٢/ ٢٢٥).

(٤) انظر: التمهيد، (ص: ٤٤).

(٥) انظر: التمهيد، (ص: ٤٤).

(٦) انظر: التمهيد، (ص: ٤٤).

(٧) انظر: التمهيد، (ص: ٤٤).

(٨) انظر: التمهيد، (ص: ٤٥).

المبحث الثاني عشر: باب الضاد والظاء.

ذكر ابن الجزري في كتابه التمهيد بابا للضاد والظاء وذلك للتشابه بينهما، وأن القارئ لا يستغني عنه، وسماه «باب في معرفة الظاء وتمييزها من الضاد حسبما وقع في القرآن الكريم»، وذكر أن المتقدمين ألفوا في ذلك كتباً سواء في النثر أو النظم، وأورد أبيات الإمام الداني في ذلك، وهذه الأبيات شملت جميع الألفاظ التي تقع في القرآن وما اشتق منها وفيها حرف الظاء، وكذلك ذكر ابن الجزري المعاني المشتقة من كل مادة^(١).



(١) انظر: التمهيد، (ص: ٢٠٩).



الفصل الثالث:

المقارنة بين الكتابين وما بينهما من أوجه الاتفاق والاختلاف.

المبحث الأول: المقارنة في الموضوعات.

المبحث الثاني: المقارنة في التعريفات.

المبحث الثالث: المقارنة في القواعد العلمية.

المبحث الرابع: المقارنة في ذكر الآثار.

المبحث الخامس: المقارنة في التوجيه والتعليل.

المبحث السادس: المقارنة في أقوال القراء.

المبحث السابع: المقارنة في التنبيهات والتحذيرات.

المبحث الثامن: المقارنة في ذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

المبحث التاسع: المقارنة في الوقف والابتداء.

الفصل الثالث: المقارنة بين الكتابين وما بينهما من أوجه الاتفاق والاختلاف.

المبحث الأول: المقارنة في الموضوعات.

من خلال استعراضنا لكتاب التحديد للداني، والتمهيد لابن الجزري، نرى أنهما اشتركا في كثير من موضوعات علم التجويد، وانفرد ابن الجزري بموضوعات لم تأت في كتاب التحديد، وأيضا قد توسع الداني في بعض الموضوعات التي اختصر فيها ابن الجزري، وفصل ابن الجزري في موضوعات أجملها الداني.

- فأما أهم الموضوعات التي اتفقا فيها الكتابان فهي:

- المقدمة: حيث اتفق الداني وابن الجزري على السبب الداعي لهما إلى تأليف كتابيهما، وهو إهمال القراء في عصر كل منهما العناية بالتجويد ومخارج الحروف وسائر أحكام التلاوة، والاشتغال بالتطريب وزيادة التغني الذي يخرج عن حد الاعتدال مما يذهب بجلال القرآن، والحرص على ضبط مخارجه وإتقان حروفه، فكان هذا هو السبب الذي حدا بكلا الإمامين إلى تأليف كتابيهما، وهو سبب مهم؛ لأنه يضع لقراء القرآن القواعد التجويدية والآداب الشرعية التي ينبغي أن يتحلى بها أهل القرآن.
- معنى التجويد وحقيقته وبيان مراتب القراءة^(١).
- صفة قراءة الأئمة السبعة^(٢).
- أصول القراءة المعروفة عند القراء من الروم والإشمام والتسهيل والإمالة^(٣) إلى غير ذلك.
- مخارج الحروف وصفاتها^(٤).
- أحكام النون الساكنة والتنوين^(٥).

(١) انظر: التحديد، (ص: ٧٠)، والتمهيد، (ص: ٤٧).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ٨٧)، التمهيد، (ص: ٥٠).

(٣) انظر: التحديد، (ص: ٩٧)، التمهيد، (ص: ٥٣).

(٤) انظر: التحديد، (ص: ١٠٤)، والتمهيد، (ص: ١٠٥).

(٥) انظر: التحديد، (ص: ١١٣)، والتمهيد، (ص: ١٥٣).

- الوقف والابتداء^(١).
- وأما الموضوعات التي انفرد بها ابن الجزري، فهي:
 - صفة القراءة في زمانه^(٢).
 - تهذيب الألفاظ والثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان^(٣).
 - ألفات الوصل والقطع^(٤).
 - هل السابق الحروف أم الحركات^(٥).
 - حروف المد واللين والحركات واختلاف الناس في ذلك^(٦).
 - ألقاب الحروف وعللها وأنسابها^(٧).
 - مقدمة في تأليف الكلام^(٨).
 - اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض^(٩).
 - حكم الوقف على كلا وأخواتها^(١٠).
 - في ذكر المشددات ومراتبها^(١١).
 - الفرق بين الضاد والظاء^(١٢).

(١) انظر: التحديد، (ص: ١٧٦)، والتمهيد، (ص: ١٦٥).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ٤٣).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ٤٥).

(٤) انظر: التمهيد، (ص: ٦٥).

(٥) انظر: التمهيد، (ص: ٧٥).

(٦) انظر: التمهيد، (ص: ٧٨).

(٧) انظر: التمهيد، (ص: ٨٣).

(٨) انظر: التمهيد، (ص: ١٠١).

(٩) انظر: التمهيد، (ص: ١٠٢).

(١٠) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٧).

(١١) انظر: التمهيد، (ص: ٢٠٤).

(١٢) انظر: التمهيد، (ص: ٢٠٩).

- وأما ما توسع فيه الداني وجاء مختصرا في كتاب التمهيد:

فهو إيراده للآثار والأسانيد وهذا راجع إلى عنايته بالرواية والأسانيد في علم القراءات والتجويد، فيما رواه قراءة أو سماعا أو تحديثا^(١)، وتفصيله الكلام على الروم والإشمام^(٢).

- وأما ما فصله ابن الجزري وأجمله الداني، فهو:

معنى اللحن وأقسامه^(٣)، فقد بين ابن الجزري اللحن بيانا شافيا وقسمه ومثل له، بينما الإمام الداني لما تحدث عن اللحن لم يعقد له بابا أو فصلا خاصا به، وإنما تعرض له في «باب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعمل بيانها وتلخيصها لتفصل بذلك من مشبهها على مخرجها»^(٤)، وروى فيه أثرا عن ابن مجاهد يقول فيه:

«اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي، فالجلي لحن الإعراب، والخفي ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه»^(٥)، فتعرض ابن الجزري للحن قصدا وأما الداني فقد أشار إليه عرضا.

وأما باب المد والقصر: فقد تناوله ابن الجزري بتفصيل وإسهاب مبينا أقسامه وأنواعه^(٦)، بينما أشار إليه الداني إشارات مختصرة^(٧).

ويظهر لنا من ذلك أن كتاب التمهيد لابن الجزري تناول موضوعات لم يتعرض لها الداني في كتاب التحديد، وهذا راجع إلى تأخر زمان ابن الجزري على الداني بحوالي أربعة قرون، نما فيها علم التجويد،

(١) انظر: التحديد، (ص: ٧٠: ٧٩، ٨٠، ٨٦).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١٧١).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ٦١).

(٤) انظر: التحديد، (ص: ١١٨).

(٥) انظر: التحديد، (ص: ١١٨).

(٦) انظر: التمهيد، (ص: ١٦١).

(٧) انظر: التحديد، (ص: ١٧٤).

واتسع وكثرت موضوعاته وتعددت مباحثه ومسائله، وقد يرجع هذا إلى أن الداني تناول هذه الموضوعات في مؤلفاته الأخرى التي كثرت وتعددت، فما تركه في كتاب ذكره في آخر.

وبالمقارنة بين الكتابين في هذا الأمر يتبين لنا أن كل ما تناوله الإمام الداني في كتابه التحديد من موضوعات في علم التجويد تعرض إليه الإمام ابن الجزري في كتابه التمهيد إجمالاً أو تفصيلاً، ومن ثم لم ينفرد الإمام الداني بشيء لم يأت عليه ابن الجزري في كتابه، بل الملاحظ أنه أتى عليه وزاد موضوعات أخرى أشرنا إليها منذ قليل.

المبحث الثاني: المقارنة في التعريفات.

كان للإمام الداني والإمام ابن الجزري عناية خاصة بالتعريفات، فاهتما بتعريف المصطلحات التجويدية، ووضع الحدود الدقيقة لها حتى تكون جامعة مانعة، ونذكر تعريف التجويد عند الداني وابن الجزري؛ لنثبت المقارنة بينهما.

قال الداني: «التجويد مصدر جودت الشيء. ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولذلك يقال: جود فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيداً، والاسم منه الجودة. فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف»^(١).

بينما قال ابن الجزري: التجويد: «مصدر من جود تجويداً إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ، بريئة من الجور في النطق بها.

ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال جود فلان في كذا إذا فعل ذلك جيداً، والاسم منه الجودة.

(١) انظر: التحديد، (ص: ٧٠).

فالتجويد هو: حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به، على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف»^(١).

وبالنظر في التعريفين نجد بينهما تقارباً في كثير من الألفاظ، واشتركا في جل المعاني، وفي هذا دلالة على استفادة ابن الجزري من الداني؛ لسبق الداني له بحوالي أربعة قرون تقريباً، فالداني له فضل السبق في تحديد مصطلحات علم التجويد، ومن جاء بعده عالة عليه في هذا المجال.

ولا يمنع أن يستفيد ابن الجزري من تعريفات الداني ويصوغها بأسلوبه الخاص، فمثلاً يعبر الداني عن إتقان الحروف وتجويدها بـ «تمكين النطق»، بينما عبارة ابن الجزري «وتلطيف النطق».

كذلك قال الداني: «التجويد مصدر جودت الشيء».

بينما قال ابن الجزري: التجويد: «مصدر من جود تجويداً إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ، بريئة من الجور في النطق بها».

فنجد الداني ذكر أن التجويد مصدر لفعل جود، بينما ابن الجزري ذكر أن التجويد مصدر لفعل جود وقال فيما معناه إذا قرأ الألفاظ مجودة ليس فيها جور في النطق، فالملاحظ هنا أن ابن الجزري حاول توضيح العبارة وبيانها.

أضاف ابن الجزري عبارة في التعريف لا توجد عند الداني وهي «فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة»، فهذه العبارة التي أضافها ابن الجزري ليست نصاً في التعريف، وإنما هي عبارة عن بيان فائدة التجويد للحروف.

فكلا الإمامين ذكرا أركان التعريف واضحة، وزاد ابن الجزري بعض الألفاظ، مع تغيير لبعض الكلمات، مع بيان فائدة التجويد للحروف، ومثل هذا يقال في باب مخرج الحروف فقد عرف الداني المخرج بأنه المكان الذي ينشأ منه الحرف.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ٤٧).

وأما ابن الجزري فلم يبدأ كلامه بتعريف المخارج، وإنما يفهم هذا من أثناء تناوله للحروف ومخارجها حرفاً حرفاً، وهنا تظهر دقة الداني حيث بدأ الكلام بالتعريف، وهو أمر لازم؛ لبيان حقيقة المخارج ينبني عليه ما بعده، وأما عند تناولهما للإظهار والإدغام والإخفاء فإن كلا منهما عرف هذه المصطلحات مع تباين في العبارة واختلاف في الألفاظ إلا أن المعنى يكاد يكون واحداً في النهاية، ومثل هذا يقال في تعريفهما للمد والقصر، فكلاهما عرف القصر بتمكين حروف المد الثلاثة دون زيادة، والمد بأنه زيادة على المد الطبيعي في هذه الحروف مع تفاوت في أنواع المد، والمدقق في عبارة الإمامين يلحظ تقارباً في تعريفهما مع بعض الفروق الدقيقة التي يمكن استنباطها من ثنايا الكلام، وعلى هذا تقاس سائر التعريفات عند الإمامين الجليلين، ولا يمكن إغفال استفادة الإمام ابن الجزري من الداني في هذا الباب؛ لتقدمه عليه بزمان طويل.

المبحث الثالث: المقارنة في القواعد العلمية.

وقد اعتنى الإمام الداني والإمام ابن الجزري بذكر القواعد العلمية، التي إذا عرفها قارئ القرآن تجنب الوقوع في الخطأ، وكانت قراءته سلسلة ميسرة بعيدة عن التقعر والتشدد، ولا سيما في مخارج الحروف وصفاتها؛ لأن الأصل في الترتيل تجويد الحروف، ومن ذلك ما ذكره الداني عند صفة الهمس والجهر^(١)، وأنه يجب على القارئ تبيين الحروف المهموسة من الحروف المجهورة، ويكون البيان أكد إذا تجاوزا، وكذلك اهتم الداني بذكر قاعدة والتنبيه عليها في الحركات إذا توالى^(٢)، أن ينطق القارئ بها في ترسل من غير تمطيط أو اختلاس لها، ولهذا ذكر الداني أن الخلوص من كل هذا ونحوه أنه يكون بريضة الفك على هذه الحروف ونحوها، ولذلك قال:

«وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه»^(٣).

(١) انظر: التحديد، (ص: ١٣٣).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١٣٩).

(٣) انظر: التحديد، (ص: ٧٠).

فنبه القارئ على لزوم هذه الرياضة والتي بها تكون القراءة سهلة على اللسان في إخراج الحروف وما يلزمها من صفات كهمس وجهر وشدة ورخاوة إلى غير ذلك مما يجب على القارئ الإتيان به.

أما ابن الجزري فقد ذكر جملة من القواعد العلمية، والتنبيهات المهمة لكل حرف في نطقه وحال مجاورته لحرف مقارب أو مجانس أو مماثل له، وقد استعرض الحروف كما فعل الداني حرفا حرفا منبها على مخرجه وصفاته وما يجب على القارئ أن يحترز منه، ومنها ما ذكره عند حرف العين^(١) والقاف^(٢).

ولم يكتف ابن الجزري بذلك بل نبه على الحرف المشدد وكيفية خروجه وزمنه المستحق له^(٣).

والتأمل في القواعد التجويدية التي ذكرها الإمامان الداني وابن الجزري يرى أن بينهما فرقا دقيقا في المعالجة وطريقة التناول، فالإمام الداني يذكر القاعدة ويشرحها بجملة كثيرة من الأمثلة تستوعب كل ما يتعلق بالحرف من مخرج وصفات وبيان ما يشبهه من الحروف الأخرى، ويؤكد على شدة الحيلة والحذر في تمييز الحرف من أن يشتبه بغيره مما يجانس أو يقاربه في المخرج أو يشترك معه في بعض الصفات.

أما الإمام ابن الجزري فإنه يشترك مع الإمام الداني في هذه الطريقة إلا أنه لا يكتر من ذكر الأمثلة غير أنه يتميز في تناوله للقواعد بخاصية فريدة، وهي أنه يبين أصل الحرف في لغة العرب، وكيفية تَعَمُّله في المخرج، كما فعل عند كلامه على الهاء، وكيف أن العرب تستعملها مكان الهمزة، وتستعمل الهمزة مكانها. وهناك فرق آخر بين الإمامين في أسلوب عرضهما للقواعد التجويدية، فالداني تلحظ في أسلوبه قوة يكتنفها بعض الغرابة في الألفاظ أحيانا، أما أسلوب ابن الجزري فهو سهل التناول قريب المأخذ، فيه كثير من السلاسة والوضوح.

ف نجد من خلال ما سبق أن كلا الإمامين كان لهما اعتناء خاص بذكر القواعد العلمية في كتابيهما، وأنهما فصلا القول في التنبيه على ما ينبغي مراعاته عند نطق كل حرف من حروف الهجاء، مع اختلاف بينهما في العرض والتمثيل ما بين مكثر من الأمثلة ومقل منها.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ١٣٥).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ١٣٨).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ٢٠٤).

وأحيانا نرى ابن الجزري يصحب ذكر الحرف ببيان ما يتعلق به من مخارج وصفات، وقد يترك هذا الداني معتمدا على فطنة القارئ وتجربته العملية في مكابدة القراءة ودوام المراجعة.

ولكننا نلاحظ أن ما أورده ابن الجزري من قواعد وتفصيلات سبقه الداني إليها، فهو الذي وضع أصولها وفصل أحكامها، حتى أننا لنجد أن أغلب العبارات التي صاغ بها ابن الجزري هذه القواعد مأخوذة من عبارات الداني وإن اختلفت في صياغتها، مثل:

قول ابن الجزري وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه فهي نفس العبارة التي أسس عليها الداني هذه القواعد.

ومرجع هذا إلى استفادة المتأخر من المتقدم، وإن لم يخل كلام المتأخر من فوائد يعرفها من وقف على دراسة الكتابين لهذين الإمامين الجليلين.

المبحث الرابع: المقارنة في ذكر الآثار.

كان للإمام الداني عناية كبيرة بذكر الآثار في كتابه التحديد، وأولاهما اهتماما بالغاً، فذكرها في أبواب كثيرة من كتابه، منها:

ما أورده في باب ذكر البيان عن معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق وما جاء من السنن والآثار في الحث على استعمال ذلك والأخذ به^(١)، وباب ذكر الوارد في قراءة التحقيق وتجويد الألفاظ ورياضة الألسن بالحروف^(٢)، وباب ذكر الأخبار الواردة عن أئمة القراءة في استعمال التحقيق^(٣)، وباب ذكر الإفصاح عن مذاهب الأئمة في حد التحقيق ونهاية التجويد وما جاء عنهم من الكراهة في التجاوز

(١) انظر: التحديد، (ص: ٧٠، ٧٣).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ٧٩).

(٣) انظر: التحديد، (ص: ٨٧).

عن ذلك^(١)، وباب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعمل بيانها وتلخيصها لتنفصل بذلك من مشبهها على مخرجها^(٢)، إلى غير ذلك من الآثار الواردة في كتابه.

بينما ابن الجزري كان مقتصدا في تلك الآثار، فقد أوردها في كتابه التمهيد ولكن على قلة بالنسبة لما أورده الداني.

فذكر ابن الجزري آثارا، منها ما أورده في الوقف التام، والوقف الكافي والوقف الحسن مستدلا على صحة هذه الوقوف وأن لها أصلا يرجع إليه^(٣).

فكان للإمام الداني قدم السبق على ابن الجزري في استشهاده بالآثار وذكره لها في كتابه وإكثاره منها. وبالتأمل فيما أورده الإمام الداني في كتابه التحديد من الآثار، يتبين أنه لم يخل باب من الأبواب التي تضمنها الكتاب إلا القليل من ذكر بعض الآثار عن الصحابة، أو الأئمة الأعلام من الفقهاء، أو القراء حتى أن هذه الآثار تزيد على أربعين أثرا.

أما الإمام ابن الجزري فقد كان مقلا من ذكر هذه الآثار، وبتتبعها في كتابه التمهيد نجد أنها لا تزيد على أربعة عشر أثرا.

وهذا دليل على الفارق الشاسع بين عناية الإمام الداني والإمام ابن الجزري بذكر الآثار، ما بين مكثر وهو الإمام الداني، ومقل وهو الإمام ابن الجزري.

وهذا راجع كما أشرنا سابقا إلى تضلع الإمام الداني في باب الرواية، وتمكنه من دراسة الأسانيد، ولكونه عاش في القرن الرابع والخامس الهجري وهو عصر الرواية والأسانيد في سائر العلوم الشرعية واللغوية، بل والعلوم الأخرى.

(١) انظر: التحديد، (ص: ٨٩).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١١٨).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ١٦٧، ١٧١، ١٧٤).

المبحث الخامس: المقارنة في التوجيه والتعليل.

لقد اشترك الإمام الداني والإمام ابن الجزري في ذكر العلل، وفعلهما هذا يُظهر علة الحكم، وأنه المقدم على غيره، ولما زاد ابن الجزري في ذكر الأبواب والفصول كان ذلك داعياً إلى ذكره علل هذه الأبواب والفصول، منها ما ذكره في علة تقديم الأفعال على الأسماء^(١)، ومن ذلك بيانه لعلة تسمية همزة الوصل بهذا الاسم، وعلة كتابتها في المصحف^(٢)، وهكذا في كل ما زاده ابن الجزري على الداني من أبواب وفصول إن كان له علة.

أما بالنسبة للعلل المشتركة بين الداني وابن الجزري، فنأخذ مثلاً؛ ليتضح الفرق في تعليل كل منهما وطريقته.

قال الداني معللاً للإظهار الحلقي: «وإنما بينت النون والتنوين عند هذه الحروف، لبعد المسافة التي بينهما وبينهن»^(٣).

بينما قال ابن الجزري معللاً كذلك لنفس الحكم: «والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنة بعد مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام؛ لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار، الذي هو الأصل»^(٤).

والملاحظ أنه يوجد فرق بين الداني وابن الجزري في العبارة، فعبارة الداني موجزة مختصرة دلت على المقصود، بينما عبارة ابن الجزري كانت مفصلة شارحة واضحة فيها إسهاب غير ممل، مبينة علة الإظهار، وذكر الضد للعلة حتى تظهر واضحة وأن التقارب الذي هو ضد التباعد هو السبب في الإدغام.

ومن هذا نتبين أن ابن الجزري أطول باعاً، وأكثر تفصيلاً من الداني في ذكر العلل والأسباب، وهذا راجع إلى طول الحقبة الزمانية بينهما التي أنضجت هذا العلم وعمقت البحث في علله وأسبابه بالتفصيل، مما جعل ابن الجزري يستفيد من المؤلفين قبله، ويسهب في بيان هذه الأسباب وتلك العلل.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ٦٥).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ٦٥).

(٣) انظر: التحديد، (ص: ١١٣).

(٤) انظر: التمهيد، (ص: ١٥٤).

المبحث السادس: المقارنة في أقوال القراء.

ذكر الإمام الداني والإمام ابن الجزري جملة من أقوال القراء قاصدين بذلك الاستشهاد بها، أو توضيح قول القائل، أو بيان علة قول القائل، ومنها:

لما تحدث الداني عن الميم الساكنة التي بعدها باء ذكر الأقوال الواردة فيها فقال:

«فإن التقت الميم بالباء نحو ﴿مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [سورة البقرة: ١٣٧]... وما أشبهه، فعلمنا أننا مختلفون في العبارة عنها معها.

فقال بعضهم هي: مخفأة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقيهما على إحداهما. وهذا مذهب ابن مجاهد، في ما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نصر، عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى، لأن لها صوتاً في الخياشيم، تواخي به النون الخفيفة.

وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر رحمه الله.

قال أبو العباس محمد بن يونس النحوي المقرئ: في أهل اللغة: من يسمي الميم الساكنة عند الباء إخفاء قال: وقال سيبويه: المخفى بوزن المظهر.

وقال آخرون:

هي مبينة للغة التي فيها. قال أبو الحسين بن المنادي: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الواو والفاء والباء، في حسن من غير إفحاش.

وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيتها باء في جميع القرآن. قال: وكذلك الميم عند الفاء.

وذهب إلى هذا جماعة من شيوخنا، وحكاه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد، وبالأول أقول^(١).

بينما لما ذكر هذه المسألة ابن الجزري أورد فيها جملة من الأقوال فقال: «وإذا سكنت -أي الميم- وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها.

(١) انظر: التحديد، (ص: ١٦٨).

وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال: الداني. وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره. وقال أحمد ابن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن. وبه قال مكّي.

وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي - رحمه الله - واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً^(١).

فالداني ذكر مذهب ابن مجاهد ومذهب أحمد بن يعقوب التائب وابن المنادي وابن بشر وقال كذلك إنه مذهب لبعض شيوخنا، بينما ابن الجزري ذكر مذهب ابن مجاهد وابن بشر والداني وابن المنادي وأحمد بن يعقوب التائب ومكّي وابن الجندي.

فالملاحظ أن الداني لم يذكر قول مكّي؛ ولعل السبب في ذلك أنه كان معاصراً له، وكذلك الداني لم يذكر مذهب ابن الجندي لأن ابن الجندي جاء بعد عصر الداني.

وابن الجزري لأنه متأخر عن زمن الداني ذكر مذاهب من سبقوه بما فيهم الداني ومكّي وابن الجندي، ثم اختار ما ذهب إليه الداني وهو الإخفاء قياساً على مذهب أبي عمرو البصري عند التقاء الميم المتحركة بالباء في الإدغام الكبير.

ونلاحظ كذلك أن الإمام الداني عند استشهاده بأقوال شيوخه، أو من سبقوه من العلماء يسوقها بالسند المتصل إلى قائلها كما قال في حكم الميم الساكنة إذا وقعت بعدها باء: «وهذا مذهب ابن مجاهد، في ما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نصر، عنه»^(٢).

وأيضاً فإن الإمام الداني يورد المسألة ويستشهد عليها بكثير من أقوال العلماء والقراء.

أما الإمام ابن الجزري فيكتفي على الأكثر بذكر ثلاثة أقوال بالاستشهاد على المسألة التي يتحدث عنها، أضف إلى ذلك إلى أن أغلب الأقوال التي ساقها ابن الجزري في كتابه التمهيد استفادها من كلام الإمام الداني، وليس له فضل في هذا المجال إلا فيما نقله من أقوال العلماء الذين جاءوا بعد عصر الإمام الداني.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ١٤٤).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١٦٨).

أما طريقة تعامل الإمامين مع هذه الأقوال، فإنها تكاد تتقارب، حيث إن كلا منهما يسردها متتابعة، ثم يختار قولاً منها، كما هو الحال في اختيار الإمام الداني مذهب الإخفاء في الميم الساكنة إذا وقعت بعدها الباء، وتبعه على هذا الاختيار ابن الجزري، وقد نهجا هذا المنهج في التعامل مع أكثر الأقوال التي وردت في كتابيهما.

المبحث السابع: المقارنة في التنبيهات والتحذيرات.

كان للإمام الداني والإمام ابن الجزري عناية كبرى بذكر الأمور التي يجب على القارئ أن يتنبه إليها ويحذرها في حال قراءته.

فقد ذكر الداني حقيقة التحقيق^(١) وحده ونهايته، وما زاد عليه لا يكون منه، ونبه على بعض قراء زمانه من المبالغين في الإفراط في الحركات، والتمطيط الخارج عن سنن القراءة والتعسف فيها، وأن كل هذا وصفه الداني بأن من فعله فهو خارج عن مذهب الأئمة وجمهور سلف الأمة، وأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

ففي كتاب التحديد للداني نصيب وافر من التنبيهات المهمة حال القراءة، وذكر حدود الأصول من المسكن، والمشم، والمختلس، والمحرك، والمهموز، والمدغم إلى غير ذلك من الأصول التي تدور عليها القراءة^(٢)، كل هذا ذكره؛ ليوقف القارئ وينبهه على أن ما زاد على هذا غير داخل في القراءة.

أما الإمام ابن الجزري فذكر في ذلك جملة مهمة من التنبيهات التي يجب على القارئ أن يتنبه لها، ويحذر في حال قراءته الوقوع فيها، ومن ذلك عند إدغام الطاء في التاء، وكانت الطاء ساكنة، فإن الطاء في هذه الحالة تدغم في التاء مع بقاء صفة الإطباق، وأن يتنبه القارئ لخروج التاء وأن يلفظ بها مرفقة ولا يجعل صفة الإطباق تؤثر فيها، ونبه على أن هذا ونحوه لا تحكمه إلا المشافهة من القراء^(٣).

(١) انظر: التحديد، (ص: ٨٩).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ٩٧).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ١١٣).

وكذلك تنبيهه على حرف الثاء إذا جاء بعده حرف من حروف الاستعلاء أن يتنبه القارئ لحرف الثاء عند نطقه؛ لضعفه وقوة حرف الاستعلاء^(١).

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نقول إن الإمام الداني والإمام ابن الجزري كانت لهما عناية خاصة بالتنبيهات التي يجب على القارئ أن يحذرها، وكذلك كانت لهما عناية خاصة بذكر الأخطاء التي وقع فيها بعض قراء زمانهم، فنبه الداني وابن الجزري على هذا الذي لا يجوز أن يقع فيه أحد من القراء، وأنه ليس من القراءة في شيء، غير أننا نلاحظ أن الإمام الداني في هذا الباب أطول باعا حيث كثرت في كتابه التنبيهات والتحذيرات مع بيانه لكيفية الأخذ بها، وعلاج الخطأ الذي يقع فيه بعض القراء، وأن أكثره ناشئ عن التكلف والتعسف في القراءة، وأن العلاج الناجع له هو التزام حد الوسط والاعتدال بلا إفراط ولا تفريط.

وأما الإمام ابن الجزري فقد كانت تنبيهاته أقل عددا من الإمام الداني، إلا أنه ركز على ضعف كثير من القراء عن الإتيان ببعض الحدود المقررة في التجويد، مثل بيان صفة الطاء إذا وقعت الثاء بعدها في قوله تعالى: ﴿بَسَطَ إِلَى﴾ [سورة المائدة: ٢٨]، و ﴿فَرَطْتُ﴾ [سورة يوسف: ٨٠]، وأن كثيرا من القراء يعجزون عن الإتيان بها، كما أنه انفرد بذكر بعض التنبيهات، يفهم ذلك من قوله: «ولم أر أحدا نبه عليه»^(٢).

المبحث الثامن: المقارنة في ذكر صفة قراءة الأئمة السبعة.

حرص الداني وابن الجزري في بيان صفة القراءة عند الأئمة السبعة وكيفية قراءتهم التي يجب على القراء الالتزام بها وعدم الخروج عنها.

وقد اتفق الداني وابن الجزري على صفة قراءة ابن كثير وقراءة ابن عامر وقراءة الكسائي وقراءة عاصم وقراءة أبي عمرو وقراءة حمزة.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ١١٥).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ١١٣).

أما قراءة نافع فذكر ابن الجزري ما ذكره الداني وزاد عليه في وصفها بقوله: «عن أبي جعفر أحمد بن هلال، قال: حدثني محمد بن سلمة العثماني، قال: إني قلت لورش: كيف كان يقرأ نافع؟ فقال: كان لا مشدداً ولا مرسلًا، بينا حسناً»^(١).

ومن خلال ما سبق يتضح أن ابن الجزري وافق الداني في ذكره لصفة القراءة عند القراء السبعة، وابن الجزري زاد في الوصف على الداني في قراءة نافع، وما ذكره ابن الجزري من الزيادة لا يخرج عما ذكره الداني، ولكن هذا الوصف زيادة في البيان.

المبحث التاسع: المقارنة في الوقف والابتداء.

حرص الإمام الداني والإمام ابن الجزري على ذكر الوقف والابتداء في كتابيهما، وأن بالوقف يظهر المعنى المراد، وبالخلل فيه يتغير المعنى المقصود.

فذكر الداني الوقف والابتداء وقسمه إلى أربعة أنواع، وهي:

التام، والكافي، والحسن، والقيح.

فذكر ضابط كل منها مع ذكر قواعده التي يعرف بها، وأماكن وجوده^(٢).

ولم يكتف بذلك بل نبه على المختار منها بقوله: «والمختار الوقف التام، والكافي مستحسن، والحسن جائزٌ إذا اضطر إليه القارئ»^(٣).

بينما الإمام ابن الجزري ذكر أنواع الوقف مع وصفه؛ ليبين للقارئ درجة كل وقف منها وما يجوز وما يمتنع وما يستحسن فقال:

«اعلم أن علماءنا اختلفوا في أقسام الوقف، والمختار منه بيان أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقيح متروك»^(٤).

(١) انظر: التمهيد، (ص: ٥٠).

(٢) انظر: التحديد، (ص: ١٧٦) وما بعدها.

(٣) انظر: التحديد، (ص: ١٧٧).

(٤) انظر: التمهيد، (ص: ١٦٥).

وكذلك ذكر ابن الجزري أنه يوجد التام في درجة الكافي من طريق المعنى لا من طريق اللفظ^(١)، وبين أن الوقف يكون تاماً على قراءة وحسناً على غيرها^(٢)، ويبيّن أن الوقف الكافي يتفاضل^(٣)، وأنه قد يكون كافياً على تأويل، ويكون غير كاف على تأويل آخر^(٤)، ونبه أن الوقف يتغير بحسب التقدير والإعراب، بمعنى أنه يكون تاماً على معنى، وكافياً على غيره، وحسناً على غيرهما^(٥).

ومن خلال ما سبق يتضح بجلاء أن أقسام الوقف عند الداني وابن الجزري أربعة، وقد سمي كلا من الأنواع الأربعة بنفس المصطلحات التام والكافي والحسن والقيح، إلا أن الداني سلك مسلك الاختصار في تعريف هذه الأنواع مع ذكر الأمثلة الموضحة لها، اعتماداً على أن له كتاباً خاصاً في الوقف والابتداء وهو المكتفى.

أما الإمام ابن الجزري فقد عرفها تعريفاً مفصلاً واضحاً، وفي نفس الوقت لم يخرج عن تعريفات الإمام الداني، كما أنه أسهب في ذكر الأمثلة التوضيحية لتلك الأنواع، ونفهم من ذلك أن الإمام الداني وضع القاعدة، وفصلها الإمام ابن الجزري.

ثم إن الإمام ابن الجزري يرى أن كل نوع من هذه الأنواع الأربعة التام والكافي والحسن والقيح، يمكن أن يكون تحت كل نوع منها عدة مراتب، فهناك التام والأتَم منه والكافي والأَكْفأ منه والحسن والأَحْسَن منه والقيح والأَقْبَح منه وهكذا حسب اختلاف القراءة والتأويل والتفسير كما سبق بيانه في كلام الإمام موضحاً بالأمثلة.

(١) انظر: التمهيد، (ص: ١٦٩).

(٢) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٠).

(٣) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٢).

(٤) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٢).

(٥) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٥).

وكذلك لما ذكر الإمام ابن الجزري الوقف وقسمه إلى أربعة أنواع، رأى من المناسب أن يلحق به كلمات خاصة تتكرر في القرآن، ولها حكم خاص في بعض مواضعها، وهي: «القول في كلا»^(١)، و «القول في بلى»^(٢)، و «الفرق بين بلى ونعم»^(٣).

«والقول في لا»^(٤)، «والقول في ثم»^(٥)، «والقول في أم»^(٦)، «والقول في بل»^(٧)، «والقول في حتى»^(٨). وهذه الكلمات لها ارتباط وثيق بالوقف؛ لأنها تتكرر، وفي بعض مواضعها يختلف الحكم، ولمن أراد التفصيل في كل منها فليراجع كتاب التمهيد، بينما لم يتعرض الإمام الداني في كتاب التحديد لبيان حكم الوقف على هذه الحروف؛ لأنه تحدث عنها بالتفصيل في كتاب أفردته لذلك كما نص عليه في كتاب المكتفي في الوقف والابتداء^(٩) والله أعلم.



-
- (١) انظر: التمهيد، (ص: ١٧٧).
 - (٢) انظر: التمهيد، (ص: ١٨٧).
 - (٣) انظر: التمهيد، (ص: ١٨٨).
 - (٤) انظر: التمهيد، (ص: ١٩٥).
 - (٥) انظر: التمهيد، (ص: ١٩٧).
 - (٦) انظر: التمهيد، (ص: ١٩٨).
 - (٧) انظر: التمهيد، (ص: ٢٠٢).
 - (٨) انظر: التمهيد، (ص: ٢٠٣).
 - (٩) انظر: التحديد، (ص: ٢٥).

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

الخلاصة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد ومن والاه، وبعد تمام فصول هذا البحث عن أحكام التجويد بين التحديد والتمهيد دراسة وصفية مقارنة، نسجل أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث:

أهم النتائج:

١- إن الإمام أبا عمرو الداني من أوائل العلماء الذين ألفوا في فن التجويد، فأصلوا أصوله وضبطوا مصطلحاته ومسائله، وإن سبقه إلى ذلك بعض العلماء في محاولات مهدت لهذا العلم مثل الإمام الخاقاني وغيره.

٢- إن كتاب التحديد للداني اشتمل على أهم مسائل علم التجويد، التي لا بد لقراء القرآن الكريم من معرفتها، وصاغها بأسلوب جزل ميسر مما سهل الانتفاع بها.

٣- إن الأمثلة الكثيرة التي دلل بها الإمام الداني على قواعد علم التجويد، ومسائله رواية ودراية، تدل على تمكنه من القرآن الكريم، ودقة بحثه، وتعمقه في استخراج هذه المسائل باستقراء الكلمات القرآنية وتتبعها كلمة كلمة.

٤- إن تمكن الإمام الداني من الرواية وإحاطته بأسانيد القراءة ظاهر في كتاب التحديد، من خلال إirاده لكثير من الروايات والآثار التي يدعم بها كلامه، ويقوي نسبتها إلى مشايخه الذين أخذ عنهم.

٥- بين الإمام الداني في كتاب التحديد أن علم التجويد ليس علما نظريا يتقنه من أحاط بمسائله، وإنما هو علم عملي يقوم على الممارسة، ورياضة اللسان، وكثرة القراءة، والتدريب عليها، وسماع الحروف من أفواه المشايخ الضابطين، فمن حفظ مسائل التجويد من غير أن يجيد القراءة ويحسن الترتيل، فهو أبعد ما يكون عن علم التجويد.

٦- إن جُلَّ من ألف في علم التجويد بعد الإمام الداني كانوا عالة على مؤلفاته، وخصوصاً كتاب التحديد الذي جمع فيه الإمام الداني أغلب أحكام التجويد تفصيلاً، أو إجمالاً.

٧- إن الموضوعات التي تضمنها كتاب التمهيد لابن الجزري جاءت مماثلة في أغلبها للموضوعات التي تضمنها كتاب التحديد للداني مع زيادة في بعضها بحكم تأخر ابن الجزري في الزمان واستفادته من المؤلفات السابقة.

٨- إن الإمام ابن الجزري في كتابه التمهيد رغم استفادته كثيراً من الإمام الداني، قد عالج الموضوعات التي تناولها بأسلوب متميز يدل على تبحره في هذا العلم، وتمكنه من مسائله، وقدرته الفائقة على توظيف ما حصله من السابقين في خدمة هذا العلم رواية ودراية، وهذا يظهر من انفراده ببعض الموضوعات التي لم يتناولها الإمام الداني في كتاب التحديد.

٩- إن المقارنة بين الكتابين تظهر أنهما اتفقا في جل الموضوعات وإن كان لكل منهما أسلوبه المميز في الطرح والمعالجة.

١٠- إن كتاب التمهيد للإمام ابن الجزري انفرد بموضوعات لم يتعرض لها الإمام الداني في كتاب التحديد، وهي صفة القراء في زمانه، تهذيب الألفاظ والثمرة الحاصلة عند تقويم اللسان، ألفات الوصل والقطع، هل السابق الحروف أم الحركات، حروف المد واللين والحركات واختلاف الناس في ذلك، ألقاب الحروف وعللها وأنسابها، مقدمة في تأليف الكلام، اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها ببعض، حكم الوقف على كلا وأخواتها، في ذكر المشددات ومراتبها، الفرق بين الضاد والظاء.

١١- إن كلا الإمامين نبها على أن دراسة علم التجويد لا تكفي وحدها في صناعة القارئ المتقن الضابط لتلاوة القرآن الكريم، وإنما لا بد مع ذلك من ملازمة الشيوخ، والتلقي عنهم، ورياضة الألسن، والتدريب على المراجعة، وكثرة التلاوة.

١٢- إن كتاب التمهيد بما تناوله من موضوعات، وبما تميز به من أسلوب عميق في دراستها يدل على نضج هذا العلم واستوائه على سوقه في عصر ابن الجزري.

التوصيات:



١ - العودة في تجويد القرآن إلى كتب الأقدمين، والنظر فيها بدقة وتأمل وكتابة البحوث التي تعنى بالدراسات الوصفية المقارنة فيما بينها.

٢ - عدم اكتفاء الباحثين بتحقيق هذه الكتب وتحرير نصوصها، وإنما ينبغي عليهم العناية بشرح الغريب من ألفاظها والتعليق على الغامض منها؛ لأنها كتبت في زمان قد تختلف فيه الألفاظ اللغوية المستعملة في زماننا، فلكل زمان ثقافته وأسلوبه وطريقة الكتابة والتأليف عند أصحابه، وقد يصعب على طلاب زماننا فهم تلك الأساليب ويغيب عنهم معنى بعض هذه الألفاظ.

٣ - ومن أحسن الطبعات التي نوصي طلاب العلم بالرجوع إليها لهذين الكتابين، تحقيق الدكتور غانم قدوري لكتاب التحديد للإمام الداني، وتحقيق الدكتور علي حسين البواب لكتاب التمهيد لابن الجزري.

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم، وأن يهدينا سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِنِ

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.
٢. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٣. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، الإمام / شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.
٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، القاضي محمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ، طبعه دار السعادة، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.
٥. التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: الدكتور غانم قدوري حمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار - بغداد / ساعدت جامعة بغداد على طبعه، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨ م.
٦. التمهيد في علم التجويد: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
٧. التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار، تحقيق الشيخ جمال شرف والشيخ مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة، عام ٢٠٠٥ م.
٨. جامع أسانيد ابن الجزري، دراسة وتحقيق د. أحمد الرويثي، دار المأثور، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ.

٩. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

١١. جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٢. الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات، للسيد عبد الرحيم، طبعة الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن، محافظة بيشة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

١٣. درة الحجال في أسماء الرجال، للعلامة أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي، تحقيق الدكتور محمد الأحدي أبو النور، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.

١٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تصحيح سالم الكرنكوي، طبعة دار المعارف العشمانية بالهند.

١٥. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقرئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٧. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
١٨. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، للعلامة أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده، طبعة دار الكتاب العربي، ١٣٩٠هـ.
١٩. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
٢١. طبقات الحفاظ، للسيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٢٢. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: عني بنشره ج. برجستراسر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
٢٣. فيض الباري على صحيح البخاري، (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بداهيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٤. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠ هـ)،
المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ -
١٩٨٨ م.
٢٦. اللآلي السنية في شرح المقدمة الجزرية، للإمام أبي بكر أحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق أبو عاصم
حسن عباس، مؤسسة قرطبة القاهرة.
٢٧. مرصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع، لصفي الدين البغدادى، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار
المعرفة بيروت.
٢٨. المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن
الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد
القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:
٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن
التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:
٢٤١ هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -
١٩٩٥ م.
٣١. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن
الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠ هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث
العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٣٢. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦ هـ)،
الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٣٣. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبعة دار مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

٣٤. معجم مقيدات ابن خلكان ، للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، طبعة مكتبة الخانجي القاهرة.

٣٥. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٦. منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٣٨. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

٣٩. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (المتوفى: ١٠٤١ هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

الانتصار للقرآن الكريم بالوسائل الحديثة

د. أمجد بن محمد زيدان

الأستاذ المشارك بقسم التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

dr.amjad33@gmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

ملخص البحث

موضوع البحث:

علم الانتصار والدفاع عن القرآن الكريم.

هدف البحث:

إبراز أهمية استمرار التصدي للشبهات والطعون التي تُثار حول كتاب الله ﷻ، لا سيما في هذا العصر، الذي انتشرت فيه الوسائل الحديثة في مجال الإنترنت وتقنية المعلومات، وحتى لا تكون هذه الطعون والشبهات من أسباب الانتكاسة والتشكيك لأبناء المسلمين في كتاب الله، أو من أسباب العزوف عن دين الله من غير المسلمين، واستثمار هذه الوسائل الحديثة لتحقيق ذلك.

مشكلة البحث:

- لماذا الانتصار للقرآن الكريم، والدفاع عنه، وقد تعهد الله بحفظه؟
- ألا يكفي ما كتبه العلماء السابقون في ذلك؟
- كيف نُسخّر الوسائل الحديثة لخدمة الانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه؟

نتائج البحث:

معرفة جملة من الوسائل الحديثة التي تسهم في قضية الانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه، وضرورة التركيز والاهتمام بالنواحي الإعلامية، ومواكبة كل تطور وجديد فيه، والسعي في تأهيل كوادر تجمع بين العلم والعمل لأجل ذلك، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

الكلمات الدالة المفتاحية:

الانتصار - القرآن الكريم - الوسائل الحديثة .



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المُقْتَصَرَاتُ

الحمد لله الذي فضلنا بالقرآن على الأمم أجمعين، وآتانا به ما لم يؤت أحداً من العالمين، أنزله هداية عالمية دائمة، وجعله للشرائع السماوية خاتمة، ثم جعل له من نفسه حجة على الدهر قائمة، والصلاة والسلام على مَنْ كان خُلُقُه القرآن، ووصيته القرآن، وميراثه القرآن، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد بقي القرآن محفوظاً في حرز حريز، إنجازاً لوعده الله الذي تكفل بحفظه حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر: ٩]، ولم يُصِبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف والتبديل، وانقطاع السند، حيث لم يتكفل الله بحفظها، بل وكلها إلى حفظ الناس؛ فقال تعالى: ﴿وَالرَّسُولُ وَالْأَخْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [سورة المائدة: ٤٤]، أي: بما طلب إليهم حفظه، والسُرُّ في هذه التفرقة أن سائر الكتب السماوية جيء بها على التوقيت لا التأييد، وأن هذا القرآن جيء به مصداقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليها، فكان جامعاً لما فيها من الحقائق الثابتة، زائداً عليها بما شاء الله زيادته، وكان ساداً مسدّها، ولم يكن شيءٌ منها ليسد مسده، ففُضِيَ الله أن يبقى حجة إلى قيام الساعة، وإذا قضى الله أمراً يسّر له أسبابه، وهو الحكيم العليم^(١).

بقي هذا القرآن معجزة خالدة، وكتاباً عزيزاً، ومنتصراً شامخاً، حتى بعد وفاة مَنْ أنزل عليه، أمّا سائر معجزات الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- فقد انتهت مع موتهم وفي زمنهم. وإن كان بقي ما ذكره الله في كتابه الكريم بذكر معجزات بعض الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-، مثل معجزة صالح وموسى وعيسى -عليهم السلام-، إلا أن هذه المعجزات ذهبت ولم تبق، وبقي القرآن معجزة خالدة، ومهما حاول الأعداء في كل زمان ومكان أن ينالوا من كتاب الله بطعونهم وشبهاتهم وباطلهم، فليعلموا أن الله قد انتصر لكتابه، بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [سورة فصلت: ٤١-٤٢]. لقد أخبر الله عن عداء الكفار للقرآن واستمراره فقال جل وعز: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾ [سورة فصلت: ٢٦] وقال عن أهل

(١) انظر: النبأ العظيم (ص ٣-٥).

الزيغ والضلال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۚ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ۚ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [سورة آل عمران: ٧]، وما فتى أهل العلم والإيمان والبصيرة يحملون على عاتقهم هم الدفاع والانتصار لكتاب الله وإمطة الشبهات عنه.

ومن هذا المنطلق أحبت التشبه بهم، والسير على طريقهم في الكتابة حول هذا الموضوع، فاخترت عنوان «الانتصار للقرآن الكريم بالوسائل الحديثة».

أهمية البحث:

من الضروري الاستمرار في التصدي للشبهات والطعون التي تُثار حول كتاب الله ﷻ، لا سيما في هذا العصر، الذي انتشرت فيه وسائل جديدة للتواصل تعتمد على التطور الكبير الذي حصل في مجال الإنترنت وتقنية المعلومات، وحتى لا تكون هذه الطعون والشبهات من أسباب الانتكاسة والتشكيك لأبناء المسلمين في كتاب الله، أو من أسباب العزوف عن دين الله من غير المسلمين، واستثمار الوسائل الحديثة والمتاحة لتحقيق ذلك، لا سيما وسيلة الإعلام في التصدي لهذه الطعون والشبهات.

أسئلة البحث:

لماذا الانتصار للقرآن الكريم، والدفاع عنه، وقد تعهد الله بحفظه؟

ألا يكفي ما كتبه العلماء السابقون في ذلك؟

كيف نسخر الوسائل الحديثة لخدمة الانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه؟

الدراسات السابقة:

تناول علماء الإسلام، والباحثون الكتابة في الانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه، سواء بهذه التسمية أو بما يدل عليها من تسميات أخرى، من ذلك:

- الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، للإمام أحمد (توفي ٢٤١هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ -.
 - الانتصار للقرآن، للقاضي أبي بكر الباقلاني (توفي ٤٠٣هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ -.
 - تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (توفي ٤١٥هـ)، وكان تنزيهه للقرآن عن المطاعن بما يوافق مذهب المعتزلة - عفا الله عنه ورحمه -.
 - الانتصار للقرآن، إسهام في التقعيد، إعداد أ.د أحمد بوعود، (بحث مقدم للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية - ٦ / ٤ / ١٤٣٤هـ - ١٦ / ٢ / ٢٠١٣م).
 - الانتصار للقرآن الكريم، مفهومه وتاريخه وقواعده وأهميته، سهاد أحمد قنبر.
- وغيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين، وذكرت شيئاً من ذلك في ثنايا المبحث الثالث.

ويأتي هذا البحث تأكيداً لأهمية ما كتبه أهل العلم - رحمهم الله -، والباحثون، في مسألة الانتصار لكتاب الله ﷻ، ويؤسس ويؤكد على ضرورة الانتصار للقرآن الكريم واستثمار الوسائل الحديثة والمتجددة، والتي ظهرت مع التطور التقني السريع وتصلح لأن تستخدم في الدفاع عن كتاب الله والانتصار له، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمُ﴾ [سورة العلق: ٥].

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ذكرت فيها خطة البحث وأهميته، وتمهيدا، وأربعة مباحث، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات، وهذا تفصيله:

- المقدمة.

- التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول: في تعريف الانتصار للقرآن الكريم، والوسائل الحديثة، والإعلام ووسائله.

- **المطلب الثاني:** نشأة الانتصار للقرآن الكريم، وأهميته.
 - **المطلب الثالث:** عرض مسيرة الانتصار للقرآن الكريم، ودور العلماء في ذلك.
 - **المبحث الأول:** أهمية وسائل الإعلام، ودورها في تحقيق الانتصار للقرآن الكريم.
 - **المبحث الثاني:** بيان كيفية استخدام وسائل الإعلام في الانتصار للقرآن الكريم.
 - **المبحث الثالث:** فكرة مشروع عالمي علمي عملي فيه الدفاع والانتصار للقرآن الكريم.
 - **ثم الخاتمة،** وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- وفي ختام هذه المقدمة أشكر الله عزَّ وجلَّ على ما يَسِّر لي من القيام بكتابة هذا البحث المتواضع، والذي أرجو أن أكون أسهمت من خلاله في شيء من الانتصار لكتاب الله عزَّ وجلَّ والدفاع عنه.
- وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



التمهيد

المطلب الأول: في تعريف الانتصار للقرآن الكريم، والوسائل الحديثة، والإعلام ووسائله

تعريف الانتصار:

النون والصاد والراء أصل صحيح، يدل على إتيان خير وإيتائه، ونصر الله المسلمين: آتاهم الظفر على عدوهم، ينصرهم نصراً. وانتصر: انتقم^(١).

تعريف الانتصار للقرآن الكريم:

عرف الانتصار للقرآن الكريم بتعريفات، وأذكر ما وقفتُ عليه من التعريفات:
هو: العلم الذي يبحث في معرفة الشبهات المثارة حول القرآن الكريم، والردُّ عليها بالحجة الصحيحة^(٢).
وقيل: هو العلم بالشبهات المثارة على كتاب الله، وبذل الوسع في دفعها، وحفظ كتاب الله منها بجملة من العلوم والوسائل النقلية، والعقلية، والمادية^(٣).
وقلت في تعريفه: هو تفنيد^(٤) الشبهات المثارة حول كتاب الله، بعد العلم بها. فالعلم شرط لتفنيد هذه الشُّبه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [سورة الإسراء: ٣٦].

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٣٥/٥)، ولسان العرب (٢١٠/٥).

(٢) مجلة البيان، مقدمة تأسيسية للتعريف بعلم الانتصار للقرآن الكريم، الدكتور: عبد الرحيم الشريف، العدد ٣٣٥، ١٩/٤/٢٠١٥.

(٣) الانتصار للقرآن الكريم (ص: ١٩). والمراد بالوسائل النقلية (المنطق)، والمادية: بأن يأخذ على يد الطاعن، أو الإعراض عن مجالسته، أو تفعيل مؤسسات تعمل في الانتصار وما إلى ذلك. الانتصار للقرآن الكريم (ص: ٢٠).

(٤) فنده تفنيداً: كذَّبه وعجَّزه وخطأ رأيه وضعَّفه. تاج العروس من جواهر القاموس (٥٠٦/٨).

والتعريفان الأولان مناسبان، وما ذكرته أنسب؛ لاشتغاله على ما ذكر في التعريفين باختصار، والله أعلم.

تعريف الوسائل:

(وَسَلَّ) الواو والسين واللام: كلمتان متباينتان جداً، الأولى: الرغبة والطلب. يقال: وسل إذا رغب، والواصل: الراغب إلى الله عَزَّوَجَلَّ. والأخرى: السرقة، يقال: أخذ إبله توشلاً. فالوسيلة ما يُتَقَرَّب به إلى الغير، والجمع: الوasil والوسائل^(١). وعليه: فالوسيلة ما يتوصل به إلى المقصود، من غاية أو هدف.

تعريف الحديث:

الحاء والdal والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يُقَالُ حَدَّثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. والحديث: نقيض القديم^(٢).

تعريف الإعلام:

عَلِمَهُ، كَسَمِعَهُ: عرفه، وأعلمه إياه فَتَعَلَّمَهُ، وَعَلِمَ بِهِ، كَسَمِعَ: شَعَرَ^(٣). واختص الإعلام بما كان بإخبار سريع^(٤).

وفي اصطلاح المتخصصين: هو نشر للحقائق والأخبار والأفكار والآراء، بوسائل الإعلام المختلفة^(٥).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، (٦/ ١١٠)، وختار الصحاح، (ص: ٣٣٨).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، (٢/ ٣٦)، ولسان العرب، (٢/ ١٣١).

(٣) انظر: القاموس المحيط، (ص: ١١٤٠).

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٥٨٠).

(٥) انظر: تعريف الإعلام، للدكتور: نزار نبيل أبو منشار، شبكة الألوكة، ١٩/ ٨/ ١٤٣٥ هـ.

وتعرف وسائل الإعلام: بأنها عبارة عن التقنيات والأدوات أو الطرق التي يتم من خلالها إيصال المعلومة أو الحدث إلى الجمهور^(١).

وبعد هذه التعريفات الموضحة، أستطيع أن أقول إن المراد بالانتصار للقرآن الكريم بالوسائل الحديثة: هو تنفيذ الشُّبْهِ الماثرة حول كتاب الله، بعد العلم بها، وتسخير الوسائل التي استحدثت في الزمن الحاضر؛ لاستخدامها في تحقيق الانتصار والدفاع عن كلام الله.

ومن الوسائل التي استجدت واستحدثت في هذا العصر، والتي ضمنتها بحثي، هو التطور الإعلامي في الإنترنت (الإعلام الجديد) فهو الآن أعظم وأقوى وسيلة إعلامية لها نفوذ وسيطرة بالغة، «فقد توقع الاتحاد الدولي للاتصالات أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بنهاية العام ٢٠١٧ إلى ٤,٣ مليار شخص»^(٢).

فالإعلام الجديد زادت وسائله عن (الإعلام التقليدي القديم) من صحف ومجلات وتلفاز وراديو، ولا أعني التقليل من شأن الإعلام التقليدي، والذي قد كان في يوم من الأيام هو الذي لا يوجد غيره وهو الأساس، فالإعلام معروف من القدم ولم تستغن عنه الأمم، والمقصود الاستفادة منه ومن التطور المصاحب له، والأعظم تأثيراً.

ومن الوسائل التي أشرت لها إشارة يسيرة عابرة غير موسعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز تفسير للدراسات القرآنية، ووقف تعظيم الوحيين.



(١) انظر: تعريف وسائل الإعلام، إيمان الحيارى، موقع موضوع، ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٢) انظر: الاتحاد الدولي للاتصالات ٨٠٪ من شباب العالم يستخدمون الإنترنت، موقع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة العربية السعودية، ١٣ أغسطس ٢٠١٧م. ونحن الآن في ٢٠١٨.

المطلب الثاني: نشأة الانتصار للقرآن الكريم، وأهميته

إنَّ القارئ والمتأمل في كتاب الله عَزَّجَلَّ ليقف على الآيات التي جاء فيها العداء الصريح من أعداء الملة والدين لهذا الكتاب العزيز، ولقد سطر كتاب الله عَزَّجَلَّ عداءهم هذا، وَرَدَّ عليهم في آيات وسور متعددة، فالعداء لكتاب الله عَزَّجَلَّ منذ مراحل تنزله الأولى، واستمر هذا العداء فترة نزول القرآن، وما زال مستمراً في كل عصر، بأشكال وصور متعددة، والقارئ لكتاب الله عَزَّجَلَّ ليدرك حق الإدراك أن الله عَزَّجَلَّ تولى بذاته المقدسة الدفاع عن كتابه والانتصار له منذ نزوله، قال جلَّ وعلا:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر: ٩]، «فحفظ الله القرآن من أن يزداد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه، من أحكامه وحدوده وفرائضه»^(١).

وقال جلَّ وعلا: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [سورة فصلت: ٤١-٤٢] «فكتاب الله عزيز بإعزاز الله له، وحفظه من كل من أراد له تبديلاً، أو تحريفاً، أو تغييراً، من إنسي وجني وشيطان مارد»^(٢).

واتهام القرآن بأنه مفترى، افتراء رده الله عَزَّجَلَّ في آياتٍ عدَّة من كتابه، قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝٣٨ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [سورة يونس: ٣٧-٣٩].

فإن ادَّعيتهم وافتريتهم وشككتهم في أن هذا القرآن من عند الله، وقلتم كذباً: «إنَّ هذا من عند محمد»، فمحمد بشر مثلكم، وقد جاء فيما زعمتم بهذا القرآن، فأتوا بسورة مثله، أي: من جنس القرآن، واستعينوا على ذلك بكلِّ مَنْ قدرتم عليه من إنس وجان، فإنه تعالى تحدَّاهم ودعاهم، إن كانوا صادقين في دعواهم، أنه من عند محمد، فلتعارضوه بنظير ما جاء به وحده، واستعينوا بمن شئتم، وأخبر أنهم لا يقدرُونَ على ذلك، ولا سبيل لهم إليه، فقال تعالى: ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [سورة الإسراء: ٨٨]، ثم تقاصر معهم إلى

(١) انظر: تفسير ابن جرير، (١٤/١٨).

(٢) انظر: تفسير ابن جرير، (٤٤٣/٢٠).

عشر سور منه، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة هود: ١٣]، ثم تنازل إلى سورة فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة يونس: ٣٨]، وكذا في سورة البقرة -وهي مدنية- تحداهم بسورة منه، وأخبر أنهم لا يستطيعون ذلك أبداً، فقال: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [سورة البقرة: ٢٤]، هذا وقد كانت الفصاحة من سجايهم، وأشعارهم ومُعلقاتهم إليها المنتهى في هذا الباب، ولكن جاءهم من الله ما لا قبل لأحد به، ولهذا آمن من آمن منهم بما عرف من بلاغة هذا الكلام وحلاوته، وجزالته وطلاوته، وإفادته وبراعته، فكانوا أعلم الناس به، وأفهم له^(١).

وقد ردَّ الله عليهم كذلك في قولهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَيْنَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [سورة الفرقان: ٤]، فأجاب الله تعالى عن هذه الشبهة بقوله: ﴿فَقَدْ جَاءَ ظُلْمًا وَزُورًا﴾، وهذا القدر إنما يكفي جواباً عن الشبهة المذكورة، لأنه قد علم كل عاقل أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحداهم بالقرآن وهم النهاية في الفصاحة، وقد بلغوا في الحرص على إبطال أمره كل غاية، حتى أخرجهم ذلك إلى ما وصفوهم به من هذه الآيات، فلو أمكنهم أن يعارضوه لفعلوا، ولكن ذلك أقرب إلى أن يبلغوا مرادهم فيه مما أوردوه في هذه الآية وغيرها، ولو استعان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك بغيره لأمكنهم أيضاً أن يستعينوا بغيرهم، لأن محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كأولئك المنكرين في معرفة اللغة، وفي المكنة من الاستعانة، فلما لم يفعلوا ذلك والحالة هذه، عُلِمَ أن القرآن قد بلغ النهاية في الفصاحة، وانتهى إلى حد الإعجاز^(٢).

ومن افتراءاتهم التي افتروا بها على كتاب الله، وردَّ الله عليهم، ما ذكره الله عزَّجَلَّ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة النحل: ١٠٣]، فهذا القرآن ذو بلاغة عربية وبيان واضح، فكيف تزعمون أن بشراً يعلمه من العجم، وقد عجزتم أنتم عن معارضة سورة منه، وأنتم أهل اللسان العربي ورجال الفصاحة وقادة البلاغة!^(٣).

(١) انظر: تفسير ابن كثير، (٤/ ٢٦٩).

(٢) انظر: تفسير الفخر الرازي، (٢٤/ ٤٣٣).

(٣) تفسير الشوكاني، (٣/ ٢٣٣).

ولقد أقسم الله تعالى لخلقه بما يشاهدون من آياته في مخلوقاته الدالة على كماله في أسمائه وصفاته، وما غاب عنهم مما لا يشاهدونه من المغيبات عنهم: إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ وَوَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، الذي اصطفاه لتبليغ الرسالة وأداء الأمانة، فقال: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ (٣٨) ﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ (٣٩) إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿[سورة الحاقة: ٣٨-٤٠]، يعني: محمداً، أضافه إليه على معنى التبليغ لأن الرسول من شأنه أن يبلغ عن المرسل، ولهذا أضافه في سورة التكوير إلى الرسول الملكي: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿[سورة التكوير: ١٩-٢١]، وهذا جبريل، فأضافه تارةً إلى قول الرسول الملكي، وتارةً إلى الرسول البشري؛ لأن كلا منهما مُبَلِّغٌ عن الله ما استأمنه عليه من وحيه وكلامه، ولهذا قال: ﴿نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٣].

قال عمر بن الخطاب: خرجت أتعرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل أن أُسَلِّمَ، فوجدته قد سبقني إلى المسجد، فقامت خلفه، فاستفتح سورة الحاقة، فجعلت أعجب من تأليف القرآن، فقلت: هذا والله شاعر كما قالت قريش. قال: فقرأ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (٤٠) ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٠-٤١]. فقلت: كاهن. قال: فقرأ: ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ﴾ (٤٢) ﴿نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٤٣) ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ (٤٤) ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ (٤٥) ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ (٤٦) ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٢-٤٧] إلى آخر السورة. قال: فوقع الإسلام في قلبي كل موقع.

﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا﴾ [سورة الحاقة: ٤٤] محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو كان كما يزعمون مفترياً علينا، فزاد في الرسالة أو نقص منها، أو قال شيئاً من عنده فنسبه إلينا، وليس كذلك لعاجلناه بالعقوبة. ولهذا قال: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [سورة الحاقة: ٤٥] أي: لانتقمنا منه باليمين؛ لأنها أشد في البطش، ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٦] وهو نياط القلب، وقوله: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٧] أي: فما يقدر أحد منكم على أن يحجز بيننا وبينه إذا أردنا به شيئاً من ذلك. والمعنى في هذا: بل هو صادق بارٌّ راشد؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ مقرر له ما يبلغه عنه، ومؤيد له بالمعجزات الباهرات، والدلالات القاطعات^(١).

وتستمر دعاوي المشركين وافتراءاتهم تجاه كتاب الله، في زعمهم أن القرآن أساطير الأولين، وقد ذكر الله عَزَّوَجَلَّ ذلك عنهم في عدة آيات من كتابه، فقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً

(١) انظر: تفسير ابن كثير، (٨/ ٢١٧).

أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿[سورة الأنعام: ٢٥]﴾، وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة الأنفال: ٣١]، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلُ رَبُّكُمْ قَالُوا اسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٤٤﴾ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة النحل: ٢٤-٢٥]، وقال: ﴿وَقَالُوا اسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكُتِبَتْهَا فِيهِ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [سورة الفرقان: ٥-٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ اسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة القلم: ١٥]. «فكانوا إذا سمعوا كلام الله من رسوله، كذبوا به، وظنوا به ظنَّ السوء، ويعتقدون أنه مُفْتَعَلٌّ من كتب الأوائل استنسخها، وهذا الكلام -لسخافته وكذبه وبهته منهم- كلُّ أحدٍ يعلم بطلانه، فإنه قد علم بالتواتر وبالضرورة: أنَّ محمداً رسول، لم يكن يُعاني شيئاً من الكتابة، لا في أول عمره ولا في آخره، وقد نشأ بين أظهرهم من أول مولده إلى أن بعثه الله نحواً من أربعين سنة، وهم يعرفون مدخله ومخرجه، وصدقه وبرّه، فلما أكرمه الله بما أكرمه به، نصبوا له العداوة، ورموه بهذه الأقوال التي يعلم كلُّ عاقل براءته منها، وحاروا ماذا يقذفونه به، فتارةً من إفكهم يقولون: ساحر، وتارةً يقولون: شاعر، وتارةً يقولون: كذاب، فقال الله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ٤٨].

وقال تعالى في جواب ما عاندوا وافتروا: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الفرقان: ٦]، أي: أنزل القرآن المشتمل على أخبار الأولين والآخرين إخباراً حقاً صدقاً مطابقاً للواقع في الخارج، ماضياً ومستقبلاً، الله الذي يعلم غيب السموات والأرض، ويعلم السرائر كعلمه بالظواهر^(١).

«وقد نفى الله عن كلامه وصف الكهانة والشعر، فقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [سورة الطور: ٢٩]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْأَمْتَرِ بَصِينِ ﴿٣١﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَعْلَمُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [سورة الطور: ٣٠-٣٤]، وقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [سورة يس: ٦٩].

(١) انظر: تفسير ابن كثير، (٦/ ٩٤، ٨/ ٣٥٠).

ونفى الله أن يكون القرآن من كلام الشياطين، فقال تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (٣١) وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٣٢﴾ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُونَ ﴿٣٣﴾ [سورة الشعراء: ٢١٠-٢١٢]»^(١).

إنَّ ممَّا تقدم ذكره من الآيات الكريمة التي فيها أعظم الردود وأبلغها على مزاعم الكفار وافتراءاتهم حول كتاب الله ﷻ، ليتبين لنا أنَّ نشأة الانتصار لكتاب الله - جل وعلا - بدأ منذ وقت مبكر، فقد بدأ منذ نزول القرآن، وتأتي أهمية الانتصار لكتاب الله عزَّ وجلَّ في أنَّه مَسْلُكٌ من مسالك حفظ الدين لتعلُّقه بكتاب الله الذي هو أصل الدين، ومصدر التشريع، ومعلوم أنَّ حفظ الدين هو أعلى الضرورات الخمس، كما أنَّ في الانتصار لكتاب الله حماية للمسلمين من التأثير بالشبه المثارة على القرآن الكريم، وتظهر أهمية الانتصار في حفظ سلامة عقيدة المسلمين من الانحراف لما فيه من البيان للحق ودفع الباطل، ومعلوم أنَّ الطعن في كتاب الله يُفْضِي إلى انحرافات عقدية وفكرية كبيرة، فكلُّ تشكيك في القرآن، وكلُّ تأويل له مُنْفَكٌّ عن الضوابط يُعْطِلُ المعنى أو يُخْرِجُهُ عن مراد الله، ويؤدِّي إلى ضياع في الدين جزئي أو كُلِّي^(٢)، فأهميته كبيرة للفرد والمجتمع، ومن يطلب الحقَّ من غير المسلمين، والأهم من ذلك: خدمة كتابة الله جل جلاله، وصيانتها، والانتصاف له من الشبهات المثارة حوله^(٣).



(١) انظر: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة، (١/ ٤٥٠).

(٢) انظر: الانتصار للقرآن الكريم، (ص: ٣١١).

(٣) انظر: علم الانتصار للقرآن الكريم، مقال في ملتقى أهل التفسير، للدكتور عبد الرحيم الشريف، ٢٧ / ١ / ١٤٢٧.

المطلب الثالث: عرض مسيرة الانتصار للقرآن الكريم،

ودور العلماء في ذلك^(١)

لقد أنزل المولى الكريم كلامه الكريم في ثلاث وعشرين سنة ، في أوائل العهد المكي، والمدني ، وما بينهما، ولم تخل هذه الأحوال من آيات تُقرّر الانتصار والدفاع عن القرآن، وحينما انتقل المبلّغ عن الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الرفيق الأعلى، وانقطع الوحي، تحقّق وظهر صدق ما وعد الله به من حفظه لكلامه على مرّ العصور والدهور.

إنّ في هذا القرآن من القوّة والسلطان، والتأثير العميق، والجاذبية التي لا تُقاوم، ما كان يهزّ قلوبهم هزّاً، ويزلزل أرواحهم زلزلاً شديداً، فيُغالِبون أثره بكل وسيلة، فلا يستطيعون إلى ذلك سبيلاً، ولقد كان كبراء قريش يقولون للجماهير: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾ [سورة فصلت: ٢٦]، وكانت هذه المقالة تدلّ على الدُّعْرِ الذي تضطرب به نفوسهم ونفوس أتباعهم من تأثير هذا القرآن، وهم يرون هؤلاء الأتباع كأنّهم يُسحرون بين عشية وضحاها من تأثير الآية والآيتين، والسورة والسورتين، يتلوها محمد بن عبد الله ﷺ، فتتقاد إليه النفوس، وتهوي إليه الأفئدة، ولم يقل رؤساء قريش لأتباعهم وأشياعهم هذه المقالة وهم في نَجْوَةٍ من تأثير هذا القرآن، فلولا أنّهم أحسّوا في أعماقهم هزّة رَوَعَتْهم ما أمروا هذا الأمر، وما أشاعوا في قومهم بهذا التحذير، الذي هو أدلّ من كل قولٍ على عمق التأثير، وإنّ السورة الواحدة لتهزّ الكيان الإنساني في بعض الأحيان، وتأخذ على النفس أقطارها ما لا يأخذه جيش ذو عدّة وعتاد.

فهم حينما تواصلوا فيما بينهم ألا يطيعوا للقرآن، ولا ينقادوا لأوامره إذا تُلي بقولهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾ [سورة فصلت: ٢٦]؛ قال تعالى منتصراً للقرآن ومنتقياً ممّن عاداه من أهل الكفران: ﴿فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [سورة فصلت: ٢٧] في مقابلة ما اعتمدوه في

(١) اجتهدت في هذا المبحث في إيراد شيء من ذلك على سبيل المثال ويتضح به المقصود، والتقصي والحصص قد يصعب، ومحله البحوث المطولة.

القرآن وعند سماعه ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَشْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة فصلت: ٢٧] بشر أعمالهم وسيء أفعالهم، ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [سورة فصلت: ٢٨] ^(١).

لقد ظهر عداة المشركين والكفار لكتاب الله عز وجل منذ مراحل تنزله الأولى، واستمر هذا العداة حتى بعد لحوق النبي صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى، وإلى يومنا هذا، بل وإلى قيام الساعة، ولقد سطر القرآن الكريم هذا العداة المستمر في آيات متعددة، ورد عليهم في مزاعمهم وافتراءاتهم الباطلة تجاه كتاب الله عز وجل.

إن الانتصار للقرآن الكريم ليس مقتصرًا على الطعون والافتراءات الموجهة له من الكفار والأعداء فحسب، بل يشمل ذلك نقد الشبهات المثارة والتأويلات البعيدة والمنحرفة التي وجدت حول كتاب الله من أهل الإسلام أيضاً، وحمايته وحفظه من الحملات الشرسة والمعادية التي يتعرض لها على مر العصور.

ولقد كان للصحابة -رضوان الله عليهم- جهود عظيمة في الانتصار للقرآن والدفاع عنه، ولهم السابقة في ذلك، «فهذا عمر يشير على أبي بكر -رضي الله عنهما-، بعد موقعة اليمامة، ويقول له: إن القتل قد استحرَّ بقراء القرآن، وإنما أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن».

وفي عهد عثمان، أشار حذيفة -رضي الله عنهما- عليه، أن يدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، حين اختلافهم في القراءة، فقصد رضي الله عنه جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءاته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعده ^(٢).

(١) انظر: تفسير ابن كثير، (٧/ ١٧٤).

(٢) انظر: الإتيقان في علوم القرآن، (٢/ ٣٧٩) النوع الثامن عشر.

«وكان ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يرى الخوارج شرار الخلق، وقال: انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين»^(١).

وفي عصر التابعين كان نقطُ المصحف وشكله، والذي دعاهم إلى ذلك ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة، من فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم، وتغيّر طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواصّ الناس وعوامّهم، وما خافوه من مرور الأيام، وتداول الأزمان من تزيّد ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، فكان في نقط المصحف وشكله صيانة له من اللحن والتحريف^(٢).

وتوالى جهود علماء الإسلام بعد ذلك في الانتصار والدفاع عن القرآن، في كل عصرٍ ومصر، فهذا الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - يؤذَى وَيُسَجَن وَيُضْرَب بسبب امتناعه عن القول بخلق القرآن، ويؤلف كتابه العظيم: (الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأويله).

وأبان ابن قتيبة - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن سبب تأليفه كتابه القيم (تأويل مشكل القرآن)، فيقول: «ولقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون، ولَغَوْا فيه وهجروا، واتبعوا ﴿مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾» [سورة آل عمران: ٧] بأفهامٍ كليلية، وأبصارٍ علييلة، ونَظَرٍ مدخول، فحرّفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة، واللحن، وفساد النظم، والاختلاف، وأدّلوا في ذلك بعِلَلٍ رُبَّمَا أمالت الضعيف العُمر، والحدث العِجْر، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصدور... فأحببت أن أنصح عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحُجَج النيرة، والبراهين البينة، وأكشف للناس ما يلبسون، فألفتُ هذا الكتاب»^(٣).

وكان للقاضي أبي بكر الباقلاني - رَحِمَهُ اللَّهُ - جهدٌ عظيمٌ في الانتصار للقرآن والدفاع عنه - في كتابه الفريد (الانتصار للقرآن) -، وإبطال ما يدّعيه أهل الضلال من تبديله وتحريفه وتغييره، ودخول الخلل فيه، وذهاب شيء كثير منه، وزيادة أمور فيه، وما يدّعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من مُتَحَلِّي الإسلام، من

(١) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١٢/ ٢٨٦)، فقد انتصر رضي الله عنه للقرآن ودافع عنه، ببيانه للتأويل المنحرف، والفكر الفاسد.

(٢) انظر: المحكم في نقط المصحف، (ص: ١٨)، والإتقان في علوم القرآن، (٦/ ٢٢٤٩) النوع السادس والسبعون.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن، (ص: ٢٢).

تناقض كثير منه، وزيادة أمور فيه، وخلو بعضه من الفائدة، وكونه غير متناسب، إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم^(١).

وهذا الخطيب الإسكافي - رَحِمَهُ اللَّهُ - يذكر السبب الداعي لتأليف كتابه (درة التنزيل وغرة التأويل)، حيث يقول: «فتقت من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً، وصار ليهم المتشابه وتكرار المتكرر تبياناً، ولطعن الجاحدين ردّاً، ولمسلك الملحدّين سداً»^(٢)، وقال في آخره: «هذا آخر ما تكلمنا عليه من الآيات التي يقصد الملحدون التطرّق منها إلى عيبها»^(٣).

وجعل القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في مقدمة تفسيره عنواناً: «باب ما جاء من الحجة في الردّ على من طعن في القرآن، وخالف مصحف عثمان بالزيادة والنقصان»^(٤).

وهذا السمين الحلبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - يقول: «ولا يُلتفت إلى ما ذكره بعض الملاحدة في قوله: ﴿فَاخَذْنَهُمُ الرِّجْفَةَ﴾ [سورة الأعراف: ٧٨]، وفي موضع آخر: ﴿الصَّيْحَةَ﴾ [سورة هود: ٦٧]، وفي موضع آخر: ﴿بِالطَّاغِيَةِ﴾ [سورة الحاقة: ٥]، واعتقد ما لا يجوز؛ إذ لا منافاة بين ذلك، فإنّ الرجفة مُترتبة على الصيحة، لأنّه لما صيح بهم رجفت قلوبهم فماتوا، فجاز أن يُسند الإهلاك إلى كل منهما»^(٥).

وهكذا توالى الانتصارات للقرآن الكريم والدفاع عنه في كل عصر، إلى عصرنا الحاضر، وأسهم الباحثون في هذا العصر ببحوث قيمة، فيها ردود على الشبهات المثارة حول كتاب الله. فقد ذكر العلامة الزرقاني - رَحِمَهُ اللَّهُ - جملاً من الشبهات المثارة حول القرآن وعلومه، في كتابه (مناهل العرفان في علوم القرآن)، وردّ عليها، قال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «ولقد حاولت في هذا التأليف أموراً خمسة: ثانيها - أن أعالج شبهات عصرنا الراهن علاجاً يُنحّي الأذى عن طريق عشاق الحق، وطلاب الحقيقة، ورؤّاد البحث، ومريدي الإسلام، ولقد التزمت في علاج هذه الشبهات أدب الباحث وواجب المناظر، ورأيت لمثل هذا الاعتبار أن أرخي السّتر على أسماء أصحاب هذه الشّبه خصوصاً المعاصرين منهم، وتعمدت هذه

(١) انظر: الانتصار للقرآن، (١/٨).

(٢) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل، (١/٢١٨).

(٣) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل، (٣/١٣٧٥).

(٤) انظر: تفسير القرطبي، (١/١٢٦).

(٥) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (٥/٣٦٩).

السياسة محاسنة لهم عسى أن يرعَوْوا، وحباً في سلام البحث وهدوئه عسى أن يسلموا ويهدؤوا، وغضاً من شأنهم إن كان لهم شأنٌ كيلاً يُقْلَدُوا؛ فإننا أصبحنا في زمان افتتن كثير من الناس فيه بالأسماء والرُتب والأموال والنسب، وباتوا لا يعرفون الرجال بالحق، إنما يعرفون الحق بالرجال، فالباطل إن صدر من فلان النابه؛ فهو عندهم حق وزين، والحق إن جاء به فلان الخامل؛ فهو عندهم باطل وشين، وهكذا اختلت الضوابط وانقلبت الموازين^(١).

وقد تصدَّى الدكتور الجيلاني مفتاح للحداثيين العرب^(٢)، في كتابه (الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم: دراسة نقدية)، وردَّ على شبهتهم في دعوتهم إلى تجديد فهم القرآن فهماً يتناسب مع العصر الذي نعيشه، وذلك من خلال رفضهم صراحةً لمناهج التفسير الإسلامي المعهودة، وتبنيهم بدل ذلك لمناهج ونظريات مستوردة، واحتقارهم الواضح لمناهج التفسير الإسلامي والزهد فيها إلى درجة تصل أحياناً إلى العداء المكشوف، غير أن هذا الاحتقار والعداء لا يصدر عن قنوات علمية واضحة، بل عن تعصب فكري، وانبتات حضاري، وجهل مُركَّب بالإسلام ومناهجه، واهتمام الحداثيين بالدين هو اهتمام أَمَلَتْهُ الظروف الواقعية والصراعات الفكرية والسياسية ضد التيار الديني المتنامي^(٣).

وأجاد الدكتور عبد المحسن المطيري في كتابه (دعاوي الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر، والرد عليها)، فقد ردَّ على المستشرقين الذين يطعنون في هذا الدين، ويُشكِّكون في قدسية وعصمة كتابه، ومن تأثر بهم، من أعداء الدين، أو ممن ينتسبون للإسلام، هداهم الله وكفانا شرهم.

(١) انظر: مناهل العرفان، (٨/١)، وكانت له محاولات يشكر عليها، في الرد على منكري الوحي، وجمع القرآن، ورسمه، وغيرها. تراجع في كتابه مناهل العرفان. ويرجع كذلك لزماً لـ (كتاب مناهل العرفان - للزرقاني) دراسة وتقويم للدكتور/ خالد بن عثمان السبت، وفقه الله، فقد ناقش المصنف - رحمه الله - في بعض الشُّبُه، وأبان عن رأيه فيها.

(٢) الحاء والذال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يُقَالُ: حَدَثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. والحديث: نقيض القديم. انظر: معجم مقاييس اللغة، (٣٦/٢)، ولسان العرب، (١٣١/٢)، والحداثيون: مجموعة من الكتاب المعاصرين الذين يشتركون في تبني عدة أفكار مثل: الذاتية، والعقلانية، والعلمانية، ونسبية الحقيقة، ونزع القداسة، والتاريخية، والدعوة للقطيعة مع الماضي، وتجاوز ما قرره السابقون، وفتح باب التأويل، وإعادة فهم النصوص فهماً جديداً، واستحداث مناهج جديدة للتعامل مع التراث ونصوص القرآن والسنة، مأخوذة في الغالب من تراث الغرب النقدي والألسني. موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي، (ص: ٧). وينظر: علوم القرآن في المنظور الحداثي، (ص: ١٢).

(٣) انظر: الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم: (ص: ٨، ٢٨٩).

وأبدع الدكتور أحمد إدريس الطعان في كتابه (العلمانيون والقرآن الكريم «تاريخية النص»)، فقد كان همُّه الأساسيُّ هو البحث عن الجذور الغائرة والأسس الكامنة والأرضية النازمة التي تُشكِّلُ منابع الروافد والقواعد التي يبني عليها الخطابُ العلميُّ آراءه وأطروحاته عندما يتعامل مع القرآن الكريم، أو مع الإسلام عموماً.

ولعلي أختتم هذا المبحث المهم، بهذا القرار:

قرار رقم ١٤٦ (١٦/٤)، (بشأن القراءة الجديدة للقرآن وللنصوص الدينية)

إنَّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته السادسة عشرة بدبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ٣٠ صفر - ٥ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، الموافق ٩ - ١٤ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع القراءة الجديدة للقرآن وللنصوص الدينية، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرَّر ما يلي:

أولاً: إنَّ ما يُسمَّى بالقراءة الجديدة للنصوص الدينية إذا أدَّت لتحريف معاني النصوص ولو بالاستناد إلى أقوال شاذة بحيث تخرج النصوص عن المجمع عليه، وتتناقض مع الحقائق الشرعية يُعدُّ بدعة منكراً وخطراً جسيماً على المجتمعات الإسلامية وثقافتها وقيمها، مع ملاحظة أنَّ بعض حملة هذا الاتجاه وقعوا فيه بسبب الجهل بالمعايير الضابطة للتفسير، أو الهوس بالتجديد غير المنضبط بالضوابط الشرعية.

وتتجلى بوادر استفحال الخطر في تبني بعض الجامعات منهج هذه القراءات، ونشر مقولاتها بمختلف وسائل التبليغ، والتشجيع على تناول موضوعاتها في رسائل جامعية، ودعوة رموزها إلى المحاضرة والإسهام في الندوات المشبوهة، والإقبال على ترجمة ما كتب من آرائها بلغات أجنبية، ونشر بعض المؤسسات لكتبهم المسمومة.

ثانياً: أصبح التصدي لتيار هذه القراءات من فروض الكفاية، ومن وسائل التصدي لهذا التيار وحسم خطره ما يلي:

- دعوة الحكومات الإسلامية إلى مواجهة هذا الخطر الداهم، وتجلية الفرق بين حرية الرأي المسؤولة الهادفة المحترمة للثوابت، وبين الحرية المنفلتة الهدامة، لكي تقوم هذه الحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة مؤسسات النشر ومراكز الثقافة ومؤسسات الإعلام، والعمل على تعميق التوعية الإسلامية العامة في نفوس النشء والشباب الجامعي، والتعريف بمعايير الاجتهاد الشرعي، والتفسير الصحيح، وشرح الحديث النبوي.
- اتخاذ وسائل مناسبة (مثل عقد ندوات مناقشة) للإرشاد إلى التعمق في دراسة علوم الشريعة ومصطلحاتها، وتشجيع الاجتهاد المنضبط بالضوابط الشرعية وأصول اللغة العربية ومعهوداتها.
- توسيع مجال الحوار المنهجي الإيجابي مع حملة هذا الاتجاه.
- تشجيع المختصين في الدراسات الإسلامية لتكثيف الردود العملية الجادة، ومناقشة مقولاتهم في مختلف المجالات، وبخاصة مناهج التعليم.
- توجيه بعض طلبة الدراسات العليا في العقيدة والحديث والشريعة إلى اختيار موضوعات رسائلهم الجامعية في نشر الحقائق، والرد الجاد على آرائهم ومزاعمهم.
- تكوين فريق عمل تابع لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مع إنشاء مكتبة شاملة للمؤلفات في هذا الموضوع ترصد ما نشر فيه والردود عليه، تمهيداً لكتابة البحوث الجادة، وللتسيق بين الدارسين فيه، ضمن مختلف مؤسسات البحث في العالم الإسلامي وخارجه. والله أعلم^(١).
- إن القراءات المعاصرة للقرآن الكريم، هي كتابات تمشي في اتجاه التحلل من كل الالتزامات والقيم والمبادئ والشرائع، وتحلل للناس ما حرم الله ﷻ، وتقول في كتاب الله بغير علم^(٢).
- وللدكتور عبد الرحيم خير الله الشريف جهد مبارك مشكور في رسالة الدكتوراه «القرآن الكريم في مواقع الإنترنت العربية دراسة تحليلية نقدية» فقد ضمنها ثلاثة أبواب:

(١) انظر: على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي (نسخة تجريبية).

(٢) انظر: القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، (ص: ٣٧)، وقد اجتهد فيه مؤلفه الدكتور / محمد محمود كالي في تفنيد دعاوى هؤلاء، جزاه الله خيراً.

الباب الأول: بيان مطاعن مواقع الإنترنت العربية غير الإسلامية في ثبوت القرآن الكريم ونقدها.

الباب الثاني: بيان مطاعن مواقع الإنترنت العربية غير الإسلامية في محتوى القرآن الكريم ونقدها.

الباب الثالث: نقد موارد ومناهج البحث المؤدية إلى إثارة الشبهات حول القرآن الكريم في مواقع الإنترنت^(١).

وهكذا تتوالى وتتظافر جهود العلماء والباحثين المعاصرين ، على جهود العلماء السابقين في استمرار الانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه كلما استجدت شبه أو وسائل لم تكن موجودة من قبل ، ومن ذلك ما استجد في هذا العصر من انتشار وسائل الإعلام الجديد المبنية على التطور الكبير في الانترنت وتقنية المعلومات.



(١) انظر: ملتقى أهل التفسير، على شبكة الإنترنت، ٢٢/٧/١٤٢٧، واقترح بعد المناقشة أن تطبع الرسالة في كتاب بعنوان «المطاعن المثارة حول القرآن الكريم في مواقع الإنترنت العربية».

المبحث الأول: بيان أهمية وسائل الإعلام، ودورها في نشر الانتصار للقرآن الكريم

إنَّ الإعلام يشكل دوراً مهماً داخل كل مجتمع، من حيث تثقيف الناس بالأخبار والمعلومات والأفكار، والتي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، حيث تُعدُّ وسائل الإعلام مصدراً مهماً من مصادر التوعية وبناء الفكر المجتمعي، وهي ذات تأثير كبير في عملية تكوين الرأي الجماهيري، إلى جانب التأثير في تكوين اهتماماتهم وتوجيهاتهم الفكرية والسياسية، وهذا ما يُكسبها أهميتها في عملية تطوير الدول والمجتمعات الإنسانية، وشهد العصر الحديث تطوراً تكنولوجياً متميزاً في وسائل الإعلام، من خلال ظهور تقنيات ووسائل إعلامية جديدة، بحيث لم يُعدَّ التلفاز أو الراديو هي المصادر الأولية للإعلام، فقد ظهرت المصادر الإعلامية الإلكترونية واستخدام الإنترنت، بالإضافة لوسائل التواصل الاجتماعي من الفيس بوك واليوتيوب وتويتر، وغيرها من البرامج، والتي أصبح لها تأثير مهم وفَعَّال داخل المجتمعات المعاصرة وإنجازاتها^(١).

إن وسائل الإعلام تعتبر من المصادر الأساسية للمعلومة، والتي يبنى عليها الفرد مواقفه، وتقوم عليها اتجاهات الجماعات حيال الأحداث الجارية، سواء بالقبول أو الرفض، حيث تتولى وسائل الإعلام الدور الملموس في تشكيل موقف الجمهور المتلقي من القضايا المطروحة على الساحة المحلية والدولية، ولا يتوقف تغيير الاتجاه والموقف على القضايا العامة أو الأحداث المثارة، بل يمتد إلى القيم وأنماط السلوك، فقد يحدث أن يتقبل المجتمع قِيماً كانت مرفوضة قبل أن تحملها الرسالة الإعلامية، أو يرفض قِيماً كانت سائدة ومقبولةً مستبدلاً بها قِيماً جديدة، ويبقى الإعلام ووسائله من أهم عوامل نقل الحضارة وإشاعة الثقافة الجادة، ودعم الفكر الصالح، وبث القيم الصحيحة في العادات والسلوك، وإصحاح البيئة الإنسانية والمجتمع البشري، وتحقيق التواصل الاجتماعي والثقافي بين الأفراد وجماعات الأمم^(٢).

(١) انظر: دور وسائل الإعلام في المجتمع، عهد أحمد، موقع موضوع، ٧ يونيو ٢٠١٦.

(٢) انظر: ملخص بحث الإعلام الجديد، أنواعه ٥ خصائصه ٥ وتحدياته المجتمعية، على شبكة الألوكة، ٢٤ / ٧ / ١٤٣٤.

إن لوسائل الإعلام -على تنوعها- أهمية عظمى، ودوراً بارزاً، إذ تكمن هذه الأهمية، وهذا الدور في أمور عدة منها:

- ١- إن أهم دور تقوم به وسائل الإعلام نشر المعلومات والأخبار في مختلف أنحاء العالم.
 - ٢- إنها أداة للتثقيف والتوجيه، ونشر الوعي.
 - ٣- قدرتها على ترسيخ القيم والمبادئ السامية.
 - ٤- الوسيلة الأهم لإحداث أي تغيير يذكر في المجتمع.
 - ٥- قدرتها على إعطاء شخصية ما أو شيء ما أهمية وقيمة بين الناس وفي المجتمع.
 - ٦- تمثيل رأي الشارع، بمعنى أن يكون الإعلام مرآة تنعكس فيها مطالب العامة عليها تصل للمسؤولين.
 - ٧- محاربة الشائعات التي تنتشر بين الناس، وذلك من خلال الخبر اليقين.
 - ٨- تعد أحد الأدوات المهمة التي تستخدم للتسويق السياسي.
 - ٩- وسيلة مهمة للإعلانات التجارية.
 - ١٠- وسيلة ترفيهية محببة لدى العديد من الأفراد كباراً وصغاراً^(١).
- إذا عرفنا هذه الأهمية البالغة لوسائل الإعلام، وهذا الدور الكبير الذي تُشكِّله، فَلِمَ لا نستخدمها ونُسَخِّرُها في خدمة كتاب الله، والتعريف به، والانتصار له، والدفاع عنه؟ ولِمَ نحن مُقَصَّرُونَ في استخدام هذه الوسائل؟ ولم لا نرقى بالمستوى المطلوب والمأمول في ذلك؟

(١) انظر: دور وسائل الإعلام، طلال المشعل ١٢ فبراير ٢٠١٧، وما أهمية وسائل الإعلام، هديل البكري، ١ فبراير ٢٠١٥، وتعريف وسائل الإعلام والاتصال، حنين حجاب، ١٥ يناير ٢٠١٧، كلها في موقع موضوع.

فهل عجزنا أن نُحوّل هذه الأهمية وهذه الأدوار التي تقوم به وسائل الإعلام، إلى الانتصار والدفاع عن كتاب الله، في حين أن أهل الدنيا يستخدمون هذه الوسائل لدنياهم، وأهل الباطل لنصرة باطلهم.

«إن العمل الإسلامي بمختلف اهتماماته هو أحوج من غيره إلى الإعلام لأسباب عديدة، من أهمها طبيعة المشروع الرسالي الذي يحمله، إضافة إلى كونه يعيش حالة حرب حقيقية على كل الأصعدة وفي مختلف المجالات، ويستخدم خصومه في ذلك مختلف الوسائل وعلى رأسها الإعلام بمختلف أدواته، إن حجم الإثخان في الأمة المسلمة والظلم الواقع عليها من قِبَل أعدائها يتطلب القيام بالجهاد الإعلامي، إذ يقوم الأعداء بتحويل الضحية إلى جلد، والمستعمر إلى محرر، ويخدعون في ذلك شعوبهم والعقلاء منهم، بل وقع ضحية تلك الحملات الإعلامية التضليلية كثيرٌ من أبناء المسلمين، نتيجة لحجم الضخ الإعلامي وجودته وتنوع أساليبه من قِبَل الخصوم»^(١).

إن الانتصار لكتاب الله، وتعريف الناس به، لا يقتصر على جيل دون جيل، أو زمان دون زمان، بل الأمة مخاطبة به في كل زمان ومكان، وإن كان لا بد أن يكون المنتصر لكتاب الله والمتحدث عنه عالماً به، ولو بقدرٍ ما يُفند الشُّبه التي تثار حوله.

ولا شك أن من أهم الوسائل التي تساعد على تعزيز الانتصار للقرآن الكريم ونشره، والدفاع عنه، وتعريف الناس به، وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وخاصة مع ظهور التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، أصبح الأمر أسهل من ذي قبل، فوسائل الإعلام لها أهمية ودور كبير في مختلف مجالات الحياة، فبه تستمد الدول قوتها، وتبنى أفكارها، وتنشر ثقافتها، وتنتصر على أعدائها.

«وقد سُمّي الإعلام بالسلطة الرابعة^(٢)، لما له من دور كبير وبارز، في نشر الفكر والوعي الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، ويعتبر الإعلام أقوى كيان على الأرض، ولديه القدرة على جعل البريء مذنباً، والمذنب بريئاً، وهذه هي القوة، لأنه يسيطر على عقول الجماهير، إن التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال وأساليب التواصل جعل من الإعلام نافذة مفتوحة للجميع يمكن من خلالها لأي إنسان أن يوجه للآخرين أي أفكار، وعندما أصبح استخدام الإنترنت أكثر انتشاراً، أصبح الوصول إلى وسائل

(١) انظر: مجلة البيان، القصور الإعلامي في العمل الإسلامي، حمير الحوري، ١٤٣٧/٥/٩.

(٢) لأن هناك سلطة تشريعية، وقضائية، وتنفيذية.

الإعلام متاحاً للجمهور بطرق لا يمكن أن يتصورها القراء والمشهدون للأخبار في العقود الماضية، فقد أصبح مزيجاً مثالياً من التكنولوجيا والموارد البشرية تمثل الإعلام، وتمكن مستخدمو الإنترنت نشر وجهات نظرهم من خلال التدوينات والتعليقات، وزيادة القدرة على نشر وجهات النظر والمعلومات بشكل كبير»^(١).

«تميز هذا العصر بالقدرة الخارقة على نشر الأخبار والمعلومات بسرعة عالية جداً، عبر وسائل الإعلام المنتشرة بكل أشكالها وأنواعها، فيكون الخبر أو الحدث في غضون دقائق من حدوثه ووقوعه قد انتشر على نطاق واسع بفضل التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام»^(٢).

وإذا وصل الإعلام لهذه المرحلة والتطور، فيتحتّم على المسلمين عموماً، والمتخصصين في الدراسات الإسلامية والقرآنية على وجه التحديد، الاستفادة منه.

«لقد كثر الطاعنون في كتاب الله والمشككون فيه، الذين يوردون الشبه والإشكالات، والاضطرابات، وهم بذلك يريدون إسقاط قدسية القرآن من قلوب المسلمين؛ لأنّ القرآن هو قطب رعى المسلمين الذي عليه يدورون، وهو أساس الإسلام وركن الشريعة الركين، الذي إذا سقط سقط كل البناء، وتهدم الصرح، وقوض الإسلام، ولم تبق للمسلمين باقية ولا قوة، وهم مع كثرتهم في كل قرن، إلا أن هذا القرن تميز بنوعين من الطاعنين، وهم:

- المستشرقون.

- العلمانيون، أو تلاميذ المستشرقين، أو العقلاونيون.

إن الاستشراق تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق، ويطلق على كل ما يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم، ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق، واستغل في أكثر مراحلها لخدمة الاستعمار، وتشويه تعاليم الدين، ونشأ هذا الفكر لما عجز النصاري عن مواجهة المسلمين بالسيف، فرأوا أن أفضل طريقة لمحاربة المسلمين هو الغزو الفكري،

(١) انظر: سبب تسمية الإعلام السلطة الرابعة، الشفاء يوسف، موقع موضوع، ١٧ يونيو ٢٠١٧ م.

(٢) انظر: تعريف وسائل الإعلام، إيمان الحيارى، موقع موضوع، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥ م.

ولهم طرق كثيرة للوصول إلى أهدافهم منها: تأليف الكتب، وإصدار المجلات، وإلقاء المحاضرات في المنتديات عن القرآن والسنة وتاريخ المسلمين، وإنشاء الجمعيات والمراكز التي تخدم أغراضهم، وعقد المؤتمرات السرية والعلنية، وإنشاء موسوعة دائرة المعارف الإسلامية وغيرها، وإرسال البعثات، وإنشاء جامعات وكليات غربية في بلاد الشرق، وغير ذلك من الوسائل^(١).

إذا علمنا هذه المساعي التي يقوم بها هؤلاء تجاه كتاب الله، فإن المسؤولية علينا عظيمة جداً للتصدي لهذه الشبه والطعون، والوقوف أمامها موقف المدافع المنتصر لهذا الكتاب العظيم. وعلى علماء الأمة ودعاتها حُملٌ كبير في تعريف غير المسلمين بكتاب الله بطريقة مناسبة وجاذبة، تدحض الشبهة المؤثرة التي تسعى لها المستشرقون وغيرهم للتشكيك في كتاب الله، مما قد يكون في ذلك أعظم الأثر لدخولهم في دين الله، كما أن على علماء الأمة ودعاتها التصدي للشبهات التي تلقاها من تلقاها من أبناء المسلمين عن هؤلاء الطاعنين في كتاب الله، وتأثروا بها، سواء من المستشرقين أو من غيرهم، وذلك برصدها والتعامل معها بالرد المناسب، وفق المنهجية العلمية في آداب البحث والمناظرة والجدل.

إنه من الأهمية بمكان في هذا الوقت الراهن، في عصر التقدم والتطور الإعلامي، القيام بتدريب العلماء وطلبة العلم، في كيفية التعامل مع وسائل الإعلام الحديثة، حتى يسهل استخدامها وتسخيرها لخدمة كتاب الله عزَّجَلَّ ودحض الشبهات التي تثار حوله، وهم إن تعلموا ذلك وتدريبوا عليه سهل عليهم القيام بنصرة كتاب الله والدفاع عنه، من أي مكان شاءوا، وفي أي وقت أرادوا، وإنه لئن القصور أن يكون التركيز على منابر المساجد أكثر من التركيز على منابر الإعلام، ونحن في عصر التقدم الإعلامي، وسرعة وسائل الاتصال الحديثة، فمن السهل أن يكتب المنتصر لكتاب الله مقالاً أو يتحدث حديثاً، ثم يقوم بنشره على الإنترنت، فيتلقاه الآلاف من الناس من دول شتى، في وقت يسير، بل قد يصل بعد ذلك إلى الملايين من المتابعين، كل ذلك دون أن يكلف جهداً أو مالاً.



(١) انظر: دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر والرد عليها، (ص: ٣٢)، والعقلانيون: من يقدم العقل على النقل، ولا يقدمون النقل على العقل إلا فيما وافقهم، وهم في الأصل محسوبون على الإسلام وأهله، بخلاف المستشرقين الذين هم في الأصل محسوبون على الكفار.

المبحث الثاني: بيان كيفية استخدام وسائل الإعلام

في الانتصار للقرآن الكريم

إذا عرفنا مما تقدم أهمية وسائل الإعلام ودورها العظيم في نشر وتعزيز الانتصار لكتاب الله، والدفاع عنه، فإنه يتحتم علينا رسم الخطى المثلى في كيفية الاستفادة من هذا السلاح القوي - سلاح الإعلام -، واستثماره بجميع أشكاله وصُوره لخدمة القرآن الكريم وعلومه، والدفاع عنه، والانتصار له بالسبل المناسبة والنافعة، والتركيز على وسائل الإعلام المؤثرة والمفيدة والأكثر جدوى وانتشاراً ونفعاً للبشرية.

وتأمل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة: ٣]، ما الحكمة في اختيار إعلان براءة الله ورسوله من المشركين في هذا اليوم، يوم الحج الأكبر - وهو يوم النحر -؟ إنَّ اختيار يوم الحج الأكبر لهذا الإعلام، لأنه اليوم الذي يضم أكبر عدد من الناس يمكن أن يذاع الخبر عن طريقهم في جميع أنحاء البلاد، ففيه يجتمع مَنْ كان يقف بعرفة، ومَنْ كان يقف بمزدلفة، فالنداء في اليوم الذي يجتمع فيه الناس كلهم أولى وأبلغ في المراد^(١).

ولما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢١٤] (ورَهطك منهم المخلصين)، خرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى صعد الصفا فهتف: «يا صباحاه» فقالوا: من هذا؟ فاجتمعوا إليه، فقال: «أرأيتم إن أخبرتكم أن خيلاً تخرج من سفح هذا الجبل، أكنتم مصدقي؟» قالوا: ما جربنا عليك كذباً، قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد». قال أبو لهب: تباً لك، ما جمعتنا إلا لهذا؟! ثم قام، فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [سورة المسد: ١]^(٢).

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي، (٢/ ٤٥٣)، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم (٦/ ٢٠١).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة تبت يدا أبي لهب (٦/ ١٧٩، ح ٤٩٧١).

إنَّ في صعود النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جبل الصفا لتبليغ ما أمر الله به، أثرٌ عظيم لبلوغ ندائه وإسماعه للمخاطبين، كما أن في اختيار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقت الصباح حينما بدأ بإنداز قريش، لكون هذا الوقت أنسب لهم، وأسمع لصوته^(١).

ولقد كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعرض نفسه الكريمة على أحياء العرب وقبائلها، في مواسم الحج، وفي سوق ذي المجاز، يدعوهم إلى الله عَزَّجَلَّ، ويخبرهم أنه نبيُّ مرسل، ويسألهم أن يصدقوه ويمنعوه حتى يبين عن الله ما بعثه به^(٢).

إن هذه النصوص المتقدمة تعطي أكبر دافع لنا في أن نراعي الزمان والمكان والحال والعدد، عند استخدام وسائل الإعلام، وأن نجتهد في استخدام وسائل الإعلام، وذلك لدورها الفعال في التبليغ وإعلام الناس.

إننا نملك عدداً لا بأس به من التراث العلمي الذي يحتوي على الردود العلمية المؤصلة تجاه الشبهات التي أُثِرت وتثار حول كتاب الله عَزَّجَلَّ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل أحسنَّا استخدام وسائل الإعلام في نشر هذا التراث العلمي الكفيل بإسكات الكثير من الناعقين بشبهاتهم حول كتاب الله عَزَّجَلَّ؟.

«إنه على الرغم مما يتييسر لكثير من مجموعات العمل الإسلامي من فرص تأهيلية في جانب التدريب عموماً، إلا أن حظ المجال الإعلامي لا يكاد يذكر، وفي حال وجد فهو لا يعدو أن يكون عملية تثقيف إعلامي أكثر منه تدريب وإعداد، ولذلك أسباب عديدة منها أن الإعلام لا يمثل أولوية حقيقية عند تلك المجموعات الإسلامية، ولهذا نجده غائباً تماماً في خططها وممارساتها، الأمر الآخر أن طبيعة التدريب في عالمنا العربي يتَّسم بالعشوائية، أو لا يأتي ضمن خطط تدريب تخصصية متكاملة الحلقات.

إن تدريب وتفريغ العناصر الإعلامية وتشجيعها مادياً ومعنوياً يعتبر أحد الحلول المهمة لتجاوز هذه السلبية وهذا الضعف، ومن الضروري أن يكون للعمل الإسلامي عناصره الإعلامية المتخصصة،

(١) انظر: فقه الدعوة في صحيح الإمام البخاري، (١/ ٨٥).

(٢) انظر: البداية والنهاية، (٣/ ٣٨٥).

فالتفرغ لمثل هذه المجالات والاندفاع نحوها يُعبّر عن انسجام إيجابيٍّ مع طبيعة المشروع الإسلامي المتسم بالشمول والتنوع، وقد أكد على هذا المعنى العلامة السعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [سورة التوبة: ١٢٢]، يقول - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وفي هذه الآية دليلٌ وإرشادٌ وتنبيةٌ لطيف لفائدة مهمة، وهي أن المسلمين ينبغي لهم أن يُعدُّوا لكل مصلحة من مصالحهم العامة مَنْ يقوم بها ويوفر وقته عليها ويجتهد فيها، ولا يلتفت إلى غيرها لتقوم مصالحهم، وتتم منافعهم، ولتكون وجهة جميعهم ونهاية ما يقصدون قصداً واحداً، وهو قيام مصلحة دينهم ودنياهم، ولو تفرقت الطرق وتعددت المشارب، فالأعمال متباينة والقصد واحد، وهذه من الحكمة النافعة في جميع الأمور»^(١).

إنَّ غياب مراكز التدريب الإعلامية لدى كثير من مجموعات العمل الإسلامي يعتبر ظاهرة سلبية، بل إنَّ كثيراً من المؤسسات الإسلامية قد اقتصرَت فقط على خطب الجمعة والمحاضرات وإصدار الكتب والمنشورات، وهي وسائل مهمة لكنها تقليدية، بالإضافة إلى كونها عمليات اتصال جماعية وليست جماهيرية، فهي لا تقوم بأدوار العمل الإعلامي التخصصي نفسها.

ومن الملاحظ أنَّ كثيراً ممن تخصص في الإعلام أو برز فيه من أبناء العمل الإسلامي، كان بجهد ذاتي وميول شخصية، ولم يكن ناتجاً عن تخطيط وإرادة مسبقة لدى الهيئة أو المؤسسة التي يرتبط بها، والجدير ذكره أن المؤسسات والهيئات الإسلامية في معظمها تمتلك ثراء في الموارد البشرية تتميز بمواهب نفسية وتنوع معرفي وثقافي جيد، أي: أن لديهم قدرات إعلامية كامنة سيحولها التعلم والتدريب والنضج الطبيعي إلى «قدرات فعلية»، وهو ما يوجب على قيادة العمل الإسلامي الالتفات إلى هذه المسألة وإعادة الاعتبار لمكانتها دعماً وتدريباً^(٢).

إنَّ «بروكلمان» وسائل الإعلام تزداد يوماً بعد يوم، وهناك مواقع ووسائل عالمية تحظى بمتابعة دائمة ومستمرة، ولها التأثير العظيم على الأمم والشعوب، ومن خلالها يستطيع نشر الثقافات والعلوم والآراء وتبنيها والدعوة إليها.

(١) انظر: تفسير السعدي، (٢/ ٦٩٤).

(٢) انظر: مجلة البيان، القصور الإعلامي في العمل الإسلامي، حمير الحوري، ٩/ ٥/ ١٤٣٧ هـ.

وأصبح من المتحتم على المؤسسات القرآنية أن تكون لها وسائل إعلامية مستقلة حرة تنشر من خلالها التعريف والبيان بكتاب الله، وتسعى دائماً لنشر الانتصار لكتاب الله عزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُ لَكُنْتُ عَزِيزٌ﴾ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿ [سورة فصلت: ٤١-٤٢]، وإنه من المهم والضروري أن تكون لهذه المؤسسات القرآنية نخبة مختارة قوية في العمل الإعلامي وإنتاجه، تسعى بها للوصول إلى مرحلة الاحترافية، ومتابعة كل ما هو جديد وتطور في فن الإعلام، لتسخيره لخدمة كتاب الله.

إن أعظم وأقوى وسيلة إعلامية أصبح لها نفوذ وسيطرة بالغة في الوقت الحالي «الإنترنت» ولشبكة الإنترنت مجموعة من المواقع، وهي ما تسمى (مواقع التواصل الاجتماعي) social networks، والتي تسمح بالتواصل بين الناس في مختلف بقاع الأرض، ويمتاز كل موقع بمجموعة من الخصائص التي تجذب المستخدمين إليه، ومن أهم مواقع التواصل الاجتماعي:

- فيسبوك (facebook).
- تويتر (Twitter).
- يوتيوب (Youtube).
- لينكد إن (linked in).
- بنتر إيس (Pinterest).
- جوجل بلس (Googleplus).
- تمبلر (Tumblr).
- إنستجرام (Instagram).
- ماي سبيس (Myspace)^(١).

(١) انظر: أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، تسنيم معابرة، موقع موضوع، ١٢ يوليو ٢٠١٧م.

فإذا علمنا هذه القوة والسيطرة التي يتميز بها الإنترنت ومجموعة مواقع التواصل الاجتماعي المربوطة به فإنه من الواجب علينا استثمار ذلك في النصيحة لكتاب الله، والانتصار له والدفاع عنه، وتبليغ الناس بهذا القرآن ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [سورة الأنعام: ١٩]، كما أنه يجب علينا وعن طريق الفريق الإعلامي والنخبة الإعلامية المختارة أن نسعى للتطور دائماً، ولإضافة كل ما هو جديد من وسائل الإعلام الحديثة القوية، والتي تشكل نفوذاً قوياً وسريعاً في الساحة وعند المستخدمين.

ولا ننسى الجهود المبذولة سواء من المؤسسات الحكومية أو الخاصة، والتي أصبح أثرها ظاهراً على الصعيد المحلي والدولي، والتي منها: إذاعة القرآن الكريم، فقد اقتدت دول أخرى وفتحت إذاعات للقرآن الكريم، تسعى للتأسي بهذه الإذاعة المباركة، كذلك قناة القرآن الكريم الفضائية، ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الذي قام بخدمة كتاب الله وترجمته بما يزيد على سبعين لغة، وسبق أن أقام ندوة (القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة) في الفترة من (٢٤-٢٦ شوال ١٤٣٠) الموافق (١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م)، ووقف تعظيم الوحيين، ومركز تفسير، ومعهد الإمام الشاطبي، ولقد أقام مركز الأبحاث الواعدة في أبحاث تقنية المعلومات لخدمة القرآن الكريم وعلومه (نور) في جامعة طيبة «مؤتمر جامعة طيبة الدولي في توظيف تقنية المعلومات لخدمة القرآن الكريم وعلومه (NOORIC)» وذلك خلال الفترة ١٩-٢٢ / ٢ / ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٢-٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م. وكان من ضمن المحاور أمن المعلومات في خدمة القرآن الكريم وعلومه.

كما لا ننسى الجهود العظيمة التي بذلها ويبدؤها موقع وموسوعة بيان الاسلام:

- أكبر قاعدة علمية شاملة للرد العلمي على الشبهات والأباطيل والافتراءات.

- أكثر من مائتي عالم وباحث في تخصصات مختلفة.

- خلاصة لخبرات علماء الإسلام سلفاً ومعاصرين في الرد الجميل بحكمة وبصيرة على ما يثار من شبهات ضد الإسلام.

- خمس سنوات من العمل المتواصل في صمت فرق من العلماء كل في تخصصه.

- الرد على قرابة ١٢٠٠ (ألف ومائتى) شبهة في ٢٤ مجلدا.
- أكبر موقع تفاعلى متخصص فى الرد العلمى على الشبهات والتعريف بالإسلام وحضارته وتاريخه.

• لماذا الموسوعة؟

- لما يتعرض له الإسلام من تهجم سافر تجاوز كل حدود الإنسانية على الفضائيات، والإنترنت والكتب والإساءات المقصودة المتكررة للنبي صلى الله عليه وسلم.
- لبيان الحقائق أمام الشباب الذي يسأل: هل هذه الشبهات صحيحة؟
- لتوفير قاعدة علمية للدفاع عن الإسلام يقوم عليها أهل التخصص.

• منهج الموسوعة:

المنهج العلمي الذي يعتمد على مناقشة الأفكار، كالتالى:

١. بيان فكرة الشبهة.
٢. بيان أفكار الرد عليها.
٣. البدء بالدليل العقلي في الرد؛ لأن المخالف لا يؤمن بقرآن ولا سنة.
٤. إلحاق الرد النقلي بعد التأسيس العقلي له.
٥. الختام بخلاصة مركزة.
٦. الالتزام بالوسطية الفكرية.

• إلى من توجه الموسوعة؟

- الشباب وعامة المثقفين لإزالة أي لبس أو تشويش.
- الدعاة لتكوين مرجعية علمية لهم إذا ما سئلوا أو تحدثوا في الشبهات.
- أصحاب الديانات السماوية الأخرى لبيان الحقائق لهم.
- الباحثون في مجال الشبهات والحوار بين الأديان.

واحتوت هذه الموسوعة على قسم في الشبهات حول القرآن الكريم وما يتعلق به.^(١)

رؤى ومقترحات في استخدام وسائل الإعلام الجديد ، وغيرها في الانتصار للقرآن الكريم من وجهة نظر الباحث يرى أنَّ في استخدامها نصرة وإعلاء لكتاب الله عزَّجَلَّ ، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي:

١ - على المؤسسات القرآنية أن تسعى لإيجاد فريق علمي وفريق إعلامي، متفرغ، أو شبه متفرغ ، مهتم بقضايا الإعلام عموماً والإعلام الجديد على وجه الخصوص:

أ- تكون من أولويات ومهام الفريق العلمي، إعداد الردود العلمية المؤصلة القوية التي تدحض الشبهات المثارة حول كتاب الله ﷻ، والتصدي لكل ما هو جديد من هذه الشبهات والطعون، كما أنه من المهم والضروري أن يقوم هذا الفريق العلمي برصد ورقي (ببليوجرافي) لجهود علماء المسلمين وردودهم على الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الله ﷻ، حتى تكون هذه المادة العلمية من الردود جاهزة لنشرها واستخدامها في تحقيق الانتصار لكتاب الله ﷻ، بالطرق المناسبة والنافعة، واستخدام أحدث وسائل التقنية والمتطورة والمتجددة في سبيل ذلك.

ب- وتكون من أولويات ومهام الفريق الإعلامي، الاحتراف القوي في العمل الإعلامي، للمساهمة في إظهار هذه المادة العلمية بطريقة قوية واحترافية تجذب المتابع والمتصفح

(١) انظر: موقع بيان الإسلام للرد على الشبهات حول الإسلام ، على شبكة الإنترنت.

والمستمع إليها، إذ الاحترافية في تطوير المواقع وطرح المادة العلمية أصبح من الأهمية بمكان لجذب القراء والمتابعين، وهذا ما نعاني منه حين الطرح الإعلامي. فلننتبه لهذا الأمر المهم، ولنوله مزيد اهتمام، إذ الجذب الإعلامي مهم لجذب القراء.

٢- الاجتهاد في إنشاء مؤسسات إعلامية متخصصة، تابعة للمؤسسات القرآنية، تعنى بمجال الإعلام تدريباً وممارسة، ويستفاد من خبراتها.

٣- على المؤسسات القرآنية والدعوية عمل شراكة مع أصحاب النفوذ والتأثير الإعلامي في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، سواء كانوا مؤسسات أو أشخاص ممن لهم متابعون كثري في مواقع التواصل الاجتماعي المرتبطة بالإنترنت، (فيسبوك، تويتر، يوتيوب،...) وكذا القنوات الفضائية، والصحف الإلكترونية، وذلك لنشر المواد العلمية التي فيها تعريف بالقرآن، وانتصار له ودفاع عنه، عن طريقهم.

٤- السعي لتكوين هيئة إعلامية مستقلة حرة، تخدم المؤسسات القرآنية والدعوية، وتؤهل الكوادر الإعلامية من خلال عمل برامج تدريبية ذات طابع احترافي عالٍ.

٥- السعي لإيجاد تعاون مشترك مرتبط بين المؤسسات القرآنية والدعوية، للرقى والنهوض لكل ما فيه خدمة ونشر لكتاب الله، وتبليغه للناس، بالطريقة الصحيحة الخالية من الطعون والشبهات.

٦- على المؤسسات القرآنية والدعوية التعاقد مع شركات إعلامية كبرى، للتشغيل الإعلامي الاحترافي والتسويق الإبداعي، لمواقع المؤسسات القرآنية والدعوية وقنواتها الفضائية ومحطاتها الإذاعية.

٧- ينبغي الاهتمام بالقنوات الفضائية، فهي تمثل بيئة تدريب حيوية، ومنصة لا يستهان بها في الانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه، ولا يخلو بلد عربي من قناة فضائية هادفة، ومن المهم التواصل مع هذه القنوات لتحقيق ذلك.

٨- أصبح من الأهمية بمكان أن تؤسس فكرة «مجمع خادَم الحرمين الشريفين - الملك سلمان» للانتصار للقرآن الكريم^(١) فيكون هذا المجمع على أرض الواقع، ذا كوادَر علمية وإعلامية قوية، يحمل هم

(١) استفدت هذه التسمية من الإعلامي الأستاذ/ يحيى عطيف، جزاه الله خيراً، في مقابلة معه في مقر هيئة الإذاعة والتلفزيون بـ(جازان)، الخميس ٢٧/٢/١٤٣٩هـ.

كتاب الله وتعريف الناس به والدفاع عنه والانتصار له، ويقوم بعقد الندوات والمؤتمرات الدائمة والعالمية لأجل خدمة كتاب الله عزَّوجلَّ.

٩- السعي في إنشاء منصة إلكترونية للقرآن الكريم (اعتماد)، تُصَحِّح عليها التطبيقات الإلكترونية للمصحف الشريف حتى تكون خالية من السقط والتحريفات، وتكون هذه المنصة جهة رسمية موثوقة لدى الناس، تقوم بخدمة النص القرآني، والترجمة لمعاني القرآن الكريم ترجمة صحيحة سليمة^(١).

١٠- التركيز على اللغات الأخرى المهمة ذات النفوذ والاستخدام، لاستخدامها في نشر الانتصار للقرآن الكريم.

١١- حين القيام بالرد على الطعون والشبهات، فليكن التركيز عند استخدام وسائل الإعلام على المكان الذي خرجت منه الشبه، والمكان الذي توجهت إليه الشبه.



(١) استفدت هذا المقترح من الطالب / أيمن عبدالله الشهري، جزاه الله خيراً، طالب في منهجية الدكتوراه، بقسم التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية.

المبحث الثالث: فكرة مشروع عالمي علمي عملي فيه الدفاع والانتصار للقرآن الكريم

أساس هذا المبحث هو سؤال وجهته لطلاب الدراسات العليا (مرحلة الدكتوراه)، حينما كنت أدرسهم مادة الدفاع عن القرآن الكريم^(١)، وهم عشرون طالباً من بلدان شتى، ولم يكن بخلدي أنني سأضمنه يوماً ما في هذا البحث، وهذا نص السؤال (اكتب فكرة مشروع عالمي علمي عملي فيه الدفاع والانتصار للقرآن الكريم)؟ وقد اخترت من أجوبتهم ما يلي:

- أولاً: (جواب طالب من السعودية)

المشروع (شراء مقرات وجامعات ومطابع على (السكند لايف)- الحياة الثانية، لنشر ترجمات القرآن، وإقامة الدروس والمحاضرات، والرد على الشبه والمطاعن الموجهة للقرآن، وتقديم الدورات في هذه الجامعات الافتراضية؛ لتخريج طلبة يمتلكون مهارة الدفاع والانتصار للقرآن).

السكند لايف أو ما يسمى بـ(الحياة الثانية) هو موقع على الشبكة العنكبوتية، يرتاده ملايين من الناس من مختلف الدول في العالم تستطيع من خلاله اختيار أي مكان في العالم، وشراء أي موقع في أي دولة في العالم من خلال العالم الافتراضي الثاني، ونشر جميع أفكارك فيها، دون رقيب من البشر، (الشراء والدفع حقيقي) وكذلك نشر المواد، أي: تستطيع أن تختار مثلاً مدينة نيوجرسي وتقوم بشراء كنيسة من كنائسها، وتصبح أنت المالك الحقيقي لها في العالم الافتراضي، وأهالي تلك المنطقة الذين اعتادوا على زيارة الكنيسة تستطيع أنت دعوتهم بنشر الإسلام في هذه الكنيسة الافتراضية، بتحميل المواد التي تدعو للإسلام عليها، ولا أحد يمنع من هذا.

بنفس المنطقة يوجد مقرات ومدن في السكند لايف تقوم بمهاجمة القرآن، ونشر الشبهات حوله تستطيع أن تشتريها، أو تشتري مقراً قريباً منها، يزاحم شرها، ويصحح المفاهيم حول القرآن، ويذب عنه.

(١) وذلك في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩.

- ثانياً: (جواب طالب من روسيا).

ما من شبهة وطعن أوردها أسلاف طاعنون قبل عصرنا إلا ورد عليها علماء الإسلام رداً كافياً وشافياً، لكن في أيامنا نرى انتشار الشبه، وكثرة الطاعنين، ومن أعظم أسبابه انتشار الجهل بين المسلمين، وزهدهم في العلوم الشرعية.

فكرة المشروع:

إنشاء مركز متخصص في جمع الشُّبُه التي تثار تجاه القرآن الكريم في جميع وسائل التواصل والنشر، وإعداد ردود محكمة من قبل العلماء، وترجمتها إلى اللغات، لكن يكون نشر الردود حسب الحاجة، أي: ينظر إذا كان مثلاً في روسيا انتشرت الشبهات المتعلقة بوجود أخطاء علمية في القرآن الكريم نترجم إلى الروسية الرد على ذلك، لكن مثلاً لا يُعرف في روسيا ما يتعلق بالأحرف السبعة فلا نظهر تلك الشبه، يمكن أن يقال: يكون التعامل كتعامل الطبيب مع المريض في صرف الأدوية، نعطيه ما يحتاجه.

- ثالثاً: (جواب طالب من نيجيريا).

فكرة مشروع عالمي علمي: (القرآن والكتاب المقدس)، والفكرة تكون بعمل موازنة بين الأحكام المذكورة في الكتاب المقدس وما جاء في القرآن، حتى نُزيل الشكَّ من المسلمين والمتبعين لليهودية والنصرانية؛ لأنَّ من المسلمين مَنْ يرى أن في دين الإسلام تعنتاً وتعصباً، والتضييق على الناس لجهلهم بما أخفي في الكتاب المقدس من التعنت والتضييق، فهذا البحث يعتبر عالمياً؛ لأن العالم إما إسلامي أو غيره، فالإسلامي إما من يرى أن شريعة الإسلام شريعة سمحة، أو مَنْ لبس عليه من جهة الملحدِين ورآها شريعة صعبة، وغير الإسلامي جل عملهم التشويه على المسلمين في إثارة الشبهات حول الإسلام والقرآن والشريعة بأسرها.

فمثلاً يقولون: إن في شريعة الإسلام أشياء ظاهرها التضييق على الناس والشدة مثل: حد الزنا، وحد السرقة، والحجاب، والجهاد، وهو أكبر شيء يركزون عليه في هذا الزمان، ويسمون المسلمين الإرهابيين.

فوجود بحث محكم علمي محلل في المقارنة بين تشريع الكتاب المقدس وبين تشريع القرآن الكريم يخرج العالم من الظلمات إلى النور بإذن ربنا.

لأنَّ حد الزنا موجود في الكتاب المقدس، وحد السرقة هو قطع اليد، مع توفر الشروط والضوابط، لكن الذي جاء في الكتاب المقدس أشنع من هذا، وهو أنَّك إذا نظرت إلى امرأة عليك أن تخرج عينيك، وإذا مسست امرأة عليك أن تقطع يدك؛ فأأي شدة أشد من هذا؟

وحدث ما شئت في الجهاد؛ لأن من نظر في العهد القديم يجد أن المقتولين بسبب الجهاد من وقت موسى إلى عيسى مئات الملايين أو المليارات، وأيضاً نجد أنهم يؤمرون بإبادة كل شيء إذا دخلوا قرية لا تؤمن بالله، والإسلام يأمر بالدعوة أولاً أو الجزية أو الجزية أو الجهاد.

فوجود بحث مقنن في هذا يدافع عن الشريعة عامة وعن القرآن خاصة أمر مهم.

- رابعاً: (جواب طالب من الكويت)

المشروع العالمي العلمي هو الآتي: «الرد على الشبهات في تويتر». لما كان من أهم المواقع في التواصل الاجتماعي في التأثير كما هو مصرح به في بعض الدراسات ظهر من الناس من يطعن بهذا الدين أو يشبه على المسلمين، فكان يجب على المسلمين الدفاع عن دينهم وعن كتابهم، فإن هذا نوع من أنواع الجهاد، ويكون المشروع على النحو الآتي:

- فتح أكثر من حساب في برنامج تويتر، وبعده لغات.

- استكتاب المتخصصين في العلوم الشرعية، وخاصة المتخصصين في علم العقيدة وعلم التفسير.

- اجتماع هؤلاء وتصنيف الشبه ؛ للرد عليها.

- صياغة هذه الشُّبه بأسلوب سهل وواضح ثم ترجمته.
- إرسال هذه الشبه والرد عليها إلى الجامعة الإسلامية، ومن ثم قيام طلاب الدراسات العليا بتصويرها بزمّن يكون صالحاً أن ينشر في البرنامج من حيث المساحة، ثم نشره.
- عمل مؤتمر سنوي واستكتاب العلماء والمتخصصين في مجال الشريعة والإعلام لإثراء هذا المشروع.
- لا بد أن يكون انطلاق هذا المشروع من قوة وليس من ضعف فنيين الحق، ونرد على الشبه وندخل عليهم في مناقشاتهم بكل الوسائل المتاحة لنا.

- خامساً: (جواب طالب من اليمن).

- أن تؤخذ شبهات المعاصرين في الإعلام، وتدرس من جهتين:
- الأولى: امتددها التاريخي.
- إن الملاحظ في الشبهات التي تثار حول القرآن أنها مسروقة، ويلاحظ أن هؤلاء المثيرين لها هم مجرد «سراق» لها، ومن خلال كشف تاريخ الشبهة يهتك ستر هؤلاء الذين ينسبون هذه الشبهة لهم وأنها من اكتشافهم.
- الثاني: جرد كتب المستشرقين، وأهمها «دائرة المعارف الإسلامية»، والرد عليها بأسلوب علمي متين، وبمنهجية واضحة.

- سادساً: (جواب طالب من عمان).

- مشروع الدفاع والانتصار للقرآن الكريم بوجهة نظري أهم شيء نركز فيه الجانب الإعلامي، أي: يكون الدفاع عن القرآن عن طريق الإعلام بشتى الوسائل الإعلامية، مثل مقاطع صغيره في

ثلاث أو خمس دقائق، لها مقصد معين في دفع الشبهة أو المطعن، وذكرت هذه الفكرة لأن في الحقيقة الآن الحرب على القرآن والمسلمين أصبحت تقوم على أساسين الفكر والإعلام، وبهذا تستطيع أن تصل لأي مكان في العالم بهذا الأمر، وما اجتهد الطاعنون وأصحاب الشبهات إلا من هذا الباب، لكن لا بُدَّ أن تأتي بأمر جديد من التميز الإعلامي من أساليب وطرق في جذب المشاهد، ولا يكون المقطع ركيكاً ضعيفاً، أو يورد شبهة قوية ويرد عليها بضعف، أرى أن هذا من أنجح الأساليب، ثم لا يكون الجهد في الإنتاج فقط، بل الجهد حلقة متصلة من إنتاج وإخراج ونشر بعدة لغات، مثل اللغة الصينية غير مخدومة أبداً مقابلة بعدد الذين يعرفون اللغة الصينية، وغيرها من اللغات، المهم الآن لا بد من انصباب الأفكار في الجهد الإعلامي الحديث، ثم أهم ما يكون في عرض المقطع أن يكون شيقاً وجذاباً، بحيث يكون المشاهد منبهراً لما يشاهده، وهذا يحتاج لدراسات في كل مجال من مجالات الإعلام، ويكونون من خبراء العالم في خدمة هذا الأمر، وتُسَخَّرَ له جميع الإمكانيات المادية، وتكون هناك ميزانية مادية مفتوحة لهذا المجال من الدول الإسلامية، وأقصد بالإعلام: التلفاز والإنترنت والراديو وجميع مواقع التواصل ومنشورات وملصقات صغيرة وأي وسيلة إعلامية، وتقدم عليها جوائز في بحوثها، ومسابقات عليها عن طريق السؤال والجواب، وبهذا إذا ترسخ في الشعوب فإنهم حينئذ يستطيعون دفع الشبه أولاً، وثانياً لا يتجرأ أحد على الطعن؛ لأن الأمر صار متقرر عند الناس من كثرة ما يرونه من برامج إعلامية، وأهم شيء في هذا الأمر هو الإخلاص في الدفاع عن كلام الله والمال؛ لأن هذه المشاريع تحتاج لشراء عقول مميزة في العالم لتخدم بإتقان.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق من يقوم على هذا المشاريع، ولا ننسى قوله تعالى: ﴿إِنْ نَصْرُوا اللَّهَ

يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٧]. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

- سابعاً: (جواب طالب من السعودية).

أن يقوم مجموعة من المختصين في علم التفسير، وبخاصة في علم الدفاع عن القرآن، بإنشاء منظمة أو مؤسسة الهدف منها الدفاع والانتصار للقرآن الكريم، وهذه المؤسسة يكون أفرادها من العلماء المتخصصين ومجموعة من الباحثين، وتكون بشكل دوري يطرح فيها كل ما يتعلق بالقرآن الكريم،

ويكون من خلالها الرد بشكل جماعي ورسمي؛ حتى يكون له تأثيره واعتباره عند الناس، ويكون أيضاً من مهمات هذه المؤسسة تأليف الكتب وتوزيعها، ونشرها بين الناس، وإعداد جيل مثقف واع ومدرّك لما يدور حوله، ويكون من مهمات المؤسسة كذلك أن يكون لها دور إعلامي، سواء قناة خاصة تناقش فقط هذا الموضوع وما يدور حوله، أو بالظهور في القنوات الرسمية، وإقناع الناس من خلالها، وذلك لما للإعلام من قدرة على تغيير القنوات التي نشأت عليها بعض الأفهام، ولما للإعلام من قبول عند الناس وتأثيرهم به، ويكون من مهمات المؤسسة أن تكون مخاطبة للجبهتين الداخلية والخارجية، وأعني بذلك ما يصدر من داخل أهل الإسلام من الشبهة والإشكالات، ومن خارج أهل الإسلام وما يصدر منهم من طعون ضد القرآن الكريم وتشكيك في نسبته إلى الله تعالى أو في مضمونه من أحكام وقصص.

ولا بُدَّ أن تكون المؤسسة قائمة على أساس شرعي في التعامل مع الغير، بحيث يكون الرد متناسباً مع حال الطاعن، وأن يتسم الأسلوب باليسر والسهولة والبعد عن تعقيدات أهل الكلام والفلسفة والمناطقية، مقتدين في ذلك بأسلوب القرآن في دفاعه عن نفسه، وكذلك بدفاع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن القرآن، وكذلك بدفاع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن القرآن؛ فقد تنوعت الأساليب في الدفاع عن القرآن، وذلك من خلال الإرشاد إلى تعامل إيماني مع الشبهة التي تعرض للمسلم، كما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الشيطان ليأتي أحدكم فيقول له: مَنْ خلق كذا؟ وَمَنْ خلق كذا؟ حتى يقول: مَنْ خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعِذ بالله ولينته». ومن خلال التحذير من خطورة فتح باب الشبهة، ومن خلال بيان معاني آيات القرآن الكريم مما اشتبه على الناس، ومن خلال تعليمهم التسليم والانقياد للنص، وتعليمهم بالتي هي أحسن، ومن خلال هجر الطاعن وصاحب الشبهة والتحذير منه، وتأليف الكتب في تفنيد الشبهة والرد عليها.

ولا بُدَّ أن يستحضر القائمون على المؤسسة شرف ما يقومون به من تحقيق ما وعد الله به، وهو حفظ كتابه، الذي به يحفظ الدين، ويحصل بحفظه السعادة للناس في الدنيا والآخرة، إضافة إلى ما في معرفة هذا العلم من تثبيت على الاستقامة، ورد الوسوس التي يُلقيها الشيطان في فهم قارئ القرآن، وأن ما يقومون به هو الدفاع عن كلام الله، الذي هو هداية للناس، ولا مانع من أن يجعل مع ما ذكر

من الإعلام المرئي من خلال القنوات والمكتوب من خلال المجلات وتأليف الكتب والإعلام المسموع لسهولة وصوله ونقله وحفظه.

وعلى ما سبق تكون المؤسسة قائمة على ثلاث أركان رئيسة، وهي: الإعلام المرئي، والمقروء، والمسموع، بالإضافة إلى الدورات التي تقيمها المؤسسة بشكل دوري لإعداد جيل مثقف مدرك لما يريده أعداء الإسلام، وقادر على الرد عليهم، وإبطال أدلتهم.

ويكون من قواعد المؤسسة أن يكون أفرادها من جميع أنحاء العالم الإسلامي؛ لأن قضية الدفاع عن القرآن قضية عالمية، لا تختص بأحد أو دولة أو جنس معين، ويكون من القواعد كذلك تخصيص ميزانية لهذا المشروع، حتى يستطيع القيام بكل ما يرى من جهود تخدم قضية الدفاع عن القرآن الكريم.

- ثامناً: (جواب طالب من باكستان).

الدفاع عن القرآن بين القديم والحديث (دراسة تطبيقية).

خطوات العمل:

١- جمع فريق العمل.

٢- جمع كل الشبه والطعون من نزول القرآن إلى يومنا هذا.

٣- ثم تصنيفها إلى أقسام، وردها إلى أصولها.

٤- ويستكتب أهل الاختصاص في كل جهاتها، مثلاً: الشبهات في المسائل العلمية يرجع لأهلها، والطب لأهله، والفلك لأهله، وهلم جرا.

٥- ثم الردود عليها، ويكون باستعراض جميع التفسيرات، وجمع الأدلة النقلية والعقلية.

فبهذا لم تبق شاردة إلا أوردت ورُدَّ عليها (ويضاف إلى ما سبق: مدى أثر هذه الشبهات في الأمة)، وبهذا أتينا إلى دفاعات المفسرين جميعهم والمحدثين، وجميع ما ورد في الشبهة والرد. ويكون عملاً موسوعياً- ويمكن أن يسمى المشروع: الدفاع عن القرآن الكريم مع امتداد العصور والأزمان.

- تاسعاً: (جواب طالب من الفليين)

مشروع: مؤسسة إسلامية للدفاع عن القرآن.

فكرة المشروع: إنشاء مؤسسة إسلامية، تهدف إلى الدفاع عن القرآن ونشر العقيدة الصحيحة في العالم، وتكون له فروع في مختلف الدول، ويتبنى المشروع المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الوحيدة التي ترفع راية العقيدة الصحيحة، ولنفوذها في الدول الإسلامية.

من الأهداف المقترحة:

- إنشاء مراكز متخصصة لتأهيل الدعاة في الدفاع عن القرآن.
- إنشاء معاهد يدرس فيها الطلاب مناهج في الدفاع عن القرآن، كحفظ القرآن، وتعليم العربية، ثم كيفية استعمال الآيات في الدفاع عن القرآن، ومناقشة الشبه.
- مراكز دعوية تهدف إلى دعوة غير المسلمين ببيان معاني الآيات القرآنية، والرد على شبهاتهم.
- إذاعات مسموعة ومرئية لإلقاء محاضرات حول القرآن الكريم.
- مراكز تنموية تهدف إلى مساعدة المحتاجين من غير المسلمين لتأليف قلوبهم، وإشعارهم أن هذا الدين دين سماحة وإحسان.
- ويمكن دمج هذه الأفكار في فكرة واحدة، بحيث تنشأ مركزاً دعوياً، وفي نفس الوقت تنموياً ... وهكذا..

بذلك تحقق المؤسسة كثيراً من أهدافها في الدفاع عن القرآن الكريم.

وباستعراض ما كتبه الطلاب الأفاضل نجدهم ركزوا على عدة قضايا :

- الاعلام واستخدام أفضل الوسائل والطرق الابداعية والخراجية في ذلك.
- تتبع تاريخ الشبهة والرد عليها.
- تتبع ما كتب المستشرقون وتفنيده.
- انشاء مؤسسات تهتم بقضية الانتصار للقرآن ، وتحصن المسلمين من تلقي الأفكار المشككة في كتاب الله.
- ضرورة توفر دخل مادي لتحقيق قضية الانتصار للقرآن والدفاع عنه.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّيِّينَ

الخاتمة

الحمد لله على ما يسر الكتابة في هذا البحث، وهذا جهد المقل، وها أنا أذكر ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات:

- ١- أهمية الانتصار والدفاع عن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ من كل ما يثار حوله، وذلك حماية للمسلمين من أي تشكيك ينال مصدر عزهم وفخرهم.
- ٢- لقد كان العداء لكتاب الله والطعن فيه منذ نزوله، كما أن الانتصار له كان منذ ظهور الطعن والعداء.
- ٣- لقد تولى الله عز وجل الانتصار لكتابه والدفاع عنه، والآيات الدالة على ذلك كثيرة، وقد تقدم شيء منها.
- ٤- توالى جهود علماء الإسلام في الدفاع عن كتاب الله والانتصار له، بدءًا من الصحب الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وما زالت تتوالى في كل زمان ومكان والحمد لله.
- ٥- مهما كانت القوة العلمية في المؤسسات القرآنية، فإنه وبدون الاهتمام بالنواحي الإعلامية، ستبقى هذه المؤسسات يعترها الضعف في تبليغ رسالتها بسبب القصور الإعلامي.
- ٦- إنه من الواجب على المؤسسات القرآنية أن تولي الإعلام عنايتها، وأن تسعى لأن تواكب التطور الإعلامي في الحياة، وذلك للاستفادة منه في خدمة كتاب الله عَزَّوَجَلَّ.
- ٧- أصبح من الضروري أن يُقام بتدريس (الانتصار للقرآن الكريم) و(الدفاع عن القرآن الكريم) في الجامعات، سواء في قسم القرآن وعلومه، أو الثقافة الإسلامية؛ وذلك لما له من أثر بالغ في رد الطعون والشبهات التي تثار حول القرآن، وكذلك حماية أبناء المسلمين من هذه الشبهات.
- ٨- من الضرورة أن تتعاون المؤسسات القرآنية والدعوية فيما بينها لخدمة كتاب الله والدفاع عنه، فهذا من الجهاد الذي أمر الله به، ومن إعداد القوة التي أمر الله بها.

٩- إنشاء مجمع أو مركز عالمي للانتصار للقرآن الكريم والدفاع عنه يحمل ، اسم «خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز».

١٠- تقوم المؤسسات القرآنية والإسلامية ، مثل رابطة العالم الإسلامي ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ومركز تفسير ، و وقف تعظيم الوحيين بفتح أقسام أو مراكز خاصة «في الدفاع عن القرآن الكريم والانتصار له» وعمل دورات تدريبية في ذلك لتأهيل المشاركين في خدمة الدفاع والانتصار لكتاب الله.

١١- حث الكليات والأقسام المتخصصة في القرآن الكريم وعلومه على إجراء أبحاث علمية متخصصة وعميقة في الانتصار للقرآن الكريم في وسائل الإعلام الجديد.



المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦.
٢. أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣)، ط ٣، ١٤٢٤-٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، علق عليه: محمد بن عبد القادر عطا.
٣. أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، تسنيم معابرة، موقع موضوع، ١٢ يونيو ٢٠١٧.
٤. الانتصار للقرآن الكريم، مفهومه وتاريخه وقواعده وأهميته، سهاد أحمد قنبر، ط ١، ١٤٣٧-٢٠١٦، دار النفائس، الأردن.
٥. الانتصار للقرآن، للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣)، ط ١، ١٤٢٥-٢٠٠٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، قدم له وحققه: عمر حسن القيام.
٦. البداية والنهاية، الإمام الحافظ المؤرخ ابن الفداء إسماعيل بن كثير (٧٠١-٧٧٤)، ط ٢، ١٤٣١-٢٠١٠، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، حققه: مأمون محمد سعيد الصاغر جي وآخرون.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥)، ط دار الهداية، مجموعة من المحققين.
٨. تأويل مشكل القرآن أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦)، المكتبة العلمية، شرح ونشر: السيد أحمد صقر.
٩. تعريف الإعلام، د. نزار نبيل أبو منشار، على شبكة الألوكة، ١٩ / ٨ / ١٤٣٥ هـ.
١٠. تعريف وسائل الإعلام والاتصال، حنين حجاب، موقع موضوع، ١٥ يناير ٢٠١٧.
١١. تعريف وسائل الإعلام، إيمان الحيارى، موقع موضوع، ٢١ ديسمبر ٢٠١٥.

١٢. تفسير الشوكاني (فتح القدير)، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠)، ط ١، ١٤١٤، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.
١٣. تفسير الفخر الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦)، ط ٣، ١٤٢٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤) المعروف بتفسير ابن كثير، ط ٢، ١٤٢٥هـ، دار طيبة، الرياض، الإصدار الثاني، تحقيق: سامي محمد سلامة.
١٥. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، ط ١، ١٩٩٨، دار نهضة مصر، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
١٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الصمد بن ناصر السعدي، (١٣٠٧ - ١٣٧٦)، ط ١، ١٤٢٢، دار ابن الجوزي، الدمام، اعتنى بها: سعد بن فواز الصميل.
١٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، المعروف بتفسير الطبري، ط ١، ١٤٢٢، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر.
١٨. الجامع الصحيح وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للإمام البخاري (ت ٢٥٦)، المعروف بصحيح البخاري، ط ١، ١٤٢٢، دار طوق النجاة، بيروت، باعتناء: محمد زهير بن ناصر الناصر.
١٩. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد القرطبي (ت ٦٧١)، والمشهور بتفسير القرطبي، ط ١، ١٤٢٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون.

٢٠. الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم: دراسة نقدية، د. الجيلاني مفتاح، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٦، دار النهضة، دمشق.
٢١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦)، ط دار القلم، دمشق، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط.
٢٢. درة التنزيل وثمره التنزيل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠)، ط ١، ١٤٢٨، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى آيدن.
٢٣. دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري والرد عليها، د. عبد المحسن بن زين المطيري، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٦، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٢٤. دور وسائل الإعلام في المجتمع، عهد أحمد، موقع موضوع، ٧ يونيو ٢٠١٦.
٢٥. دور وسائل الإعلام، طلال المشعل، موقع موضوع، ١٢ فبراير ٢٠١٧.
٢٦. طلاب الدراسات العليا مرحلة الدكتوراه، بقسم التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية، الفصل الدراسي الأول، من العام الجامعي ١٤٣٨ / ١٤٣٩.
٢٧. علوم القرآن في المنظور الحداثي، دراسة تحليلية نقدية لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، د. أحمد بوعود، ط ١، ١٤٣٦-٢٠١٥، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر.
٢٨. علم الانتصار للقرآن الكريم، د. عبد الرحيم الشريف، ملتقى أهل التفسير، ٢٧ / ١ / ١٤٢٧.
٢٩. العلمانيون والقرآن الكريم «تاريخية النص»، د. أحمد إدريس الطعان، ط ١، ١٤٢٨-٢٠٠٧، مكتبة ودار ابن حزم، الرياض.
٣٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ط ١٣٧٩، دار المعرفة، بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٣١. فقه الدعوة في صحيح الإمام البخاري، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، ط ١، ١٤٢١، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
٣٢. القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ت ٨١٧)، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٤١٩-١٩٩٨ م.
٣٣. القراءات المعاصرة للقرآن الكريم في ضوء ضوابط التفسير، د. محمد محمود كالكو، ط ١، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩، دار اليان، سوريا، حلب.
٣٤. كتاب مناهل العرفان للزرقاني (دراسة وتقويم)، خالد بن عثمان السبت، ط ٢، ١٤٢٢-٢٠٠١، دار ابن عفان، القاهرة.
٣٥. لقاء شخصي مع الإعلامي الأستاذ يحي عطيف، في مقر هيئة الإذاعة والتلفزيون، جازان، ١٤٣٩/٢/٢٧.
٣٦. ما أهمية وسائل الإعلام، هديل البكري، موقع موضوع، ١ فبراير ٢٠١٥.
٣٧. مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد ٣٣٥.
٣٨. المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ط ٢، ١٤١٨-١٩٩٧، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، تحقيق: د. عزة حسن.
٣٩. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني الرازي أبو العين (ت ٣٩٥)، ط ١٣٩٩-١٩٧٩، دار الفكر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
٤٠. مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الراغب الأصفهاني، توفي في حدود (٤٢٥)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٢٣-٢٠١١ م.
٤١. ملخص بحث الإعلام الجديد، موقع شبكة الألوكة، ١٤٣٤/٧/٢٤.

٤٢. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ط ٣، ١٤١٩-١٩٩٩، دار الكتاب العربي، بيروت، حققه: فواز أحمد زمرلي.
٤٣. موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي، عرض ونقد، د. أحمد قوشتي عبدالرحيم، ط ١، ١٤٣٧-٢٠١٦، مركز تأصيل، جده
٤٤. موقع منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي (نسخة تجريبية).
٤٥. موقع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة العربية السعودية، الاتحاد الدولي للاتصالات، ٨٠٪ من شباب العالم يستخدمون الإنترنت، ١٣ أغسطس ٢٠١٧م.
٤٦. منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، د. عثمان علي حسن، ط ١، ١٤٢٠، دار إشبيليا الرياض.
٤٧. النبأ العظيم، نظرات جديدة في القرآن، د. محمد عبد الله دراز، ط ١، ١٤١٧، دار طيبة، الرياض، اعتنى بها: عبد الحميد الدخاخي.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ



النجوى أنواعها وضوابطها وأمثلتها في القرآن الكريم

أ.د. عادل بن علي الشدي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الملك سعود
الرياض - المملكة العربية السعودية

madaralwatan2020@gmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

ملخص البحث

موضوع البحث:

منهجية القرآن الكريم في التعامل مع «ظاهرة النجوى» وسبل معالجتها.

أهداف البحث:

- الوقوف على معالجة القرآن للمشاكل الاجتماعية في المجتمع.
- بيان وجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم.

مشكلة البحث:

هل النجوى دائماً مذمومة؟ ولماذا؟ وما الضابط في ذلك؟

نتائج البحث:

- الأغلب في النجوى الذم لكثرة كونها في الشر والسوء، وجاء النهي عنها في آيات عديدة من كتاب الله تعالى، وبأساليب مختلفة.
- يستثنى من ذم النجوى ما يكون منها في البر والتقوى عموماً وما يكون منها في التواصي بالصدقة والمعروف وإصلاح ذات البين على وجه الخصوص.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

النجوى - علاج - ضوابط - القرآن الكريم



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وبعد فإن من أكثر ما يميز شريعة الإسلام هو شموليتها؛ فالشريعة تتناول علاقات الإنسان كلها: علاقته بربه، وعلاقته بنفسه، وعلاقته بالآخرين، وفي هذه العلاقة الأخيرة تندرج الآداب التي اعتنى القرآن الكريم بها أيما اعتناء، حتى إن بعض سوره من اعتنائها بالآداب أسماها بعض المعاصرين سورة الآداب^(١).

وتهدف الآداب في الإسلام إلى خلق إنسان متوازن في جميع نواحيه: النفسية، والروحية، والمادية، وقد خصّ الإسلام جانب طمأنينة النفس الإنسانية بقدر كبير من التشريعات التي تصون هذا الجانب عند المسلم، وكان من تلك التشريعات ما يتعلق بأحكام النجوى.

وسيسلط هذا البحث - بشيء من التفصيل - الضوء على النجوى في القرآن الكريم عبر تتبع الآيات التي تناولتها، من خلال البحث في كتب التفسير وعلوم القرآن؛ بغية الوصول إلى منهجية القرآن الكريم في التعامل مع «ظاهرة النجوى» وسبل معالجتها.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع حاجتنا الملحة في هذا العصر إلى رجوع إلى قيم القرآن ومنهجيته في التعامل مع الظواهر الاجتماعية وكيفية تعاطيه معها وسبل معالجته لها.

وقد اعتمد الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي، حيث عمدت إلى حصر الآيات التي تناولت «النجوى»، وكذلك المنهج التحليلي، حيث قمت بتحليل الآيات التي وردت في النجوى، بغية الوصول إلى منهجية القرآن في التعامل مع هذه القضية.

(١) وهي سورة الحجرات، وقد قال القرطبي عنها: «فالسورة في الأمر بمكارم الأخلاق ورعاية الآداب» الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، (١٦ / ٣٠٠).

ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع النجوى في القرآن الكريم ما يلي:

١- التحقيق في عمل الصحابة بآية النجوى، لعائش لبابنة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات - الأردن، مج ١٢، ع ٣، ٣٢٥ - ٣٥٥.

٢- نظرات في كتاب الله : التناجي في سورة المجادلة، لمحمد رجب البيومي، مجلة التضامن الإسلامي - السعودية، س ٤٦، ج ٣، ١٧ - ٢٢.

٣- أدب التناجي في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، لأحمد إبراهيم يوسف، مجلة التوحيد - جماعة أنصار السنة المحمدية - مصر، س ٣٤، ع ٤٠٢.

وقد انقسم البحث إلى وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:
التمهيد: في مفهوم النجوى واستعمالاته.

المبحث الأول: النجوى المذمومة وبيان آثارها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ذم النجوى وبيان الحكمة من تحريمها.

المطلب الثاني: آثار النجوى على الفرد والمجتمع.

المبحث الثاني: النجوى المحمودة وضوابطها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التناجي بالبر والتقوى عمومًا.

المطلب الثاني: التناجي بالصدقة والمعروف وإصلاح ذات البين.

المطلب الثالث: ضوابط النجوى المحمودة.

المبحث الثالث: أمثلة من النجوى في القرآن الكريم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النجوى المحمودة.

المطلب الثاني: النجوى المذمومة.

ويعقب ذلك كله خاتمة تشتمل على ما يتوصل إليه البحث من نتائج، ثم فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

أولاً: تعريف النجوى:

يقال: نَجَوْتُهُ نَجْوًا إذا ساررتَه، والاسم النجوى^(١).
قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «النون والجيم والحرف المعتل أصلا: يدلُّ أحدهما على كَشْطٍ وكشف، والآخر على سِتْرٍ وإخفاء»^(٢).
فأما الأصل الأول فمنه: استنجى فلان، إذا تطهر بعد قضاء حاجته، وليس هذا الأصل مرادًا بالكلام في هذا البحث، وأما الأصل الثاني الذي هو الستر والإخفاء فمنه: انتجى القوم وتناجوا، أي: تساروا^(٣).
والنجوى في اللغة وإن كان الأغلب فيها أن تكون في الشرِّ، فإنها قد تكون في الخير كذلك^(٤) كما سيأتي.

ثانياً: الألفاظ ذات الصلة:

هناك ألفاظ متعددة تتقارب في المعنى مع النجوى وهي:

- ١ - السِّر: وهو ما يكتُم، وهو أيضا خلاف الإعلان^(٥)، ومع أن أهل اللغة يفسرون النجوى بالسِّر، إلا أن بعضهم يميز بينهما، فالنجوى: اسم للكلام الخفي الذي تُناجي به صاحبك، والسِر: إخفاء

(١) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م، (٣٥٣/٧).

(٢) مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، (٣٩٧/٥).

(٣) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، (٣٩٩/٥)، والصحاح، للجوهري، (٣٥٣/٧).

(٤) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان=تفسير السعدي، لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (ص ٨٤٥).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري (٣/٢٤٤)، والقاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، (ص ٤٠٦)، والمصباح المنير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، (ص ١٤٣).

الشيء في النفس^(١)، وبعبارة أخرى «السر: ما تنطوي عليه صدورهم، والنجوى: ما يفاوض فيه بعضهم بعضاً فيما بينهم»^(٢)، وقيل: «السر: ما حدث الرجل به نفسه أو غيره في مكان، والنجوى: ما تكلموا به فيما بينهم»^(٣).

٢- السرار:

فسر غير واحد النجوى بأنها السرار^(٤)، والسرار: الصوت المنخفض حتى لا يكاد يسمع^(٥)، والسرار وإن كان أقرب للنجوى من السر بحكم أن فيه كلاماً إلا أنه يظهر أن بينه وبين النجوى عموماً وخصوصاً وجهياً: فالسرار يعم من جهة أنه يشمل إخفاء الكلام ولو لم يقصد المتكلم إخفاءه عن غير المخاطب به، وتعم النجوى من جهة أنها تكون بغير سر حين لا يسع غير المعني بالكلام سماعه؛ فهي كلام الجماعة المنفردة أو الاثنين سواء كان ذلك سرا أو جهراً^(٦)، وقيل النجوى أعم من جهة أنها ما يكون من خلوة ثلاثة يسرون شيئاً ويتناجون به، والسرار ما كان بين اثنين^(٧).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار السلاسل - الكويت، الطبعة الثانية، (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، (٢٨٧ / ٢).

(٢) مفاتيح الغيب = تفسير الرازي، للإمام محمد بن عمر الرازي فخر الدين (المتوفى ٦٠٤ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، (١١٥ / ١٦).

(٣) اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل (ت بعد ٨٨٠ هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، (١٧ / ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٤) انظر: غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦ هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، (ص ٤٥٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧ / ٢٨٩).

(٥) انظر: غريب الحديث، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، أبي سليمان (المتوفى ٣٨٨ هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ، (٢ / ٥٢٤)؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: علي بن حسين الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ، (ص ٤٢٦).

(٦) انظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، (١ / ٧٧٦).

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥ / ٣٨٣ - ٣٨٤).

٣- الإخفاء:

هو أيضا قريب من النجوى، إلا أنه لا تطابق بينهما، بل إن بينهما عموما وخصوصا وجهيًّا: فالنجوى أعمّ من جهة أنها ما تفرد به الاثنان أو الجماعة سرًّا أو ظاهرًا^(١)، والإخفاء أعم من جهة أنه يشمل الكلام والعمل، بينما لا تصدق النجوى على غير الكلام.

٤- الحوار:

وهو «حديث بين شخصين أو فريقين، يتم فيه تداول الكلام بطريقة متكافئة»^(٢)، ويشترك الحوار مع المناجاة في كون الحديث فيها يكون بين طرفين فأكثر، ويختلف عنه في كون الحوار يكون في الغالب الأعم بخلاف المناجاة علنيًّا، كما في حوار موسى مع فرعون وملئه، وحوار مؤمن بني إسرائيل مع قومه، وغير ذلك^(٣).

(١) انظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، (١١/ ١٣٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥ / ٣٨٣).

(٢) في أصول الحوار، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (ص ١١).

(٣) كما في سورة الأعراف الآيات (١٠٤ - ١٢٧)، وسورة غافر الآيات (٢٨ - ٤٤).

ثالثاً: استعمالات النجوى في القرآن:

تنوعت استعمالات النجوى في القرآن فجاءت للمعاني الآتية:

١- النجوى بمعنى إسرار الحديث:

وردت النجوى مراداً بها الحديث الذي يخفيه المتحدث به عن غير المخاطب أو المخاطبين به في آيات، منها على سبيل المثال ما ورد من تناجي السحرة عن موسى وهارون عليهما السلام^(١) في قول الله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ٣]، قال ابن عاشور: «النجوى: الحديث السري، أي: اختلوا وتحادثوا سرا؛ ليصدروا عن رأي لا يطلع عليه غيرهم، فجعل النجوى معمولاً لـ «أَسْرُوا» يفيد المبالغة في الكتمان، كأنه قيل: أسروا سرهم، كما يقال: شعر شاعر، وزاده مبالغة قوله: «بينهم» المقتضي أن النجوى بين طائفة خاصة لا يشترك معهم فيها غيرهم»^(٢).

٢- النجوى بمعنى القوم المتناجين:

جاء ذلك مثلاً في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَبْعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [سورة الإسراء: ٤٧]، فقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ أي: جماعة يتناجون، فأصل النجوى المصدر وقد يوصف بها، فيقال: هو نَجْوَى، وهم نَجْوَى^(٣)، ومنه ما في هذه الآية، فقد وصفهم بأنهم نجوى كما يقال قوم رضى وعدل^(٤).

(١) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان (ت بعد ١٥٠ هـ)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م، (٢ / ٣٣٣)، وجامع البيان في تأويل القرآن=تفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠ م، (١٨ / ٣٢٧)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود (٢٥ / ٦).

(٢) التحرير والتنوير (١٦ / ١٤٢)، وانظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م، (٤ / ١٣٣).

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم الدار الشامية- دمشق- بيروت، ١٤١٢ هـ. (ص ٧٩٣)، وتاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، (٤٠ / ٣٠).

(٤) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي (ت ٧٤١ هـ)، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م، (١ / ٣٧)، والجواهر الحسان في تفسير القرآن=تفسير الثعالبي، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى ٨٧٥ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، (١ / ٤١٤)، واللباب في علوم الكتاب (١١ / ١٧٩).

٣- النجوى مرادًا بها حديث النفس:

جاء ذلك في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المجادلة: ١٠]، فمما ورد من تفسيرها أن المراد بالنجوى هنا: وسوسة الشيطان^(١) فيلقي في قلب المسلم ما يحدث في نفسه ما يحزنه، يقول ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ «فإن الشيطان يصور للإنسان في منامه ما يفزعه من شيء في نفسه، أو ماله، أو في أهله، أو في مجتمعه؛ لأن الشيطان يحب إحزان المؤمنين كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة المجادلة: ١٠]»^(٢).



(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (٢٣ / ٢٤٢).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة الأخيرة، ١٤١٣هـ، (١ / ٣٢٩).

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المبحث الأول: النجوى المذمومة وبيان آثارها

المطلب الأول: ذم النجوى وبيان الحكمة من تحريمها:

أولاً: ذم النجوى:

خَصَّ الإسلام جانبَ طمأنينة النفس الإنسانية بقدر كبير من التشريعات التي تصون هذا الجانب عند المسلم، ومن تلك التشريعات نهيه عن النجوى، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَإِذَا جَاءَكَ بِمَا لَمْ يَحِثَّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُكُمْ جَهَنَّمُ يَصَلُونَهَا فِئْتَسِ الْمَصِيرُ ۝٨ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالنَّفْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ۝٩ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ۝١٠﴾ [سورة المجادلة: ٧-١٠].

أما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾ فقد قيل: نزلت في اليهود، وقيل: في المنافقين، والأحسن أن يقال: إن المراد بالآية الصنفان: اليهود والمنافقين^(١).

وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ العطف بـ «ثم» للدلالة على التراخي، فهم بعد أن نُهوا عن النجوى يرجعون إليها مجدداً، ولا شك أن اقتراف الإثم بعد النهي عنه أعظم من الوقوع فيه أولاً؛ لأن ابتداء النجوى كان إثماً لما اشتملت عليه من نوايا سيئة نحو النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين، وأما عودتهم إليها بعد أن نُهوا عنها فقد زادوا بها تمرداً على النبي صلى الله عليه وسلم ومشاقة للمسلمين^(٢)، لاسيما عند تكرار

(١) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن=تفسير البغوي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، (٤٢/٥)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ)، (٢/٤٢١)؛ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم=تفسير أبي السعود، لمحمد بن محمد العمادي أبي السعود (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٨/٢١٩).

(٢) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي، (٤٣/٥)؛ والتحرير والتنوير=تفسير ابن عاشور، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (٢٨/٢٦).

العود منهم الذي تدل عليه صيغة المضارع ﴿يَعُودُونَ﴾ التي تفيد تجدد الفعل منهم حين يخلو بعضهم ببعض^(١).

وقوله سبحانه: ﴿وَيَنْتَجِبُونَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ أي أنهم بعد نهيهم عن المناجاة بحضرة المسلمين كانوا يرجعون إليها فيتناجون بالإثم أي بالمعصية، وبالعدوان الذي هو الظلم^(٢)، وقيل: إن الإثم هو ما يختص بهم، والعدوان ما يتعلق بغيرهم، ومنه معصية الرسول صلى الله عليه وسلم ومخالفة أمره ونهيه، ومن ذلك ما يُصرون عليه ويتواصلون به من التناجي بعد النهي^(٣).

وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ اختلف في المراد بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في الآية؛ ف قيل: الخطاب للمنافقين، أي: يا أيها الذين آمنوا بزعمهم فأقروا باللسان دون الجنان، كعبد الله بن أبي وعبد الله بن سعد بن أبي سرح وغيرهم، فعاملهم الله بما أظهروه وناداهم بوصف الذين آمنوا^(٤)، وقيل: المراد بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الذين آمنوا بموسى صلوات الله وسلامه عليه^(٥)؛ ترغيباً لهم على عادة القرآن في تعقيب التخويف بالترغيب^(٦)، وربما كان الخطاب للمؤمنين الخالص على وجه التعليم لهم بما يحسن من التناجي وما يقبح منها^(٧).

قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا التَّجَوَّى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ أي: إنما المناجاة من تزوين الشيطان وتسويله^(٨).

(١) انظر: تفسير القرآن العزيز = تفسير ابن أبي زمنين، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩ هـ)، تحقيق: حسن بن عكاشة ومحمد بن المصطفى الكنزي، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، (٤/ ٣٥٩)؛ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود، (٨/ ٢١٩)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/ ٢٧).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، (٢٣/ ٢٣٨)؛ وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، (٤/ ٣٥٩).

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، (٨/ ٤٣).

(٤) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (٣/ ٣٣٢)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/ ٣٠).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/ ٢٩٤)؛ واللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل (ت بعد ٨٨٠ هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، (١٨/ ٥٣٩).

(٦) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/ ٣٠-٣١).

(٧) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/ ٣٠).

(٨) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان، (٣/ ٣٣٢)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/ ٢٩٥)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٤٤).

قوله تعالى: ﴿لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ المراد: أن المسلمين كانوا يتوهمون إصابة المسلمين في سراياهم إذا رأوا مناجاة المنافقين فيما بينهم، وإذا رأوهم يناجون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظنوا أنهم ينتقصونهم عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أي: أن تناجي المنافقين لن يضر المسلمين إلا بمشيئة الله؛ ولذا دعاهم بقوله سبحانه: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى أن يتوكلوا عليه ويفوضوا أمرهم إليه في جميع شؤونهم، ويستعينوا به من الشيطان ومن كل شر، فهو الذي سلط الشيطان بالوساوس؛ ابتلاءً للعبد وامتحاناً، ولو شاء لصرفه عنه، ففي الآية تسلية للمؤمنين وتأنيس لنفوسهم؛ ليطمئنوا بحفظ الله إياهم من ضر الشيطان، فيزول بذلك ما يلحقهم من الحزن عند مشاهدة نجوى المنافقين؛ فمن توكل على الله واستعاذ به لم يضره شيء بإذن الله، كما يدل له قول الله سبحانه لإبليس: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [سورة الحجر: ٤٢]^(٢).

ثانياً: الحكم المستخلص من الآيات السابقة:

دلت الآيات السابقة على النهي عن النجوى: فأما الآية الأولى فوجه الاستدلال منها أن قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُوَ عَنِ النَّجْوَى﴾ فيه تصريح بفعل النهي ﴿هُوَ﴾، إضافة إلى كون النجوى فيها من شأن المنافقين^(٣)، وأما الآية الثانية وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ فالنهي فيها جاء من جهة تضمنها أداة النهي (لا) الناهية.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/ ٢٩٥).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/ ٢٩٥)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٨/ ٤٤)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٣١/ ٢٨).

(٣) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٤/ ٢٥٣).

وقد جاءت السنة بالنهي كذلك عن النجوى، كما في حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا؛ فَإِنْ ذَلِكَ يَحْزَنُهُ»^(١)، فهذا الحديث خبر بمعنى النهي^(٢).

وهذا النهي المستفاد من الأدلة السابقة محمول على التحريم عند الأكثرين^(٣)؛ لأن النهي عند التجرد من القرائن يفيد التحريم في رأي جمهور الأصوليين^(٤)، ولأن النجوى تحزن المتناجي دونه فتلحق به ضرراً وأذى، والإضرار والأذى لا يحلان^(٥)؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٨]،

(١) أخرجه البخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسننه وأيامه= صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، كتاب الاستئذان، باب لا يتناجي اثنان دون ثالث، (ص ١١١٢)، ح (٦٢٨٨)؛ ومسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ= صحيح مسلم، عني به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨ م، كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث دون رضاه، (ص ٩٠٠)، ح (٢١٨٤)؛ واللفظ لمسلم.

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، (٨٣/١١).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج= شرح النووي على مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، (١٦٧/١٤)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٧/٢٨).

(٤) انظر: الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، (ص ٢١٧، ٣٤٣)؛ والبرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، مكتبة الوفاء، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ، (١/١٩٩)؛ والمسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (ص ٧٣)؛ وشرح تنقيح الفصول، لأحمد ابن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، باعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، (ص ١٣٤)؛ وشرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، (٣/٨٣).

(٥) انظر: أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله الأنديسي ابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، (١/٦٢٨)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٧/٢٨).

وقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا خشي المتناجيان أن صاحبهما يظن أنهما يتحدثان في غدره حرم عليهما كانا في سفر أو حضر، وإن أمنا كره في السفر والحضر^(٢)، وخُصَّ النهي عند البعض بحال السفر أو حال عدم أمن الرجل فيها صاحبه؛ بالألا يعرفه ولا يثق به ويخشى غدره، وقيل: إن هذا كان في بدء الإسلام فلما فشا الإسلام وأمن الناس زال هذا الحكم لزوال سببه كما تقدم.

وأكثر العلماء على عموم النهي جميع الأحوال والأزمان^(٣)، ومما يدل لذلك ما جاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يمشي مع عبدالله بن دينار، فأراد رجل أن يكلمه فدعا رابعاً وأوقفه مع عبدالله بن دينار؛ ريثما يكلم الرجل^(٤).

وقد عد العلماء من النجوى الممنوعة حديث الاثنين دون ثالث أو الجماعة دون الواحد بلغة لا يعرفها^(٥)، وهذا حكم النجوى في الأصل وسيأتي الكلام على ما استثني من هذا الحكم.

(١) أخرجه مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، في الموطأ، رواية يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرافق، (٢/ ٧٤٥)، ح (١٤٢٩)؛ وأحمد بن محمد بن حنبل أبي عبد الله (ت ٢٤١هـ)، في المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، (٥/ ٥٥)، ح (٢٨٦٥)؛ وابن ماجه محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)، في السنن، عني بها: فريق بيت الأفكار الدولية - الأردن، وبيت الأفكار الدولية - الرياض، طبعة خاصة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، (ص ٢٥٢)، ح (٢٣٤١)؛ وقد روي الحديث عن جمع من الصحابة من طرق لم تخل من مقال، وحسنه ابن الصلاح، وقال أبو داود: «أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه». انظر: خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، لابن الملحق أبي حفص عمر بن علي (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، (٢/ ٤٣٨)؛ والهداية في تخريج أحاديث البداية، لأحمد بن محمد الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: عدنان شلاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، (٨/ ١٠ - ١٤).

(٢) انظر: الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤ م، (١٣/ ٣١٤)؛ والفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، لمحمد بن غنيم النفراوي (ت ١٢٦هـ)، تحقيق: عبدالوهاب علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، (٢/ ٥٣١)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/ ٢٧).

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، (٥/ ٤٢)؛ وإكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاظمي عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، (٧/ ٨٠)؛ والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، (١٤/ ١٦٧)؛ والآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، (٢/ ٢٥٦).

(٤) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي، (٢/ ٤٣٨).

(٥) انظر: الفواكه الدواني، للنفراوي، (٢/ ٥٣١).

ثالثاً: الحكمة من تحريم النجوى:

يأتي التحريم في المناهي المعللة إجمالاً إما لدفع مفسدة أو جلب مصلحة، والله سُبحانه وتعالى - كما يقول ابن العربي- «أمر عباده بأمرين عظيمين: أحدهما: الإخلاص، وهو أن يستوي ظاهر المرء وباطنه، والثاني: النصيحة لكتاب الله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، فالنجوى خلاف هذين الأصلين»^(١)؛ فليس فيما حُرِّم منها نصح لله ولا لرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لما فيها من اقتحام ما نهى الله سبحانه ونهى رسوله ﷺ، كذلك ليس فيها نصح لعامة المسلمين؛ لما يكون فيها من الأذى لهم عبر ما تثيره في نفوس المسلمين من الشك والخوف.

فلذلك تكرر النهي عنها في القرآن الكريم تعليماً للمسلمين وتربية لهم وتشريعاً منه سبحانه؛ فالقرآن يربي المسلم على التحلي بالصراحة لكونها من أفضل الأخلاق، لدالتها على ثقة المتكلم برأيه، وعلى شجاعته في إظهار ما يريد إظهاره من تفكيره، والنجوى عكس ذلك فهي مسارة تنم عن ذمامة صاحبها أو إرادته السوء بالغير، فذمها الله سبحانه في قوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾ [سورة النساء: ١١٤]؛ لأن أغلبها تبييت لما لا يرضي الله ورسوله ﷺ، ولذا لا تكون النجوى خلُقاً غالباً إلا لأهل الرِّيب والشبهات^(٢)، ولذا كانت من مطايا الشيطان في التكدير على المسلم لتوهمه منها تبييت دسيسة أو غائلة له، أو اعتقاده التنقص منه، وأنه ليس بتلك المنزلة التي يشرك بها في الحديث في الأمور العالية، وغيرها من ألقيات الشيطان وأحاديث النفس التي تشعره بالمهانة والذلة^(٣)

المطلب الثاني: آثار النجوى على الفرد والمجتمع:

من الآداب الإسلامية الرفيعة احترام الجليس، والبعد عن كل ما من شأنه إيذاؤه أو انتقاصه، حتى كان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «أكرمُ الناس عليّ جليسي؛ الذي يتخطى الناس حتى يجلس إليّ،

(١) أحكام القرآن، لابن العربي، (١/٦٢٦-٦٢٧).

(٢) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٤/٢٥٢-٢٥٣).

(٣) انظر: معالم السنن = شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٢٨٨ هـ)، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ-١٩٣٢ م، (٤/١١٧)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/٢٩٥).

لو استطعتُ ألا يقع الذباب على وجهه لفعلتُ»، وفي رواية: «إن الذباب يقع عليه فيؤذيني»^(١)، هكذا أدب الإسلام أتباعه فربّاهم على الإحسان إلى بعضهم.

ومراعاة لتلك الآداب حرّمت الشريعة الإسلامية النجوى المريبة؛ لما يترتب عليها من آثار سيئة على الفرد والمجتمع؛ فالنجوى من شأنها أن نأخذخل الدخن على نقاوة المجتمع، وتنشر فيه الكراهية والبغضاء والفرقة جراء ما تثيره في نفوس من يُتناجى دونهم من سوء ظن بالمتناجين، فتفت تلك النجوى في تماسك المجتمع وتآلفه، وتنشر فيه سوء الظن، وتقطع عرى المودة والصلة بين أفرادها^(٢)؛ ولذا كانت النجوى من آليات دس المنافقين في وحدة المجتمع المسلم وقوته، فكانوا يتناجون فيما بينهم عند رؤية المسلمين؛ ليوحوا إليهم بأن شراً مستطيئاً وقع أو على وشك أن يقع، ويفتعلون التناجي مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ليتوهم المسلمون أنهم يتقصونهم عنده؛ فيحز كل ذلك في نفوسهم.



(١) انظر: بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الذاهن والهاجس، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد مرسى الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٤٥).

(٢) انظر: نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ، لعدد من المختصين بإشراف الشيخ: صالح بن عبد الله بن حميد، دار الوسيلة، جدة، الطبعة الرابعة، (١١/ ٥٥٩٩)؛ وأدب المجالس، لمحمد بن صفوك العلي، مكتبة دار التراث الإسلامي، (ص ٤٠).

المبحث الثاني: النجوى المحمودة وضوابطها

المطلب الأول: التناجي بالبر والتقوى عموماً:

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ [سورة المجادلة: ٩]، تحذر الآية من سلوك المنافقين لاسيما في التناجي الذي من شأنه أن يثير الريب والشكوك، ومع أن الآية أتت بالنهي عن النجوى، فإنه لما كان الناس ربما احتاجوا لأن تكون بينهم أحاديث يخص بها بعضهم بعضاً جاء الإذن في نوع خاص من النجوى: فقوله سبحانه: ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ﴾ يشير إلى أنه لا ينبغي التناجي مطلقاً، وقوله بعدها: ﴿وَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ كأنه سبحانه يقول للمؤمنين: إن كنتم متناجين لا محالة فليكن ذلك بالبر والتقوى.

فالآية جاءت تعلم المؤمنين وترشدهم للنجوى بالبر والتقوى، والأمر في قوله سبحانه: ﴿وَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ للإباحة^(١)، كما اقتضاه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ﴾.

والبر بالكسر في اللغة: الإحسان والخير والفضل^(٢)، والبر في الاصطلاح هو: «التوسع في فعل الخير والفعل المرضي الذي هو في تزكية النفس»^(٣)، فهو إذاً ضد الإثم والعدوان، والبر: اسم جامع لجميع أنواع الطاعات وأفعال الخير المأمور بها في الدين^(٤).

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/٣٠-٣١).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (ص ٧٢)؛ والمصباح المنير، للفيومي، (١/٤٣).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، (ص ١٢٢).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧/٢٩٤)؛ وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي (ص ٨٤٥)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٨/٣١).

والتقوى في اللغة: من الالتقاء الذي هو الحزب بين الشيء وغيره لصونه^(١)، وفي الاصطلاح: قيل إنها: «تجنب القبيح خوفاً من الله»^(٢)، فهي اسم جامع للعفاف عن جميع المحارم والمآثم^(٣)، وقيل التقوى: «ترك ما حرم الله، وأداء ما افترض الله»^(٤)، وهذا أقرب؛ إذ المراد بالتقوى في الطاعة: الإخلاص، وفي المعصية: الترك والحذر^(٥).

وفي تقديم الله سبحانه البر على التقوى إشارة إلى تقديم ما كان نفعه متعدياً على ما كان النفع فيه قاصراً.

فالآية إذا أتت لقصر التناجي بين المسلمين على طاعة الله وما يقربهم منه سبحانه، ولما يحقق اتقاء سخطه بأداء ما كلفهم من فرائضه واجتناب معاصيه، وما كان من شأنه أن ينشر الخير بينهم، ويبعدهم عما يضرهم في دينهم ودنياهم، وذلك من خلال تبادل الكلمات الطيبة لتكون نجواهم رسل هدى وخير، تعزز الأمن والسلام، وتنير الطريق إلى البر والتقوى.

وقد ختمت الآية بقوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ لتذكيرهم بمصيرهم الحتمي إليه سبحانه؛ فيجزئهم على ما كان منهم من طاعة أو معصية، فإن من يستحضر ذلك لن يناجي أو يتحدث إلا بما يقربه من الله ويباعده من سخطه^(٦).

(١) انظر: لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٥ / ٤٠١)؛ والقاموس المحيط، للفيلسوف أبيادي (ت ٨١٧هـ)، (ص ١٣٤٤).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، (ص ١٩٩).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧ / ٢٩٤)؛ وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي، (ص ٨٤٦).

(٤) المطلع على أبواب الفقه، لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، (ص ٩٩).

(٥) التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، (ص ٩٠).

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (٢٣ / ٢٤١)؛ واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٨ / ٥٣٩)؛ وتيسير الكريم = الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي، (ص ٨٤٥).

المطلب الثاني: التناجي بالصدقة والمعروف وإصلاح ذات البين

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ١١٤]، وقد تقدّم الكلام على صدر الآية وبيان نفي الخيرية عن أكثر نجوى الناس، وأن مرد ذلك إلى أن الغالب في عادة الناس ألا يخفوا من حديثهم إلا ما كان فيه إثم وشر، وإنما استثنت هذه الأمور الثلاثة لأن السر فيها أولى من الجهر؛ لقول الله تعالى ﴿إِن بُدِّدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٧١]، وفي الإسرار بالإصلاح بين الناس ستر للخلاف بينهم.

وهذا الاستثناء ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ هو بيان وتفصيل للأمر الوارد في قوله سبحانه: ﴿وَتَتَجَرَّأُ بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ [سورة المجادلة: ٩]، فقد جاء الأمر في الآية بالإرشاد إلى التناجي بالبر على وجه العموم، وجاء هنا التنصيص على ثلاثة وجوه منه هي الصدقة والأمر بالمعروف والإصلاح بين الناس، فأما الصدقة فبيّنة، وأما المعروف فقليل: إنه الفرض، وقيل: إنه يعم كل ما يحبه الله ويرضاه ويأمر به، وهو الأصح^(١)، ويدل له حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كل معروف صدقة»^(٢)، وفي رواية: «كل معروف صدقة، وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق، وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك»^(٣).

وأما التناجي للإصلاح بين الناس فباب واسع كذلك، والمراد به: «الإصلاح بين المتباينين أو المختصمين، بما أباح الله الإصلاح بينهما؛ ليتراجعا إلى ما فيه الألفة واجتماع الكلمة، على ما أذن الله

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (٢٠١/٩)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (٣٨٣/٥)؛ ومجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحارثي، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، (١٦٢/٧).

(٢) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة، (ص ١١٦٦)، ح (٦٠٢١)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، (ص ٣٨٩)، ح (١٠٠٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند، (١٦١/٢٣)، ح (١٤٨٧٧)؛ والترمذي محمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، في السنن، تحقيق: أحمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب البر والصلة، باب طلاقة الوجه وحسن البشر، (٣٤٧/٤)، ح (١٩٧٠)، وقال حديث حسن؛ وصححه الألباني محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، في صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، (٣٦٧/٢).

وأمر به^(١)، وقد ورد في الحديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ»^(٢)، وعن أبي الدرداء أنه قال: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِمَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالصِّيَامِ صِلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ»^(٣).

المطلب الثالث: ضوابط النجوى المحمودة:

تقدم أن علاقة المسلمين مبينة على الصراحة والوضوح والابتعاد عما يدفع للريبة وسوء الظن والأوهام، لكن حاجة الناس مع ذلك ربما اقتضت أن يخص بعضهم بعضاً بحديث دون غيره، كما قال الشاعر:

[بحر الطويل]

وفتيان صدقٍ لست مُطْلِعَ بعضهم
لكلِّ امرئٍ شِعْبٌ من القلبِ فارغٌ
يَظَلُّونَ شَتَّى في البلادِ وسِرُّهم
على سرٍّ بعضٍ كان عندي جِمْاءُها
وموضعُ نَجْوَى لا يُرامُ اطِّلاعُها
إلى صَخْرَةٍ أَعْيَا الرجالَ انصِداعُها^(١)

وقد راعت الشريعة هذا فأجازت من النجوى ما تدعو له الحاجة لصلاح الحياة واستقامة الحال، وجعلت لذلك ضوابط وآداباً نجملها فيما يأتي:

أولاً: أن تكون النجوى في البر والتقوى، لا في الإثم والعدوان؛ لما تقدم من قول الله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا بِالْبِرِّ وَالنَّقْوَى﴾ [سورة المجادلة: ٩].

ثانياً: ألا تكون النجوى دون منفرد، بل ينتظر به وجود غيره معه واحداً كان أو أكثر؛ لما روى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إِذَا كُنتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ، حَتَّى

(١) (جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (٩/ ٢٠١).

(٢) أخرجه البيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ)، في الجامع لشعب الإيمان، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، كتاب الزهد وقصر الأمل، باب الإصلاح بين الناس، (١٣/ ٤٣٠)، ح (١٠٥٨١).

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب الهجر والشحناء، باب الشحناء، (ص ١٤٩)، ح (٤١٢)؛ وصححه الألباني محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠ هـ)، في صحيح الأدب المفرد، مكتبة الدليل، السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، (ص ١٦١)، ح (٣١٩).

تختلطوا بالناس؛ من أجل أن ذلك يحزنه»^(١)، فقد بيّن الحديث ضابط جواز النجوى، وهو أن يجد الثالث من يتحدث معه^(٢).

ثالثاً: إذن المتناجي دونه، فإن دعت الحاجة لتناجي اثنين أو جماعة دون واحد فليستأذنه، فإن أذن جازت النجوى؛ لأنه إذا أسقط حقه سقط، فالعلة في منع النجوى خشية إحزانه - كما جاء في الحديث - فإذا أذن دلّ ذلك على انتفاء علة المنع؛ فانتفى التحريم^(٣).



(١) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الاستئذان، باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارّة والمناجاة، (ص ١٢١١)، ح (٦٢٩٠)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضاه، (ص ٨٩٩)، ح (٢١٨٤).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/ ٢٩٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي، (٢/ ٤٣٩)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/ ٢٩٥-٢٩٦)؛ والثمر الداني (٢/ ٢٠١).

المبحث الثالث: أمثلة من النجوى في القرآن الكريم

المطلب الأول: النجوى المحمودة:

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِكُمُ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٢﴾ ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِكُمُ صَدَقَتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؕ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣﴾ [سورة المجادلة: ١٢-١٣]، فأجاز الله للمؤمنين مناجاة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنه شرع لهم تقديم صدقة بين يدي تلك النجوى - أي: قبلها بقليل - تأديباً لهم وتعليماً، وتعظيماً للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولتكون نفوسهم المؤمنة أزكى عند ملاقة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

وقيل: إن الآية نزلت لرفع المشقة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسبب كثرة مناجاة المسلمين له، كما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «إن المسلمين كانوا يكثرون المسائل على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى شقوا عليه فأنزل الله تعالى هذه الآية، فكفَّ كثير من الناس». وقيل: إنها نزلت لرفع المشقة عن المؤمنين، فقد كان قوم من المسلمين يستخلون بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يناجونه، فظن بهم قوم من المسلمين أنهم ينتقصونهم في النجوى، فشق ذلك عليهم، فأمرهم الله تعالى بالصدقة عند النجوى ليقطعهم عن استخلائه^(٢).

فلما فرض الله هذه الصدقة انتهى أهل الباطل عن مناجاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعدم استعدادهم لتقديمها، لكن فرض تلك الصدقة شق على أهل الإيثار، وامتنعوا عن النجوى لضعف مقدرة كثير منهم

(١) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، (٧/٤٩٨)؛ وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي، (ص ٨٤٦)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٣٩/٢٨).

(٢) انظر: النكت والعيون=تفسير الماوردي، لأبي الحسن الماوردي علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت، (٥/٤٩٣)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/٣٠١)؛ واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (٥٤٧/١٨).

عن الصدقة، فجاء التخفيف ففسخ وجوب تلك الصدقة وأوسع الله عليهم ورخص لهم أن يناجوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير تقديم صدقة بقوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(١).

والأمر بالصدقة وإن اتفق على نسخه^(٢) فقد اختلف في مدة العمل به قبل النسخ، فقيل: ساعة من نهار، وقيل: عشرة أيام^(٣)، وأما ندب تلك الصدقة فلم ينقطع في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).

يقول الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذي يظهر لي: أن هذه الصدقة شرعها الله وفرضها على من يجد ما يتصدق به قبل مناجاة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأسقطها عن الذين لا يجدون ما يتصدقون به. وجعل سببها ووقتها هو وقت توجههم إلى مناجاة الرسول ﷺ، وكان المسلمون حريصين على سؤال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أمور الدين كل يوم فشرع الله لهم هذه الصدقة كل يوم لنفع الفقراء نفعا يومياً، وكان الفقراء أيامئذ كثيرين بالمدينة منهم أهل الصفة ومعظم المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم»^(٥) ويؤيد هذا ما ذكره الواحدي من أن الآية نزلت حين غلب أهل الجدة الفقراء على مجالسة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومناجاته فكره الرسول ذلك فأمرهم الله بالصدقة عند المناجاة ووضع ذلك عن الفقراء فقال: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ثم نسخ الله ذلك^(٦).

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (٢٣/٢٤٨-٢٥١)؛ وأحكام القرآن، لابن العربي، (٧/٢٨٥)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٧/٣٠١)؛ واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٨/٥٤٨).

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لابن حزم الظاهري علي بن أحمد (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، (ص ٥٩)؛ والناسخ والمنسوخ، لهبة الله بن سلامة المقرئ، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، (ص ١٧٤)؛ والناسخ والمنسوخ وتنزيل القرآن، لابن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، (ص ٢٦)؛ ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، (ص ٢٣٥).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (٢٣/٢٤٩)؛ وأحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ، (٥/٣١٦)؛ والدر المنثور في التفسير بالمتأثر، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، (١٤/٣٢٤)؛ والهداية إلى بلوغ النهاية، للصديق الغماري، (١١/٧٣٦٩).

(٤) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/٣٩)؛ وأضواء البيان، للشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)، (٢/٤٤٨).

(٥) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٨/٣٩).

(٦) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعلي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، تحقيق: صفوت عدنان داودي، دار القلم - دمشق، ودار الشامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، (ص ١٠٧٧).

المطلب الثاني: النجوى المذمومة:

١. تناجي سحرة فرعون:

وكما ذكر القرآن تناجي مشركي مكة لمواجهة دعوة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَصَّ تناجي سحرة فرعون في مواجهة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ومبالغتهم في إخفاء تناجيهم، فقال سبحانه عنهم: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ (٦٠) قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيَلَكُمْ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ (٦١) فَتَنَزَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَىٰ (٦٢) قَالُوا إِن هَٰذَا نَ لَسَحِرِن يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ (٦٣) فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَىٰ (٦٤)﴾ [سورة طه: ٦٠-٦٤].

هكذا أخفى السحرة عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ تداول الرأي بينهم؛ لئلا يقف على ما يدبرونه من كيفية معارضته عَلَيْهِ السَّلَامُ فيدفعه^(١)؛ وقيل: إن ما دفعهم إلى تناجيهم عظمة قول موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لهم: ﴿وَيَلَكُمْ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾، فأسر بعضهم لبعض بالقول: ما هذا بقول ساحر^(٢)، ويدل لهذا قوله سبحانه ﴿فَتَنَزَّعُوا﴾ فإنه يدل على أن موعظة موسى لهم تركت أثراً في بعضهم، وقيل: إن ما تناجوا به وما استقرت عليه آراؤهم بعد التشاور وتجادب أطراف الكلام هو دفع بعضهم بعضاً إلى التآزر في مواجهته بقولهم عن موسى وأخيه هارون عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿إِن هَٰذَا نَ لَسَحِرِن يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ (٦٣) فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَوُوا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَىٰ (٦٤)﴾، وقد بينت الآية دافع مواجهة السحرة لموسى وهارون عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وهو خوفهم من أن يصرفا عنهم الناس ويستأثرا بصناعة السحر باعتبار ما يأتيناه سحرًا، وبالتالي اضطراب السحرة للخروج من مصر بحثًا عما يصدق ما يأتون به فيرفعهم ويغدق لهم العطاء كما كان يفعل بهم فرعون^(٤).

(١) انظر: بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (٣٧٣هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، (٢/٤٠٣)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١١/٢١٥)؛ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود، (٦/٢٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (١٨/٣٢٧)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١١/٢١٥)؛ واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٣/٢٩٤)؛ وفتح القدير، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، (٣/٥٣٣).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١/٢١٥)؛ واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٣/٢٩٤)؛ وفتح القدير، للشوكاني (٣/٥٣٣)؛ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود (٦/٢٥).

(٤) انظر: النكت والعيون؛ للهاوردي، (٣/٤١١)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (١٦/١٤٥).

وفي قول بعضهم لبعض ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَحَرَيْنِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْنَى﴾ إثارة للحمية، وإذكاء للطائفية؛ إذ إن لكل أمة منهجاً وعوائد وشرائع وأخلاقاً تتشبث بها وتأبى النيل منها^(١)، وهذا دأب أعداء الحق يلجؤون في محاربته للدعوات الباطلة كالعنصرية والطائفية ونحوها.

٢. تناجي مشركي قريش بمكة:

لما كان التناجي الغالب فيه أن يكون لتبسيط إلحاق الأذى بالآخرين على غير وجه الحق، فليس غريباً أن يتكرر التناجي من أعداء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للليل منه ومن دعوته، وقد سرد القرآن الكريم عدة مناجاة من مشركي قريش لمواجهة دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنهم لما لم تفلح أساليبهم في ثنيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن دعوته أخذوا يتشاورون فيما يمكنهم فعله لينفروا الناس عن دعوته ويشككوهم فيها^(٢)، وقد قص القرآن الكريم تناجيهم في ذلك في أكثر من موضع، منها: قال تعالى: ﴿لَنْ نَحْنُ أَعْلَمَ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [سورة الإسراء: ٤٧].

وقد حكت الآية اجتماع رؤساء مشركي قريش على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستمعون سرّاً من قومهم لقراءته القرآن الكريم، لا لطلب الهداية والاعتبار والاسترشاد بما فيه، بل للظفر بما يقدحون به، فأخبر الله سبحانه تعالى رسوله محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أعلم بما يستمع به الذين لا يؤمنون بالآخرة من مشركي قريش من قصد التكذيب والاستهزاء، وبما يتناجون به عند سماعهم قراءتك للقرآن، أو بما تشاوروا به في دار الندوة في أمرك للطعن به فيما تتلوه عليهم من القرآن^(٣)، فقالوا: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي، (ص ٦٩٨)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (١٦/ ١٤٥).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٠/ ٢٧٢).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (١٧/ ٤٦٠)؛ ومعالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي، (٣/ ١٣٧)؛ والمحرم الوجيز في تفسير الكتاب العزيز=تفسير ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، (٣/ ٤٧٥)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٣/ ٥٧)؛ وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي، (ص ٤٥٩).

مَسْحُورًا ﴿١﴾ أي: رجلاً مطبوعاً خبيله السحر فذهب عقله واختلط عليه أمره^(١)، أو مخدوعاً صرفه عن الحق من كان بتعلم منهم على حد زعمهم، سموه مسحوراً لأن السحر حيلة وخديعة^(٢) كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٨٩].

ولم يكن ما تمخضت عنه نجوى مشركي قريش منحصرًا في القول إن محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ساحر، بل لقد قال بعضهم: إنه شاعر، وقالوا: إن ما يأتي به لا يعدو أن يكون أساطير الأولين تعلمها من غيره، وقالوا: إنه كاهن، وغير ذلك^(٣).

قال تعالى: ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ٣].

فقوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ قيل: إن معناه أن الذين أشركوا أخفوا مناجاتهم، وليس ذلك حتى لا يعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمحتوى مناجاتهم فحسب، بل لئلا يفتن أحد أصلاً أنهم تناجوا؛ لعلمهم بأن حجتهم واهية لا تنطلي إلا على الدهماء من النساء، وإذا كانت المناجاة في الأصل تكون سرّاً فإن الإسرار بها يعني المبالغة في إخفائها^(٤)، وربما كان إخفاؤها لإحكام التآمر فيها.

وقيل: إن فعل «أسر» هو من الأضداد: فيستخدم في الإخفاء والإظهار، وأن المراد أنهم أظهرها ما تناجوا به بعد أن تشاوروا حوله وصدروا فيه عن رأي^(٥).

(١) انظر: معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، (٤/١٦١)؛ ومعالم التنزيل في تفسير القرآن للبيغوي، (٣/١٣٧)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٠/٢٧٢)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، (٢/٤٨٩).

(٢) انظر: بحر العلوم، للسمرقندي، (٢/٣١٤)؛ ومعالم التنزيل في تفسير القرآن للبيغوي، (٣/١٣٧)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٠/٢٧٢)؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، (٢/٤٨٩).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١٠/٢٧٢)؛ وفتح القدير، للشوكاني، (٣/٣٣٢)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (٩٧/١٤).

(٤) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبيغوي، (٣/٢٨٣)؛ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (١١/٢٦٩)، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٣/٤٤٩)؛ وفتح القدير، للشوكاني، (٣/٥٣٣).

(٥) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (١٨/٤١٠)؛ والنكت والعيون، للماوردي، (٣/٤٣٧)؛ والمحزر الوجيز، لابن عطية، (٤/٩٠).

وعلى كلا المعنيين-المبالغة في إخفاء المناجاة أو إظهار ما خرجت به- فإن الرأي الذي تمخضت عنه مناجاتهم هو ما حكته الآية عنهم في قولهم: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصِرُونَ﴾ أي: أنهم اختاروا التشكيك في رسالة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورميه بالسحر، فقالوا على وجه الاستفهام الإنكاري: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: كيف يكون محمد رسولاً من عند الله تعالى؟ وكيف تؤمنون بنبوءته وليس إلا إنساناً عادياً من لحم ودم كغيره من الناس، لا يتميز عنهم بشيء، فكيف اختص بالوحي دونهم؟ فلو كان رسولاً من عند الله فعلاً كما يزعم لم يكن بشراً، ولخالف خلقه خلقهم^(١)، فرد الله عليهم بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنْهُمْ لَيَاكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتَصِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٢٠].

٣. تناجي المنافقين في المدينة المنورة:

أظهر القرآن الكريم في أكثر من موضع دسائس المنافقين للإسلام والمسلمين في المدينة المنورة، وفضح ما يظهره من الإسلام الزائف وما يتناجون به من المكر والكيد، ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٧٥) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ^(٧٦) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ^(٧٧) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ^(٧٨) [سورة التوبة: ٧٥-٧٨]

قوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ أي: من المنافقين من أعطى الله عهده وميثاقه لئن رزقه مالا وأغناه من فضله ليقوم فيما رزقه الله كما يقوم الصالحون في أموالهم: فليصلن الرحمن وليصدقن، ولتعرفنّه أوجه الإنفاق في الخير^(٢)، ولكن الله فضح نفاق هؤلاء وكذبهم حين فتح عليهم من فضله فقال: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ أي: فلم يفوا بوعدهم، ولم ينتهوا عند

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (١٨/ ٤١٠)؛ وبحر العلوم، للسمرقندي، (٢/ ٤١٩)؛ والوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي، (ص ٧١٠)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٢١٢).

(٢) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبخاري، (٢/ ٣٧٢)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٢/ ٤٥٥).

النكث بعهدهم بالإنفاق في أوجه الخير المختلفة، بل وصل بهم الحال أن منعوا حق الزكاة المفروضة في أموالهم، فسموها بغير اسمها واعتبروها ضرباً من الجزية^(١)، فأطلع الله سبحانه رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على نفاقهم وحقيقة حالهم، وقد أرداهم سوء فعلهم؛ فقال عنهم سبحانه: ﴿فَأَعَقَبَهُمُ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ أي: أن صنيعهم أعقبهم نفاقاً ملازمًا يسكن قلوبهم إلى يوم يلقون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيْجَازِيهِمْ عَلَيْهِ^(٢)، وفي هذا تحذير للمسلمين؛ إذ ظاهر الآية يدل على أن نقض العهد، وخلف الوعد يورث النفاق، عياداً بالله^(٣).

ثم قال سبحانه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ فأتى سبحانه بهذا الاستفهام الإنكاري ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾؛ لتوبيخهم على رجوعهم عما وعدوا به^(٤)، ومثله في القرآن كثير، ومعنى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ أي: ألم يعلم هؤلاء المنافقون الذين يكفرون بالله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويظهرون للمسلمين الإيمان بالله ورسوله ﴿أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ أي: ما يضمرونه في أنفسهم من الكفر بهما، وما يسرونه من العزم على إخلاف ما وعدوا به، ﴿وَنَجْوَاهُمْ﴾ أي: ما يتناجون به بينهم من الطعن في الإسلام وشرائعه وأهله ولمزهم وذكرهم بغير ما ينبغي أن يذكروا به^(٥)، يخشون أن يحل بهم سخط الله وعذابه، ألا يجرهم أن ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ أي: أنه مطلع على ما غاب عن حواس خلقه، وسيحاسب هؤلاء المنافقين على ما تكنه صدورهم من الحقد على المسلمين والكذب والنفاق وإن أخفوه عن المسلمين فلم يسمعه ولم يبصروه^(٦).



(١) انظر: تفسير البحر المحیط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، (٥/ ٧٢).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٢/ ٤٥٥).

(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٠/ ١٥٣).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للطبري، (٨/ ٢١٤)؛ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود، (٤/ ٨٦).

(٥) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (١٤/ ٣٨١)؛ وتفسير البحر المحیط، لأبي حيان، (٥/ ٧٢)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٢/ ٤٥٦).

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، (١٤/ ٣٨١)؛ و معالم التنزيل في تفسير القرآن للبخاري، (٢/ ٣٧٣)؛ واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، (١٠/ ١٥٥).

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

ثم إنني في ختام هذا البحث أسرد أبرز ما تضمنه فيما يلي:

- ١- النجوى هي الحديث يدور بين اثنين أو أكثر يختصون به دون غيرهم.
 - ٢- الأغلب في النجوى الذم لكثرة كونها في الشر والسوء، وجاء النهي عنها في آيات عديدة من كتاب الله تعالى، وبأساليب مختلفة.
 - ٣- أكثر أهل العلم على حرمة ما يذم من النجوى.
 - ٤- من أبرز حكم تحريم النجوى الإبقاء على سلامة النفوس بعيداً عن الريبة والشكوك.
 - ٥- من الآثار السيئة للنجوى على الفرد شعوره بالضيق، وسوء الظن بإخوانه المسلمين.
 - ٦- من الآثار السيئة للنجوى على المجتمع زعزعة الثقة بين أفرادها، وتصدع وحدته وتماسكه.
 - ٧- أكثر أهل العلم على عموم النهي عن النجوى فتشمل حال السفر والحضر، وحال أمن المتناجي دونه مما يدور في النجوى وعدم أمنه.
 - ٨- يستثنى من ذم النجوى ما يكون منها في البرّ والتقوى عمومًا وما يكون منها في التواصي بالصدقة والمعروف وإصلاح ذات البين على وجه الخصوص.
 - ٩- من أهم ضوابط إباحة النجوى ما يأتي:
 - أ- تكون النجوى في البرّ والتقوى لا في الإثم والعدوان.
 - ب- ألا تكون النجوى دون منفرد.
 - ج- إذن المتناجي دونه المنفرد إن دعت الحاجة للتناجي دونه.
- هذا والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٣. أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله الأندلسي ابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية.
٤. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٥. أدب المجالس، لمحمد بن صفوك العلي، مكتبة دار التراث الإسلامي.
٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم = تفسير أبي السعود، لمحمد بن محمد العمادي أبي السعود (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٨. إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٩. الأمالي في لغة العرب، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
١٠. بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.

١١. البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، مكتبة الوفاء، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
١٢. بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الذاهن والهاجس، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٤. التحرير والتنوير = تفسير ابن عاشور، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٥. التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٦. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٧. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٨. تفسير القرآن العزيز = تفسير ابن أبي زمين، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمين (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق: حسن بن عكاشة ومحمد بن المصطفى الكنز، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٩. تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٠. تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان (ت بعد ١٥٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢١. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٢٢. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الدايدة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان=تفسير السعدي، لعبد الرحمن بن ناصر بن السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٤. جامع البيان في تأويل القرآن=تفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه=صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٦. الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٧. الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٢٨. الجواهر الحسان في تفسير القرآن=تفسير الثعالبي، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى ٨٧٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

٢٩. خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، لابن الملقن أبي حفص عمر بن علي (ت ٨٠٤ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٣٠. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣١. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٢. الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤ م.
٣٣. الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد شاکر، دار الكتب العلمية.
٣٤. السنن، لابن ماجه محمد بن يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، عني بها: فريق بيت الأفكار الدولية - الأردن، وبيت الأفكار الدولية - الرياض، طبعة خاصة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٥. السنن، للترمذي محمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٦. شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٧. شرح تنقيح الفصول، لأحمد ابن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ)، باعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٨. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
٤٠. صحيح الأدب المفرد، للألباني محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة الدليل، السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤١. صحيح سنن الترمذي، للألباني محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤. غريب الحديث، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، أبي سليمان (المتوفى ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
٣٤. غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى : ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٤٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٤٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء.
٤٦. الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، لمحمد بن غنيم النفراوي (ت ١٢٦هـ)، تحقيق: عبدالوراث علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٧. في أصول الحوار، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٨. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٩. الباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥٠. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
٥١. مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٥٢. مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة الأخيرة، ١٤١٣هـ.
٥٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز=تفسير ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٥٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم=صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، عني به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥٥. المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٥٦. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
٥٧. المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
٥٨. المطلع على أبواب الفقه، لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٩. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٦٠. معالم السنن = شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٢٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
٦١. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٢٦. مفاتيح الغيب = تفسير الرازي، للإمام محمد بن عمر الرازي فخر الدين (المتوفى ٦٠٤هـ دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٦٣. المفردات في غريب القرآن، للحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبي القاسم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم الدار الشامية - دمشق - بيروت، ١٤١٢هـ.
٦٤. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦٥. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٦٦. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار السلاسل - الكويت، الطبعة الثانية، (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ).
٦٧. الموطأ، رواية يحيى الليثي، لمالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
٦٨. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لابن حزم الظاهري علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٩. الناسخ والمنسوخ وتنزيل القرآن، لابن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٧٠. الناسخ والمنسوخ، لهبة الله بن سلامة المقرئ، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٧١. نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لعدد من المختصين بإشراف الشيخ: صالح بن عبدالله بن حميد، دار الوسيلة، جدة، الطبعة الرابعة.
٧٢. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٧٣. النكت والعيون = تفسير الماوردي، لأبي الحسن الماوردي علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: علي بن حسين الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
٧٥. الهداية في تخريج أحاديث البداية، لأحمد بن محمد الصديق الغماري (ت ١٣٨٠ هـ)، تحقيق: عدنان شلاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٧٦. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعلي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، تحقيق: صفوت عدنان داودي، دار القلم - دمشق، ودار الشامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.



ما علقه البخاري بصيغة التمرّيز

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

من مرويات ابن أبي طلحة

د. أمين بن عائش المزيّني

الأستاذ المشارك بقسم التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

Amin_1717@hotmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

موضوع البحث:

يتناول البحث المواضيع التي علقها البخاري في صحيحه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بصيغة التمريض وهي من مرويات ابن أبي طلحة عنه، وهي أربعة مواضع أو خمسة، وهل لإيراده لها بصيغة التمريض تأثير في حكمه على الصحيفة بعامتها، أم كان تمريضه لها لعارض؟

أهداف البحث:

- استجلاء رأي البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- في مرويات ابن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في التفسير.
- جرد المواضع التي علق فيها البخاري ما يرويه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق ابن أبي طلحة، ودراستها، وبيان سبب تعليقها بصيغة التمريض.

مشكلة البحث:

لماذا علّق البخاري قلة ما يرويه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق ابن أبي طلحة بصيغة التمريض، دون بقية المواضع التي علقها بصيغة الجزم؟

نتائج البحث:

أن الأصل عند البخاري -رَحِمَهُ اللَّهُ- تعليق صحيفة ابن أبي طلحة بصيغة الجزم، وأن ما علقه بصيغة التمريض منها فلعلل عارضة، أهمها مخالفته لما يرويه أصحاب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عنه.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

البخاري - ابن عباس - ابن أبي طلحة - صيغة التمريض.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المُلَقَّاتُ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فلا يخفى على أهل العلم بالتفسير بالمأثور ما لصحيفة علي بن أبي طلحة من مرتبة سنّية، ومقام عليّ؛ حيث إنها من أشبع ما روي من صحف التفسير عن الصحابة، خاصة عن ترجمان القرآن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إضافة إلى حسن إسناده.

إلا أن الانقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس ؑ، قد عكر صفوها، وذلك أن الوساطة بينهما لم يجزم به، ومن ثم اختلفت أقاويل أهل العلم في الحكم على إسناده هذه الصحيفة، بين مصحح لها، ومحسن لإسناده، ومضعف لها؛ للانقطاع في إسناده، وللين بعض رواها.

بيد أن إمام المحدثين البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قد علق كثيراً من هذه الصحيفة في صحيحه بصيغة الجزم، وعادته فيما علقه كذلك أنه صحيح عنده، وقد يكون في مرتبة الحسن إذا كان المعلق من الموقوفات أو المقطوعات.

وقد احتج بهذا الأمر أكثر من حسن إسناده الصحيفة أو صححه، إذ ارتضاها البخاري وأدخلها في جملة صحيحه معلقة بصيغة الجزم.

إلا أن هذا الاحتجاج قد لا يسلم من الاعتراض؛ فإن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كما علق مواضع متعددة منها في صحيحه بصيغة الجزم، فإنه قد علق مواضع أخرى منها بصيغة التمريض، وعليه فلا يسلم الاحتجاج بفعل البخاري في الجزم، وتجاهل ما حكاه منها بصيغة التمريض.

وكان الذي لفت انتباهي إلى هذه النقطة أستاذنا الفاضل: أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد، مشيراً إلى أنه لو درس منهج البخاري في تعليقه لصحيفة علي ابن أبي طلحة لكان مناسباً، وكان هذا قبل أكثر من عشر سنوات من تاريخ إعداد هذا البحث.

وكنت بين حين وآخر أتأمل الفكرة، وأراجعها، وأستشير فيها، وأستصعب الكتابة فيها لأسباب متعددة، أبرزها:

- استعظام تقحّم الحديث في صحيح البخاري.

- عدم إمكان الجزم بمراد البخاري حين يعلق بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض، لتعدد أسباب الجزم والتمريض.

- فقدان كثير من الآثار المروية في التفسير بفقدان مصنفاتها، أو عدم تقييدها أصلاً، بينما كان البخاري رَحِمَهُ اللهُ في زمن الحفاوة بالإسناد والحديث والعلل، ولا ريب أن في محفظة ما لم يصل إلينا، وقد يكون لديه من المتابعات والشواهد ما يؤثر على اختياره لصيغة التعليق، كما قد يكون اطلع على علل ظاهرة أو خفية تؤثر كذلك على صيغة التعليق؛ مما سيجعل استنتاج سبب التعليق بصيغة الجزم أو التمريض غير دقيقة.

ثم استعنت بالله تعالى وحصرت المواضع المعلقة عن ابن عباس في كتاب التفسير من صحيحه، ثم رأيت أن الأجدى للبحث أن أعمم البحث على الصحيح كاملاً، ولا أقتصر على كتاب التفسير منه، ولكنني أقتصر في المقابل على دراسة المواضع التي علقها بصيغة التمريض؛ إذ فيها موطن الإشكال، والأصل عنده تعليقها بصيغة الجزم، وكان السؤال الرئيس في البحث: لماذا عدل البخاري عن تعليق رواية ابن أبي طلحة من صيغة الجزم إلى صيغة التمريض؟

وكان الحصر أولاً لكتاب التفسير من الصحيح على النسخة الورقية التي بين يدي، ثم استعنت بالمكتبة الشاملة في استقراء بقية الصحيح مع التحري والتدقيق، وتقليب العبارات، وما تحتمله من ألفاظ.

وكنت أثناء البحث، وقبل أن تستقر فكرته وتتضح معالمه وحدوده قد وقفت على عنوان بحث الدكتور: أمين عمر، الذي سماه «تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح

البخاري»؛ فبذلت كل ما أستطيع للحصول عليه إلا أنني لم أستطع، فأكملت استقراء مواضع ما علقه البخاري بصيغة التمریض، وشرعت في الكتابة، بل وأنجزت أغلبها، ثم يسر الله تعالى لي الحصول على نسخة من البحث بمساعدة من الدكتور الفاضل: محمد سعيد متولي الرهوان، الذي لم أستطع مكافأته إلا بالدعاء له، والاعتراف له بالجميل في هذا البحث.

فلما اطلعت على البحث وجدته في إحدى وخمسين صفحة، وقد أجزى للنشر في مطلع العام الهجري ١٤٣٦ هـ، وألفيته قد قسمه إلى أربعة مباحث: جاء في أولها نبذة تعريفية عن الحديث المعلق، واشتمل المبحث الثاني على عناية الإمام البخاري بتفسير القرآن الكريم، وتضمن المبحث الثالث التعريف بنسخة ابن أبي طلحة، وكان المبحث الرابع أوسع مباحث الدراسة، حيث اشتمل على نص نسخة ابن أبي طلحة، التي قسمها إلى معلقات بصيغة الجزم ومعلقات بصيغة التمریض، وكان يورد النص من صحيح البخاري، ويعقبه بوصله من تفسيري الطبري وابن أبي حاتم، دون أن يكون له أي تعليق أو تحليل لسبب التعليق بصيغة الجزم أو بصيغة التمریض، ثم ختم بمطلب أخير رد فيه على طعن المستشرق جولدتسيهر على الصحيفة.

وبذلك تبين لي اختلاف هدف بحثه عن بحثي، وبناء عليه اختلف المنهج، وتباين المحتوى؛ فاستفدت منه في الاطمئنان على شمول الاستقراء والحصص الذي قمت به لما رواه البخاري معلقاً بصيغة التمریض في صحيحه، حيث تبين أنه لم يزد على ما وجدته من ذلك والحمد لله.

الدراسات السابقة:

تعددت عناية العلماء والباحثين بصحيفة ابن أبي طلحة، وجمع متفرقها، كما تعددت عنايتهم بما علقه البخاري في صحيحه، وتحريره، ومنهجه فيه؛ إلا أنني لم أقف على دراسة خاصة عنيت بالصيغة التي يورد بها البخاري ما يعلقه من صحيفة ابن عباس، وتحرير رأيه فيها.

إلا أن أقرب دراسة عنيت بهذا الأمر هي دراسة الدكتور أمين عمر محمد المشار إليها قبل قليل، حيث قسم نص الصحيفة إلى مطلبين: المعلقات بصيغة الجزم، والمعلقات بصيغة التمریض. لكنه لم يتعرض للتعليق على هذا الأمر، فضلاً عن أن يتناوله بالدراسة؛ وذلك لاختلاف هدف البحث؛ إذ مقصوده

كما هو ظاهر من عنوانه وصل المعلقات وتغليقها، لا دراستها وتحقيقها، وبذلك فارتقت المقصود من دراستي، واختلف المنهج تبعاً لاختلاف الهدف.

● خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبذة موجزة عن صحيفة علي بن أبي طلحة

المطلب الثاني: نبذة موجزة عن منهج البخاري في التعليق في صحيحه

المبحث الأول: ما ثبت تعليقه بصيغة التمريض

المبحث الثاني: ما يحتمل تعليقه بصيغة التمريض

المبحث الثالث: ما يتوهم عده من مرويات ابن أبي طلحة من المعلقات بصيغة التمريض

الخاتمة، وفيها بيان أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

الفهارس، وفيها ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

● منهج البحث:

قمت أولاً باستقراء المواضع التي علقها البخاري في صحيحه بصيغة التمريض عن ابن عباس من مرويات ابن أبي طلحة، وقد بلغت خمسة مواضع، وتعددت الروايات التي تضمنتها هذه المواضع حيث كانت عشر روايات.

ثم بعد ذلك اطلعت على شروح صحيح البخاري لأنظر في تعليقاتهم على صيغ تعليق هذه الروايات، وأهمها: فتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني، ولم أقتصر عليهما، فاطلعت على شرح ابن بطال، وابن رجب، والقسطلاني. كما اطلعت على تغليق التعليق لابن حجر.

ثم اطلعت على ما روي عن ابن عباس وحمله تفسيره في الموضع نفسه، للمقارنة ومحاولة استجلاء سبب تعليق هذه المواضع بصيغة التمريض، محاولاً استقصاء كل ما روي مسنداً عن ابن عباس وحمله تفسيره المشهورين بالرواية عنه، وذلك من كتب التفسير المسندة: كتفسير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم، إضافة إلى ما يرويه الثعلبي، وما يورده السيوطي في الدر المنثور الذي جمع فأوعب.

ثم عمدت إلى المقارنة والتحليل والتأمل في كل موضع بعرض احتمالات سبب تعليقه بصيغة التمريض: من شذوذ عما يرويه أصحاب ابن عباس، أو أن يكون مروياً بالمعنى، أو أنه لا يثبت كونه معلقاً بصيغة التمريض، أو يكون التمريض متجهاً لغير رواية ابن أبي طلحة.

وقد بذلت في ذلك وسعي وطاقتي من أجل أن يضيف البحث للتخصص شيئاً جديداً يفيد الدارس، ويخرج بنتيجة محددة، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



يحسن قبل الشروع في صلب البحث أن يكون القارئ على إلمام بأمرين، لا يخفيان على المتخصصين، إلا أن فيهما من المعلومات الممهدة والموطئة لما في البحث ما ينبغي أن يستحضره الذهن قبل الشروع فيه، ألا وهما: صحيفة علي بن أبي طلحة، والمعلقات في صحيح البخاري، فجعلت الحديث عنهما في مطلبين موجزين، اقتصرت فيهما على ما يهم القارئ استحضاره قبل قراءة البحث، وهما:

المطلب الأول: نبذة موجزة عن صحيفة علي بن أبي طلحة.

تعد صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير من أشهر صحف التفسير، وأكثرها مرويات، وقد حظيت بالعناية، ونالت من الاهتمام ما لم تنله صحيفة أخرى في التفسير، حيث بُثت في ثنايا الكتب، كما أفردت وجردت من بطون الكتب المسندة أيضاً، فمن أوجه العناية بها:

- تعليقات البخاري رَحِمَهُ اللهُ، حيث علق منها كثيراً في صحيحه، وبلغ عدد المواضع التي صرح فيها بتعليقها إلى ابن عباس (٥٠) موضعاً، تضمنت (١٠٨) روايات.^(١)
- روايتها مفرقة حسب المواضع في كتب التفسير المسندة كجامع البيان وتفسير ابن أبي حاتم.
- جُرد السيوطي في نوع (غريب القرآن) من كتابه الإتيقان ما ورد فيها من الغريب، وقد جمعه من تفسيري الطبري وابن أبي حاتم.^(٢)
- معجم غريب القرآن، جمع وترتيب: أ. محمد فؤاد عبد الباقي، وقد جمع فيها ما علقه البخاري في صحيحه عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة.^(٣)
- صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (تفسير ابن عباس)، لراشد عبد المنعم الرجال، وقد أورد فيها (١٤٦٠) موضعاً مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس.
- صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في التفسير، جمع وتخريج ودراسة: أحمد بن عايش العاني، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(١) انظر: تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢ ص ٥١، ٧٠، ٧١.

(٢) انظر: الإتيقان ٣: ٧٣٦-٨٢٤.

(٣) إلا أنه قد أورد مواضع من غير طريق ابن أبي طلحة، كما سيأتي في المبحث الثالث من هذا البحث.

• تعليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري، للباحث: أمين عمر محمد، وهو بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢.

ومع الاهتمام بهذه الصحيفة، وشدة العناية بها، والحرص عليها إلا أن الانقطاع في روايتها بين ابن أبي طلحة وابن عباس، الذي رواها عنه ولم يسمع منه قد ألقى بظلاله على الحكم عليها، وبيان درجة ثبوتها، فكثرت فيها الأقاويل، وأحاطت بها السنة النقد وأقلامهم.

وبين يدي هذا البحث نبذة لطيفة موجزة للتعريف بابن أبي طلحة وصحيفته في التفسير، أعدتها لتكون مدخلاً غير ممل، بإيجاز غير مغل، تكون توطئة للقارئ ليدخل إلى البحث وهو مستحضر لحال الصحيفة وأبرز ما قيل فيها.

أما علي بن أبي طلحة فاسم أبيه سالم بن المخارق، الهاشمي ولأء، الشامي، نزيل حمص، نسب إلى بني هاشم لأن العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أعتق أباه سالماً، وقد توفي سنة ١٤٣ هـ.^(١)

قال عنه الإمام أحمد: له أشياء منكرات، وقال أبو داود: هو إن شاء الله في الحديث مستقيم، ولكن له رأي سوء؛ كان يرى السيف، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق قد يخطئ.^(٢)

وجرح المحدثين وتعديلهم إنما هو في سياق الحكم على رواية ابن أبي طلحة نفسه، أما صحيفته التي يرويها في التفسير عن ابن عباس، فلهم فيها مقالات مشهورة، تتركز نقطة الإشكال فيها في أنه لم يسمع من ابن عباس ولم يره.^(٣)

وقد اختلف العلماء في تحديد الوسطة بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، فعند النحاس أن الوسطة مجاهد وعكرمة^(٤)، وحكى السيوطي عن قوم أن الوسطة مجاهد أو سعيد بن جبير.^(٥)

(١) انظر: التاريخ الكبير ٦: ٢٨١؛ وتاريخ بغداد ١٣: ٣٨٠؛ وتهذيب الكمال ٢٠: ٤٩٠؛ وميزان الاعتدال ٣: ١٣٤؛ وتقريب التهذيب ص ٦٩٨.

(٢) انظر أقوالهم في المصادر السابقة.

(٣) انظر: كتاب من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) ص ٢٨٥؛ والإرشاد للخليلي ١: ٣٩٦؛ وتقريب التهذيب ص ٦٩٨.

(٤) الناسخ والمنسوخ ١: ٤٦١، ٤٦٢.

(٥) الإنقان ٦: ٢٣٣٢.

وسئل صالح بن محمد عن علي بن أبي طلحة: ممن سمع التفسير؟ فقال: من لا أحد.^(١)

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، إنما يروي عن مجاهد والقاسم بن محمد وراشد بن سعد ومحمد بن زيد».^(٢)

وقال الذهبي: «وأخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهداً، بل أرسله عن ابن عباس».^(٣)

ويرجح أ.د. حكمت بن بشير ياسين أن الوساطة مجاهد، لما ظهر له من توافق بين روايات علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مع أقوال مجاهد في التفسير، ولوجود روايات تفسيرية صرح فيها ابن أبي طلحة بالرواية عن مجاهد عن ابن عباس.^(٤)

وبسبب الانقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس، مع الشك في تعيين الوساطة بينهما، واحتمال أن يكون غير مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، وللين بعض رواياتهما، ولشذوذ بعض مروياته عن سائر ما يرويه أصحاب ابن عباس؛ فقد ضعفها من ضعفها من أهل العلم.^(٥)

إلا أن أكثر أهل العلم بالحديث والتفسير لم يروا بها بأساً:

فقد قال الإمام أحمد: «بمصر كتاب التأويل عن معاوية بن صالح، لو جاء رجل إلى مصر، فكتبه، ثم انصرف به ما كانت رحلته عندي ذهباً باطلاً».^(٦)

كما أن البخاري قد اعتمد عليها كثيراً فيما يرويه معلقاً كما نبه عليه ابن حجر، وأكثر ما يورده من ذلك بصيغة الجزم.^(٧)

(١) انظر قوله في: تاريخ بغداد ١٣: ٣٨٠.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١١٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٣: ١٣٤.

(٤) التفسير الصحيح ١: ٤٦-٤٨.

(٥) ممن ضعفها العلمي والألباني. انظر: التنكيل ٢: ٢٩٢ (المتن والحاشية)، وقال عبدالعزيز الطريفي في التحجيل ص ٢٣١: «وقد نظرت في حديثه فرأيت له ما يُنكر، وما يتفرد بمعناه عن سائر أصحاب ابن عباس». ثم ساق على ذلك أمثلة من صحيفته.

(٦) رواه عنه بإسناده: النحاس في النسخ والنسوخ ١: ٤٦٢.

(٧) العجائب ١: ٢٠٧، وفتح الباري ٨: ٥٥٧.

وقال النحاس - بعد سياقه لرواية من الصحيفة - عن الإسناد: «وهو صحيح عن ابن عباس، والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة، وهذا القول لا يوجب طعناً، لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق»^(١).

وعَدَّ ابن حجر هذه الطريق من طرق الثقات عن ابن عباس، ثم قال: «وعلي صدوق لم يلتق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة»^(٢) وعدها السيوطي من جيد الطرق عن ابن عباس في التفسير.^(٣)

المطلب الثاني: نبذة موجزة عن منهج البخاري في التعليق في صحيحه.

المعلق هو ما سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر.^(٤)

وقد علق البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه كثيراً من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، بلغ مجموع الأحاديث المرفوعة منها - دون الموقوفة والمقطوعة - (١٣٤١) حديثاً.^(٥)

ويورد البخاري من المعلقات المرفوعة، كما يورد المعلقات الموقوفة على الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والمقطوعات على التابعين رحمهم الله تعالى من فتاوى الصحابة والتابعين، ومن تفاسيرهم.

وللبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ منهج متميز في سياقه لما يعلقه من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، وقد اشتهر الكلام فيها عند أهل الحديث قديماً وحديثاً، ومن اعتنى بها وحررها ابن حجر في كتبه:

- تغليق التعليق.
- وهدي الساري (مقدمة فتح الباري).

(١) الناسخ والمنسوخ ١: ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) العجائب ١: ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) الإتنان ٦: ٢٣٣١.

(٤) انظر: تدريب الراوي ١: ٢٥٠.

(٥) انظر: هُدي الساري ص ٦٥٩.

- وفتح الباري، في من خلال شرحه.

وخلاصة ما أفاده في ذلك أن البخاري رَحِمَهُ اللهُ يعلق الأحاديث المرفوعة إما بصيغة الجزم (كقال، وذكر لنا)، وإما بصيغة التمریض (كيقال، ويذكر): فما علقه بصيغة الجزم فهو صحيح عنده إلى من علقه عنه ويبقى النظر في بقية الإسناد المصرح به، وإنما أورده معلقاً لكونه ليس على شرطه في الصحة، أو لكونه قد أسنده في موضع آخر من صحيحه، فاختصر الإسناد في الموضع الذي علقه فيه.

وما علقه بصيغة التمریض إما أن يكون لروايته له بالمعنى، وإما أن يكون أدنى من شرطه في الصحة، أو حسناً، أو ضعيفاً ضعفاً منجبراً، أو يكون ضعيفاً ضعفاً غير منجبر، وحينها ينبه على ضعفه.

هذا بالنسبة إلى الأحاديث المرفوعة، وأما الآثار الموقوفة على الصحابة، والمقطوعة على التابعين وأتباعهم فمنهج لا يختلف كثيراً، إلا أنه قد يجزم بما فيه ضعف منجبر بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عنمن قاله.^(١)

وقد أورد البخاري رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه من المعلقات عن ابن عباس (٥٠) موضعاً، تضمنت (١٠٨) روايات حسب إحصاء د. أمين عمر، منها (٤٥) موضعاً معلقاً بصيغة الجزم تضمنت (٩٨) رواية، و (٥) مواضع بصيغة التمریض تضمنت (١٠) روايات.^(٢)

على أنه يعد كل ما أورده بصيغة الجزم وما تبعه من تفاسير من طريق ابن أبي طلحة مجزوماً به، وكل ما أورده بصيغة التمریض وما تبعه من تفاسير من طريق ابن أبي طلحة غير مجزوم به؛ وإني وإن كنت لا أتفق معه على تعميم صيغة الجزم أو صيغة التمریض على كل ما لحق الأثر المعلق فإن هذا الإحصاء يعكس مدى الفارق الكبير بين ما أورده البخاري من مرويات ابن أبي طلحة بصيغة الجزم، وما أورده منها بصيغة التمریض.^(٣)

(١) انظر: تعليق التعليق ٢: ٧-١٢؛ وهدي الساري ص ٢١-٢٤.

(٢) وذلك في بحثه المسمى: تعليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢ ص ٥١.

(٣) وعليه فإن الذي ثبت -لدي- تعليقه بصيغة التمریض من صحيفة ابن أبي طلحة أربعة مواضع، والذي يحتل تعليقه بصيغة التمریض -وهو اللواحق التي لم ينص فيها على جزم ولا تمریض- خمسة مواضع، إضافة إلى موضع واحد في عدة من مرويات ابن أبي طلحة نظر؛ فيصبح المجموع عشرة مواضع.

المبحث الأول: ما ثبت تعليقه بصيغة التمريض

وهي خمسة مواضع:

الموضع الأول:

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «يذكر عن ابن عباس: انفروا ثبات^(١): سرايا متفرقين. ويقال: واحد (الثبات):
(ثُبَّة)»^(٢).

وقد أورد هذا الموضع في كتاب (الجهاد والسير) من صحيحه، باب (وجوب النفير، وما يجب من الجهاد والنية، وقول الله عز وجل ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤١) لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبِعُوا وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ...﴾ الآية [سورة التوبة: ٤١، ٤٢]، وقوله ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣٨) إِلَّا نَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة التوبة: ٣٨، ٣٩].

وقد وصله الطبري وابن أبي حاتم بسنديهما عن أبي صالح عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله في تفسيرها: «عُصْبًا، يعني سرايا متفرقين ...»^(٣).

قال ابن أبي حاتم: «وروي عن عكرمة، والسدي، وقتادة، ومقاتل بن حيان، والضحاك، وعطاء الخراساني، وخصيف نحو ذلك»^(٤).

(١) لفظ الآية بتمامها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [سورة النساء: ٧١].

(٢) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٤٦: ٦.

(٣) تفسير الطبري ٤: ١٦٨، وتفسير ابن أبي حاتم ٣: ٩٩٨. وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٢: ٣٢٦ إلى ابن المنذر أيضاً.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٣: ٩٩٨.

وقد روى الطبري بسند صحيح من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾، قال: «فِرْقًا، قليلاً قليلاً»^(١).

وروى بسنده عن الضحاك قال: «يعني: عُصَبًا متفرقين»^(٢).

وقد روي عن ابن عباس من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس قال: «عُصَبًا وَفِرْقًا»^(٣)، وفي لفظ: «عُصَبًا»^(٤).

ورواية عطاء الخراساني عن ابن عباس منقطعة؛ فإنه لم يسمع من ابن عباس^(٥).

ولم يذكر ابن حجر في التعليل ولا في الفتح سوى رواية الطبري عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس، ولم يعلق على سبب تعليق البخاري لهذه الرواية بصيغة التمرّض^(٦).

ومن خلال جمع الروايات الواردة عن ابن عباس أو حملة تفسيره يتضح ما يلي:

١ - أنه لم يسند هذه الرواية إلى ابن عباس سوى ابن أبي طلحة وعطاء الخراساني، وكلتاهما منقطعة، وقد روي عن جمع من حملة تفسير ابن عباس لكنه من تفسيرهم، ولم يسندوه إلى ابن عباس.

٢ - مقارنة لفظ ما رواه ابن أبي طلحة لما فسر الآية به الضحاك، وما رواه عطاء الخراساني عن ابن عباس، دون ما ثبت عن مجاهد من تفسيره، فرواية ابن أبي طلحة بلفظ «عُصَبًا، يعني سرايا متفرقين»، ورواية عطاء عن ابن عباس بلفظ «عُصَبًا وَفِرْقًا»، وتفسير الضحاك «يعني: عُصَبًا متفرقين»، بينما تفسير مجاهد كان بلفظ «فِرْقًا، قليلاً قليلاً»، والمعنى متقارب إلا أن الحديث عن التقارب في اللفظ. ولا يبعد أن يكون هذا سبباً لإيراد البخاري هذه الرواية معلقة بصيغة التمرّض.

(١) تفسير الطبري ٤: ١٦٨. وانظر الحكم بصحة الإسناد في مقدمة كتاب التفسير الصحيح ١: ٥٦، وانظر: العجّاب ١: ٢٠٤.

(٢) تفسير الطبري ٤: ١٦٨.

(٣) هذا لفظ ابن أبي حاتم في تفسيره ٣: ٩٩٨. وقد رواه من طريق ابن جريج وعثمان عن عطاء عن ابن عباس.

(٤) هذا لفظ البيهقي في السنن الكبرى ٩: ٨١. وقد رواه من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس.

(٥) انظر: المراسيل لأبي داود ص ٢٥٦؛ والعجّاب ١: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٦) تعليق التعليق ٣: ٤٣٣؛ وفتح الباري ٦: ٤٨.

٣- أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قد اجتزأ بعض ما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، ولم يورد الرواية بتمامها، حيث اقتصر على ما تظاهرت عليه الروايات عن ابن عباس من تفسير (الثُّبَات) بالسرايا المتفرقين، دون قوله «عصباً» التي أوردتها رواية الأثر: الطبري وابن أبي حاتم. وقد يكون هذا الاجتزاء والرواية بالمعنى سبباً لإيراد البخاري هذه الرواية معلقة بصيغة التمريض.

الموضع الثاني:

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ عقب إيراده قول الله عز وجل ﴿حَقَّ إِذَا سَأَوْنِي بَيْنَ الصَّدِيقَيْنِ﴾ [سورة الكهف: ٩٦]: «يقال عن ابن عباس: الجبلين»^(١).

وقد أورد هذا الموضع في كتاب (أحاديث الأنبياء) من صحيحه، في باب (قصة يأجوج ومأجوج). وقد وصل تفسير الصديقين عن ابن عباس الطبري وابن أبي حاتم بسنديهما من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «بين الجبلين»^(٢).

وقد روي هذا الخبر عن ابن عباس من طريق عطية العوفي أيضاً عن ابن عباس بلفظ: «هو سد كان بين صديقين، والصدفان: الجبلان»^(٣). ورواية عطية عن ابن عباس ضعيفة^(٤).

كما روي نحوه عن الضحاك قال: «يعني: الجبلين، وهما من قبل أرمينية وأذربيجان»^(٥). وقد روي عن مجاهد بإسناد صحيح ما يقاربه، لكنه بلفظ: «رؤوس الجبلين»^(٦).

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٦: ٤٦٠.

(٢) تفسير الطبري ٨: ٢٨٦. وعزا أثر ابن أبي حاتم إليه ابن حجر في تغليق التعليق ٤: ١١، والسيوطي في الدر المنثور ٤: ٤٥٢.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ٨: ٢٨٦.

(٤) انظر: الإتيقان ٦: ٢٣٣٧.

(٥) رواه الطبري في تفسيره ٨: ٢٨٦.

(٦) رواه الطبري في تفسيره ٨: ٢٨٦ من طريق محمد بن عمر قال حدثنا أبو عاصم، قال حدثنا عيسى، ومن طريق الحارث، قال حدثنا الحسن، قال حدثنا ورقاء، كلاهما عن ابن أبي نجيع عن مجاهد. وانظر في صحة الإسناد: التفسير الصحيح ١: ٥٥-٥٨.

ولم يذكر ابن حجر في التعليق ولا في الفتح سوى رواية ابن أبي طلحة، ولم يعلق على سبب تعليق البخاري لهذه الرواية بصيغة التمریض.^(١)

وبالمقارنة بين هذه الروايات عن ابن عباس وحملته تفسيره نستطيع الوصول إلى النتائج التالية:

- ١- أنه لم يسند هذه الرواية إلى ابن عباس سوى ابن أبي طلحة وعطية العوفي، ورواية عطية ضعيفة؛ فلعل هذا هو السبب في إيراد الرواية معلقة بصيغة التمریض.
- ٢- مخالفة ما ثبت عن مجاهد -وهو من أبرز تلاميذ ابن عباس^(٢)-، وموافقة ما رواه عطية عن ابن عباس، وما فسر الآية به الضحاك؛ حيث فسروا الصدفين بالجلبين، بينما فسره مجاهد برؤوس الجلبين؛ ولعل هذا مما دعا البخاري رَحِمَهُ اللهُ إلى إيراد الرواية بصيغة التمریض.

الموضع الثالث:

قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَقْضُلُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩]: لا تقهروهن»^(٣).

وهذا الموضع هو أول موضع في كتاب التفسير من صحيح البخاري، في باب: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَقْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَاءِ أَيْتُمُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩].

وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ: «عن ابن عباس قوله ﴿لَا تَقْضُلُوهُنَّ﴾ يقول: لا تقهروهن ﴿لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَاءِ أَيْتُمُوهُنَّ﴾ يعني: الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصحبته ولها عليه مهر فيضر بها لتفتدي»^(٤) وعزاه ابن حجر إلى ابن أبي حاتم كذلك.^(٥)

ولم يعلق ابن حجر على سبب إيراد البخاري لهذا الموضع بصيغة التمریض.

(١) انظر: تعليق التعليق ٤: ١١، وفتح الباري ٦: ٤٦٥.

(٢) انظر: الإتيقان ٦: ٢٣٣٩.

(٣) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٨: ٣٠٩.

(٤) تفسير الطبري ٣: ٦٥٠.

(٥) تعليق التعليق ٤: ١٩٤، وفتح الباري ٨: ٣١٠.

إلا أن الملاحظ أن البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قد اقتصر على المعنى اللغوي للفظة الآية، دون بيان المخاطب فيها، وهو ما اختلف فيه المفسرون من السلف والخلف: أهو الزوج الذي يحبس زوجته وهو لها كاره لتفتدي نفسها بالخلع، أم هو وارث المتوفى عن زوجة، يرثها؛ فيعضلها لتفتدي نفسها؟

وقد انفرد ابن أبي طلحة عن ابن عباس -دون سائر من روى عنه- بما رواه من أن المراد الزوج يعضل زوجته لتفتدي نفسها، وقد وافقه الضحاك من تفسيره.^(١)

وقد عَقَّبَ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ما رواه معلقاً عن ابن عباس من المعنى اللغوي للعضل بما رواه موصولاً عنه، حيث روى البخاري بسنده عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في تفسير الآية: «كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحقَّ بامرأته: إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاؤوا زوجوها، وإن شاؤوا لم يزوجوها، وهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك».^(٢)

فعلى هذا فالمخاطب أولياء الزوج، وهو مخالف لما رواه ابن أبي طلحة من أن المخاطب هو الزوج نفسه.

وقد وافق عكرمة سائر الرواة عن ابن عباس، كما وافق حملة تفسير ابن عباس؛ فقد روى نحوه: عطاء الخراساني وعطية العوفي عن ابن عباس، وفسر الآية بنحو تفسير ابن عباس جمع من حملة تفسيره، كعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، والضحاك في رواية، وأبي مجلز.^(٣)

أما بالنسبة إلى المعنى اللغوي عند هؤلاء الرواة فلم يفسروه تفسيراً مباشراً كما رواه ابن أبي طلحة، بل يفهم من سياق تفسيرهم، نحو رواية عكرمة التي رواها البخاري، والتي سبق ذكرها، فيقول مثلاً: «ورث امرأته...»، «إن شاء أمسكها، أو يحبسها حتى...»، «حبسها أهله...»، «فورث نكاحها».

(١) رواه الطبري في تفسيره ٣: ٦٥٠.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ إِنْ تَزَاجَرْنَ بِبَعْضِ مَا آتَيْنَاهُنَّ﴾ ح (٤٥٧٩)، ٨: ٣٠٩.

(٣) ساق هذه الروايات الطبري في تفسيره ٣: ٦٤٧، ٦٤٨.

ولعل البخاري رحمه الله اختار اللفظ الذي رواه ابن أبي طلحة لأنه الأنسب في التفسير اللغوي، ثم نبه على مخالفة ابن أبي طلحة - في التهمة التي رواها ولم يوردها البخاري - سائر ما رواه حملة تفسير ابن عباس، والله تعالى أعلم.

الموضع الرابع:

قال البخاري رحمه الله: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَصَرَتْ﴾ [سورة النساء: ٩٠]: ضاقت».

وقد أورد هذا الموضع في كتاب التفسير من صحيحه، في باب ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [سورة النساء: ٧٥].^(١)

وقد أورده عقب ما رواه عن ابن عباس موصولاً «أن ابن عباس تلا ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعْفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ [سورة النساء: ٩٨] قال: كنت أنا وأمي ممن عذر الله».^(٢)

وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره كما عبّر عنه ابن حجر^(٣)، وقد ساقه ابن أبي حاتم عن أسباط عن السدي من تفسيره بلفظ: «ضاقت صدورهم»، ثم قال: «وروي عن ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة مثل ذلك».^(٤)

وعليه؛ فإن لفظ رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس بالنسبة لنا غير معلومة، وإنما نعلم معناها، وهو الموافق لما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن السدي.

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٨: ٣٢٢.

(٢) برقم (٤٥٨٨).

(٣) تغليق التعليق ٤: ١٩٧، وفتح الباري ٨: ٣٢٢، وكذا العيني في عمدة القاري ١٨: ١٧٩، والقسطلاني في إرشاد الساري ٧: ٨٨.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٣: ١٠٢٨.

ومن المعلوم من منهج ابن أبي حاتم الذي نص عليه في مقدمة تفسيره أنه يورد الأخبار بأصح الأسانيد، وأشبهها متناً، ثم يسمي من وافقه، مع مراعاة طبقات الرواة، فلا ينتقل إلى التابعين إلا إذا لم يرو عن الصحابة، ولا ينزل إلى أتباع التابعين إلا إذا لم يرو عن التابعين.^(١)

ولم يتبين لي سبب صنيع ابن أبي حاتم في هذا الموضع، حيث أورد تفسير السدي من قوله، ثم سمي من وافقه، وهو ابن عباس فيما رواه عنه ابن أبي طلحة، إلا أنه قد يكون لفظه أتم وأبسط مما رواه ابن أبي طلحة، وهو ما لم نقف عليه.

ولم يعلق ابن حجر على سبب تعليق البخاري لهذه الرواية بصيغة التمريض.

ولم يتبين لي سبب إيراد البخاري لهذه الرواية بصيغة التمريض، ولم أجد من صرح بشيء من ذلك ولا إلى من أشار إليه، إلا أنه بتأملها ومقارنتها بما روي عن السلف في تفسير هذه الآية، وعرضها على ما عرف من منهج البخاري في التعليق فإننا نجد بين يدينا عدداً من الاحتمالات غير القوية، وهي:

١- احتمال أن يكون ابن أبي طلحة (ت ١٤٣هـ) قد تلقاه عن السدي (ت ١٢٧هـ)، وهو وإن لم يسنده إلى أحد، بل ساقه على أنه تفسيره، فإنه يغلب على الظن أنه مما رواه عن ابن عباس؛ بدلالة صنيع ابن أبي طلحة حيث أسنده إلى ابن عباس، وعامة مرويات السدي في التفسير عن ابن عباس من طريق أبي صالح، وهو ضعيف.^(٢)

٢- احتمال أن يكون التفسير مروياً بالمعنى، إذ لم نقف على لفظ ابن عباس عند غير البخاري، وهو لم يصرح بأنها رواية ابن أبي طلحة، وقد يكون رواه بالمعنى.

٣- احتمال أن يكون هذا اللفظ عند البخاري عن ابن عباس من غير طريق ابن أبي طلحة، وعليه فلا يعد مما رواه البخاري عن ابن أبي طلحة بصيغة التمريض، ويكون داخلاً في المبحث الثالث من البحث، وهو ما يُتوهم عده من مرويات ابن أبي طلحة عن ابن عباس من معلقات البخاري. والله تعالى أعلم بالصواب في ذلك.

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١: ١٤.

(٢) واسمه باذام، أو باذان، مولى أم هانئ. انظر: تقريب التهذيب (برقم ٦٣٩) ص ١٦٣. وانظر في إسناد السدي: الإنقان ٦: ٢٣٣٤.

الموضع الخامس:

قال البخاري رحمه الله: «ويذكر عن ابن عباس ﴿عَقِيمًا﴾ [سورة الشورى: ٥٠]: التي لا تلد».

وقد أورده البخاري رحمه الله في كتاب التفسير، باب سورة ﴿حَمَّ﴾ ﴿١﴾ عَسَقَ ﴿١﴾.

وهذا التفسير قد وصله -بمعناه- الطبري وابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة حسب ما أفاده ابن حجر.^(٢)

ولفظ الطبري الذي رواه بسنده عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس: «لا يلحق».^(٣)

وأما اللفظ الذي أورده البخاري «التي لا تلد» فهو لفظ جوير عن الضحاك عن ابن عباس فيما ذكره ابن حجر والعيني^(٤)، حيث قال العيني: «وهذا ذكره جوير عن الضحاك عن ابن عباس، وكأن فيه ضعفاً وانقطاعاً، فلذلك لم يجزم به فقال: ويذكر».

وأما ابن حجر فبعد أن وصله من طريق ابن أبي طلحة قال: «وذكره باللفظ المعلق بلفظ جوير عن الضحاك عن ابن عباس، وفيه ضعف وانقطاع؛ فكأنه لم يجزم به لذلك».^(٥)

ويحتمل أن يقال: إن البخاري قد أورد أثر ابن أبي طلحة بصيغة التمريض؛ لروايته له بالمعنى.

وأياً ما قيل، فيبقى هذا الموضع محلاً للنظر والتأمل، فاللفظ لفظ جوير، وصيغة التمريض بطريقه أليق؛ ولذا لم يذكر العيني رواية غيره أصلاً، ولم يشر لرواية ابن أبي طلحة بالكلية، وقد ترددت في إيراد هذا الموضع في بحثي، ثم رأيت أنه لا يخرج عن كونه مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وقد أورده البخاري بصيغة التمريض؛ فأوردته للتنبيه عليه، لا تسليماً بتمريض رواية ابن أبي طلحة في هذا الموضع.

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ٨: ٦١٥.

(٢) تغليق التعليق ٤: ٣٠٤؛ وفتح الباري ٨: ٧١٦؛ ونحوه في إرشاد الساري ٧: ٣٣٠.

(٣) تفسير الطبري ١١: ١٦١.

(٤) فتح الباري ٨: ٧١٦؛ وعمدة القاري ١٩: ١٥٦. ولم يتبين لي من الذي خرجه، غير أن السيوطي في الدر المنثور ٥: ٧١٢ قد عزاه إلى ابن المنذر بلفظ قريب منه، دون تسمية راويه عن ابن عباس، حيث قال: «وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿وَجَعَلَ مِنْ شِئَاءٍ عَقِيمًا﴾ قال: الذي لا يولد له ولد».

(٥) فتح الباري ٨: ٧١٦.

المبحث الثاني: ما يحتمل تعليقه بصيغة التمريض

من منهج البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ الذي سار عليه في صحيحه، وبالأخص في كتاب التفسير منه أنه في تراجم الأبواب يعلق عدداً من الآثار المروية في التفسير، يصدر بعضها بنسبتها إلى أصحابها، أحياناً بصيغة الجزم، وحيناً بصيغة التمريض، ثم يورد عدداً من الأقوال التفسيرية عن المفسر نفسه إلا أنها من مواضع متفرقة، وليست تابعة للرواية السابقة، يعطفها حيناً عليها بواو العطف، وفي الغالب لا يعطفها، بل يقطع الكلام، ثم يستأنف الأثر الجديد استئنافاً.

والسؤال الملح هنا: هل هذه المواضع المتبعة للمعلقات بصيغة التمريض تابعة لها في التمريض؟ أم تأخذ حكم المجزوم به؟ أم لا يحكم عليها بجزم ولا تمريض؟

وهو سؤال لم أجد عنه إجابة صريحة، فكان لا بد من التنقيب والبحث والمقارنة والموازنة للوصول إلى نتيجة مرضية في هذا الأمر.

والذي يعيننا من ذلك في هذا البحث هي المواضع التي أتبعها لما علقه بصيغة التمريض من مرويات ابن أبي طلحة عن ابن عباس دون مرويات غيره. وقد وردت أربع مرات، وهي:

- قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ عقب إirاده قول الله عز وجل ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [سورة الكهف: ٩٦]: «يقال عن ابن عباس: الجبلين. والسدين: الجبلين. خرجاً: أجراً»^(١).

- قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَعْصُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩]: لا تقهروهن، ﴿حُوبًا﴾ [سورة النساء: ٢]: إثماً، ﴿تَقُولُوا﴾ [سورة النساء: ٣]: تملوا، ﴿نَحْلَةً﴾ [سورة النساء: ٤]: النحلة المهر»^(٢).

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج ٦: ٤٦٠.

(٢) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب التفسير، باب: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْصُوهُنَّ لِنَهْيٍ بَعْضُ مَا أَنَيْتُمُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩] ٨: ٣٠٩.

- قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَصَرْتُ﴾ [سورة النساء: ٩٠]: ضاقت، ﴿تَلَوُا﴾ [سورة النساء: ١٣٥]: أَلَسْتُمْ بالشهادة».^(١)

- قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿عَقِيمًا﴾ [سورة الشورى: ٥٠]: التي لا تلد. ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورى: ٥٢]: القرآن».^(٢)

وفيما يلي دراسة موجزة للمواضع الأربعة، ويعقبها تلخيص للمسألة، وستنصب الدراسة على السؤال المصدر به، وهو ما درجة هذه المعلقة من حيث الجزم والتمريض؟

ففي أول هذه المواضع قال البخاري: «يقال عن ابن عباس: الجبلين. والسدين: الجبلين. خرجاً: أجراً»، فنقل تفسير الجبلين عن ابن عباس بصيغة التمريض، وهو مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وقد سبق وصله في المبحث الأول، ولا إشكال فيه.

لكن البخاري أعقبه بقوله «والسدين: الجبلين. خرجاً: أجراً»، وهنا موضع الإشكال، فأما تفسير السدين فقد وصله ابن أبي حاتم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً بإسناد فيه ضعف^(٣)، ووصله الطبري عن ابن عباس من طريق ابن جريج عن ابن عباس، وهي طريق ضعيفة.^(٤)

وأما تفسير الخَرْج فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.^(٥)

وفي الموضع الثاني قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٩]: لا تقهروهن، ﴿حُوبًا﴾ [سورة النساء: ٢]: إثمًا، ﴿تَعُولُوا﴾ [سورة النساء: ٣]: تملوا، ﴿نَحْلَةً﴾ [سورة النساء: ٤]: النحلة المهر».

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة النساء: ٧٥]: ٨: ٣٢٢.

(٢) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب التفسير، باب سورة ﴿حَمَّ﴾ ١ ﴿عَسَقَ﴾ ٨: ٦١٥.

(٣) عزاه إليه وحكم عليه ابن حجر في فتح الباري ٦: ٤٦٥، ولم يذكر رواية الطبري عن ابن عباس.

(٤) تفسير الطبري ٨: ٢٧٨. وانظر الحديث عن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في العجاف ١: ٢٠٩.

(٥) عزاه إليه ابن حجر في فتح الباري ٦: ٤٦٥.

وقد عطف البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة تفاسير على تفسير العضل المعلق بصيغة التمريض، إلا أن الملاحظ أن المواضع المعطوفة -وهي تفسير الحُوب، والعول، والنَّحْلَة- أسبق في موضع ورودها في القرآن الكريم من العضل؛ ففي إيرادها في هذا الموضع غرابة؛ ولذا قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكأنه من بعض نساخ الكتاب كما قدمناه غير مرة، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع، ففي التفسير في غالب السور أشباه هذا»^(١).

ثم إن تفسير الحوب بالإثم قد وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس^(٢).

وتفسير العول بالميل موصول عن ابن عباس بأسانيد بعضها صحيح من طريق سعيد بن جبير والشعبي كلاهما عن ابن عباس، كما وصله الطبري عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة، ومن طريق عطية العوفي^(٣).

وتفسير النحلة بالمهر وصله الطبري من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس، ولم أقف على ما يوجب تمريره^(٤).

وفي الموضع الثالث قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَصَرَتْ﴾ [سورة النساء: ٩٠]: ضاقت، ﴿تَلَوُّا﴾ [سورة النساء: ١٣٥]: أَلَسْتُمْ بالشهادة».

فتفسير ﴿تَلَوُّا﴾ تابع في الصياغة للمعلق بصيغة التمريض قبله وقد وصله الطبري عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ: «إن تلوا بألستكم بالشهادة، أو تعرضوا عنها»^(٥).

(١) فتح الباري ٨: ٣١٠.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ٨٥٦: ٣. وأعقبه بقوله: «وروي عن الحسن وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وابن سيرين والسدي والضحاك وقتادة وأبي مالك ومقاتل بن حيان وزيد بن أسلم وأبي سنان نحو ذلك». وقد صحح إسناده ابن حجر في فتح الباري ٨: ٣١٠، والعيني في عمدة القاري ١٨: ١٦٨.

(٣) سنن سعيد بن منصور ح (٥٥٨) ٣: ١١٤٦، وتفسير الطبري ٥٨٢: ٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٨٦٠: ٣. وانظر الحكم على بعض أسانيدنا بالصحة في: فتح الباري ٨: ٣١٠، وحاشية سنن سعيد بن منصور عند تخريج الأثر.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٥٨٣: ٣.

(٥) تفسير الطبري ٣٢٢: ٤.

كما وصله ابن أبي حاتم بمثل لفظ البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «تلووا ألسنتكم بالشهادة».^(١)

ولم أقف على ما يوجب تمريره، بل إنه قد وافق في هذا ما رواه عطية العوفي عن ابن عباس، كما وافق تفسير مجاهد من طرق، وتفسير السدي والضحاك.^(٢)

كما أن بين الآيتين المفسرتين بالروايتين خمساً وأربعين آية، فهما موضعان متفرقان من سورة النساء.

وأما الموضع الرابع فقد قال فيه البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس **عَقِيماً**» [سورة الشورى: ٥٠]: التي لا تلد. **﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾** [سورة الشورى: ٥٢]: القرآن».

والموضع الثاني: تفسير الروح بالقرآن، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس.^(٣)

ولم يتبين لي ما يوجب إيراد هذه الرواية بصيغة التمرير.

وبعد هذا العرض الموجز لهذه المواضع أعود للإجابة إلى السؤال السابق، وهو: هل يحكم على هذه المواضع التابعة لما علق بصيغة التمرير بأنها معلقة بصيغة التمرير؟ أم معلقة بصيغة الجزم؟ أم لا توصف بهذا ولا ذاك؟

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١٠٨٩.

(٢) تفسير الطبري ٤: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) أشار إليه ابن حجر في تعليق التعليق ٤: ٣٠٤، وفتح الباري ٨: ٧١٦، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٥: ٧١٣ إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم دون تسمية راويه عن ابن عباس.

والذي يترجح لدي من - خلال دراسة هذه المواضع ^(١) - أنها لا تشملها صيغة التمريض السابقة لها، ولا توصف بالجزم كذلك؛ وذلك لما يأتي:

- أن هذه الآثار المتعاقبة منفصلة، وليست متصلة، وليست أثراً واحداً فتشملها صيغة التمريض التي علق بها الأثر الأول، وبين الموضع والموضع آيات طوال، بل بعض الآثار اللاحقة أسبق في موضعها من القرآن من الآثار السابقة. والذين وصلوها من المفسرين والمحدثين وصلوها على أنها آثار مختلفة. وكذا شراح الحديث أفردوا كل واحدة منها على حدة، وهذا ظاهر.
- أن شراح صحيح البخاري لم يتعرضوا لهذه المواضع اللاحقة لما صيغ بالتمريض، ولم يتعاملوا معها لا على أنها مصوغة بصيغة التمريض، ولا بصيغة الجزم، ولم يصفوها بشيء من ذلك، رغم أنهم في كثير من المواضع المعلقة بصيغة الجزم يتوقفون عند تعليقها بصيغة الجزم، وربما يعلقون على ذلك ويبيّنون سبب تعليقها بصيغة الجزم.
- أن هذه الآثار قد رويت عن ابن عباس من طرق متعددة، وليست من طريق واحدة، ففي الموضع الأول - مثلاً - جاءت الروايتان - اللاحقتان لرواية ابن أبي طلحة المعلقة بصيغة التمريض - كلتاهما من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وفي الموضع الثاني جاءت إحدى الروايات من طريق عكرمة، بينما الثلاث الأخريات من طريق ابن أبي طلحة.
- أن كثيراً من هذه الآثار لم يظهر لي موجب لصياغتها بصيغة التمريض كما في الموضع الثاني والثالث والرابع، بل صح بعضها بلفظه عن ابن عباس من طرق، وقد تظاهرت الطرق على هذا اللفظ مثل تفسير (تعولوا). إلا أنه في الوقت ذاته لا نستطيع القول إن كل ما لم يصرح فيه بصيغة التمريض فيعامل معاملة ما جزم به؛ فإن بعض هذه الروايات ضعيفة، مثل الروايتين اللاحقتين في الموضع الأول، وهما تفسير (السدّين) و(خرجاً).

(١) اقتصرنا دراستي على ما كان تابعاً لما علق بصيغة التمريض مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس فقط، رغبة في القصد نحو هدف بحثي المعني بطريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس. وأما بقية المواضع التابعة للمعلقات بصيغة الجزم، أو التابعة لمعلقات بصيغة التمريض لكنها ليست من مرويات ابن أبي طلحة فلم أعرج عليها. وهي صالحة لموضوع دراسة تستقرئها، وتبرز منهج البخاري رحمه الله فيها بجلاء بعد الاستقراء التام.

- احتمال أن يكون هناك تصرف من النساخ، وهو ما أشار إليه ابن حجر حينما تحدث عن التقديم والتأخير في المواضع المفسرة من الآيات، وكيف جاء تفسير بعض الآيات بعد لواحقها، ومن ذلك تفسير لفظة (تعصلوهن) من الآية التاسعة عشرة من سورة النساء، ثم أعقبها بتفسير ألفاظ من الآيات (٢، ٣، ٤) من السورة نفسها، فقال: «وكأنه من بعض نساخ الكتاب كما قدمناه غير مرة، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع، ففي التفسير في غالب السور أشباه هذا».^(١)
فلهذه الأسباب يترجح لدي أن هذه المواضع التابعة لا توصف بجزم ولا تمرىض، والله أعلم.^(٢)



(١) فتح الباري ٨: ٣١٠. ورغم أن احتمال تصرف النساخ - مع تعدد نسخ الصحيح وتعدد رواياته وتواطئها على ذلك - فيه شيء من البعد، إلا أنه يبقى احتمالاً لا ينبغي تجاهله، لا سيما وأنه أحد مرجحات مقصود الكلام وهو أن المعطوفات على التمريض لا تأخذ حكمه، وليس هو المرجح الوحيد.

(٢) قسم الباحث د. أمين عمر محمد نسخة علي بن أبي طلحة التي جمعها من خلال صحيح البخاري إلى قسمين: المعلقات بصيغة الجزم، والمعلقات بصيغة التمريض، وأورد في المعلقات بصيغة الجزم كل ما لحقها، وأورد في المعلقات بصيغة التمريض كل ما لحقها مما روي من طريق ابن أبي طلحة. انظر: تعليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢ ص ٧٠، ٧١.

المبحث الثالث: ما يتوهم عده من مرويات ابن أبي طلحة

من الملاحظات بصيغة التمريض

اشتهر أن البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد علق كثيراً من صحيفة علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير، يورده بصيغة الجزم قائلاً: «وقال ابن عباس»، أو بصيغة التمريض: «ويذكر عن ابن عباس»، ولا يصرح براويها عن ابن عباس.

وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن كل ذلك من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس، إلا أن ذلك غير صحيح، فبعض ما علقه البخاري عن ابن عباس من غير صحيفة ابن أبي طلحة، وإن كان غالب ما يعلقه منها.

وهذا ظاهر لمن تتبع وصل الملاحظات، وتميز له الموصول من طريق ابن أبي طلحة من غيره إلا أنه قد يقع الخطأ عند من لم يتتبع ذلك.

وقد وقفت على ثلاثة مواضع علقها البخاري عن ابن عباس بصيغة التمريض، ولم تكن من طريق علي بن أبي طلحة، وهما أسوقها إليك مرتبة حسب ورودها في الصحيح.

الموضع الأول: قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾»: شرح الله صدره للإسلام»^(١).

وصله ابن مردويه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وفي إسناده راوٍ ضعيف^(٢).

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب التفسير، باب سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ ٨: ٩٠٩.

(٢) انظر العزو إلى ابن مردويه والحكم على الإسناد باللفظ الذي حكيته في المتن في: فتح الباري ٨: ٩١٠؛ وعمدة القاري ١٩: ٣٠١؛ وإرشاد الساري ٧: ٤٢٤؛ وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٦: ٦١٥ إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم إضافة إلى ابن مردويه، ولم يسم روايه عن ابن عباس.

الموضع الثاني: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس: ﴿الْوَسْوَاسِ﴾ [سورة الناس: ٤]: إذا ولد خنسه الشيطان، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه».^(١)

وفي هذا الموضع اختلفت نسخ الصحيح بين صيغة التمريض (ويذكر) وصيغة الجزم (وقال)، ويرجح ابن حجر والعيني صيغة التمريض لضعف الطريق إلى ابن عباس.^(٢)

وقد رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، لم يذكره ابن حجر ولا العيني.^(٣)

وهذا الموضع - على أي حال - لم أقف عليه موصولاً من طريق ابن أبي طلحة، بل هو موصول من طريق سعيد بن جبير، ومن طريق عطية العوفي، وغيرهما.^(٤)

الموضع الثالث: قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكر عن ابن عباس ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾: انقضاء العدة».^(٥)

وقد وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس^(٦)، كما وصله الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي^(٧). ولم أقف عليه موصولاً من طريق علي بن أبي طلحة.

فهذه المواضع الثلاثة أوردها البخاري بصيغة التمريض، إلا أنها عند البحث عن وصلها تبين أنها من غير طريق ابن أبي طلحة؛ وعليه؛ فلا تدخل هذه المواضع في هذا البحث إلا على سبيل الاحتراس من الوهم.

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب التفسير، باب سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ٨: ٩٤٧.

(٢) فتح الباري ٨: ٩٤٨؛ وعمدة القاري ٢٠: ١١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ح (٣٤٧٧٤) ٧: ١٣٥. حيث رواه عن جرير، عن منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ «الشيطان جاثم على قلب ابن آدم، فإذا سها وغفل وسوس، وإذا ذكر الله خنس». وقد صححه علي الحلبي في تحقيقه لتخريج الألباني لهداية الرواة ح (٢٢٢١) ٢: ٤٢٦؛ ومحمد عمرو عبداللطيف في تبييض الصحيفة ١: ٤٥، وغيرهما من المتأخرين.

(٤) انظر طرق الأثر في: تفسير الطبري ١٢: ٧٥٢، ٧٥٣؛ وفتح الباري ٨: ٩٤٨؛ والدر المنثور ٦: ٧٢١، ٧٢٢.

(٥) صحيح البخاري (مع فتح الباري)، كتاب النكاح، باب قول الله ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ ٩: ٢٢٣.

(٦) تفسير الطبري ٢: ٥٤٢، وتفسير ابن أبي حاتم ٢: ٤٤١.

(٧) تفسير الطبري ٢: ٥٤٢.

ومع جلاء الأمر لمن تتبع طرق الأثر إلا أنه لا يتبين لمن لم يتبعها؛ وقد أوردها محمد فؤاد عبد الباقي في معجم غريب القرآن الذي اشترط فيه إيراد «ما ورد عن ابن عباس من طريق ابن أبي طلحة خاصة كما جاء على غلاف الكتاب، وقد أورد المواضع الثلاثة كلها دون بيان أنها من غير طريق ابن أبي طلحة^(١). والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) أورد الموضوع الأول ص ١٠٢، والموضوع الثاني ص ٢٢٥، والموضوع الثالث ص ٣. وقد ترددت في إيراد هذا المبحث في هذا البحث؛ لكونه غير داخل فيه أصلاً، فلما رأيت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي -على خبرته ودقته- أوردها في كتابه دون تنبيه عليها؛ رأيت من المناسب إيرادها، إتماماً للفائدة، وإثباتاً لنتيجة قد وصلت إليها من نتائج البحث.

مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

ففي ختام هذا البحث الوجيز، المسمى « ما علقه البخاري بصيغة التمريض عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من مرويات ابن أبي طلحة »، وبعد مسيرة استمتعت فيها بالاستقراء والمراجعة والتأمل والمقارنة والتحليل للمواضع المعلقة في صحيح البخاري بصيغة التمريض، مما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، أثبت أبرز ما وصلت إليه من نتائج وتوصيات، قائلاً -وبالله التوفيق-:

١- أغلب المواضع التي أوردها البخاري من صحيفة ابن أبي طلحة علقها بصيغة الجزم، وقد بلغت حسب إحصاء بعض الباحثين (٤٥) موضعاً من أصل (٥٠) موضعاً.

٢- عدد المواضع التي ثبت لدي أن البخاري قد أوردها بصيغة التمريض (٤) مواضع.

٣- لم أستطع الجزم بالعلة التي من أجلها علق البخاري بعض المواضع بصيغة التمريض، وإنما كان هناك احتمالات متعددة استنتجتها من خلال المقارنة، أهمها: شذوذه عما روي عن ابن عباس من طرق أخرى، ومخالفته لما صح عن حملة تفسير ابن عباس من أقوالهم.

٤- هناك موضع واحد معلق بصيغة التمريض، وعده بعض العلماء من صحيفة علي بن أبي طلحة، والذي ظهر لي أن التمريض لرواية غير ابن أبي طلحة، أو لكون البخاري أورده بالمعنى.

٥- ترجح لدي أن ما أورده البخاري من معلقات لم يصرح فيها بالجزم ولا التمريض فلا يحكم عليه بجزم ولا تمريض، ولا يأخذ حكم ما سبقه من معلقات مصرح بالجزم بها أو تمريضها. وهي خمسة مواضع.

٦- ترجح لدي أن ما علقه البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصيغة الجزم فلقوة طريق ابن أبي طلحة عنده، وليس لوجود عاضد لها؛ وذلك للكثرة الغالبة للمواضع المجزوم بها مقابل المواضع المعلقة بصيغة التمريض،

حيث لا تتجاوز (٥) مواضع من أصل (٥٠) موضعاً. كما أني قد وقفت على عينة لا بأس بها مما علقه البخاري بصيغة الجزم، وكان بعضها مما انفرد به ابن أبي طلحة، ولا عاضد له فيما وقفت عليه، مما يؤكد أن الرأي العام للبخاري في رواية ابن أبي طلحة الأخذ بها، والاعتماد عليها، إلا أني أوصي بدراسة استقرائية لجميع المواضع التي علقها البخاري بصيغة الجزم في صحيحه لتأكيد وجود عاضد لها، أو يتبين من خلالها أن البخاري يرى ثبوتها لذاتها ولو لم يكن هناك عاضد لها.

أما بعد: فهذا البحث نتاج جهد بشري، بذلت فيه ما أستطيع من استقراء ومقارنة وتحليل، حاولت فيه الإضافة العلمية إلى التخصص، إلا أنه لجدّة الفكرة نوعاً ما، ولعدم إمكان الجزم بما أراده البخاري رَحِمَهُ اللهُ في تعليقه لهذه المواضع المحددة بصيغة التمرّيض؛ فإن هذا البحث قابل - أكثر مما سواه من البحوث - للخطأ، راجياً أن يكون إلى الصواب أقرب؛ فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله جل وعلا أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه، وأن يجعله في ميزان الحسنات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: مركز الدراسات القرآنية، ١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.
٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن عبد الملك القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، ط ٧، ١٣٢٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة.
٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لخليل بن عبدالله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط ١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٤. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
٥. تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٦. تبيين الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، محمد عمرو عبداللطيف (ت ١٤٢٩هـ)، ط ١، ١٤١٠هـ، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
٧. التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، لعبد العزيز بن مرزوق الطريفي، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، مكتبة الرشد، الرياض.
٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
٩. تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: سعيد عبدالرحمن القزقي، ط ١، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٠. تغليق تعليق نسخة علي بن أبي طلحة في التفسير من خلال صحيح البخاري - جمع ودراسة، أمين عمر محمد، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد ٣٢، ١٤٣٦ هـ (٣٥-٨٦).
١١. التفسير الصحيح (الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور)، لحكمته بن بشير ياسين، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، دار المآثر، المدينة.
١٢. تفسير القرآن العظيم مسنداً عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، ت: أسعد الطيب، ط ٣، ١٤١٩ هـ، مكتبة نزار الباز، المملكة العربية السعودية.
١٣. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ت: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط ١، ١٤١٦ هـ، دار العاصمة، الرياض.
١٤. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦ هـ)، ت محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
١٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٦. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، ط ٣، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩. سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧ هـ)، ت: د. سعد بن عبدالله آل حميد، ط ٢، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، دار الصميعي، الرياض.

٢٠. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٨هـ)، مع شرحه فتح الباري، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار السلام، الرياض.
٢١. صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (تفسير ابن عباس)، لراشد عبد المنعم الرجال، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٢٢. صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في التفسير، جمع وتخريج ودراسة: أحمد بن عايش العاني، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٣. العجائب في بيان الأسباب، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: د. عبد الحكيم الأنيس، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار ابن الجوزي، الدمام.
٢٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار السلام، الرياض.
٢٦. المراسيل، لأبي داود عبد الرحمن بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، ط ١، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٧. المراسيل، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ت: أحمد عصام الكاتب، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحديث والآثار)، لعبدالله بن محمد ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، ط ١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢٩. معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣٠. من كلام يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٣١. ميزان الاعتدال، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: علي محمد البجاوي، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، دار المعرفة، بيروت.

٣٢. الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل، لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، ت: سليمان بن إبراهيم اللاحم، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣. هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد الحلبي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار ابن القيم، الدمام.

٣٤. هُدى الساري - مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار السلام، الرياض.



**الثَّقَاتُ مِنْ شَيْوْخِ أَبِي دَاوُدَ
سَلِيمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ
(٢٠٢ - ٢٧٥هـ)**

دراسة إحصائية نقدية

د. زياد بن محمد منصور

الأستاذ المشارك في الحديث وعلومه بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

zmssof@gmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

ملخص البحث

موضوع البحث:

إفراد الثقات من شيوخ أبي داود على وجه الاستقلال، مع استخدام المنهج الإحصائي الاستقرائي المقارن في نقد العلماء لشيوخه.

هدف البحث:

المشاركة في خدمة سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بجمع الثقات من شيوخ هذا الإمام على صعيد واحد؛ مما يعكس مدى دقته في صياغة عقد مشيخته من جهة، ويُسهّم في بيان المحتجّ به من مروياته من جهة أخرى، ويضع بين يدي طلاب العلم نماذج تدريبية من النقد المقارن وتحرير الحكم على الرواة من جهة ثالثة.

مشكلة البحث:

كيفية الوصول إلى الثقات من شيوخ أبي داود في ثنايا كتب الرجال، وكتب الجرح والتعديل.

نتائج البحث:

من أهم نتائج هذا البحث أن معظم شيوخه ثقات؛ حيث بلغ عددهم: اثنين وسبعين وثلاث مئة (٣٧٢) شيخ، من مجموع قدره: واحدٌ وأربعون وخمس مئة (٥٤١) شيخ؛ أي بنسبة [٦٨, ٧٦٪] بالمئة، من صحاح الحديث؛ فهي نسبة طيبة تدل على حسن انتقائه لشيوخه، وإمامته في معرفة الرواة.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

شيوخ أبي داود - الثقات - مستقيم الحديث - نقد مقارن - تحرير مرتبة الشيخ.



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِنِ

المُقَدِّمَةُ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد: فلما كان الإسناد قسيم المتن في تمييز صحيح الحديث من سقيمه؛ عني العلماء بأحوال الرواة؛ فصار علم الرجال علماً مستقلاً قائماً برأسه، وصار علم الجرح والتعديل أصلاً في معرفة المقبول من المردود؛ فصنفوا في دقائق حياة الرواة الكثير من المؤلفات التي تُبين مدى قدرتهم على التحمل والأداء؛ فكانت المشيخات من جملة ما كُتب في هذا الشأن؛ فجمعت تراجم شيوخ أحد الأئمة، وربما تناولت نقد المترجم جرحاً وتعديلاً، وبعض مرويات صاحب المشيخة عنه.

ويدخل في هذا الباب، كتاب الحافظ الغساني، أبي علي الجياني: (تسمية شيوخ أبي داود السَّجِسْتَانِي)؛ حققه الدكتور/ زياد محمد منصور، ثم وضع عليه (مستدرَكًا)، وعلى المستدرَك (ذيلاً)؛ فكانت هي الأصول الثلاثة^(١) لهذا البحث.

فهو محاولة استقرار لمراتب شيوخه، والخطوة الأولى في هذا الصدد؛ فخصصته للثقات فقط؛ وسميته: «الثقات من شيوخ أبي داود»؛ دراسة إحصائية نقدية.

أهمية الموضوع:

- ١ - جمع أسماء الثقات من شيوخ أبي داود على صعيد واحد.
- ٢ - دراسة إحصائية نقدية يبنّي عليها بيان نسبة الثقات إلى مجموع شيوخه.
- ٣ - إبراز دقة أبي داود في انتقاء شيوخه، وبراعته في حسن اختيارهم لعقد مشيخته.

(١) سيأتي بيان القول فيها في التمهيد، المطلب الأول: «مصادر أصل مادة البحث».

٤ - أن الأصول الثلاثة المنوه عنها آنفاً لهذا البحث، لم تشترط تحرير مراتب شيوخ أبي داود؛ لذا لم يُحرر فيها توثيق عدد كبير منهم^(١).

هذا، وقد سرت في جمع مادة البحث وإخراجه وفق الخطة، والمنهج التاليين:

● أولاً: خطة البحث.

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وموضوع البحث، ثم خاتمة، تليها قائمة المصادر، ثم فهرس الموضوعات؛ وفيما يلي تفصيل ذلك:

المقدمة؛ وتشتمل على:

١- بيان أهمية الموضوع.

٢- سرد خطة البحث.

٣- المنهج المتبع.

التمهيد؛ ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول - تعريف موجز بأبي داود السجستاني.

المبحث الثاني - تحليل مادة البحث؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر أصل مادة البحث.

المطلب الثاني: تحرير عدد شيوخ أبي داود.

المطلب الثالث: عدد شيوخه الثقات، ومدى وجودهم في (التقريب).

(١) أمثلته هي موضوع حواشي البحث؛ وسيأتي إحصائية لذلك في المبحث ٢، المطلب ٣ من التمهيد.

موضوع البحث: «الثقات من شيوخ أبي داود».

الخاتمة: وفيها ذكر أهم النتائج المستفادة من هذا العمل.

قائمة المصادر.

فهرس الموضوعات.

❖ ثانيًا: المنهج المتبع.

في ترتيب مادة البحث، وتوثيق الشيوخ، وعرض لبعض المصطلحات، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: بين صلب البحث وحاشيته:

جعلتُ صلب البحث لسرد ما يميز أسماء شيوخ أبي داود، مع ذكر رقم ترجمة كلٍّ منهم؛ وذلك حسب ورودها في الأصل المستل من اسم الشيخ.

أما حواشي البحث، فقد خُصِّصَتْ عامتها لتحرير مرتبة توثيق الشيوخ الذين شملهم شرط هذا البحث في عرض أقوال النقاد المؤثرة في مرتبة الشيخ.

المطلب الثاني: ترتيب أسماء الشيوخ والأرقام والرموز المثبتة عقبها:

رتبتُ أسماءهم على حروف المعجم؛ وأعقبت الاسم برقم ترجمته في أحد الأصول الثلاثة لهذا البحث، مع الترميز للأخيرين فقط؛ وهي: [شيوخ أبي داود] للجَيَّانِيّ^(١)، و[المستدرك عليه]: «كج»^(٢)، و[الذيل على المستدرك]: «لك»^(٣).

(١) مثل: إبراهيم بن الحسن المِصْبِيّ [٤١].

(٢) مثل: أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي [٤٧٧ كج].

(٣) مثل: إبراهيم بن دينار [٥٣٩ / لك]. أصل ترقيم الذيل من (١) إلى (٢٢)؛ فأضفت للأول هذا: [٥٣٩]... وهكذا إلى [٥٦٠]؛ وذلك ليتسلسل مع (المستدرك) المنتهي بـ [٥٣٨].

المطلب الثالث: المنهج المتبع في تحرير توثيق شيوخه:

اتفق أن عامة الثقات من شيوخ أبي داود هم من رجال (تقريب التهذيب) للحافظ بن حجر، سوى أربعة ليسوا من رجاله^(١)؛ لذا سيكون قول الحافظ في (تقريبه) هو المعتمد لإيفائه بالغرض في حال اتفاق أقوال النقاد المعبرين في الشيخ، أو في حال وجود اختلاف يسير غير مؤثر لا يحط من ثقته. هذا وقد يُطلق الحافظ على الراوي لفظ: «ثقة» أو فوقها، وحرصاً على الاختصار لم أذكر المرتبة عند كل اسم؛ بل اكتفيت بسرد الأسماء بما يميزها عن بعضها تحت العنوان العام: «الثقات»؛ أما من طرأ عليه غمز غير قاذح، أو قاذح في حال دون حال... فقد بينته في موضعه.

أما إن كان مختلفاً فيه، فأعرض لأقوال النقاد سيما المعبرين منهم، مستفيداً مما جمعه الحافظ في (تهذيبه)، فضلاً عما تم التنبيه عليه مما فاتته من أقوال النقاد؛ وذلك تمهيداً للخلوص إلى تحرير مرتبة الشيخ، لجمع الثقات مادة هذا البحث.

وقد أستأنس بمقولة أبي داود في بعض شيوخه: «لو لم أثق به ما رويت عنه»؛ كقرينة تعديل إذا احتفت بقرائن تعتضد بها، متمشياً مع التوجه العام للحافظين: الذهبي، وابن حجر في تعديل شيوخ أبي داود؛ وإن كانا لم يطرّدا على قاعدة في ذلك؛ فتارة يُفيدان منها في توثيق الشيخ، وتارة في تجويد حاله، وربما نزلا به أو أحدهما إلى ما دون ذلك؛ وقليل هم شيوخه أولئك الذين ينزلون إلى مراتب متدنية من الجرح؛ فلم يعتمد في مشيخته شيخاً لا يُعتضد به، أو لا يصلح حديثه للاعتبار والشواهد؛ وتوضيح ذلك في المطلب التالي:

المطلب الرابع: مقولة أبي داود: «لو لم أثق به ما رويت عنه» وأثرها في توثيق شيوخه:

قالها في شيخه: سَوَّار بن سهل البصري^(٢)؛ وقد ورد في (التهذيبن): أن أبا داود روى عنه في (مسند مالك)؛ فهو ليس من رجال (السنن)؛ وقد اعتمد الحافظان مجرد رواية أبي داود عن «سَوَّار» هذا

(١) سيأتي بيان أكثر في التمهيد، المبحث الثاني، المطلب الثالث: «عدد الثقات... (التقريب)».

(٢) نقله عنه تلميذه الأجرّي في (سؤالاته له ٨٠ / ٢، رقم ١١٨٩).

تحسيناً لحاله؛ فقال الذهبي: «شيخ لأبي داود السَّجِسْتَانِي، لا يُدرى من هو، والظاهر أنه صدوق». ونقل ابن حجر في (تهذيبه) مقولة أبي داود المذكورة فيه. وجزم في (التقريب) بأنه «صدوق» أيضاً^(١).

وقال الذهبي في (الميزان)، عن عبيد الله بن أبي الوزير: «ما عرفت أحداً روى عنه سوى أبي داود؛ ولا بأس به». بينما قال في (الكاشف): «لا أعرفه»^(٢).

وقال في (المغني): «إسماعيل بن عمر، شيخ لأبي داود، لا يُدرى من هو، والظاهر أن مثل هذا صدوق»^(٣).

وقد وثق ابن حجر داود بن أمية الأزدي، بناءً على ما نص عليها في ترجمته: «أن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة». مع أنه لم يذكر فيه نقداً لأحد^(٤). وكذا لم يُورد نقداً في أبي العباس القَلَوْرِي^(٥)؛ وربما للاعتبار نفسه وثقه؛ كما قال أبو داود في الحسين بن علي بن الأسود العجلي: «لا ألفت إلى حكاياته، أراها أوهاماً». فقال الحافظ: هذا مما يدل على أنه لم يرو عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده»^(٦).

بل أول من ربط التوثيق بأبي داود، فاستعمل لفظ: «عنده»، هو: ابنُ القُطان الفاسي؛ فقال: «إسحاق بن إسماعيل، من شيوخ أبي داود، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده فاعلمه»^(٧).

فهي قاعدة ليست مطردة حتى عند أبي داود نفسه؛ فقد يغمز الشيخ ويروي عنه؛ فهو لم يلتفت إلى أوهام من حكايات العجلي - الآنف الذكر -، لكنه انتقى من مروياته عشرة أحاديث في (السنن، والمراسيل)^(٨). وهو الذي قال: «إني لأخاف الله في الرواية عن شُعَيْب بن أَيُّوب الصَّرِيفِينِي»

(١) انظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٢٣٧. والميزان ٢/ ٢٤٥. والتهذيب ٤/ ٢٦٨. والتقريب ٢٥٩.

(٢) انظر: الميزان ٣/ ٢٤. والكاشف ١/ ٦٨٨.

(٣) انظر: المغني ١/ ٨٥.

(٤) انظر التهذيب ٣/ ١٨٠. والتقريب ١٢٨.

(٥) انظر التهذيب ١٢/ ١٤٦. والتقريب ٦٥٤.

(٦) انظر التهذيب ٢/ ٣٤٣.

(٧) انظر: الوهم والإيهام، له (٣/ ٤٦٦، النص ١٢٢٧).

(٨) (٧ في «د»)، و(٣ في «مد»)، قاله الدكتور/ زياد منصور في تحقيقه (شيوخ أبي داود، رقم ١٠٥).

[٤٨٠ كج]؛ وقد روى عنه في (السنن)^(١) أيضًا. وقال في هشام بن عبد الملك بن عمران [٤٤١]: «شيخ مُغفَل». وقال مرة: «شيخ ضعيف». وروى عنه في (السنن)^(٢) كذلك.

وهناك جملة من النماذج «لغير الثقات من شيوخه» - محلها بحث مستقل - تدل على أن مقولته هذه. قاعدة مجملة، تحمل الصبغة الأغلبية لا التفصيلية عنده، فعند غيره من باب أولى؛ فمجرد رواية أبي داود لم تكن شعارًا مُطَرِّدًا لدى النقاد في توثيق شيوخ أبي داود؛ وحاشية هذا البحث مليئة بأمثلة ليست قليلة لشيوخ له ثقات، بان من خلالها أن رواية أبي داود عنهم لم تشفع في توثيقهم عند الحافظ بن حجر، وربما عند غيره، مع أن الأظهر من حالهم التوثيق.

فخلاصة القول: أنني قد أعتبر رواية أبي داود عن الشيخ قرينة توثيق؛ وذلك إن لم أجد فيه جرحًا مؤثرًا، واحتفَّ بقرينة أو أكثر؛ كأن يرد توثيق لآخر؛ مثل: البزار^(٣)، أو قول ابن حبان: «مستقيم الحديث»^(٤)، أو يُعزَّز الحكم بتوثيق الذهبي^(٥)، وقد يُضم إلى ذلك قرائن أخرى؛ كالاستئناس برواية بقي بن مخلد عن الرجل؛ فقد استفاد عندهم أنه «لا يروي إلا عن ثقة»^(٦).... ونحو ذلك^(٧).

(١) انظر: السنن ٣/ ٦٠٢، الأيمان والندور، ح ٣٣٠٤. وسؤالات الآجري ٢/ ٢٩٢.

(٢) انظر: شعيب، وهشام؛ في هذا البحث.

(٣) انظر التعليق على: يحيى بن خلف الباهلي البصري: الجوابي [٤٦٠].

(٤) انظر التعليق على: عبد الله بن عامر بن زُرارة [١٨٥]. وعمر بن يزيد السَّيَّاري [٢٣٦].

(٥) انظر التعليق على: سعيد بن عبد الجبار بن يزيد الكرابسي [١٥٣].

(٦) نقل الزركشي (النكت ٣/ ٣٧٢)، قول بقي: «كل من رويت عنه فهو ثقة». ونقل مُغلطاي (إكماله، ت: سعيد بن عمرو بن سعيد)، قول ابن عبد البر: وشرط بقي «لا يروي إلا عن ثقة عنده». وكثر عند الحافظ في [تهذيبه]؛ كترجمة: (أحمد بن جواس، وأحمد بن سعد بن الحكم، وعصمة بن الفضل التميمي، وأيوب بن محمد بن أيوب). ونقل في (اللسان، ت: إبراهيم بن إسحاق الضبي) عن مسلمة: «روى عنه بقي؛ فهو ثقة عنده». وذكره السخاوي (فتح المغيث ١/ ٣١٦) فيمن تقبل روايته ومن تُرد: «من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر».

(٧) انظر التعليق على: عبد الله بن عامر [١٨٥]. وعبد الله بن عمر: مُشكَّداته [١٨٢]. ومُحمَّد بن قدامة بن إسماعيل [٥٠٩ كج]. ومُحمَّد بن عمران الأنصاري [٥٢٧ كج].

ويُضاف أيضًا، ما تم استدراكه مما فات الحافظ في (تهذيبه)^(١) من أقوال قد تؤثر في تغيير الحكم على الشيخ، وتساعد في بيان مرتبته^(٢).

المطلب الخامس: مصطلحات نقدية يحسن التنبيه عليها:

١ - مفهوم قولهم: «شيخ»: (لا جرح ولا تعديل)

قال أبو حاتم: العباس بن الفضل العدني «شيخ». قال الذهبي: قوله هذا «ليس هو عبارة جرح، وما هي عبارة توثيق»^(٣).

٢ - مفهوم قولهم: «صالح»: (صلاحه في دينه)

إذا قالوا: «صالح»، أو «شيخ صالح» دون إضافة «الحديث» إليه، فإنما أردوا «صلاحه في دينه...» أما حيث أريد الصلاحية في الحديث فيقيدونها^(٤).

٣ - مفهوم قولهم: «صدوق»: (وصف مبالغة)

قال السخاوي: «وصف بالصدق على طريق المبالغة، لا محله الصدق».

وقال أيضًا: «هي متحفظة عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتب التجريح». وقال السيوطي: «مبالغة في الصدق، بخلاف محله الصدق، فإنه دال على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق»^(٥).

٤ - مفهوم قولهم: «مستقيم الحديث»: (بمنزلة الثقة)

(١) انظر التعليق على: عبد الأعلى بن حماد النَّزَّيِّي [٢٢٤]. وعبد السلام بن مُطَهَّر [٢١٦]. ومُحَمَّد بن عبد الجبار: سَنَدُولا [٣٥٠]. ويزيد بن مُحَمَّد بن عبد الصمد الدَّمَشَقِي [٤٦٧].

(٢) انظر التعليق على: الحَكَم بن موسى [١١٧]. وشُجاع بن مُخَلَّد [١٦٥]. وعمرو بن عثمان بن سعيد [٢٣٩]. ومُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد [٢٩٧]. ومُحَمَّد بن الحسين بن الحُرِّ العامري [٣٠٩]. ومُصْعَب بن عبد الله بن مُصْعَب الزُّيَّري النَّسَابَة [٤٨٧ كج].

(٣) الميزان ٢/ ٣٨٥. وانظر التعليق على: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن سَلَام [٢٠٩].

(٤) فتح المغيث ١/ ٢٠٣ المنكر. وانظر التعليق على: أحمد بن عبد الله بن علي المَنْجُوقِي [٩].

(٥) فتح المغيث ١/ ٣٦٤، ٣٦٧. وتدريب الراوي ١/ ٣٤٥.

هو حكم سبر واستقراء؛ بمعنى أن قائله تتبع حديث الراوي وفتشه، فوجده منضبطاً موافقاً لأحاديث الثقات؛ فحاله حال من وافقهم من الثقات.

بل قسّم العلامة العلّميّ توثيق ابن حبان إلى درجات؛ فقال: الأولى: أن يُصرح به؛ كأن يقول: «كان متقناً»، أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك. وهذه لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم. وقد أيد الألبانيّ العلّميّ؛ فقال: هذا تفصيلٌ دقيق يدل على معرفة المؤلف، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو ما لم أره لغيره، فجزاه الله خيراً^(١).

وشواهد هذا كثيرة؛ منها ما هو منشور في ثنایا هذا البحث، ومنها ما هو مُلتقط من خارجه:

أما ما هو مُلتقط من خارج هذا البحث: فهو - على سبيل المثال - ثلاثة شواهد: أولها: قول ابن حبان في سفيان بن مسكين: «تفقدت حديثه، على أن أرى فيه شيئاً يُغرب، فلم أره إلا مستقيم الحديث»^(٢). وثانيها: قول أبي حاتم في معاوية بن سلّمة النّصريّ الكوفيّ: «كان ثقة مستقيم الحديث»^(٣). وثالثها: قول الخطيب في عبد الله بن خيران الكوفيّ: «اعتبرت من رواياته أحاديث كثيرة فوجدتها مستقيمة تدل على ثقته»^(٤).

وأما ما نُثّر في ثنایا هذا البحث: فهو - على سبيل الحصر - أربعة عشر (١٤) شاهداً؛ أولها: قاله ابن عدي في إبراهيم بن العلاء بن الضّحّاك [٥٣]. وثانيها: قاله ابن حبان في الحسن بن عليّ بن راشد [٩١]؛ وقد سبر أحاديثه ابن عديّ أيضاً. وثالثها: قاله أبو حاتم في سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التّميميّ [١٤٥]. أما بقية الأحد عشر: فقد قاله فيهم ابن حبان^(٥).

(١) انظر: (التنكيل ١/ ٤٥٠ - ٤٥١، مع التعليق)؛ في آخر ترجمة محمد بن حبان [رقم ٢٠٠].

(٢) الثقات ٨/ ٢٨٩.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٤.

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٤٥٠.

(٥) الحسن بن يحيى بن هشام [١٠٠]. وسليمان بن عبد الرحمن بن عيسى [١٤٥]. وعبد الرحمن ابن مقاتل [٢٠٨]. وعبد الله بن الجراح [١٨٨]. وعبد الله بن عامر [١٨٥]. وعبد بن سليمان [٢٢٩]. وعليّ بن الحسين بن مطر [٢٥٤]. وعمر بن الخطّاب [٢٣٢]. وعمر بن يزيد السّياريّ [٢٣٦]. ومحمد بن الحسن بن تميم [٣١٢]. ومحمد بن سبّاعة [٣٣١].

المطلب السادس: الرموز والمصطلحات المستعملة:

م	الرمز	الييان
١	٤	السنن الأربعة: د، ت، س، ق
٢	بخ	الأدب المفرد، للبخاري
٣	ت	(كتاب (الجامع الصحيح)؛ للترمذيّ = (سنن الترمذيّ
٤	تم	الشمال؛ للترمذيّ
٥	حم	مسند الإمام أحمد
٦	خ	كتاب (الجامع الصحيح)؛ للبخاري
٧	د	كتاب (سنن أبي داود السَّجِسْتَانِيّ)؛ لأبي داود السَّجِسْتَانِيّ
٨	س	كتاب (سنن النسائيّ)؛ للنسائيّ
٩	الستة	الأئمة الستة، وكتبهم الستة: خ، م، د، ت، س، ق
١٠	سي	عمل اليوم والليلة؛ للنسائيّ
١١	صد	فضائل الأنصار؛ لأبي داود
١٢	عس	مسند عليّ؛ للنسائيّ
١٣	ع	الجماعة (هم الستة في كتبهم الستة): خ، م، د، ت، س، ق
١٤	ق	كتاب (سنن ابن ماجه)؛ لابن ماجه القزويني
١٥	كج	المستدرک؛ د/ زياد منصور، على (تسمية شيوخ أبي داود)؛ للجباني
١٦	كد	مسند مالك؛ لأبي داود السَّجِسْتَانِيّ
١٧	كن	مسند مالك؛ للنسائيّ
١٨	لك	الذيل على المستدرک؛ د/ زياد منصور على (شيوخ أبي داود)؛ للجباني
١٩	ل	مسائل أبي داود للإمام أحمد بن حنبل
٢٠	م	كتاب (صحيح مسلم)؛ لمسلم بن الحجاج
٢١	مد	المراسيل، لأبي داود
٢٢	مق	مقدمة صحيح مسلم
٢٣	هد	كتاب الزهد، لأبي داود



مَجَلَّةُ تَعْظِيمِ الْوَحْيَيْنِ

التَّهْيِيدُ

المبحث الأول:

لمحة موجزة عن الإمام أبي داود السَّجِسْتَانِي (٢٠٢. ٢٧٥هـ)

ذاع صيت أبي داود، وكثر مترجموه، حتى ترجمه المسلم وغيره^(١)، فتكرار المنشور من غير جدوى في مفهوم البحث العلمي غير مجدٍ، وبذل المبذول غير مقبول؛ وبالمقابل، فإن دراسة نقدية لمشيخة كهذه دون التنويه بصاحبها غير مقبول أيضًا؛ فهي أمور لا تُعفي من التعريف بهذا العَلم المشهور؛ لكن بإيجاز:

فهو: الإمام الحافظ، أبو داود، سُليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي، أحد المبكرين في طلب العلم، وكان شغوفًا بلقاء الشيوخ، فسمع من علماء بلده في مقتبل صباه، ومن علماء إقليم خراسان، ثم ارتحل في الطلب، فجاب أرجاء متباعدة من أرض الإسلام، حتى طالت رحلته تخوم الروم؛ فاتسع عقد مشيخته، حتى انتظم [٥٤١] شيخ؛ فيما سيأتي بيانه في المبحث الثاني من هذا التمهيد.

هذه مرحلة الأخذ والطلب، أما مرحلة الأداء والعطاء، فقد بناها أبو داود على أساس ثقافي واسع، متمثل بمشاهير من علماء عصره ممن قدموا إليه، وتعلموا على يديه، وأفادوا منه، ونشروا علمه في بلدانهم؛ إضافة إلى تنوع مؤلفاته في مختلف الفنون؛ في القرآن وعلومه، والحديث وعلله، ومعرفة الرجال والفقه، والزهد...؛ ثم تَوَجَّ ذلك كله بأن كان من نُجباء أصحاب الإمام أحمد؛ إذ لازم مجلسه مدة، وسأله عن دِقاق المسائل في الفروع والأصول، وتأثر به عقيدة وسلوكًا.

(١) فترجمه بعض المسلمين في كتب عامة؛ مثل: (تاريخ بغداد ٩/٥٥. وتهذيب الكمال ١١/٣٥٥. والسير ١٣/٢٠٣). وعند غير المسلمين - ذكر «سزكين» في (تاريخ التراث ١/١/٢٩١) عددًا منهم؛ مثل: «فستفلد، وجولد تسيهر». كما ترجمه «د. زياد محمد منصور» في (مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود للإمام أحمد ٧٦-١٠٠)؛ وأضاف جملة طيبة من أفردة مستقلة، من المسلمين وغيرهم....

المبحث الثاني: تحليل مادة البحث

مصادر أصل مادة البحث - تحرير عدد شيوخه - شيوخه الثقات
ففيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر أصل مادة البحث:

جمعتُ أسماء شيوخ أبي داود في هذا البحث من ثلاثة مصادر؛ وهي:

١ - (تسمية شيوخ أبي داود السَّجِسْتَانِيّ)؛ للحافظ الغَسَانِيّ: أبي عليّ الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّانِيّ (ت ٤٩٨هـ). وعليه: حاشية ابن الدَّبَّاح أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز (ت ٥٤٦هـ)؛ وحاشية غيره أيضًا. حققه: د/ زياد محمد منصور^(١).

٢ - (المستدرك على تسمية شيوخ أبي داود). استدركه: د/ زياد محمد منصور «على كتاب الغساني الآنف الذكر؛ جمع فيه (٦٤) شيخًا. (بحثٌ مُحْكَم).

٣ - (الذيل على المستدرك على تسمية شيوخ أبي داود). ذيله عليه: د/ زياد محمد منصور «أيضًا؛ جمع فيه (٢٢) شيخًا. (بحثٌ مُحْكَم).

المطلب الثاني: تحرير عدد شيوخ أبي داود في مصادر البحث الثلاثة؛ وذلك [من مجمل (٥٦٠) ترجمة إلى (٥٤١) شيخ]:

وتفصيل المجمل: ٤٧٤ في (شيوخ أبي داود)؛ للجَيَّانِيّ وغيره ممن له حواشٍ عليه + ٦٤ في (المستدرك عليه) + (٢٢)^(٢) من (الذيل على المستدرك) = ٥٦٠ ترجمة.

(١) ط ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م بمكتبة العلوم والحكم بالمدينة. تم اعتمادها لشمولها ودقتها على غيرها.

(٢) مجمل تراجم (الذيل) (٣٣) ترجمة، حذفت (١١) ترجمة ابتداءً؛ لذكرها توهّمًا في مشيخته.

أما نزولهم إلى (٥٤١) شيخ، فلوجود تراجم في كتاب الجياني ينبغي حذفها؛ منها: ثنتا عشرة ترجمة تكررت مرتين^(١)؛ وست تراجم فيه ليسوا من شيوخه^(٢)، وسابع في (المستدرك على الجياني)^(٣)؛ فيصير عدد ما يجب حذفه: (١٩) ترجمة؛ فيكون مجموع ما انتهى إلينا من شيوخه: (٥٦٠ - ١٩) = [٥٤١] شيخ.

المطلب الثالث: عدد شيوخه الثقات ومدى وجودهم في (التقريب):

عدد مسرد الأسماء في البحث [٣٨٥] شخصًا؛ يُحذف واحد منهم؛ لأنه ليس شيخًا له^(٤)، وأحد عشر (١١) مكرراً^(٥)؛ فيصفوا عدد الثقات من شيوخ أبي داود [٣٧٣] شيخ؛ وهو العدد المعني بهذه الدراسة؛ على أن جميع هؤلاء الشيوخ هم من رجال (تقريب التهذيب) للحافظ بن حجر، سوى أربعة ليسوا من رجاله^(٦)، وخامساً هو من رجاله لكنه أغفل مرتبته فيه^(٧)؛ فيبقى [٣٦٨] شيخ أطلق الحافظ فيهم أحكامه في (التقريب)؛ فهم بهذا الاعتبار ينقسمون إلى قسمين: الأول: مَنْ وثقهم؛ وهم الأكثر؛ منهم متفق عليهم، وعامة بقيتهم لا خلاف مؤثر فيهم، وعامة النقاد على توثيقهم؛ وهم الذين اقتصر على سرد أسمائهم في هذا البحث. والقسم الثاني: مَنْ نزل بهم الحافظ عن رتبة التوثيق؛ بين وصف: «لا بأس به»، و«صدوق»، و«مقبول»... إلخ؛ علماً أنه لم ينزل بواحد منهم إلى رتبة متدنية لا يُعتضد بها، أو لا تصلح للاعتبار والشواهد؛ ورجال هذا القسم (مع الخمسة الآنف الذكر) هم موضوع حاشية

(١) انظر: (شيوخ أبي داود) للجياني: [١٢، ١٤]، [١٨، ١١٦]، [٣٥، ٢٩٨]، [٦٧، ٤٧٣]، [١٤٨، ١٤٩]، [١٦٦، ٤٥٣]، [٢٣٥، ٣٠٩]، [٢٥٨، ٤١١]، [٢٩٤، ٢٩٥]، [٣٠٣، ٣٨٧]، [٤١٢، ٤١٣] هؤلاء ثقات في هذا البحث. والثاني عشر (صدوق): [٣٢٣، ٤٠١].

علماً أن هناك ثمة تراجم أخرى مكررة أيضاً بتفرعها إلى [أ، ب]؛ منها: [٣١٦ مكرر ٣٥٥/ب] فقد حل محلها الرقم [٣٥٥/أ]؛ وأربعٌ مثلها في الحاشية التالية فلم يتم حذفها:

(٢) وهي: في (شيوخ أبي داود) للجياني: [٨٧، ٢٤٧، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٦١، ٤٥٠] لكن يوجد أربعة غيرها، فلم تُحذف؛ لحلّ بعضها محل بعض: [٧٩/أ، محل ٧٩/ب]، [٩٥/ب، محل ٩٥/أ]، [١٨٤/ب، محل ١٨٤/أ]، [٢٨٢/أ، محل ٢٨٢/ب].

(٣) صاحب الترجمة [٤٨٤]. استدرك لحكايته عنه حكاية وحيدة في (السنن؛ عقب ح ١٣٠٢).

(٤) في البحث ثلاثة: [٩٥/أ، ب]، و[١٨٤/أ، ب]، و[٢٨٢/أ]. الأولان حل «أ» محل «ب» فيهما، فالمعتبر بالعد الأخير فقط؛ لأنه لم يرد في البحث ما يحل محله. (لاحظ الحاشية قبل السابقة).

(٥) انظرها في حاشية التعليق على تكرار التثنية عشرة ترجمة المكررة في المطلب السابق.

(٦) إسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ [٥٥٤/١٦ لك]، والمُزْنِيُّ [٥٤٢/٤ لك]، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَصْبَغِ [٥١٧]، ومُتْقَاتِل [٤٢٢].

(٧) هو: داود بن معاذ العتكي [١٢٨].

البحث، والذين تم عرض أقوال النقاد فيهم والارتقاء بهم إلى التوثيق؛ وهذا جدول يبين إحصائية دقيقة لـ [٣٧٣] شيخ:

عدد من وثقهم الحافظ [٢٥٠ شيخ]					عدد من لم يوثقهم الحافظ: ١١٧ + سكت عنه يُضاف ٤ من خارج (التقريب) = [١٢٣] شيخ				
جواني	مستدرک (كج)	ذيل (لك)	مج	جواني	مستدرک (كج)	ذيل (لك)	خارج التقريب	مج	مجموع كُليّ
٢٣١	١٤	٥	٢٥٠	١٠٥	١٠	٣	٢ جاني ١ كج = ٥ ٢ لك	١٢٣	٣٧٣

الثقات من شيوخ أبي داود

[وعدددهم: (٣٧٣) شيخ]

إبراهيم بن الحسن بن الهيثم الحنعمي المصيصي [٤١]. وإبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة الزبيري المدني^(١) [٤٢]. وإبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي [٤٠]. وإبراهيم بن دينار البغدادي التمار، الكرخي^(٢) [٥٣٩ / ١ لك]. وإبراهيم بن زياد البغدادي: سبلان [٤٥]. وإبراهيم بن سعيد بن عبد العزيز

(١) قال ابن حجر: «صدوق». وهو قول أبي حاتم؛ وزاد: «هو وإبراهيم بن المنذر متقاربان، ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث». بينما زاد ابن سعد: «ثقة». وقال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في (الثقات)؛ وروى عنه: (خ د). انتهى من (التهذيب). وقد وثقه: ابن معين، ومسلم بن قاسم. وقال الذهبي: «أحد الأئمة الأثبات بالمدينة». أما قول أبي حاتم: «صدوق»، فيحمل على المبالغة في الصدق، أو على تفرد بذلك. وأما جمعه له مع ابن المنذر وتقليله معرفتهما بالحديث؛ فمُعْتَرَضٌ بقول ابن معين: «ما بالمدينة أحد إلا ذاك الفتى». وينقل السخاوي قول الزبير بن بكار، في إبراهيم بن المنذر الحزامي: «كان له علم بالحديث، ومروءة وقدر». فيحمل مراد أبي حاتم على أنها لم يبلغا رتبة الثقات الأثبات؛ فتألف الأقوال؛ ويكون الأليق به التوثيق؛ والله أعلم.

(انظر: طبقات ابن سعد ٤٤١ / ٥. وسؤالات ابن محرز لابن معين ١ / ١٠٠. والجرح ٩٥ / ٢. والثقات ٧٢ / ٨. وتهذيب الكمال ٧٦ / ٢. والسير ٦٠ / ١١. وإكمال مغلطاي ١٩٨ / ١. والتهذيب ١١٦ / ١. والتقريب ٨٧. والتحفة اللطيفة ١١٢ / ١).

(٢) قال مغلطاي - وعنه ابن حجر -: «ذكر ابن خلفون أن أبا داود روى عنه».

(انظر: إكمال مغلطاي ٢٠٣ / ١. والتهذيب ١١٩ / ١. والتقريب ٨٩).

الجوهري [٥٥]. وإبراهيم بن العلاء بن الصَّحَّاح الزَّيْدِي الحَمَصِيّ: - ابن - زُبْرِيْق^(١) [٥٣]. وإبراهيم بن الفضل بن أبي سُويد الدَّارِع البَصْرِيّ^(٢) [٥٤]. وإبراهيم بن مروان بن محمد الطَّاطِرِيّ الدَّمَشَقِيّ [٥١]^(٣)، وإبراهيم بن - أبي مُعاوية الصَّرِير - مُحَمَّد بن خازِم الكُوفِيّ^(٤) [٤٩]. وإبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبيد الله التَّيْمِيّ، البَصْرِيّ، قاضيها [٤٦]. وإبراهيم ابن مَهْدِي البَغْدَادِيّ المِصْبِيّ «له غرائب»^(٥) [٥٢]. وإبراهيم ابن موسى بن يزيد التَّيْمِيّ الرَّازِيّ: الفراء، والصَّغِير [٤٧]. وإبراهيم

(١) قال الحافظ بن حجر: «مستقيم الحديث إلا في حديث واحد». قاله ابن عديّ؛ ونبهه مُحَمَّد بن عوف الحمَصِيّ فتركه، على أنه من عمل ابنه محمد. وزاد في (التهذيب): عن أبي حاتم: «صدوق». وعن أبي داود: «ليس بشيء». وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. وفاته توثيق: مَسْلَمَة، والغَسَّانِي، وأبي داود؛ وزاد: «كتب عنه» (السنن: ح ٢٣٢٩، ٤٠٣٢). أما «ليس بشيء»، فقد تعني قلة حديثه؛ ويُعتمد والحالة هذه قوله الذي وافق فيه من وثقه من العلماء؛ فالرجل ثقة، فلا يؤخذ بجريرة ابنه في حديث واحد قد نُبّه عليه فرجع؛ والله أعلم.

(انظر: سؤالات الأَجْرِيّ ٢/ ٢٢٩، ٢٣٩. والجرح ٢/ ١٢١. والثقات ٨/ ٧١. والكاشف ١/ ٢٢٠. وإكمال مُغلَطاي ١/ ٢٦٣. والتهذيب ١/ ١٤٨. والتقريب ٩٢).

(٢) قال الحافظ بن حجر: «مقبول». وقال قال أبو حاتم: «من ثقات المسلمين رضى... سمعت يحيى بن معين ذكره، فقال: يُقال: إنه كثير التصحيف لا يُقيمها». اهـ. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الذهبي: «صدوق». وقال مرة: «ثقة»؛ وهو الأظهر؛ أما قول ابن معين، فقد تجاوزه أبو حاتم؛ ربما لأنه لم يُسنده إلى قائله، إضافة إلى أنه ساقه بصيغة التمرّض؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ٢/ ١٢٢. والثقات ٨/ ٦٩. والميزان ١/ ٥٣. والمغني ١/ ٢٢. وإكمال مُغلَطاي ١/ ٢٦٧. واللسان ١/ ٩٠. والتقريب ٩٢. وقد أغفل من التهذيبين).

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». واعتمده الحافظ؛ بينا وثقه في (التلخيص ٣/ ٩٣)؛ في سند حديث رواه عنه (مد: وصايا، ح ٣١٧)؛ فقال: «رجاله ثقات». وروى عنه (د)، والرازيان. ووثقه الذهبي أيضًا؛ فهو الاختيار الأظهر؛ والله أعلم.

(وانظر: الجرح ٢/ ١٤٠. والكاشف ١/ ٢٢٥. والتهذيب ١/ ١٦٤. والتقريب ٩٤).

(٤) قال ابن حجر: «صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة». بينا جاء في (تهذيبه): روى عنه (د) وبقي. قال أبو زرعة: «لا بأس به صدوق صاحب سنة». وذكره ابن حبان في (الثقات). ووثقه: أبو الطاهر المدني، ومَسْلَمَة، والغَسَّانِي، وابن القطان، وغيرهم. وذكر تضعيف ابن قانع، وتليين الأزديّ له. اهـ. ويُضاف: توثيق الذهبي، وابن خلفون له. وهو توثيق الأكثر، والاختيار الأظهر. إضافة إلى أن لفظ: «لا بأس به» صفة توثيق - على رأي (الرفع والتكميل ٢٢٢) -.. أما تضعيفه، فردّه الحافظ، فضلاً عن أن الطعن في ابن قانع والأزدي مشهور.

(انظر: الجرح ٢/ ١٣٠. والثقات ٨/ ٧٦. وشيوخ أبي داود للغساني ٢/ ٥٩. والكاشف ١/ ٢٢١. وإكمال مُغلَطاي ١/ ٢٧٣. والتقريب ٩٣).

(٥) قال الحافظ بن حجر: «مقبول». وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د حم)، وأبو حاتم؛ وقال: «ثقة». وقال ابن معين: «كان رجلاً مسلماً. قيل: هو ثقة؟ قال ما أراه يكذب». وعن العُقَيْلِيّ، عن ابن معين: «جاء بمناكير». وقال الأزديّ: «له عن عليّ بن مُسَهِر أحاديث لا يُتابع عليها». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال عبد الباقي بن قانع: «ثقة». اهـ.

وقال العُقَيْلِيّ: «حدث بمناكير». فظاهر مُحصلة أقوالهم: أنه ثقة له غرائب؛ والله أعلم.

(انظر: ضعفاء العُقَيْلِيّ ١/ ٦٨. والجرح ١/ ١٣٩. وتاريخ بغداد ٦/ ١٧٨. وتهذيب الكمال ٢/ ٢١٤. وإكمال مُغلَطاي ١/ ٢٩٧. والتهذيب ١/ ١٦٩. والتقريب ٩٤).

ابن يعقوب بن إسحاق السَّعْدِيُّ الجُوزْجَانِيُّ [٥٦]. وأحمد بن إبراهيم بن خالد المَوْصِلِيُّ^(١) [٢٧]. وأحمد بن إبراهيم بن كثير الدَّورَقِيُّ البَغْدَادِيُّ [٤٧٧ كج]. وأحمد بن إبراهيم [٥١٢ كج] لعله: أحمد بن إبراهيم بن كثير الدَّورَقِيُّ [٤٧٧ كج]. وأحمد بن أبي بكر قاسم بن الحارث أبو مُصْعَب الزُّهْرِيُّ فقيه المدينة وقاضيتها^(٢) [٢]. وأحمد بن جَوَّاس الكوفي الحَنَفِيُّ [٢٤]. وأحمد بن حفص بن عبد الله السُّلَمِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ قاضيتها^(٣) [١٧]. وأحمد بن زنجويه النَّسَائِيُّ [١٨ مكرر ١١٦ مُحمد بن مُحَمَّد]. وأحمد بن أَبِي سُرَيْج = أحمد بن الصَّبَّاح الرَّازِيُّ النَّهْشَلِيُّ. وأحمد ابن سعيد بن إبراهيم الرَّبَاطِيُّ [١٣]. وأحمد بن سعيد بن صخر الدَّارِمِيُّ [١٢ = مكرر ١٤] أحمد بن سعيد الدَّارِمِيُّ السَّرْحَسِيُّ. وأحمد بن سنان بن أسد القَطَّان [٧]. وأحمد بن شبيب بن سعيد الحَبْطِيُّ البَصْرِيُّ^(٤) [٢٠]. وأحمد بن أبي شعيب عبد الله بن مسلم الحَرَّانِيُّ [٨]. وأحمد بن صالح المِصْرِيُّ [٦]. وأحمد ابن الصَّبَّاح أَبِي سُرَيْج الرَّازِيُّ

(١) قال الحافظ: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): قال ابن معين: «ليس به بأس» [عن عبد الله بن أحمد] ؛ وعن ابن الجنيدي ، عنه : «ثقة صدوق». اهـ.

ونقل الخطيب عن ابن معين ، أنه يعني «ثقة». ويؤيده رواية ابن الجنيدي. ووثقه الذهبي ؛ ونقل توثيق ابن معين له أيضاً. ولم يُذكر بجرح ؛ فالأظهر أنه ثقة ؛ والله أعلم.

(انظر: سؤالات ابن الجنيدي ٣٠١. وسؤالات ابن حُرْز ٩١ / ١. وعلل أحمد ٦٠٣ / ٢. والجرح ٣٩ / ٢. والثقات ٣٠ / ٨. والكفاية ٦٠. والسير ٣٥ / ١١. والتهذيب ٩ / ١. والتقريب ٧٧).

(٢) قال أبو حاتم ، وأبو زرعة: «صدوق». وزاد ابن حجر: «عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي». روى عنه: (خ م د ت ق) ، وَيَقِي بن مُحَمَّد. ووثقه: وكيع القاضي ، ومسلمة ، والباجي ؛ وزاد الذهبي: «حجة» ؛ وزاد الدارقطني: «في الموطأ». ولم يُغْمَز سوى أن أبا خيثمة نبى ابنه أحمد عن الكتابة عنه. فاستهجنه الذهبي ! وأجاب ابن حجر: باحتمال «دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى بالرأي». وليس هذا جرحاً قادحاً، فضلاً عن كونه احتمال ؛ فتوثيقه أوجه.

(انظر: أخبار القضاة لو كيع ٢٥٨ / ١. والجرح ٤٣ / ٢. والثقات ٢١ / ٨. والتعديل ٣٣٣ / ١. وتهذيب الكمال ٢٧٨ / ١ مع التعليق. والميزان ٨٤ / ١. والتهذيب ٢٠ / ١. والتحفة اللطيفة ٢١١ / ١).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (خ د س). قال النسائي: «صدوق لا بأس به». وقال مرة: «ثقة». وأمر مسلم بالكتابة عنه. اهـ. قال مُغلطاي: قال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات». وقال مُسلمة: «ثقة». وزاد الذهبي: «إمام مشهور». فالأظهر توثيقه.

(انظر: تهذيب الكمال ٢٩٤ / ١. والسير ٣٨٣ / ١٢. وإكمال مُغلطاي ٣٦ / ١. والتهذيب ٢٤ / ١. والتقريب ١٧٢).

(٤) قال الحافظ: «صدوق». وكذا في (التهذيب) عن أبي حاتم. بل في (الجرح): «ثقة». وقال ابن عدي: «قَبِلَهُ أهل العراق ووثقوه». وقال الأزدي: «منكر الحديث غير مَرَضِي». فتعقبه الحافظ بأنه «لا يُعتمد في تضعيف الثقات». وقال ابن خلفون: «لا بأس به». روى عنه (خ) ؛ فالتوثيق به أليق.

(انظر: الجرح ٥٥ / ٢. والثقات ١١ / ٨. وتهذيب الكمال ٣٢٧ / ١. والسير ٦٥٣ / ١٠. وإكمال مُغلطاي ٥٤ / ١. والتهذيب ٣٦ / ١. والتقريب ٨٠. وهُدَى الساري ٤٠٥).

النَّهْشَلِيّ [٤]. وأحمد بن عبد الله بن علي بن سُويْد المَنْجُوْفِيّ البَصْرِيّ^(١) [٩]. وأحمد بن عبد الله بن مَيْمُون بن العباس الغَطَفَانِيّ: ابن أبي الحواريّ [٢١]. وأحمد بن عبد الله بن يونس اليرْبُوعِيّ [٥]. وأحمد بن عبد الواحد الدَّمَشْقِيّ: - عبُود - ابن عَبُود^(٢) [١٠]. وأحمد بن عبدة بن موسى الضَّبِّيّ، بصريّ «رُمي بالنَّصَب» [٢٥]. وأحمد بن عُمَر بن حفص ابن جهم الجَلَّاب الكُوفِيّ، الضرير المقرئ: الوكيعيّ [٤٩١ كج]. وأحمد بن عمرو بن عبد الله بن السَّرْح المِصرِيّ [٣]. وأحمد ابن عمرو بن عبّيدة = أبو العباس القِلَوْرِيّ. وأحمد بن الفُرات بن خالد الأصبهانيّ [١١].

وأحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الأُبَلِيّ العَطَّار^(٣) [٣٣]. وأحمد بن مُحَمَّد بن ثابت بن شَبَّوْه الخُزَاعِيّ المَرْوَزِيّ [١٦]. وأحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشَّيْبَانِيّ البَغْدَادِيّ الإمام [١]. وأحمد بن مُحَمَّد بن أبي خلف البَغْدَادِيّ [٣٥، مكرر ٢٩٨ مُحَمَّد بن أحمد بن أبي خلف]. وأحمد بن مُحَمَّد بن موسى السَّمْسَار المَرْوَزِيّ: مَرْدَوِيّه^(٤) [٥٤١/٣ لك]. وأحمد بن مَنْصُور بن سَيَّار البَغْدَادِيّ: الرَّمَادِيّ^(٥) [٥١٣ كج]. وأحمد بن مَنِيع بن عبد الرحمن البَغَوِيّ [٢٦]. وأحمد بن نَصْر بن زياد النِّسَابُورِيّ [٣٧]. وأحمد بن يوسُف بن خالد المَهَلَّبِيّ الأَزْدِيّ النِّسَابُورِيّ: حَمْدَان [٣٨].

(١) قال ابن حجر: «صدوق»؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه (خ د س). قال النسائي: «صالح». وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال ابن إسحاق الجبال: «ثقة». اهـ. وقد وثقه الذهبي. ولم يُعرف بمزيد نقد؛ فالأليق به التوثيق؛ أما قول النسائي، فقد وجهه السخاوي على الصلاح في الدين.

(انظر: الثقات ٨/٣٠. وتاريخ الإسلام ١٩/٤٦. والتهذيب ١/٤٨. والتقريب ٨١. وفتح المغيث ١/٢٠٣).

(٢) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د س). ووثقه: ابن الحذاء، والعُقَيْلِيّ، وابن أبي عاصم، وغيرهم؛ وقال النسائي: صالح لا بأس به. اهـ. وقال الغساني: «لا بأس به». ووثقه مسكمة، والذهبي. ولم يُذكر بمزيد نقد؛ فالأظهر أنه ثقة؛ أما قول النسائي، فمراده صلاح الدين؛ ولفظة: «لا بأس به» - مع تشدده - توثيق؛ والله أعلم.

(انظر: الكاشف ١/١٩٩. وإكمال مغلطاي ١/٧٨. والتهذيب ١/٥٧. والتقريب ٨٢).

(٣) من أقران أبي داود. قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (هد)، وقال: «صاحب لنا، ثقة». ولم يُذكر بجرح، ولا بمزيد نقد؛ فالأظهر أنه ثقة.

(انظر: السنن ٤/٦٩١ ديات، ح ٤٥٦٤. وتهذيب الكمال ١/٤٢٧. والتهذيب ١/٦٩. والتقريب ٨٣).

(٤) تفرد ابن عساكر في (المشتمل ٥٩) بالرمز لرواية أبي داود، عنه. وهو من رجال (التقريب ٨٤).

(٥) حدث عنه حديثاً واحداً في (المراسيل، ح ١٥٢)، ثم توقف عنه لصحبته الواقعة.

وأخو الإمام = عبد الرحمن بن عبيد الله. وأزهر بن جميل بن جناح البصري^(١) [٧٨]. وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد [٦٠]. وإسحاق بن إبراهيم بن سويد الرَّمْلِيّ [٦٦]. وإسحاق بن - أبي إسرائيل - إبراهيم بن كاجر المَرْوَزِيّ^(٢) [٦٧ مكرر ٤٧٣ أبو يعقوب، عن هشام ابن يوسف]. وإسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد الصَّوَّاف البصريّ [٦٢]. وإسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن رَاهُوِيَه [٥٩]. وإسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدَّمَشَقِيّ الْفَرَادِيسِيّ^(٣) [٦١]. وإسحاق ابن إسماعيل الطَّالْقَانِيّ الْبَغْدَادِيّ [٦٣]. وإسحاق بن الصَّبَّاح الْكِنْدِيّ الْأَشْعَثِيّ الْكُوفِيّ^(٤) [٦٨]. وإسحاق = إسحاق بن - أبي إسرائيل - إبراهيم بن كاجر. وإسماعيل بن إبراهيم بن مَعْمَر الْهَذَلِيّ الْكَرْخِيّ الْهَرَوِيّ [٧٠]. وإسماعيل بن أسد بن شاهين الْبَغْدَادِيّ^(٥) [٧١].

(١) قال ابن حجر: «صدوق يُغرب». وفي (تهذيبه): روى عنه (خ هـ)، (س) ووثقه؛ ومرة: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. لم أتبين مستند نزوله، ولا وصفه بالإغراب؛ لعله لقول (خ) في «الخلع»، عقب حديثه الوحيد (٥٢٧٣): «لا يُتابع فيه عن ابن عباس». قال الحافظ (الفتح): أي «على ذكر ابن عباس فيه، لكن جاء موصولاً من طريق أخرى في الباب»، وعند الإسماعيليّ. فهو ثقة؛ لا تضره مخالفته في حديث وحيد؛ سيما وقد اغتفر الحافظ تخطئة قُرَاد: عبد الرحمن بن غزوان في حديثه الوحيد في هذا الباب (خ: ح ٥٢٧٦)؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ١٣٢/٨. والتعديل للباقي ٣٩٧/١. والمعجم المشتمل ٧٢. وإكمال مُغلطاي ٤٤/٢. والتهذيب ٢٠٠/١. والتقريب ٩٧). (٢) قال ابن حجر: «صدوق تُكلم فيه لوقفه في القرآن». وهو قول: صالح جزرة، والسَّاجِيّ. روى عنه (بخ د)، وبقيّ بن مُحَمَّد. ووثقه: ابن معين، وأحمد، وأبو داود، والبغويّ، والدارقطنيّ، والذهبيّ؛ لكن عَمَزُهُ للوقف غير قادح في الرواية؛ فتوثيقه أظهر؛ بل اعتبره الذهبي ورعاً منه. ونفى عنه التجهم في (السير)، وأضاف: «والإنصاف... أن يكون باقياً على عدالته، والله أعلم». (انظر: سنن أبي داود، ح ١٩٨٥. وتاريخ الدارميّ ١٠٢. والثقات ٢٣٥/٨. وثقات ابن شاهين ٣٦. وتاريخ بغداد ٣٥٦/٦. وتهذيب الكمال ٣٩٨/٢. والكاشف ٢٣٤/١. والسير ٤٧٧/١ - ٤٧٥. والتهذيب ٢٢٣/١. والتقريب ١٠٠).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق ضَعُف بلا مُسْتَد». وأشار في (تهذيبه) إلى أحاديث غير محفوظة، رواها عن ضعفاء؛ الحمل فيها عليهم. وقال: روى عنه (خ د). ووثقه أبو زرعة، وأبو مُسْهَر - الدمشقيان -، وإسحاق بن سيار النَّصَبِيّ، وأبو حاتم، والدارقطنيّ. وقال النسائيّ: «ليس به بأس». اهـ. وقال في (المُتَدَيّ): «وثقه النسائيّ». ويُضاف: توثيق الغسانيّ، والذهبيّ.

ثم إذا دُفِع الطعن، ووثقه الأئمة، وليس فيه مزيد نقد؛ فَلِمَ ينزل عن رتبة الثقة؟! (انظر: الجرح ٢٠٨/٢. والكاشف ٢٣٣/١. والتهذيب ٢١٩/١. والتقريب ٩٩. وهُدَى الساري ٤٠٨).

(٤) قال ابن حجر: «مقبول». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: أبو داود، وحماد بن الحسن بن عنبسة الوراق. هكذا لم ينقل فيه نقداً؛ لكن فاته قول أبي داود فيه: «ثقة».

(انظر: مسائل أبي داود ٣٦١. والسنة للخلال ١١١/١ ح ١٧٤٧. والتهذيب ٢٣٧/١. والتقريب ١٠١).

(٥) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره ابن حجر؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (دق)، وبقيّ. قال ابن أبي حاتم: «ثقة صدوق». وزاد الدارقطنيّ: «ورع فاضل». وقال البزار: «ثقة مأمون». اهـ. ولم يُذكر بجرح؛ ويُضاف: قول الذهبيّ: «ثقة جليل»؛ وهو الاختيار الأظهر؛ أما تفرد أبي حاتم، فيُحمل على المبالغة في الصدق؛ فتألف الأقوال فيه؛ والله أعلم.

(انظر: تاريخ بغداد ٢٧٦/٦. والكاشف ٢٤٣/١. والتهذيب ٢٨٢/١. والتقريب ١٠٦).

وإِسْمَاعِيلُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بن أبي كثير الفَسَوِي^(١) [٥٥٤/١٦ لك]. وإِسْمَاعِيلُ بن يَحْيَى ابن إسماعيل المِصْرِي: المَزْنِي^(٢) [٥٤٢/٤ لك]. وابن إشكاب = علي بن الحسين بن إبراهيم. وابن إشكاب الصَّغِير = مُحَمَّد بن الحسين. والأَعْيَن = مُحَمَّد بن أبي عَتَّاب. وأيوب بن مُحَمَّد بن زياد الوزَّان الرَّقِّي [٧٦]. والبحراني = مُحَمَّد بن مَعْمَر. وبِدْعَة = عبد الله بن إسحاق. وبِشْر بن خالد العَسْكَرِي، نزيل البصرة^(٣) [٨٠]. وبِشْر بن هلال الصَّوَّاف النُّمَيْرِي [٨٢]. وبكر بن خلف البُرْسَانِي البَصْرِي^(٤) [٨٣]. وبُنْدَار = مُحَمَّد بن بَشَّار. وتميم بن الْمُتَصِّر بن تميم الواسطي [٨٤]. وجَرَّاح بن مُحَمَّد العِجْلِي البَصْرِي [٨٩]. وجعفر بن حَمِيد العَبْسِي: زَنْبَقَة [٨٨]. وَجَعْفَرُ بن مُحَمَّد [٩٢ أ كج]؛ هو أحد ثلاثة: ابن شَاكِرِ الصَّائِغِ البَغْدَادِي [٩٢ ب كج]؛ أو ابنِ الهَذِيلِ القَنَادُ الكُوفِي [٩٢ ج كج]؛ أو الوَرَّاقُ الواسِطِي المَفْلُوجُ [٩٢ د كج]. والجُوبَارِي = يحيى بن خلف. وأبو حاتم الرازي = مُحَمَّد بن إدريس. والحارث بن مُسْكِين بن مُحَمَّد المِصْرِي [١١٣]. وحامد بن يحيى ابن هانئ البَلْخِي [١١٩]. وَحِجِّي = مُحَمَّد بن حاتم بن يونس. وحجاج بن أبي يعقوب يوسف الثَّقَفِي: ابن الشاعر [١٢٠]. والحسن بن أحمد

(١) ليس من رجال (التقريب). زاده الحافظ في (تهذيبه)، ورمز لأبي داود؛ وقال: «روى عنه أبو داود في رواية ابن الأعرابي، ولعله من زيادات ابن الأعرابي؛ فإنه ذكر إسماعيل هذا في معجم شيوخه». اهـ. وأسند الخطيب، إلى الدَّارَقُطْنِي قوله: «ثقة صدوق». وهو من المختلف في نسبتهم إلى مشيخة أبي داود؛ وكما ترى فإن الحافظ لم يجزم بنفي ولا إثبات؛ والله أعلم.

(انظر: معجم شيوخ ابن الأعرابي ٦/ ٣٨٤. وتاريخ بغداد ٦١/ ٢٨٣. والتهذيب ١/ ٣٣٠).

(٢) ليس من رجال (التقريب). تفرد الحَلِيلُ بقوله: «روى عنه أبو داود السَّجِسْتَانِي...». وعنه أيضًا: ابن أبي حاتم؛ وقال: «صدوق». لكن قال بلديّه، ابن يونس: «ثقة في الحديث، لا يختلف فيه، حاذق من أهل الفقه... من خير خلق الله عز وجل».

(انظر: الإرشاد ١/ ٤٢٩. ووفيات الأعيان ١/ ٢١٨. وطبقات السُّبُكِّي ٢/ ٩٣).

(٣) روى عنه (خ م د س). وقال النسائي: «ثقة». وقال ابن حبان: «يُغْرَبُ عن شعبة، عن الأعمش بأشياء». لذا قال ابن حجر: «ثقة يُغْرَبُ». انتهى من (التهذيب). ويضاف: قول العَسَّائِي: «ثقة». وزاد أبو جعفر النجار [النحاس]، والذهبي: «مأمون». فالأليق به مطلق التوثيق؛ أما الإغراب، فقد قيده ابن حبان في سياق معين؛ فضلاً عن تفرده به.

(انظر: الجرح ٢/ ٣٥٦. والثقات ٨/ ١٤٥. والمشمول ٨٦. وتاريخ الإسلام ١٩/ ٩٢. وتهذيب الكمال ٤/ ١١٧. وإكمال مغلطاي ٢/ ٣٩٦. والتهذيب ١/ ٤٤٨. والتقريب ١٢٣).

(٤) قال يحيى بن معين (رواية ابن مَرْدَد): «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وروى ابن (أبي خيثمة، وابن الجنيّد)، عن يحيى: «ليس به بأس». وجاء في (التهذيب): روى عنه (خت دق). وقال أبو حاتم «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال أبو داود: «أمرني أحمد أن أكتب عنه». اهـ. ويضاف: توثيق مُسَلِّمَة، والذهبي؛ وهو الاختيار الأظهر؛ سيّما وأن قول ابن معين: «ليس به بأس»؛ يعني التوثيق عنده - على رأي -؛ فقد ساق اللكنوي (في الرفع والتكميل ٢٢١ - ٢٢٢) نماذج تفيد ذلك؛ والله أعلم.

(انظر: سؤالات أبي داود لأحمد ٢٣٧. وسؤالات ابن الجنيّد ٢٧٥. وتاريخ ابن مَرْدَد ٥٥. والجرح ٢/ ٣٨٥. والكاشف ١/ ٢٧٤. والتهذيب ١/ ٤٨٠. والتقريب ١٢٦).

بن أبي شعيب عبد الله الحرّاني؛ «يُغرب» [٩٢]. والحسن ابن حماد بن كُسيب: سَجَّادة^(١) [٩٥/أ]. والحسن بن حماد الوَرّاق الصُّبِّي؛ ليس من شيوخه^(٢) [٩٥/ب]. والحسن بن الربيع البُوراني الكوفي [٩٤]. والحسن بن شوكر البغدادي^(٣) [٩٦]. والحسن بن الصَّبَّاح البزّار الواسطي^(٤) [٤٧٩ كج]. والحسن بن علي بن راشد الواسطي^(٥) [٩١]. والحسن بن علي بن مُحَمَّد الحَلّال [٩٣]. والحسن ابن عيسى بن ماسر جس [٩٨]. والحسن بن مُحَمَّد بن الصَّبَّاح البصري [٩٠]. والحسن بن يحيى بن هشام الرُّزّي^(٦) [١٠٠]. والحسين بن حُرَيْث المَرْوَزِي [١٠١]. والحسين بن علي

(١) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (دق)، واحتج به (س). وقال أحمد: «صاحب سنة ما بلغني عنه إلا خيراً». وقال الخطيب: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. وقد وثقه مسلمة، والذهبي؛ فالأشبه: أنه ثقة صاحب سنة؛ والله أعلم.
(انظر: الثقات ٨/١٧٥. وتاريخ بغداد ٧/٢٩٦. وتهذيب الكمال ٦/١٣٢ مع التعليق. والكاشف ١/٣٢٤. والسير ١١/٣٩٢. والتهذيب ٢/٢٧٢. والتقريب ١٦٠).

(٢) فرق الغساني بينه وبين قرينه السابق: الحسن بن حماد «سجّادة»؛ وليس من شيوخ (د).
(٣) قال الحافظ: «صدوق». بينا وثقه في (الفتح). وقال في (تهذيبه): عنه (د)، وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. ولم يُذكر بجرح؛ ويُضاف: توثيق الذهبي له؛ وهو الاختيار الأليق.
(انظر: الثقات ٨/١٧٦. والكاشف ١/٣٦٢. والتهذيب ٢/٢٨٤. والتقريب ١٦١. وفتح الباري ٥/٤٥٥، وصايا، باب ١٧، ح ٢٧٥٨).

(٤) قال الحافظ: «صدوق يهيم، وكان عابداً فاضلاً». وفي (تهذيبه): روى عنه (خ د ت). قال أحمد: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صدوق، وكان أحمد يرفع من قدره ويحمله». وذكره ابن حبان في (ثقاته). وقال النسائي: «صالح»؛ و«ليس بالقوي». اهـ. فاعتبره الحافظ في (المُتَدَي) تلييناً هيناً. وقال: وثقه أحمد، وأبو حاتم. اهـ. واحتج به البخاري، وروى عنه: (دهد مدل)؛ ووثقه الذهبي؛ وهو مقتضى صنع الحافظ في (المُتَدَي)؛ فهو الاختيار الأليق؛ أما الوهم، فلم أتبين مستنده؛ وأما قول (س): «ليس بالقوي»، فيُحمل على فتور حفظه.
(انظر: الجرح ٣/١٩. والثقات ٨/١٧٦. والمغني ١/١٦١. والتهذيب ٢/٢٨٩. والتقريب ١٦١. وهُدَى الساري ٤١٦).

(٥) قال الحافظ: «صدوق رُمي بشيء من التدليس». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د). ووثقه: [بلديه] بحشل، وابن المديني؛ وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث جداً». وقال عباس العنبري لعبدان الأهوازي: «أتقّه»؛ فتعقبه ابن عدي بقوله: [له أحاديث كثيرة... لم أر بأحاديثه بأساً، إذا حدث عنه ثقة، ولم أسمع أحداً نسبته إلى ضعف غير عباس، ولم أخرج له شيئاً لأنني لم أر له مُنكَراً. اهـ. وقال الذهبي: «ثقة». وهو الأظهر؛ أما رميه بالتدليس فضلاً عن خفت الصيغة، لم أجد له سلفاً فيه؛ بل لم يورده ابن حجر نفسه في كتابه المختص بالمُدلسين: «تعريف أهل التدليس...». وقد نفى الدكتور: مسفر الدُميني، ثبوت التدليس عليه؛ والله أعلم.
(انظر: تاريخ واسط ٢٠٣. والثقات ٨/١٧٤. والكمال ٢/٧٤٣. والمغني ١/١٦٢. والتهذيب ٢/٢٩٥. والتقريب ١٦٢).

(٦) قال الحافظ: «صدوق صاحب حديث». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث، كان صاحب حديث»؛ وقال الصّريفي، والذهبي: «كان حافظاً». اهـ. ولم يُذكر زيادة نقد، ولم يُذكر بجرح. ويُضاف: قول الذهبي: «ثقة يحفظ»؛ وهو الأوجه.

(انظر: الثقات ٨/١٨٠. والكاشف ١/٣٣٠. والتهذيب ٢/٣٢٥. والتقريب ١٦٤).

الخُرَاسَانِي [١٠٦ لعله ١٠٢ الآتي]: الحسين بن عيسى بن حُمران البَسْطَامِي^(١) [١٠٢ لعله ١٠٦ حسين بن علي الخُرَاسَانِي]. والحسين بن مُعَاذ بن خُلَيْف البَصْرِي [١٠٧]. وحفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَةَ الحَوْضِي [١٠٩]. وحَفْصُ بْنُ عَمْرٍو بن رَبَال الرَّقَاشِي [٤٩٣ كج]. والحَكَم بن موسى النسائي البغدادِي^(٢) [١١٧]. والحَمَل = هارون بن عبد الله. وحَمْدَان = (أحمد بن يوسف)، و(مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ). ومُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هَانٍ. وحمزة بن سعيد المَرْوَزِي^(٣) [١١١]. وحُمَيْد بن - مَخْلَد بن - زَنْجُوِيَه النسائي ١١٦ مكرر ١٨ أحمد...]. ومُحَمَّد بن مَسْعَدَةَ السَّامِي البَصْرِي^(٤) [١١٥]. وابن أبي الحوارِي = أحمد بن عبد الله بن مَيْمُون. وحَيَوَة بن شَرِيح بن يزيد الحضرمِي [١١٨]. وابن خَتَّ = يحيى بن موسى الحُدَّانِي. وخُشَيْش ابن أَصْرَم النسائي [١٢٣]. وخَلَف بن هشام بن ثعلب - طالب -

(١) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر، وزاد: «صاحب حديث». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (خ م د س)؛ ووثقه: النسائي، والدارقطني، والحاكم. اهـ. وقد وثقه الذهبي. وهو الاختيار الأظهر؛ أما تفرد أبي حاتم فيحمل على المعنى اللغوي فتألف أقوالهم.

(انظر: سنن النسائي ٥/ ١٩٠، مناسك، ب ٦٩، ح ٢٧٨٩. والجرح ٣/ ٦٠. والثقات ٨/ ١٨٨. والكاشف ١/ ٣٣٤. وتهذيب السير ٢/ ٣٦٣. والتقريب ١٦٨).

(٢) تفرد أبو حاتم بقوله: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (خت م مد). قال ابن معين، والعجلي، وابن قانع: «ثقة»؛ وزاد ابن سعد: «ثبت». وزاد صالح جزرة: «مأمون». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ويُضاف: توثيق ابن المديني له، وقول الذهبي: «حجة». فتوثيقه لا يباريه شك، مع صلاح وزهد؛ والله أعلم.

(انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٤٦. وتاريخ الدارمي ١٠٢، ١٨٨. والجرح ٣/ ١٢٨. وتاريخ بغداد ٨/ ٢٢٦. وتهذيب الكمال ٧/ ١٣٦. والسير ١١/ ٥. وتهذيب ٢/ ٤٣٩. والتقريب ١٧٦).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): ذكره ابن حبان في (الثقات). وروى عنه ابن وضاح، وقال: كان حافظاً ضابطاً. اهـ. وبقوله قال ابن عبد البر. وقال أبو زرعة العراقي: «كان ثقة مأموناً». ونقل العراقي عن ابن حبان: «مستقيم الحديث» - ولم أجده في (الثقات) - . ونقل محقق (تهذيب الكمال)، عن مُعَلَّطاي: «ثقة». ولم يُذكر بجرح؛ فتوثيقه أظهر.

(انظر: المسائل ٨/ ٣٥٨. والثقات ٨/ ٢٠٩. وتهذيب الكمال ٧/ ٣٢٧ مع التعليق. وذيل الكاشف ٨٣. وتهذيب ٣/ ٣٠. والتقريب ١٨٠).

(٤) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره الذهبي، وابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه (م ٤)، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال النسائي: «ثقة». اهـ. ووثقه الغساني، واحتج به مسلم؛ فتوثيقه أظهر؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ٨/ ١٩٧. والمشمول ١١٢. والكاشف ١/ ٣٥٥. وتهذيب ٣/ ٤٩. والتقريب ١٨٢).

البزار الصُّلحيّ [١٢٤]. والخليل بن عمرو الشَّقْفِيّ البَزَّاز البغويّ^(١) [١٢٢]. وداود بن أميّة الأزدي [١٢٧]. وداود ابن رُشيد الخوارزميّ البغداديّ [١٢٦]. وداود بن شبيب الباهليّ

البصريّ^(٢) [١٢٥]. وداود بن مَخْرَاق الفريابيّ^(٣) [١٢٩]. وداود بن معاذ العتكيّ^(٤) [١٢٨]. ودُحَيْم = عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو. ودُكُويّه = زياد ابن أيوب. والرازيّ = يوسف بن موسى. والرّبيع بن سليمان بن داود الجيزيّ [١٣٤]. والرّبيع بن سليمان بن عبد الجبار المراديّ [١٣٣]. والرّبيع بن نافع الحلبيّ [١٣٢]. والرّبيع بن يحيى الأشنائيّ^(٥) [١٣١]. ورجاء بن

(١) قال ابن حجر: «صدوق». وكذا الذهبيّ في نسخة من (الميزان). وجاء في (التهذيب): «قال الخطيب: ثقة. وذكره ابن حبان في (الثقات)». اهـ. ولم يُذكر بجرح.

ويُضاف: ما نقله ابن حبان: «أخبرنا [الحافظ] محمد بن أحمد بن أبي عون [النسويّ الرّيانيّ]، حدثنا خليل بن عمرو بغداديّ ثقة». فالأظهر أنه ثقة. وقد اعتمد الذهبيّ في (الكاشف) توثيق الخطيب له.
(انظر: الإحسان ٣٦١/٧ ح ٣٠٩٣. والثقات ٢٣٠/٨. وتاريخ بغداد ٣٣٥/٨. والميزان ٦٦٧/١. والكاشف ٣٧٦/١. وإكمال مُغلطاي ٢٢٥/٤. والتهذيب ١٦٨/٣. والتقريب ١٩٦).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه (خ د)، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الدارقطني: «ما علمت إلا خيراً». اهـ. ولم يُذكر بجرح. ويُضاف: توثيق الذهبيّ، وابن خلفون له؛ وهو الاختيار الأظهر.
(انظر: الجرح ٤١٥/٣. والثقات ٢٣٥/٨. وسؤالات الحاكم للدارقطنيّ ٢٠٥. والكاشف ٣٨٠/١. وإكمال مُغلطاي ٢٥٢/٤. والتهذيب ١٨٧/٣. والتقريب ١٩٨).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وذكره ابن حبان في (ثقاته).
بينما وثق داود بن أميّة؛ بناءً على أن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة؛ رغم أن هذا ذكره ابن حبان، ووثقه الذهبيّ، أما ابن أميّة فلم يوثقه أحد؛ فتوثيق ابن مخرّاق أولى.

(انظر: الثقات ٢٣٦/٨. وتهذيب الكمال ٤٤٩/٨. والكاشف ٣٨٢/١. والتهذيب ١٨٠/٣. والتقريب ٢٠٠).

(٤) أغفل ابن حجر مرتبته؛ مع أنه روى عنه (د)، واحتج به (س) ووثقه؛ وكذا الذهبيّ؛ وذكره ابن حبان في (ثقاته)؛ ولم يُذكر بجرح.
(انظر: الثقات ٢٣٥/٨. والكاشف ٣٨٢/١. والتهذيب ٢٠١/٣. والتقريب ٢٠٠).

(٥) قال ابن حجر: «صدوق له أوهام». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (خ د)، وأبو حاتم؛ وقال: «ثقة ثبت». وضعفه ابن قانع؛ وزاد الدارقطني: ليس بالقويّ يُخطئ كثيراً؛ حدث عن الثوري، حديث جابر: «جمع صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين». وقال أبو حاتم: «هذا باطل عن الثوري».

فحكّم أبي حاتم بالطلان، ثم حكمه - مع تعنته؛ فيما قاله الذهبيّ - على شيخه بأنه: «ثقة ثبت»، يدل على أنه لم يُجْمَلْهُ التَّبَعَة؛ فهو أخبرُ بشيخه. وقال الذهبيّ في (المغني): «صدوق فيه بعض اللين». وقد دفع عنه في نسخة؛ فقال: «ما من حافظ إلا ضُبط عنه من الوهم ما يشبه هذا...». واعتمد في (الكاشف) توثيق أبي حاتم له. وقال مُغلطاي: قال مَسْلَمَة: «ثقة».

وبناءً على ما تقدم، واعتماداً على تشييد الدارقطنيّ خطأه في «حديث الثوري، وشعبة» فقط، يمكن توجيه الغمز؛ فيكون ضعيفاً في الثوري وشعبة، ثقة في غيرهما؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ٤٧١/٣. والثقات ٢٤٠/٨. وسؤالات الحاكم للدارقطنيّ ٢٠٦. وسؤالات البرقانيّ له ٣٠. والمغني ٢٢٩/١. والميزان ٤٣/٢. والكاشف ٣٩٢. وإكمال مُغلطاي ٣٤٦/٤. والتهذيب ٢٥٢/٣. والتقريب ٢٠٧. وهُدَى الساري ٤٢٢).

مُحَمَّد بن رَجَاء البصريّ [١٣٦]. وَرَجَاء بن المَرْجِيّ المَرْوَزِيّ [١٣٥]. وَالرَّمَادِيّ = أَحْمَد بن مَنْصُور. وَزُبْرِيْق = إِبْرَاهِيم بن العلاء. وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيّ = عَبْد الرَّحْمَن بن عمرو. وَزُغْبَةَ = عِيسَى بن حماد. وَالزَّمَن = مُحَمَّد بن المثنى. وَزَنْبَقَةَ = جَعْفَر بن حُمَيْد. وَزَنْبِج = مُحَمَّد بن عَمْرُو بن بَكْر. وَزَهْر بن حرب بن شَدَاد النسائيّ [١٣٧]. وَزِيَاد بن أَيُوب بن زِيَاد الطُّوسِيّ: دَلُويّه [١٣٩]. وَزِيَاد بن يَحْيَى بن زِيَاد الحَسَنِيّ [١٤٠]. وَزَيْد ابن أَخْزَم الطَّائِيّ [١٣٨]. وَسَبْلَان = إِبْرَاهِيم بن زِيَاد. وَسَجَّادَة = الْحَسَن بن حماد بن كُسَيْب. وَسُرَيْج بن يُونُس المَرْوَرُوذِيّ [١٦٣]. وَسَعْدُويّه = سَعِيد بن سُلَيْمَان البَزَّاز [١٥٥]. وَسَعِيد بن عبد الجَبَّار بن يَزِيد الكَرَابِيسِيّ^(١) [١٥٣]. وَسَعِيد بن مَنْصُور بن شُعْبَة الخُرَّاسَانِيّ [١٤٧]. وَسَعِيد بن يَحْيَى بن سَعِيد بن أَبَان الأُمَوِيّ؛ «ربما أخطأ» [١٥٢]. وَسَعِيد بن يَعْقُوب البَغْدَادِيّ [١٤٩ مكرر ١٤٨ سَعِيد الطَّلَقَانِيّ]. وَسَلَمَة بن شَيْب المِسْمَعِيّ [١٦١]. وَسُلَيْمَان بن حرب الوَاشِجِيّ [١٤١]. وَسُلَيْمَان بن دَاوُد بن حَمَاد المَهْرِيّ [١٤٣]. وَسُلَيْمَان بن دَاوُد العَتَكِيّ الزَّهْرَانِيّ [١٤٢]. وَسُلَيْمَان بن عبد الرَّحْمَن بن حَمَاد التَّمَّار^(٢) [١٤٤]. وَسُلَيْمَان بن عبد الرَّحْمَن بن عِيسَى التَّمِيمِيّ الدَّمَشْقِيّ: ابن بنت شُرْحَبِيل^(٣) [١٤٥].

(١) قال أبو حاتم: «صدوق». وتبعه الحافظ ؛ وفي (تهذيبه): عنه (م د) ، ووثقه الخطيب ، وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. وفي نسخة (للجرح): «ثقة صدوق». ووثقه الذهبي. فهو الأليق.

(انظر: الجرح ٤/ ٤٤. والثقات ٨/ ٢٧٠. والميزان ١/ ١٤٧. والكاشف ١/ ٤٣٩. والتهذيب ٤/ ٥٢. والتقريب ٢٣٨).

(٢) قال الحافظ: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د) ؛ ونقل قول ابن بلده مُطَيَّن: مُحَمَّد الحَضْرَمِي: «ثقة». اهـ. وقال ابن الجَزَرِيّ: «ثقة مُقَرَّرٌ». فَلِمَ نزل إلى «صدوق» ؟ !

(انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٤. وإكمال مُغلطاي ٦/ ٧٥. والتهذيب ٤/ ٢٠٦. والتقريب ٢٥٣).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق يُحْطَى». وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (خ د) ، والرازيان. قال ابن الجُنَيْد، عن ابن معين: «لا بأس به». وكذا صالح جزرة. وقال النسائي: «صدوق» ؛ وزاد أبو حاتم: «مستقيم الحديث». ووثقه: أبو داود ، والفَسَوِيّ ، والدارقطني ، وابن معين في رواية معاوية بن صالح. وأنكروا كثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين ؛ وزاد أبو حاتم: «وكان لا يُميز». اهـ. قال الذهبي في (الميزان): «بلى والله ، كان يميز ، ويدري هذا الشأن... ، لو لم يذكره العُقَيْلِيّ في (الضعفاء) لما ذكرته ؛ فإنه ثقة مطلقاً ؛ قال

أبو داود: ثقة يُحْطَى كما يُحْطَى الناس». وقال في (الكاشف): «مُفْتٍ ثقة». وقول أبي داود هو الأظهر في حاله.

(انظر: سؤالات ابن الجُنَيْد ٤٢٣. والمعرفة والتاريخ ٢/ ٤٥٣. وسؤالات الأَجْرِيّ ٢/ ١٩١. وضعفاء العُقَيْلِيّ ٢/ ١٣٢. والجرح ٤/ ١٢٩. والثقات ٨/ ٢٧٨. وسؤالات الحاكم للدارقطنيّ ٢١٧. والميزان ٢/ ٢١٢. والكاشف ١/ ٤٦٢. وإكمال مُغلطاي ٦/ ٧٥. والتهذيب ٤/ ٢٠٧. والتقريب ٢٥٣. وهُدَى الساري ٤٢٧).

وابن أبي سَمِينَةَ = مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى. وسندول = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّار. وسهل بن بَكَار الدَّارِمِي^(١)
[١٦٠]. وسهل بن صالح بن حكيم الأنطاكي^(٢) [١٥٧]. وسهل بن مُحَمَّد بن الزُّبَيْر العَسْكَرِي [١٥٨].
وسَّوار بن عبد الله بن سَّوار العَنْبَرِي [١٦٢]. وشاذ = هلال بن فَيَّاض اليَشْكُرِي البصري^(٣) [١٦٦]
مكرر ٤٥٣ هلال]. وشُجاع بن مَحَلَّد الفَلَّاس البغويّ المفسر، نزيل بغداد^(٤) [١٦٥]. وابن بنت

(١) قال الحافظ بن حجر: «ثقة ربما وهم». نعم أطلق النقاد توثيقه، أما الوهم فقد سبقه إليه ابن حبان؛ فقال: «ربما وهم وأخطأ». فتعقبه الحافظ نفسه في (المُتَدَي) «فيمين ضَعُف بأمر مردود... أو لتأخر عصره»؛ فقال: «ذكره ابن حبان بلا مستند»؛ فمطلق التوثيق أليق بحاله.

(انظر: الجرح ٤/١٩٤. والثقات ٨/٢٩١. وسؤالات الحاكم للدارقطني ٢٢١. والسير ١٠/٤٢٢. والتهذيب ٤/٢٤٧. والتقريب ٢٥٧. وهُدَى الساري ٤٨٦).

(٢) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): «روى عنه: (د)، (س)؛ وقال: «لا بأس به»، وأبو حاتم؛ وقال: «ثقة». وكذا مسلمة، وأبو زكريا الأزدي؛ وقال ابن حبان: «ربما أخطأ». اهـ. وثقة الذهبي؛ وهو الاختيار الأظهر؛ والله أعلم.
(انظر: الجرح ٤/١٩٩. والثقات ٨/٢٩٢. والكاشف ١/٤٦٩. والتهذيب ٤/٢٥٣. والتقريب ٢٥٨).

(٣) خلاص الحافظ بن حجر إلى أنه: «صدوق له أوهام وأفراد». وقد جاء في (تهذيبه): «روى عنه (د)، والرازيان، وابن معين... وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة». وقال مسلمة: «لا بأس به». وقال الساجي: «صدوق عنده مناكير يرونها عن عُمر بن إبراهيم العبدي، عن قتادة». وقال ابن حبان: «كان ممن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد، لا يُشْتَغَل بروايته، كان مُحَمَّد ابن إسماعيل البخاري شديد الحمل عليه». اهـ.

أما مقولة ابن حبان، وإشارة الحافظ إلى أوهامه وأفراده؛ فتفيدان بقيد الساجي؛ أي بروايته عن عمر العبدي. فإنه ضعيف في قتادة؛ فالحمل فيها على العبدي لا على شاذ.

أما حكاية ابن حبان عن البخاري: أنه «كان شديد الحمل عليه»؛ فيرد عليها أمور ثلاثة:
الأول: أنه لم يرد أي نوع حمل عليه في كتب البخاري المعنية المشهورة. والثاني: أنه من أفراد ابن حبان؛ فلم ينقله غيره من المعنيين بنقل نقد البخاري للرجال؛ كالتزمذي، وابن عدي، والعُقَيْلي؛ بل لم يدخلوا شاذاً في كتبهم. والثالث: أنه لم يوضح نوع الحمل المراد؛ فعلى فرض ثبوته يكون الحمل فيه على غيره لا عليه؛ فيما قيده الساجي آنفاً.

أما القول: بأنه «صدوق»، فهو مرجوح؛ وذلك برواية أبي داود عنه، فهي قرينة توثيق، وبتوثيق أبي حاتم صراحة؛ وهما أعلم بشيخيهما. وهو الاختيار الأظهر للذهبي؛ فقد قال في (الميزان): «صدوق، وقد وثقه أبو حاتم». بينما قال في (الكاشف): «ثقة»؛ وزاد في (السير): «الحافظ»؛ فهو الاختيار الأليق به؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ٩/٧٨. والمجروحين ١/٣٦٣، ٢/٨٩. والميزان ٢/٢٦٠، ٤/٣١٦. والكاشف ١/٤٧٧. والسير ١٠/٤٣٣. والتهذيب ٤/٢٩٩. والتقريب ٢٦٣).

(٤) تفرد جزرة بقوله: «صدوق». وزاد الحافظ: «وهم في حديث واحد، رفعه وهو موقوف، فذكره بسببه العُقَيْلي». وليس في المطبوع في (ضعفائه)؛ ونفي (د. بشار عواد) وجودها في نسخته المخطوطة. وسقط قول جزرة من (التهذيب)؛ وفيه: «روى عنه (م د)»؛ وقال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة الرازي: «ثقة»؛ وزاد الحسين بن قَهْم، وابن قانع: «ثبت». اهـ. وذكره ابن شاهين في (ثقاته)، وقال الذهبي: «حُجَّة خَيْر»، وقال أيضاً: «أحد الثقات». وهو الاختيار الأظهر. ثم إن ثبت وهمه في رفع حديث، فهل تنزل رتبته عن الثقة بسببه؟!

(انظر: الجرح ٤/٣٧٩. والثقات ٨/٣١٣. وثقات ابن شاهين ١١٥. وتاريخ بغداد ٩/٢٥١. وتهذيب الكمال ١٢/٣٨١ مع التعليق. والميزان ٢/٢٦٥. والكاشف ١/٤٨٠. والتهذيب ٤/٣١٢. والتقريب ٢٦٤).

شَرْحِيل = سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى. وشُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ ابن رُزَيْق الصَّرِيفِي^(١) [٤٨٠ كج].
وصاعقة = مُحَمَّد بن عبد الرحيم. وصالح بن سُهَيْل النَّخَعِي الكوفي^(٢) [١٦٧]. والصغير = إبراهيم بن
موسى بن يزيد. وصفوان بن صالح بن صفوان الدمشقي^(٣) [١٦٩]. والضعيف = عبد الله بن مُحَمَّد
بن يحيى. وابن أبي عاصم النبيل = عمرو بن الضحّاك. وابن عائشة = عبيد الله ابن مُحَمَّد بن حفص. وعَبَاد
بن موسى الحُتَيْلِي [٢٧٨]. والعبّاس بن عبد العظيم العَبْرِي [٢٧٠]. وعبّاس بن الفرج الرياشي النحوي
[٢٧١]. وعبّاس بن مُحَمَّد بن حاتم الدُّورِي [٤٨١ كج]. والعبّاس بن الوليد بن مَزِيد البيروتي^(٤) [٢٧٢].

(١) قال ابن حجر: «صدوق يُدلس». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د مد) ؛ وقال: «إني لأخاف الله في الرواية عنه». وقال الدارقطني: «ثقة». وزاد الحاكم: «مأمون». وقال ابن حبان في (الثقات): «يخطئ ويدلس...». اهـ. ووصفه الدارقطني بالتدليس أيضًا ؛ قاله الحافظ. وقال الذهبي: «ثقة». فظاهر أقوالهم ، أنه ثقة يُدلس. (د: ح ٣٣٠٤) حديث وحيد فقط.
(انظر: الثقات ٨/ ٣٠٩. وتاريخ بغداد ٩/ ٢٤٥. والمستدرک ١/ ٢٠٥ باب ما بين المشرق والمغرب قبلة ؛ وليس فيه: «مأمون». والعبر للذهبي ١/ ٣٧٥. وإكمال مُغلطاي ٦/ ٢٦٩. والتهذيب ٤/ ٣٤٨. والتقريب ٢٦٧. وطبقات المدلسين ٨٧).
(٢) قال ابن حجر: «مقبول». وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د) ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، ومُطِينٌ ؛ وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ويُضاف ، قول الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأقرب ؛ وتلاميذه هؤلاء أئمة نقاد، معروفون بدقة التحري ، ولم يُذكر بجرح ؛ والله أعلم.
(انظر: الثقات ٨/ ٣١٨. والكاشف ١/ ٤٩٥. والتهذيب ٤/ ٣٩٣. والتقريب ٢٧٢).

(٣) قال الحافظ: «ثقة» ، وكان يدلس تدليس التسوية ؛ أما التسوية فنقلها في (تهذيبه) من (المجروحين) ، نقلًا عن أبي زُرْعَة الدمشقي. روى عنه هو ، والرازيان ، ويَقِي. وقال أبو داود: «حجة». وقال مسَلَمَة ، والغساني ، وغيرهما: «ثقة». وقال الترمذي: «ثقة عند أهل الحديث». اهـ. وقول الترمذي هذا ، نسبة مُغلطاي إلى أبي علي الطوسي ، وأبي عيسى البوغِي. وقال أبو حاتم: «صدوق». فيُحمل على المبالغة. وقال الذهبي: «الحافظ المحدث الثقة» ؛ وهو الاختيار الأظهر ؛ فعامة من ذُكر على إطلاق توثيقه ، فأبو زرعة الدمشقي تفرد بوصفه بالتسوية - إن ثبت - ؛ ثم كيف يجتمع التوثيق مع القدح بالعدالة بسبب التسوية ؟
(انظر: جامع الترمذي ح ٣٥٠٧. والجرح ٤/ ٤٢٥. وسؤالات الأَجَرِّي ٢/ ١٩٢. والثقات ٨/ ٣٢١. والمجروحين ١/ ٩٤. والسير ١١/ ٤٧٥. وإكمال مُغلطاي ٦/ ٣٨٢. والتهذيب ٤/ ٤٢٦. والتقريب ٢٧٦).

(٤) قال أبو حاتم ، وابن الطَّبَّاع: «صدوق» ؛ واختاره الذهبي في (الكاشف) ، وزاد الحافظ: «عابد». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د) ، (س) ؛ وقال: «ليس به بأس» ؛ وقال مرة: «ثقة». وقال ابن أبي حاتم: «صدوق ثقة». وقال مسَلَمَة: «وكان ثقة مأموناً فقيهاً». وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله من المتقين في الروايات». اهـ. ولم يُعْمَز. ووثقه: العجلي ، وابن القطان ، والجَيّاني ، وقال الذهبي في (السير): «الإمام الحجة المقرئ الحافظ». ووصفه بالزهد والصلاح ؛ فالرجل «ثقة عابد» ؛ ويُحمل لفظ «صدوق» على المبالغة ؛ يؤيده جمع ابن أبي حاتم له مع لفظ «ثقة».

(انظر: ثقات العجلي ٢٤٩. والجرح ٦/ ٢١٤. والثقات ٨/ ٥١٢. والمشتمل ١٥٠. والكاشف ١/ ٥٣٦. والسير ١٢/ ٤٧١. وإكمال مُغلطاي ٧/ ٢٢١. وغاية النهاية ١/ ٣٥٥. والتهذيب ٥/ ١٣١. والتقريب ٢٩٤).

وعبد الأعلى بن حماد بن نصر البصري: النَّزَّيِّي^(١) [٢٢٤]. وعبد الجبار بن العلاء ابن عبد الجبار العطار البصري^(٢) [٥٤٣ / ٥ / لك]. وعبد الحميد بن بيان بن زكريا الواسطي السَّكْرِي^(٣) [٢٢٣]. وعبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي: دُحَيْم [٢٠١]. وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم العبدي النيسابوري [٢٠٢]. وعبد الرحمن بن عبيد الله بن حكيم الأسدي الحلبي الكبير: أخو - ابن أخي - الإمام^(٤) [٢٠٦]. وعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله أبو زُرعة الدمشقي [٢٠٣]. وعبد الرحمن ابن المبارك العيشي البصري [٢٠٧]. وعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن سَلَام

(١) قال النسائي: «لا بأس به». وهو أحد قَوَيْي ابن معين، واختيار الحافظ. وقال صالح جزرة، وابن خراش: «صدوق». بينما جاء في (التهذيب): روى عنه: (خ م د)، وبقي. وقال ابن معين، وابن قانع، والدارقطني، ومسلمة، والخليلي: «ثقة». وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. ويضاف: قول الذهبي: «ثقة». وهو اختيار موفق؛ أما قول ابن معين: «لا بأس به»، فيحمل على قوله الآخر: «ثقة»؛ وكذا قول النسائي. أما قولهم: «صدوق» فلا يقوى أمام توثيق من وثقه، ومن روى عنه، ومن احتج به؛ فيحمل على المبالغة في الصدق؛ ويؤيده قول السمعاني: «من الثقات الصادقين». فتألف أقوالهم؛ لذا قال الخليلي: ثقة متفق عليه. (انظر: سؤالات ابن الجنيّد لابن معين ٣٥٨، ٤٣٢. والجرح ٢٩/٦. والثقات ٤٠٩/٨. وسؤالات السلميّ للدارقطني ٢٠٩. والإرشاد ٢٥٣/١. وتاريخ بغداد ٧٥/١١. والأنساب ٤٨٠/٥. والكاشف ٦١١/١. والتهذيب ٩٣/٦. والتقريب ٣٣١).

(٢) تفرد ابن عساكر بقوله: روى عنه (د). قال ابن حجر: «لا بأس به». وهو أحد قَوَيْي النسائي؛ وجاء في (التهذيب): روى عنه: (م ت س)، وأبو حاتم؛ وقال: «صالح الحديث». وقال مرة: «شيخ». وقال النسائي، والعجلي: «ثقة». وقال ابن حبان: «كان متقناً». اهـ. ويضاف: قول الذهبي: «ثقة». فهو صالح في دينه، ثقة في الحديث؛ والله أعلم. (انظر: الجرح ٣٢/٦. والثقات ٤١٨/٨. والمشمّل ١٦٤. وتهذيب الكمال ٣٩٠/١٦. والكاشف ٦١٢/١. والتهذيب ١٠٤/٦. والتقريب ٣٣٢).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (م د ق). وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال مسلمة: «ثقة». اهـ. ويضاف: قول الغساني، والذهبي: «ثقة» أيضاً. فهو الاختيار الأظهر؛ ويُسْتَأْنَس لذلك: أن رواية (م د) عنه قرينة توثيق له أيضاً، وأنه لم يُذَكَّر بجرح. (انظر: الجرح ٩/٦. والثقات ٤٠١/٨. والكاشف ٦١٤/١. والتهذيب ١١١/٦. والتقريب ٣٣٣).

(٤) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: بقي، (د)، (س) وقال: «لا بأس به». وقال أحمد بن إسحاق الوزان: «ثقة». وقال أبو حاتم: «سألته وكان يفهم الحديث». اهـ. وقال الذهبي: «الحافظ المحدث الإمام، مُسْنِد حلب». فالأقرب توثيقه. (انظر: الجرح ٢٥٨/٥. والعلل، ح ٨٦. والثقات ٣٨٢/٨. والسير ٥٢٢/١١. والتهذيب ٢٢٥/٦. والتقريب ٣٣٩).

البغدادِي^(١) [٢٠٩]. وعبد الرحمن بن مقاتل التُّسْتَرِي^(٢) [٢٠٨]. وعبد الرحيم بن مُطَرِّف الرُّوَاسِي السَّرُوجِي [٢٢٥]. وعبد السلام بن مُطَهَّر ابن حُسَام البصري^(٣) [٢١٦]. وعبد العزيز بن الخطاب الكوفي^(٤) [٢١٤]. وعبد العزيز بن يحيى بن يوسُف البَكَّائِي^(٥) [٢١٣]. وعبد الغني بن أبي عقيل رِفَاعَة بن عبد الملك المصري [٢٢٧]. وعبد الله بن إسحاق الجوهري البصري: بِدْعَة [١٧٥].

(١) قال النسائي (مَرَّةً): «لا بأس به». وبه قال مَسْلَمَة؛ وهو اختيار ابن حجر؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د)، (س) - وقال: ثقة -، وأبو حاتم؛ وقال: شيخ. ووثقه الدارقطني. وقال ابن حبان في (ثقاته): ربما خالف. اهـ. ويُضاف: قول مُغَلَّطاي: «صحح ابن القطان حديثاً له عند (س)». ولفظ: «شيخ» لا جرح ولا تعديل؛ فالأوجه توثيقه. (انظر: الجرح ٥/٢٨٣. والثقات ٨/٣٨٣. والمشمئل ١٦٩. والكاشف ١/٦٤٢. وإكمال مُغَلَّطاي ٨/٢٢١. والتهذيب ٦/٢٧٦. والتقريب ٣٤٩).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د). وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». اهـ. ولم يذكر بجرح. وقال الذهبي: «ثقة»؛ وهو الاختيار الأشبه. (انظر: الجرح ٥/٢٩٢. والثقات ٨/٣٧٩. والمشمئل ١٧٠. والكاشف ١/٦٤٥. والتهذيب ٦/٢٧٦. والتقريب ٣٥١).

(٣) تفرد أبو حاتم بقوله: «صدوق»؛ واختاره ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (خ د). وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ويُضاف: قول أبي داود: «كان ضابطاً، رأيت ابن معين عنده». وقول الدارقطني، والذهبي: «ثقة»؛ وهو الأظهر؛ والله أعلم. (انظر: سؤالات الأَجَرِّي ٢/١٣١. وسؤالات البرقاني ٤٨. وسؤالات الحاكم ٢٤٣. والكاشف ١/٦٥٣. والسير ١٠/٤٣٦. والتهذيب ٦/٣٢٥. والتقريب ٣٥٥).

(٤) تفرد أبو حاتم بقوله: «صدوق». واختاره ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: الرازيان. ووثقه عمرو بن علي [الفلاس]. اهـ. وفاته: قول يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق». وقول الأَجَرِّي: «قلت لأبي داود يُحدِّث عن عبد العزيز بن خطاب؟ فقال: ما ناله؟!». ويُضاف قول الذهبي: «ثقة»؛ وهو الاختيار الأظهر؛ والله أعلم. (انظر: سؤالات الأَجَرِّي ١/١٥٤. والجرح ٥/٣٨١. وتهذيب الكمال ١٨/١٢٦. والكاشف ١/٦٥٥. والسير ١٠/٤٢٥. والتهذيب ٦/٣٣٥. والتقريب ٣٥٦).

(٥) قال أبو حاتم: «صدوق». وزاد ابن حجر: «ربما وهم». وجاء في (تهذيبه): روى عنه: بقي ابن مُخَلَّد، و(د) وقال: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال ابن الحذاء: «لا بأس بروايته». اهـ. وبالأخير قال ابن عدي. وذكره العُقَيْلِي في (الضعفاء). وقال مُغَلَّطاي: «ذكره ابن الجارود في كتاب الضعفاء». وتعبه البخاري في حديث: (إكرام ذي الشيبة)؛ بأنه «لا يُتابع عليه». لكن حَلَّ الذهبي تبعته ضعف راوٍ آخر في إسناده. وأطلق عليه في (الكاشف) لفظ: «ثقة». وهو الأشبه. ثم هل يحيط منه تفرد في حديث وحيد الحمل فيه على غيره؟! (انظر: سؤالات الأَجَرِّي ٢/٢٦١. والجرح ٥/٤٠٠. وضعفاء العُقَيْلِي ٣/٢٠. والثقات ٨/٣٩٧. والكامل ٥/١٩٣٠. وتهذيب الكمال ١٨/٢١٥. والميزان ٢/٦٣٨. والكاشف ١/٦٥٩. وإكمال مُغَلَّطاي ٨/٢٧٩. والتهذيب ٦/٣٦٢. والتقريب ٣٥٩).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَصْبَغِ [٥١٧ هـ] = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْأَصْبَغِ الْبَغْلَبَكِيُّ^(١) [٥١٧ هـ] ب كج. وعبد الله بن الجراح بن سعيد القُهْستاني^(٢) [١٨٨]. وعبد الله بن جعفر بن يحيى البرمكي البصري، نزيل بغداد [١٨٧]. وعبد الله بن سالم الزبيدي الكوفي: الملفوج^(٣) [١٩١]. وعبد الله بن سعيد بن حصين الأشج الكندي الكوفي [١٨٩]. وعبد الله بن الصَّبَّاح الهاشمي البصري [١٩٥]. وعبد الله بن عامر بن زُرارة الحضرمي الكوفي^(٤) [١٨٥]. وعبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام الدارمي، الإمام [١٨٦]. وعبد الله بن عمر ابن محمد بن أبان الجعفي^(٥): مُشْكَدَانَةٌ^(٦) [١٨٢]. وعبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج

(١) ليس من رجال (التقريب). روى في (الزهد، ح ٤١٩)، عن عبد الله، عن الوليد، عن غير الأوزاعي.... وروى الآجري، عن أبي داود، عن عبد الملك، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي.... قال الذهبي: «عن الوليد بن مسلم بخبر منكر». وزاد ابن حجر: روى عنه أبو زُرْعَة الدمشقي في (تاريخه)، وقال: كان ثقة. اهـ. أما الخبر المنكر، فالحمل فيه على الوليد؛ فإنه يدلّس ويسوي، خاصة حديث الأوزاعي.

(انظر: الجرح ٣٤٣/٥. وسؤالات الآجري ٢٢١. والميزان ٦٥١/٢. واللسان ٥٧/٤. وطبقات المدلسين ١٣٤).

(٢) قال أبو زرعة: «صدوق». وقال أبو حاتم: «كثير الخطأ ومحل الصدق»؛ وقال الحافظ: «صدوق يخطئ». وجاء في (التهذيب): روى عنه: (د كن ق)، والرازيان. قال النسائي: «ثقة». وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». وقال الحاكم: «محدث كبير». اهـ. ويضاف: قول الخليلي، والذهبي: «ثقة». أما تخطئته، فمعارضة بقول ابن حبان؛ فإنه حكم سبر واستقراء. ومقابلة بإطلاق تعديل من عدله ووثقه؛ وأما الصدق فمُتَجَه إلى العدالة؛ فالاختيار الأوجه التوثيق.

(انظر: الجرح ٢٨/٥. والثقات ٣٥٦/٨. والإرشاد ٧٤٨/٢. والمشتمل ١٥٢. والكاشف ٥٤٢/١. والتهذيب ١٦٩/٥. والتقريب ٢٩٨).

(٣) قال ابن حجر: «ثقة ربما خالف». بل مطلق التوثيق هو ظاهر أقوال النقاد، سيما أنه لم يُذكر بجرح؛ أما المخالفة، فقد تفرد بها ابن حبان؛ فقال: «ربما أخطأ». فهو فضلاً عن أنه من أفراد، فهو صيغة تُنبئ عن قلة الخطأ والمخالفة؛ فيكون يسيراً غير قادح؛ والله أعلم.

(انظر: مسند أبي يعلى ١٤٣/٤، ح ٢٢٠٢. والثقات ٢٥٠/٨، ٢٥٨. والميزان ٤٢٦/٢. والكاشف ٥٥٦/١. والتهذيب ٢٢٨/٥. والتقريب ٣٠٤).

(٤) قال أبو حاتم: «صدوق»؛ وهو اختيار ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (م د ق)، وبقي بن مخلد. وقال ابن حبان في (الثقات): «مستقيم الحديث». اهـ. ولم يُذكر بجرح. ويضاف: قول أبي يعلى، والذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأوجه.

(انظر: مسند أبي يعلى ٣١١/١٣، ح ٧٣٢٧. والجرح ١٢٣/٥. والثقات ٣٥٥/٨. والكاشف ٥٦٤/١. والتهذيب ٢٧١/٥. والتقريب ٣٠٩).

(٥) قال أبو حاتم: «صدوق». وزاد ابن حجر: «فيه تشيع». وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (م د)، والرازيان. وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. وروى عنه بقي. وذكره ابن خلفون في (الثقات). وعن العُقيلي، عن أحمد: «ثقة». وقال الذهبي في (الميزان): «صدوق». بينا اختياره الأخير: «ثقة»؛ وهو الأليق بحاله؛ أما تشيعه فلم يضره؛ فقد روى عنه أئمة.

(انظر: ضعفاء العُقيلي ٢٨١/٢. والجرح ١١١/٥. والثقات ٣٥٨/٨. والميزان ٤٦٦/٢. والكاشف ٥٧٨/١. والسير ١١٥/١١. وإكمال مُغلطاي ٨٩/٨. والتهذيب ٣٣٢/٥. والتقريب ٣١٤).

(٦) لقب فارسي، معناه: حبة المسك، أو عاؤه؛ لقبه به الفضل بن دُكَيْن، لتلبسه وتطيه.

(انظر: الأنساب للسمعاني ٦٨/٢. وتاج العروس ٢٥٥/٩؛ مادة: «شُكْدَن»).

مَيْسَرَةُ الْمُنْقَرِي: الْمُقْعَد؛ «رُمي بالقَدَر» [١٨٣]. وعبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي شيبَةَ الكوفي [١٧٤].
وعبد الله بن مُحَمَّد بن إِسْحَاق الأذْرَمِي المَوْصِلِي [١٧٦]. وعبد الله بن مُحَمَّد بن أَسْمَاء بن عبيد الضُّبَعِي
البصري [١٧١]. وعبد الله بن مُحَمَّد بن أبي الأسود حُميد البصري [١٧٢]. وعبد الله بن مُحَمَّد بن سالم
= عبد الله بن سالم الزُّبَيْدِي. وعبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن الْمِسُور الزُّهْرِي البصري^(١) [١٧٧].
وعبد الله بن مُحَمَّد بن عَلِي بن نُفَيْل التُّفَيْلِي الْحَرَّانِي [١٧٣]. وعبد الله بن مُحَمَّد بن عمرو بن الْجَرَّاح
الغَزِّي [١٨٤/أ]. وعبد الله بن مُحَمَّد بن يَحْيَى الطَّرْسُوسِي: الضَّعِيف [١٧٨]. وعبد الله بن مَسْلَمَةَ
بن قَعْنَب القَعْنَبِي البصري [١٧٠]. وعبد الله بن مُطِيع بن راشد النِّسَابُورِي البغدادي [١٩٠]. وعبد
الله بن معاوية الجُمَحِي البصري [١٨٠]. وعبد الله بن يوسف الدمشقي التَّنِيي، نزيل مصر؛ ليس من
شيوخه^(٢) [١٨٤/ب]. وعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْأَصْبَغِ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَصْبَغِ. وعبد الملك بن شعيب بن الليث
الفَهْمِي المِصْرِي [٢١٠]. وعبد الواحد بن غِيَاث البصري^(٣) [٢٢٦]. وعبد الوهاب بن - عبد - الحكم
الوَرَّاق البغدادي [٢١٩]. وعبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي الجَوْبَرِي الدَّمَشْقِي^(٤) [٢٢١].
وعبد الوهاب ابن نَجْدَةَ الحَوْطِي [٢٢٠]. وعَبْدَةُ بن سليمان المَرْوزِي المِصْبِصِي^(٥) [٢٢٩]. وعَبْدَةُ ابن عبد
الله الصَّفَّار الخُزَاعِي [٢٢٨].

- (١) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. بينما جاء في (التهذيب): روى عنه: (م ٤)، وأبو حاتم. ووثقه النسائي، وزاد الدارقطني: «قليل الخطأ». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ثم لم يُذكر بجرح. فالأظهر توثيقه؛ والله أعلم.
(انظر: الجرح ١٦٣/٥. والثقات ٣٦٢/٨. والمشمول ١٦٠. وإكمال مُغْلَطَاي ١٧٧/٨. والتهذيب ١١/٦. والتقريب ٣٢١).
- (٢) انظر: الحاشية على تسمية شيوخ أبي داود للغساني [١٨٤/ب]، مع تعليق المحقق.
- (٣) قال أبو زرعة: «صدوق». واختاره ابن حجر؛ وزاد الذهبي: «صاحب حديث». وجاء في (التهذيب): روى عنه (د)، وبقي. وقال صالح جزرة: «لا بأس به». وقال الخطيب: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ.
ونقل مُغْلَطَاي قول حافظ العراق أبي مُحَمَّد بن الأخضر، في (مشيخة البغوي): «كان ثقة». ولم يُذكر بجرح؛ فالأليق بحاله التوثيق؛ والله أعلم.
- (انظر: الجرح ٢٣/٦. والثقات ٤٢٦/٨. وتاريخ بغداد ٥/١١. والكاشف ٦٧٣/١. وإكمال مُغْلَطَاي ٣٦٥/٨. والتهذيب ٤٣٨/٦. والتقريب ٣٦٧).
- (٤) قال ابن حجر: «صدوق». روى عنه: (د). وذكره ابن حبان في (ثقاته). ووثقه الذهبي.
(انظر: الثقات ٤١١/٨. والكاشف ٦٧٤/١. والتهذيب ٤٤٩/٦. والتقريب ٣٦٨).
- (٥) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره الحافظ؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وأبو حاتم. ووثقه الدارقطني. وقال البخاري: «أحاديثه معروفة». وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». اهـ. والأخير، حكمٌ سيرٍ واستقراء. وقال الذهبي: «وثق». فتوثيقه أظهر.
(انظر: الجرح ٨٩/٦. والثقات ٤٣٧/٨. وسؤالات السلمي ٢٦٦. والكاشف ٦٧٧/١. وإكمال مُغْلَطَاي ٣٨٩/٨. والتهذيب ٤٥٩/٦. والتقريب ٣٦٩).

وعَبُود = أحمد بن عبد الواحد. وعبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزُّهريّ البغداديّ [١٩٩]. وعبيد الله بن سَعِيد بن يَحْيَى الشُّكْرِيُّ السَّرَخْسِيُّ [٥٢١ كج]. وعبيد الله بن عمر ابن مَيْسرة القَوَاريريّ [١٩٧]. وعبيد الله بن مُحَمَّد بن حفص العيشي: ابن عائشة [٢٠٠]. وعبيد الله بن معاذ ابن معاذ العَنْبَرِيّ [١٩٨]. وعثمان بن صالح بن سعيد الحَيَّاط الخُلُقانيّ [٢٤٩]. وعثمان بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي شَيْبَةَ^(١) [٢٤٦]. وعقبة بن مُكْرَم العَمِّي البصريّ [٢٧٩]. وعليّ بن بحر بن بَرِّي القَطَّان البغداديّ [٢٦١]. وعليّ بن الجعد بن عبيد الجَوْهَرِيّ البغداديّ [٢٥١]. وعليّ بن الحسن بن موسى الهَلَالِيّ الدَّارِجَرْدِيّ: ابن أبي عيسى النيسابوريّ [٢٦٠]. وعليّ بن الحسين بن إبراهيم ابن الحَرِّ العامريّ: ابن إِشْكَاب^(٢) [٢٥٥]. وعليّ بن الحسين بن مطر الدَّرْهَمِيّ البصريّ^(٣) [٢٥٤]. وعليّ بن سهل بن قَادِم النَّسَائِيّ الرَّمْلِيّ^(٤) [٢٥٢]. وعليّ ابن عبد الله بن جعفر المَدِينِيّ: ابن المَدِينِيّ [٢٥٠]. وعليّ بن مُحَمَّد بن علي بن أبي المَضَاء المِصْبِيّ [٢٥٩]. وعليّ بن مسلم بن حاتم [٢٥٨ مكرر ٤١١ صوابه: مسلم بن حاتم]. وعليّ بن مُسْلِم بن سعيد الطُّوسِيّ البغداديّ [٢٥٧]. وعليّ بن أبي المَضَاء = علي بن محمد بن علي. وعليّ بن نصر بن

(١) قال ابن حجر: «ثقة حافظ شهير وله أوهام». أكثر عنه (خ م د)؛ أما أوهامه فلا تضر لقلتها؛ غايتها أحاديث تفرد بها؛ عذره فيها الحافظ في (التهذيب)؛ فقال: «تبعها الخطيب، وبين عذره فيها». ودفع عنه الذهبي، فقال: «...، وقد يغلط؛ وقد اعتمده الشيخان في (صحيحهما)، وسئل عنه أحمد، فقال: ما علمت إلا خيراً وأثنى عليه. اهـ. وقال في (السير): لا ريب أنه كان حافظاً متقناً، تفرد في سعة علمه بخبرين مُنْكَرَيْن، أغضب أحمد لتحديثه بهما.

(انظر: علل أحمد برواية عبد الله ٥٥٩/١، ٤٠/٣، ٢٦٤. والجرح ١٧٦/٦. وثقات العجلي ٣٢٩. والسنن الكبرى للنسائي ٦٠١/١، ح ١٩٥٠. وتاريخ بغداد ٢٨٣/١١. والميزان ٣٥/٣. والسير ١٥١/١١. والتهذيب ١٤٩/٧. والتقريب ٣٨٦. وهُدَى الساري ٤٤٥).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره الحافظ؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (دق)، وأبو حاتم. قال النسائي: «لا بأس به». وقال ابن أبي حاتم: «صدّاق ثقة». ووثقه مَسْلَمَة. وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. وقال النسائي [مرة]، والغَسَّانِي: «ثقة». وقال الذهبي: «متقن»؛ فتوثيقه أظهر.

(انظر: الجرح ١٧٩/٦. والثقات ٤٧٢/٨. والمشمول ١٩٠. وإكمال مُغْلَطَاي ٢٩٦/٩. والسير ٣٥٢/١٢. والتهذيب ٣٠٢/٧. والتقريب ٤٠٠).

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره الحافظ؛ بينها جاء في (تهذيبه): روى عنه: أبو حاتم، (د)، (س)، وقال: «ثقة». وقال مرة: «لا بأس به». وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». وقال مَسْلَمَة: «ثقة». اهـ. ولم يُجَرِّح. ويُضَاف: قول الجَيَّانِي: «ثقة». واعتماد الذهبيّ توثيق النسائي، ويحمل لفظ «صدوق» على المبالغة؛ فتألف أفواههم على توثيقه؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ١٧٩/٦. والثقات ٤٧٣/٨. والمشمول ١٩٠. وإكمال مُغْلَطَاي ٣٠٦/٩. والكاشف ٣٨/٢. والتهذيب ٣٠٧/٧. والتقريب ٤٠٠).

(٤) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (د سي)، والرازِيَان. وقال النسائي: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الحاكم: «محدث أهل الرملة وحافظهم». اهـ. وقال الذهبي: «الإمام الحجة». فالأظهر أنه «ثقة»؛ والله أعلم. (انظر: الجرح ١٨٩/٦. والثقات ٤٧٥/٨. والمشمول ١٩٣. والسير ٢٤١/١٢. والتهذيب ٣٢٩/٧. والتقريب ٤٠٢).

علي ابن نصر الجَهْضَمِيُّ الصَّغِير [٢٥٣]. وعَمَّار بن خالد بن يزيد التَّمَّار الواسِطِيُّ [٢٧٦]. وعِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ بن راشد الكَلَّاعِيُّ الْبَرَّادُ الْحَمْصِيُّ ^(١) [٥٤٥/٧ لك]. وعِمْران بن مَيْسَرَةَ الْمِنْقَرِيُّ الْبَصْرِيُّ الْأَدَمِيُّ [٢٧٧]. وعمر بن الحسن بن إبراهيم [٢٣٥ مكرر ٣٠٩ صوابه: مُحَمَّد بن الحسين بن إبراهيم بن الْحَرَّ: ابن إِشْكَاب الصَّغِير]. وعمر بن الْخَطَّابِ السَّجِسْتَانِي الْقُشَيْرِي، الْأَهْوَازِي ^(٢) [٢٣٢]. وعمر ابن يزيد السَّيَّارِي الصَّفَّار الْبَصْرِي ^(٣) [٢٣٦]. وعَمْرُو بن سَوَّاد بن الْأَسود السَّرْحِي الْعَامِرِي الْبَصْرِي [٢٣٨]. وعَمْرُو بْنُ الضَّحَّاك بن مُحَمَّد الْبَصْرِي، قاضي الشام: ابن أَبِي عاصم النَّيْل [٤٩٩ كج]. وعَمْرُو بن عثمان بن سعيد الْحَمْصِي ^(٤) [٢٣٩]. وعَمْرُو بن علي بن بَحْر الْفَلَّاس [٢٤٠]. وعَمْرُو بن عون بن أوس الْوَاسِطِي [٢٤٣]. وعَمْرُو بن مُحَمَّد ابن بُكَيْر النَّاقد؛ «وهم في حديث» ^(٥) [٢٣٧]. وعَمْرُو بن مرزوق الْبَاهِلِي؛ «فاضل له أوهام» [٢٤٢]. وعِيَّاش ابن الْأَزْرَق (أو ابن الوليد بن الْأَزْرَق) الْبَصْرِي [٢٧٤]. وعِيَّاش بن الوليد الرَّقَّام الْبَصْرِي [٢٧٣]. وعيسى ابن إبراهيم - ابن عيسى - بن مَثْرُود الْمِصْرِي [٢٦٨].

(١) نص ابن عساكر في (المشمئ ١٩٨) على رواية (د) عنه.

(٢) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د). وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». اهـ. وورد في حاشية (شيوخ أبي داود): «روى عنه البزار، ووثقه هو وغيره». وقال الهيثمي: «ثقة، لم يتكلم فيه أحد». وقال الذهبي: «الحافظ». فالأظهر أنه ثقة؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ٨/ ٤٤٧. ومجمع الزوائد ٤/ ٤٩. والتهذيب ٧/ ٤٤١. والتقريب ٤١٢).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وبقِي، وصاعقة؛ وقال: «كما تُحِبُّ صدوق». وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». وقال الدارقطني: «لا بأس به». اهـ. ولم يُذكر بجرّح. ويُضاف: قول دُحَيْم: «ثقة فقيه» نقله عنه الْفَسَوِي. واعتبار الذهبي قول صاعقة توثيقاً له. فتؤول أقوالهم إلى أنه ثقة؛ والله أعلم.

(انظر: المعرفة والتاريخ ٢/ ٣٩٦. والثقات ٨/ ٤٤٦. وسؤالات السُّلَمِي ٢٢١. والميزان ٣/ ٢٣١. وإكمال مُعْلَطاوي ٨/ ١٩١. والتهذيب ٧/ ٥٠٥. والتقريب ٤١٨).

(٤) تفرد أبو حاتم بقوله: «صدوق». واختاره ابن حجر؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د س ق)، والرازيان، وبقِي بن مُحَمَّد. ووثقه: النسائي، وأبو داود، ومُسْلَمَة. وقدّمه أبو زرعة على ابن مُصَفَّى. وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ.

ويُضاف: قول الْغَسَّانِي: «ثقة». وقول الذهبي: «الحافظ الثقة، محدث حمص، اجتمع له علو الأسانيد إلى المعرفة والإتقان». فيُحْمَل «صدوق» على المبالغة في الصدق؛ ومن ثَمَّ فلا مُسَوِّغٌ للنزول به عن رتبة الثقة.

(انظر: الثقات ٨/ ٤٨٨. والمشمئ ٢٠٥. وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٥٠٩. والسير ١٢/ ٣٠٥. وإكمال مُعْلَطاوي ١٠/ ٢٢٦. والتهذيب ٨/ ٧٦. والتقريب ٤٢٤).

(٥) الحديث متعلق «باختلاف ثقتين وقرشي، أو العكس» في سماع الله سرُّهم وجهرهم؛ (انظر: إكمال مُعْلَطاوي ١٠/ ٢٥٢. والتهذيب ٨/ ٩٧).

وهو حديث متفق عليه من غير وجه؛ يكشف وهم عمرو الناقد فيه؛ لكنه وهمٌ في حديث واحد فلا يضره؛ رواه البخاري (٣/ ٢٨٧)، في التفسير، ح ٤٨١٧. ومسلم ٤/ ٢١٤١، في [أول] صفات المنافقين، ح ٢٧٧٥.

وعيسى بن حماد ابن مسلم المصري: زُغَبَة [٢٦٥]. وعيسى بن شاذان اللؤلؤي البصري المصري [٢٦٦]. وعيسى بن مُحَمَّد بن إِسحاق - عيسى - الرَّمْلِي: ابن النَّحَّاس [٢٦٢]. وابن أبي عيسى = علي بن الحسن الدَّارِجَرْدِي. والفراء = إبراهيم بن موسى بن يزيد. وفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي^(١) [٢٨١]. والفضل بن يعقوب الرُّخَامِي؛ ليس شيخاً [٢٨٢]. وفضيل بن الحسين الجَحْدَرِي [٢٨٣]. وفضيل ابن عبد الوهاب القَنَّاد [٢٨٤]. والقاسم بن مُحَمَّد بن عَبَّادِ الْمُهَلَّبِي [٥٠٠ كج]. وقُتَيْبَة بن سعيد البَغْلَانِي [٢٨٥]. وقُرَّة بن حَبِيبِ الْقَنْوِي [٥٠١ كج]. والقَعْنَبِي = عبد الله ابن مَسْلَمَة. الْقَلَوْرِي = محمد بن عمرو. وَقَيْسُ بنُ حَفْصِ التَّمِيمِي^(٢) [٥٠٢ كج]. وكثير بن عُبيد بن نُمَيْرِ المَذْحِجِي [٢٩٠]. ولُوَيْن = مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن حبيب. ومالك ابن عبد الواحد الْمِسْمَعِي [٤١٩]. ومجاهد بن موسى الخَوَارِزْمِي [٤١٥]. وَمُحَمَّد بن آدم بن سليمان المِصْبِي^(٣) [٣٠٣ مكرر ٣٨٧ مُحَمَّد بن قَادِم]. وَمُحَمَّد بن أَبَان بن وزير: حَمْدُوِيَه [٣٠١]. وَمُحَمَّد بن - إبراهيم ابن - صُدْرَانِ السَّلَمِي^(٤) [٢٩٢]. وَمُحَمَّد بن إبراهيم الْبَزَّاز؛ أحد ثلاثة: إما ابن يحيى بن جَنَادِ الْمِنْقَرِي؛ وإما الْأَنْهَاطِي: مُرَبَّع؛ وإما ابن مسلم أَبُو أُمَيَّة - بغداديون -؛ والأخير، دونهم رتبة [٢٩٣ ح]. وَمُحَمَّد بن أحمد ابن أبي خلف مُحَمَّد السَّلَمِي [٢٩٨ مكرر ٣٥ أحمد بن

(١) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره الحافظ. روى عنه أبو حاتم، و(خ م د ت)، (س)؛ وقال: «ثقة». وقال أحمد بن الحسين الصوفي: «أحد الدَّوَاهِي»؛ قال الخطيب: «يعني في الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث». وقال ابن حزم، والغَسَّانِي: «ثقة». وزاد الذهبي: «الحافظ البار». وقال أبو داود: «أنا لأحدث عنه؛ لأنه لا يفوته حديث جيد». أي: «فرد» (التذكرة ٢/٥٥٣)؛ فتعقبه الذهبي: «ما بهذا الخيال يُعَمَزُ الحافظ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في (سننه)». فيحمل لفظ «صدوق» على المبالغة في الصدق؛ فتألف الأقوال على توثيقه.

(وانظر: الجرح ٦٣/٧. والثقات ٧/٩. وتاريخ بغداد ١٢/٣٦٤. والمحلى ١٢/٢٨٧. والسير ١٢/٢٠٩. والميزان ٣/٣٥٢. والتهذيب ٨/٢٧٧. والتقريب ٤٤٦).

(٢) روى عنه في (فضائل الأنصار). وثقه: ابن معين، والدَّارُقُطْنِي. وقال العجلي: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال ابن حبان في (ثقاته): «يُغْرَب». لذا قال الحافظ: «ثقة له أفراد».

(انظر: الجرح ٧/٩٥. والثقات ٩/١٥. وسؤالات الحاكم للدَّارُقُطْنِي ٢٦٥. وتهذيب الكمال ٢٤/٢٤. والتهذيب ٨/٣٩٠. والتقريب ٤٥٦).

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، (س) وقال: «صدوق لا بأس به». وقال (مرة)، هو وَمَسْلَمَة: «ثقة». اهـ. ويُضاف: ذُكِرَ ابن حبان له في (الثقات). وقول الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأليق بحاله. (انظر: الثقات ٩/٩٤. والمشمول ٢٢٥. والكاشف ٢/١٥٦. والتهذيب ٩/٣٤. والتقريب ٤٦٧).

(٤) قال أبو حاتم: «صدوق». وتابعه ابن حجر؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د ت)، (س) وقال: «لا بأس به». وقال أبو داود: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. وقال الذهبي: «وُثِّقَ». فالأقرب توثيقه؛ لتشدد من نزل به، وقرب لفظ «لا بأس به» من التوثيق. (انظر: سؤالات الأَجَرِّي ٢/٩٠. والكاشف ٢/١٥٣. والتهذيب ٩/١١. والتقريب ٤٦٥).

مُحَمَّد]. ومُحَمَّد بن أحمد بن سليمان [٣٠٠ لعله ٣٢٧ مُحَمَّد بن سُلَيْمان: لُوَيْن]. ومُحَمَّد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي [٣٠٢]. ومُحَمَّد بن إسحاق بن جعفر الصَّغَانِي [٢٩٦]. ومُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن المُسَيَّبِي^(١) [٢٩٧]. ومُحَمَّد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة يَحْيَى البصري [٢٩٤ مكرر ٢٩٥ مُحَمَّد بن إسماعيل]. ومُحَمَّد ابن بَشَّار بن عُثْمَان العبدِيّ: بُنْدَار [٣٠٤]. ومُحَمَّد بن بَكَار بن الرِّيَّان البغداديّ [٣٠٥]. ومُحَمَّد بن بَكَار بن الزُّبَيْر العيشِيّ [٣٠٦]. ومُحَمَّد بن جعفر بن زياد الوَرَكَانِيّ [٣٠٧]. ومُحَمَّد بن حاتم بن بَزِيع البصريّ [٣١١]. ومُحَمَّد بن حاتم ابن يونس الجَرَجَرَانِيّ: حَبِيّ [٣٠٨]. ومُحَمَّد بن حَرْب الواسِطِيّ^(٢) [٣١٠]. ومُحَمَّد بن حُزَابَة الخياط: حَمْدَان^(٣) [٣١٥]. ومُحَمَّد بن الحسن بن تَسْنِيم البصريّ الكوفيّ^(٤) [٣١٢]. ومُحَمَّد بن الحسين ابن إبراهيم بن الحَرَّ العامريّ النَّسَوِيّ البغداديّ: ابن إِشْكَاب الصَّغِير^(٥) [٣٠٩ مكرر ٢٣٥ عمر بن الحسن بن إبراهيم].

(١) تفرد ابن حجر بقوله: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (م د) ، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفيّ ؛ وقال: «ثقة». وكذا قال: صالح جزرة ، وابن قانع ، وإبراهيم ابن إسحاق الصواف. اهـ. وزاد الذهبي: «فقيه صالح». فلا مرية في توثيقه ؛ والله أعلم. (انظر: الجرح ٧/ ١٩٤. والثقات ٩/ ٨٩. وتاريخ بغداد ١/ ٢٣٦. وتهذيب الكمال ٢٤/ ٤٠٠. والكاشف ٢/ ١٥٦. والتهذيب ٩/ ٣٧. والتقريب ٤٦٧).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره ابن حجر ؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (خ م د) وبَقِيَّ بن مُخَلَّد. وقال الطبراني: «ثقة». وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. وقال السَّمْعَانِيّ: «ثقة صدوق». فتوثيقه أظهر؛ لحال من وثقه، ومن احتج به، وحمل لفظ «صدوق» على المبالغة. (انظر: الجرح ٧/ ٢٣٧. والثقات ٩/ ١٢٥. والأنساب للسمعاني ٥/ ٤٨٩. والتهذيب ٩/ ١٠٨. والتقريب ٤٧٣).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د). وقال الخطيب: «ثقة». اهـ. وقد اعتمد الذهبي توثيق الخطيب ؛ فِيمَ نزل عن «الثقة» ؟ (انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٢٩٥. والكاشف ٢/ ١٦٤. والتهذيب ٩/ ١١٠. والتقريب ٤٧٣).

(٤) قال ابن حجر: «صدوق يُغرب». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د) ، وابن خزيمة ؛ وقال: «كوفيّ ثبت». وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث يُغرب». اهـ. واعتمد الذهبي قول ابن خزيمة فيه. فالرجل «ثقة» ؛ ومجرد التفرد لا يُعتبر قادحاً في ثبوت مستقيم الحديث. (انظر: الثقات ٩/ ١١٢. والكاشف ٢/ ١٦٤. والتهذيب ٩/ ١١٤. والتقريب ٤٧٣).

(٥) تفرد أبو حاتم بقوله: «صدوق». واختاره ابن حجر ؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (خ د س) ، وابن أبي عاصم - وقال: «ثبت» - ، وابن أبي حاتم ؛ وقال هو والخطيب: «ثقة». وزاد سَلَمَة: «ثبت جليل». وقال ابن حبان: «صاحب حديث». اهـ. ولم يُذكر بجرح ؛ ويُضاف: قول الذهبي: «ثقة» ؛ فالرجل ثقة بلا ريب ؛ والله أعلم. (انظر: الجرح ٧/ ٢٣٠. والثقات ٩/ ١٢٤. وتاريخ بغداد ٢/ ٢٢٣. والسير ١٢/ ٣٥٢. والتهذيب ٩/ ١٢١. والتقريب ٤٧٤).

وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خَلِيٍّ الْكَلَاعِيِّ، الْحَمِصِيُّ^(١) [٥٤٦/٨ لك]. وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ بْنِ كَثِيرِ الْبَاهِلِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣١٦] (له ذكر في) ٣٥٥ ب مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ خَلَادٍ. وَمُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ صَبِيحِ الْمَصَّصِيِّ [٣٢٠]. وَمُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ أَبِي نَاجِيَةِ الْمَهْرِيِّ الإسْكَندَرَانِيِّ [٣١٨]. وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ الْقُشَيْرِيِّ النَّسَابُورِيِّ [٣٢١]. وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ الْمُرَادِيِّ: عَامِرُ جَمَلٍ [٣٣٢]. وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ حَبِيبٍ: لُؤَيْنٌ [٣٢٧]. وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيِّ^(٢) [٣٢٦]. وَمُحَمَّدُ بْنُ سِمَاعَةَ الرَّمْلِيِّ^(٣) [٣٣١]. وَمُحَمَّدُ بْنُ سِنَانَ الْبَاهِلِيِّ الْبَصْرِيِّ الْعَوَاقِي [٣٣٠]. وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سَفِيَانَ الْجَرْجَرَانِيِّ الْبَغْدَادِيِّ^(٤) [٣٣٤]. وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَازِ الدَّوْلَابِيِّ الْبَغْدَادِيِّ [٣٣٣]. وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ بْنِ خَلِيفَةَ الْبَجَلِيِّ الْكُوفِيِّ^(٥) [٣٢٤].

(١) تفرد ابن عساكر بالرمز لرواية (د) عنه. وروى عنه ابن أبي حاتم، وقال: «صدوق». واختاره ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (س)؛ وقال: «ثقة». وقال الدارقطني: «ليس به بأس». اهـ. وعن السُّلَمِيِّ، عن الدارقطني: «ثقة». ولم يُذكر بجرح؛ فالأظهر توثيقه.

(انظر: الجرح ٧/ ٢٤٤. وسؤالات السُّلَمِيِّ ٢٨٣. والمشمول ٢٣٧. والكاشف ٢/ ١٦٧. وتهذيب الكمال ٢٥/ ١٣٧. والتهذيب ٩/ ١٤٠. والتقريب ٤٧٦).

(٢) قال ابن حجر: «صدوق»؛ وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وبقي. وقال الخطيب، ومسلمة ابن قاسم: «ثقة». اهـ. وقال الغساني: «ثقة جليل». ولم يُذكر بجرح، فليس أقل من «ثقة».

(انظر: تاريخ بغداد ٥/ ٢٩٢. وشيوخ أبي داود. والتهذيب ٩/ ٢٠٣. والتقريب ٤٨٢).

(٣) قال الحافظ: «صدوق». وفي (تهذيبه): روى عنه (مد)، وأبو زرعة الرازي. قال أبو داود: «كان صاحب حديث». اهـ. ويضاف: قول ابن حبان: «مستقيم الحديث». فالأظهر أنه ثقة.

(انظر: سؤالات الأجر ٢/ ٢٥٩. وذيل الكاشف ٢٤٨. والتهذيب ٩/ ٢٠٣. والتقريب ٤٨٢).

(٤) قال الحافظ: «صدوق». وفي (تهذيبه): روى عنه (دق)، وأبو زرعة؛ وقال هو، ومُطَيَّن: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وعن ابن محرز، عن ابن معين: «ليس به بأس». وعن يعقوب بن شيبه، عنه: حدث بحديث منكر. لكن حمل يعقوب تبعته لراوٍ ضعيف في سنده. وقال الدُّورِيُّ: «لم أرى يحیی ذكره بسوء». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ويضاف: اعتماد الذهبي توثيق أبي زرعة له؛ فالظاهر أنه الاختيار الأليق بحاله؛ والله أعلم.

(انظر: معرفة الرجال ١/ ٨٤. والتاريخ ٢/ ٥٢٢. والجرح ٧/ ٢٨٩. والثقات ٩/ ١٠٣. وتاريخ بغداد ٥/ ٣٦٧. والكاشف ٢/ ١٨١. والتهذيب ٩/ ٢٢٨. والتقريب ٤٨٤).

(٥) قال ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (م د ت ق)، وأبو حاتم [بل أبو زرعة]؛ وقال: «محله الصدق». وقال مرة: «لا بأس به، صاحب حديث، كان ابن ثُمير يثني عليه». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الخطيب: «ثقة». اهـ. ويضاف: قول الذهبي: «ثقة صاحب حديث». وهو الاختيار الأوجه؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ٧/ ٢٩٣. والثقات ٩/ ٩٢. والكاشف ٢/ ١٨٢. والتهذيب ٩/ ٢٣٥. والتقريب ٤٨٥).

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَائِدِ الْقُرَشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المؤرخ، صاحب المغازي^(١) [٥٠٣ كج]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادَةَ
 بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْوَاسِطِيِّ^(٢) [٣٤٦]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ الْقَيْسِيُّ الْبَصْرِيُّ [٥٠٤ كج].
 وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ الْقُرَشِيُّ - سَنَدُول - سَنَدُولَا^(٣) [٣٥٠]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَنْبَرِيِّ [٣٤٣]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَزَّازِ الْبَغْدَادِيِّ: صَاعِقَةٌ [٣٥١]. وَمُحَمَّدُ بْنُ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَزْمَةَ غَزْوَانَ الْمُرُوزِيِّ [٣٤٤]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَعْيَةِ الْمِصْرِيِّ
 الْبَرْقِيِّ [٣٤٠]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ الْخَزَاعِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣٤٢]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ
 الْمُخَرَّمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْقَاضِي [٣٣٧]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْبَغْدَادِيِّ الْإِسْكَندَرَانِيِّ السُّكَّرِيِّ^(٤)
 [٣٤١]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْكُوفِيِّ [٣٣٥].

(١) قال الحافظ: «صدوق رُمي بالقَدَر». بينما جاء في (تهذيبه): روى له (د)، وعنه في غير (السنن)؛ وقال: «كما
 شاء الله هو، ولي خراجاً». ووثقه: ابن معين؛ وزاد صالح جزرة: «قَدَرِي». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال
 دُحَيْم: «صدوق». وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. ربما عُلِقَ أمرُه بالمشيئة لكرهه توليه الخراج لدى السلطان؛ فالأظهر
 أنه ثقة رُمي بالقدر.

(انظر: تهذيب الكمال ٤٢٨/٢٥. والكاشف ١٨٣/٢. والسير ١١/١٠٥. والتهذيب ٩/٢٤١. والتقريب ٤٨٦).

(٢) روى عنه أبو حاتم، وقال: «صدوق»؛ وزاد ابن حجر: «فاضل». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وابن أبي حاتم؛ ووثقه. وذكره
 ابن حبان في (الثقات). اهـ. وفاته: الترميز للبخاري، ولم يذكره في الرواة عنه. أما تفرد أبي حاتم بلفظ: «صدوق»، فيحمل على
 المبالغة في الصدق، فتألف أحوالهم فيه؛ فيكون ثقة فاضلاً؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ١٧/٨. والثقات ٩/١٢٦. وتهذيب الكمال ٤٤٧/٢٥. والتهذيب ٩/٢٤٦. والتقريب ٤٨٦).

(٣) تفرد ابن حجر بقوله: «صدوق عابد». وقد جاء في (تهذيبه): كان ابن معين يَحْلُهُ. وقال [ابن بلده] الحافظ أبي شجاع شيرويه الهَمْدَانِيُّ:
 «أحد الثقات والصالحين». اهـ.

وقد أغفل ابن حجر، قول المِزِّي: «ثقة جليل، كبير المحل». ويضاف: توثيق الخليلي، وأبي زرعة العراقي. وذكر ابن حبان له في
 (الثقات). وعزو الذهبي قول شيرويه، إلى صالح بن أحمد الحافظ. كما وصفه العلماء بكثرة التصنيف؛ فهو ثقة عابد مصنف.
 (انظر: الثقات ٩/١٤٥. والإرشاد للخليفي ٢/٦٣٥. وتهذيب الكمال ٢٥/٥٨٥. والسير ١١/١٥٧. وذيل الكاشف ٢٥٢.
 والتهذيب ٩/٢٨٩. والتقريب ٤٩١).

(٤) قال الحافظ: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د س)...، وابن أبي حاتم؛ وقال: «صدوق ثقة». وقال ابن يونس: «ثقة».
 وقال مسلمة: «تُكَلِّمُ فيه، ورُمي بالكذب، ولم يترك أحد الكتابة عنه». اهـ. فمقولة مسلمة يلغي آخرها أو سطها؛ أما قوله: «تُكَلِّمُ
 فيه»، فجرح مُبْهَم، يضعده صنيع الذهبي؛ فقد قال: «له حديث أنكر عليه»؛ وزاد في (المغني): «ولم يضعف»؛ وفي (الميزان): «جائر
 الحديث». واعتمد في (الكاشف) توثيق ابن يونس.

ثم هل يضره حديث أنكر عليه، بعد نفي الضعف عنه، وتوثيق ابن بلده وتلميذه له؟!

(انظر: الجرح ٧/٣٠٤. وتاريخ بغداد ٥/٤٢٦. والمغني ٢/٥٩٩. والميزان ٣/٦٠٢. والكاشف ٢/١٩٠. والتهذيب ٩/٢٨١.
 والتقريب ٤٩٠).

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْزِيِّ - الرُّزِّيُّ البَصْرِيُّ - البَغْدَادِيُّ^(١) [٣٣٦]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَنْجُوِيهِ البَغْدَادِيُّ الْغَزَّالِ [٣٤٩]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ الدَّقِيقِيَّ الْوَاسِطِيَّ^(٢) [٣٤٧]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: ابْنُ الْمُنَادِي الْمُخَرَّمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ^(٣) [٥٢٥ كج]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْدِ بْنِ حَسَابِ الْغُبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣٥٤]. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابِ الْبَغْدَادِيِّ أَبُو بَكْرٍ: الْأَعْيَنُ^(٤) [٥٠٧ كج]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ الثَّقَفِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣٥٧]. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ

(١) قال ابن حجر: «ثقة يهيم». بينما جاء في (تهذيب الكمال): روى عنه: (م د)، وقد أطلق عليه لفظ: «ثقة» تلاميذه الثلاثة: صالح جزرة، وعبد الله بن أحمد، وزاد الحسن بن سفيان: «مأمون». وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ ربما خالف». اهـ. ثم لم يُعلم بجرح.

وعلى أية حال فإن تلاميذه أعلم به؛ فيكون مُطلق التوثيق هو الأليق بحاله. أما المخالفة، فقد جاءت بصيغة التقليل والندرة، فقل أن ينجز منها ثقة، فإنها لا تضر؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ٨٤/٩. وتاريخ بغداد ٤١٥/٥. وتهذيب الكمال ٥٧٥/٢٥. وتهذيب ٢٨٥/٩. والتقريب ٤٩٠).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)؛ وقال: «ليس بمحكم العقل». وقال مُطَيَّنٌ، والدارقطني، ومُسْلَمَةُ: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ.

أما غمز أبي داود له في عقله؛ فمعناه: أنه «غير حصيف» (لسان العرب ٩/٤٨؛ مادة: «حَصَفَ»); أي أنه ليس من فرسان الحديث الذين يُحكمون الصنعة، وإلا فقد روى عنه؛ فهو ثقة عنده. وكذا عند غيره. ثم لم يُذكر بجرح.

ويُضاف: قول السمعاني: «صدوق ثقة». وقول الذهبي في (السير): «الحجة». واعتماده في (الكاشف) توثيق الدارقطني له. فهو الاختيار الأوجه؛ والله أعلم.

(وانظر: الجرح ٥/٨. والثقات ١٣١/٩. وسؤالات البرقاني ٦١. وتاريخ بغداد ٣٤٦/٢. والأنساب ٤٨٥/٢. والكاشف ١٩٧/٢. والسير ٥٨٢/١٢. وإكمال مغلطاي ٢٥٩/١٠. وتهذيب ٣١٧/٩. والتقريب ٤٩٤).

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». وبه قال الحافظ. بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (خ) - وسماه: «أحمد» -، وأبو حاتم، وابن أبي حاتم. وقد أشار الأَجَرِيُّ إلى إنكار أبي داود عليه حديثاً واحداً من بين «حديث كثير» حدث به عنه. وقال عبد الله بن أحمد، ومُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: «ثقة». اهـ.

ويُضاف: قول ابن أبي حاتم: «صدوق ثقة». وذكر ابن حبان له في (ثقاته). ثم نظراً لتفرد أبي حاتم بقوله: «صدوق»؛ فيُحمل على المبالغة في الصدق؛ فتألف الأقوال على أنه «ثقة»؛ أما إنكار حديث وحيد عليه، فلا ينزل به عن الثقة؛ والله أعلم.

(انظر: سؤالات الأَجَرِيِّ ٢/٢٨٠. والجرح ٣/٨. والثقات ١٣٢/٩. وتاريخ بغداد ٣٢٧/٢. وتهذيب الكمال ٥٠/٢٦. وتهذيب ٣٢٧/٩. والتقريب ٤٩٥).

(٤) قال ابن حجر: «صدوق». وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه (مق)، و(د) في غير (السنن)، والَرَّازِيَّان. قال ابن معين: «ليس هو من أصحاب الحديث». وقد وثقه الخطيب، ثم قال: «عَنِّي يَحْيَىٰ بِذَلِكَ: أنه لم يكن من الحفاظ لعلله، والنقاد لطرقه، كعلي بن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه». وذكره ابن حبان في (ثقاته). وقال أحمد: «مات ولا يعرف إلا الحديث، ولم يكن صاحب كلام؛ وإني لأعبطه». اهـ.

وقال الدَّهَبِيُّ: «وثقه». ثم قد جمع العدالة إلى الضبط، ولم يُضعفه أحد؛ فلا وجه لنزوله عن «الثقة»؛ والله أعلم. (انظر: الشقات ٩/٩٥. وتاريخ بغداد ١٨٢/٢. والكاشف ١٩٩/٢. وتهذيب الكمال ٧٨/٢٦. وتهذيب ٣٣٤/٩. والتقريب ٤٩٥).

كَرَّامَةُ الْعَجَلِي الكوفي [٣٥٦]. ومُحَمَّد بن عثمان التَّنُوخِي أَبُو الْجُمَاهِر الدَّمَشْقِي [٣٥٨]. ومُحَمَّد بن عَقِيل بن خُوَيْلِد الخُرَّاسَانِي النِّسَابُورِي^(١) [٣٦٦]. ومُحَمَّد بن عمر بن خَلَّاد البَاهِلِي [٣٥٥/ب (بابه) ٣١٦] مُحَمَّد بن خَلَّاد بن كثير البَاهِلِي البصري [٣٦٦]. ومُحَمَّد بن عَمْرَان بن مُحَمَّد بن أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِي الكوفي^(٢) [٥٢٧كج]. ومُحَمَّد بن عُمَر بن عَلِي بن عطاء المُقَدَّمِي البصري^(٣) [٣٥٥/أ]. ومُحَمَّد بن عَمْرُو بن بَكْر بن الحُبَاب الرازي: زُنَيْج [٣٥٩]. ومُحَمَّد بن عمرو ابن عباد بن جبلة العَتَكِي البصري^(٤) [٣٦٠]. ومُحَمَّد بن عمرو بن عباس القَلُورِي [٣٦٢]. ومُحَمَّد بن عَوْف بن سُفْيَان الطَّائِي الحِمَصِي [٣٦٣]. ومُحَمَّد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْدَانِي الكوفي [٣٦٥]. ومُحَمَّد بن عيسى بن نَجِيح بن الطَّبَّاع البغدادي [٣٦٤]. ومُحَمَّد بن أَبِي غَالِب الطَّيَالِسِي القُومِسِي البغدادي [٣٦٧].

(١) قال الحافظ: «صدوق، حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (خد) (س) وقال: «ثقة»؛ وزاد أبو أحمد الحاكم: «أحد النبلاء؛ حدث بحدِيثين لم يتابع عليهما». وقال ابن حبان: «ربما أخطأ؛ حدث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة». اهـ.

ويضاف: أن الذهبي ساق حديثاً واحداً تفرد به؛ وقال: «معروف لا بأس به». وقال الخليلي: «ثقة». فهو ثقة أخطأ من حفظه بأحاديث يسيرة؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ١٤٧/٩. وكنى الحاكم ٤٢١/٥. والإرشاد ٨١٦/٢. والمعجم المشتمل ٢٦٢. والميزان ٦٤٩/٣. والتهذيب ٣٤٧/٩. والتقريب ٤٩٧).

(٢) قال الحافظ: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه الرَّايزَان، ومُطَيِّن... وقال أبو حاتم: «كوفي صدوق، أُملي علينا كتاب الفرائض، عن أبيه، عن ابن أبي ليلى، عن الشعبي من حفظه؛ الكتاب كله لا يقدم مسألة على مسألة». وذكره ابن حبان في (ثقاته). وقال مُسَلِّمَة: «ثقة». اهـ. وتتمتع كلام مُسَلِّمَة: «روى عنه من أهل بلدنا بقي بن مخلد». وعنه (هد: ح ٣٥٤). فمن تمتع بهذه العدالة، وهذا الضبط والإتقان، ولم يغمزه أحد؛ فإنه لا ينزل عن الثقة.

(انظر: الجرح ٤١/٨. والثقات ٨٢/٩. وإكمال مُغْلَطَاي ٣٠٣/١٠. والتهذيب ٣٨١/٩. والتقريب ٥٠٠).

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». واختاره الحافظ. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (٤)، والرازيان، وأبو بكر البزار؛ ووثقه هو، والنسائي، ومُسَلِّمَة. وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ولم يُذكر بجرح. وقال الهيثمي: «ثقة». واعتمد الذهبي توثيق النسائي. وهو الاختيار الأوجه.

(انظر: الجرح ٢١/٨. والثقات ١٠٩/٩. وكشف الأستار ٤٠٥/٢، ح ١٩٦٨. والكاشف ٢٠٥/٢. ومجمع الزوائد ٢٦/٨. والتهذيب ٣٦١/٩. والتقريب ٤٩٨).

(٤) روى عنه علي بن الحسين بن الجُنَيْد، وقال: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (م)، (د). - وقال: «ثقة» -، وبقي بن مخلد. وقال ابن حبان في (ثقاته): «يُغرب ويُخالف». اهـ. فالظاهر أنه «ثقة»؛ لتوثيق أبي داود له؛ ورواية مسلم، وبقي عنه؛ أما غمز ابن حبان، فهو من أفراد؛ لذا أغفله الذهبي، وابن حجر؛ والله أعلم.

(انظر: سؤالات الأَجَرِّي ٧٠/٢. والثقات ٨٣/٩، ٩٠. والكاشف ٢٠٦/٢. والتهذيب ٣٧٣/٩. والتقريب ٤٩٩).

وَمُحَمَّدُ بْنُ فِرَاسٍ الضُّبَعِيُّ الصَّيْرِيُّ البَصْرِيُّ الضَّرِيرُ^(١) [٣٨٦]. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ النَّحَّاسُ الْبَغْدَادِيُّ^(٢) [٣٨٥]. وَمُحَمَّدُ بْنُ قَادِمٍ [٣٨٧ مكرر ٣٠٣ (صوابه:)] مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْجُهَنِيِّ الْمِصْبِيِّ. وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ السُّلَمِيِّ الْبُخَارِيُّ الْمُرُوزِيُّ^(٣) [٥٠٩ كج]. وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ بْنِ أَعْيَنَ الْمِصْبِيِّ [٣٨٨]. وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣٨٩]. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ عُبَيْدِ الْعَنْزِيِّ الْبَصْرِيِّ: الزَّمَنُ [٣٧٠]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبِ الْبُنَائِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣٨١]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ - بْنِ عَمْرِ بْنِ كَثِيرٍ - بْنِ خَلَّادِ الْبَاهِلِيِّ الْبَصْرِيِّ [٣٨٠]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَصْعَبِ الصُّورِيِّ: وَحْشِيٌّ^(٤) [٣٧٧]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ يَوْسُفَ النَّيْسَابُورِيِّ الْمِصْبِيِّ [٣٧٨]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْكِينِ بْنِ نُمَيْلَةَ الْيَمَامِيِّ الْبَغْدَادِيِّ [٣٨٢]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ عَبَّادِ الْعَنْبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ^(٥) [٣٧٩]. وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرِ بْنِ رَبِيعِ الْقَيْسِيِّ الْبَصْرِيِّ: الْبَحْرَانِيُّ^(٦)

(١) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه: (هد) - نقلًا عن الغساني -، و(ت ق)، والرازيان، وأبو بكر بن أبي الدنيا؛ وقال: «ثقة». اهـ. واختاره الذهبي. وهو الاختيار الأقرب؛ والله أعلم.
(انظر: الجرح ٨/ ٦٠. والكاشف ٢/ ٢١٠. والتهذيب ٩/ ٣٩٧. والتقريب ٥٠١).

(٢) روى عنه أبو زرعة؛ وقال مرة: «صدوق»؛ واختاره ابن حجر. بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (م د)، وأبو زرعة، ومُطِينٌ، ومُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ؛ ووثقه. وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ويضاف: قول أبي زرعة أيضًا - في (الجرح) -: «ثقة صدوق». وقول الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأظهر؛ فقد وثقه تلاميذه الثلاثة، ثم لم يذكر بجرح.
(انظر: الجرح ٨/ ٦٠. والثقات ٩/ ١٢١. والكاشف ٢/ ٢١٠. والتهذيب ٩/ ٣٩٨. والتقريب ٥٠٢).

(٣) قال ابن حجر: «مقبول». وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه (م)، و(د) في غير (السنن). وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. وقال الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأظهر؛ لحال من روى عنه: (م)، وأبو داود؛ وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده؛ ثم لم يذكر بجرح.
(انظر: الثقات ٩/ ٩٨. والميزان ٤/ ١٥. والتهذيب ٩/ ٤٠٩. والتقريب ٥٠٣).

(٤) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د س)، وابن أبي حاتم؛ وقال: «صدوق ثقة». وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ. ولم يذكر بجرح. ويضاف: توثيق الذهبي. فهو الاختيار الأظهر بلا ريب، ولم أتبن سبب تجريد «صدوق» من «ثقة».
(انظر: الجرح ٨/ ٨٨. والثقات ٩/ ١٤٠. والكاشف ٢/ ٢١٥. والتهذيب ٩/ ٤٣٢. والتقريب ٥٠٥).

(٥) قال ابن حجر: «صدوق يهيم»؛ بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (م د)، والرازيان. قال أبو حاتم: «صدوق ليس به بأس». وقال العقيلي: «في حديثه وهم»؛ وذلك لحديث واحد موقوف رفعه. قال الذهبي: هذا لا يقتضي ضعفه. اهـ. والذي في (الميزان): «فأي شيء جرى؟» ثم أطلق توثيقه في (الكاشف). وهو الاختيار الأوجه؛ والله أعلم.

(انظر: ضعفاء العقيلي ٤/ ١٤٥. والجرح ٨/ ٩٥. والميزان ٤/ ٤٤. والكاشف ٢/ ٢٢٢. والتهذيب ٩/ ٤٦٢. والتقريب ٥٠٧).

(٦) نسبة إلى البحرين؛ فيها حرره ابن الأثير في (اللباب ١/ ١٢٣). روى عنه أبو حاتم؛ وقال: «صدوق»؛ وهو اختيار ابن حجر. وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه (ع)، والبخاري؛ وقال: «من خيار عباد الله». وقال أبو داود: «صدوق لا بأس به». وقال مسلمة، والنسائي (مرة): «لا بأس به». وقال أيضًا هو، والخطيب، والسمعاوي: «ثقة». وقال أبو عروبة: «كبير من أهل الصناعة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. احتج به الستة، وهو شيخهم؛ فالأظهر توثيقه.

(وانظر: الجرح ٨/ ١٠٥. والثقات ٩/ ١٢٢. وسؤالات الأجرى ٢/ ١٨. والأنساب ١/ ٢٨٨. والمشتمل ٢٧٢. والتهذيب ٤٦٦/ ٩. والتقريب ٥٠٨).

[٣٧٥]. ومُحَمَّد بن منصور بن داود الطُّوسِيّ البغدادي [٣٦٨]. ومُحَمَّد بن المنهال الضير البصري [٣٦٩]. ومُحَمَّد بن مهران الجَمَّال الرَّازِيّ [٣٧١]. ومُحَمَّد بن هشام بن أبي خَيْرَة شَيْب البَصْرِيّ المِصْرِيّ [٣٩٠]. ومُحَمَّد بن هشام بن عيسى الطَّالْقَانِيّ المَرْوُوزِيّ البغداديّ القصير [٣٩١]. ومُحَمَّد بن الوزير بن الحَكَم السَّلَمِيّ الدَّمَشْقِيّ [٣٩٢]. ومُحَمَّد بن الوزير بن قيس العبدِيّ الواسِطِيّ، العابد [٥٤٨ / ١٠ لك]. ومُحَمَّد بن الوليد بن عبد الحميد القرشيّ، البُسْرِيّ^(١)، البصريّ البغداديّ: حَمْدَان^(٢) [٥٤٩ / ١١ لك]. ومُحَمَّد ابن يحيى بن أبي حَزْم القطعيّ البصريّ^(٣) [٣٩٧]. ومُحَمَّد بن يُحْيَى بن أبي سَمِينَة مِهْرَان التَّمار^(٤) [٥١٠ كج]. ومُحَمَّد بن يحيى بن عبد الكريم الأزديّ البصريّ البغداديّ [٣٩٥]. ومُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهَلِيّ النِّسَابُورِيّ [٣٩٨]. ومُحَمَّد ابن يحيى بن فَيَاض الزَّمَانِيّ البصريّ الحَنَفِيّ [٣٩٩]. ومُحَمَّد بن يُحْيَى بن مِهْرَان = مُحَمَّد بن يُحْيَى بن أبي سَمِينَة. ومُحَمَّد بن يَوْسُف الزِّيَادِيّ^(٥) [٥٦٠ / ٢٢ لك]. ومُحَمَّد بن يونس النَّسَائِيّ [٤٠٠]. ومحمود ابن خالد بن يزيد السَّلَمِيّ [٤١٢ مكرر ٤١٣ محمود بن خالد السَّلَمِيّ الدَّمَشْقِيّ].

(١) نسبة إلى بُسْر بن أرطاة، وقيل: ابن أبي أرطاة. (انظر: الأنساب ١ / ٣٤٩).

(٢) نص ابن عساكر في (المشتمل ٢٧٦) على رواية (د) عنه.

(٣) روى عنه أبو حاتم؛ وقال: «صالح الحديث صدوق». واختار ابن حجر: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (م د ت س). وقال مَسْلَمَة: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ولم يُذكر بجرح. وقال الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأقرب؛ والله أعلم.

(٤) انظر: الجرح ٨ / ١٢٤. والثقات ٩ / ١٠٦. والكاشف ٢ / ٢٢٩. وتهذيب ٩ / ٥٠٨. والتقريب ٥١٢).

(٥) قال أبو حاتم: «صدوق». وتبعه ابن حجر. بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د)، والرَّازِيّان، وأحمد بن الحسين الصوفي؛ وقال: «ثقة». وأثنى عليه أحمد. وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ولم يُذكر بجرح. وقال الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأوجه.

(انظر: الجرح ٨ / ١٢٤. والثقات ٩ / ٨٦. وتاريخ بغداد ٣ / ٤١٣. والمشتمل ٢٨١. وتهذيب الكمال ٢٦ / ٦١٥. والكاشف ٢ / ٢٢٩. وتهذيب ٩ / ٥١١. والتقريب ٥١٢).

(٥) «روى عنه أبو داود»؛ قاله: ابن عساكر، والمزِّي، وابن حجر. لكن اعتبر الأخير الزِّيَادِيّ والزَّيْدِيّ واحداً، وقال: «صدوق». لكن إن كانا واحداً، فقد فات (التهذيب) بعض ترجمة الزَّيْدِيّ؛ مثل: قول ابن حبان: «ربما أخطأ وأغرب». وحكاية الحاكم توثيق أبي علي النيسابوري له، وتخطئته في حديث الاستغفار للمشرّكين. اهـ.

فالرجل ثقة؛ أما الخطأ والتفرد فلا يضران الثقات إلا إذا كثر منهم؛ ولفظ: «ربما» هنا يفيد التقليل؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ٩ / ١٠٤. والمستدرک ٢ / ٣٣٥، تفسير سورة التوبة، باب المسجد الذي أُسس على التقوى.... والمشتمل ٢٨٤. وتهذيب الكمال ٢٧ / ٦٥. وتهذيب ٩ / ٥٣٨. والتقريب ٥١٥).

ومحمود بن خالد السلمي [٤١٣ مكرر ٤١٢ محمود بن خالد بن يزيد السلمي].
ومحمود بن خدّاش الطالقاني البغدادي^(١) [٥٢٨ كج]. ومحمد بن خالد بن يزيد الشعيري
البغدادي العسقلاني الطرسوسي [٤٢٠]. وابن المديني = علي بن عبد الله. ومردويه =
أحمد بن محمد بن موسى. والمزني = إسماعيل ابن يحيى. ومسدّد بن مسرهد بن مسرّبل
البصري [٤١٤]. ومسلم بن إبراهيم الشّحّام - القصاب - الفراهيدي البصري [٤١٠]. ومسلم
بن حاتم الأنصاري أبو حاتم البصري

«ربما وهم»^(٢) [٤١١ مكرر ٢٥٨ علي بن مسلم بن حاتم (وعلي وهم)]. ومُشكّدانة =
عبد الله ابن عمر بن محمد. ومُصَرّف بن عمرو بن السريّ اليمامي - الأيامي - الهمداني الكوفي
[٤٢٣]. ومُصْعَبُ بن عبد الله بن مُصْعَبِ الزُّبَيْرِي المديني، النسابة^(٣) [٤٨٧ كج]. ومعاذ بن أسد
الغنوي المروزي البصري [٤١٦]. والمفلوج = عبد الله ابن سالم. ومقاتل بن محمد الرازي
النَّصْرَبَازِي^(٤) [٤٢٢]. والمُتَعَد = عبد الله بن عمرو بن ميسرة. وابن المنادي = محمد بن عبيد الله
البغدادي. والمنذر بن الوليد بن عبد الرحمن العبدي البصري [٤٢٤]. ومنصور بن - أبي مزاحم -

(١) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه: (ت عس ق)، وبقي. وقد وثقه: ابن معين، والأزدي، ومسلمة بن قاسم، وذكره ابن حبان في (الثقات). وعن ابن محرز، عن ابن معين: أنه خطأه في رفع حديث، وقفه الخفاف. اهـ. وروى عنه الهد ٣٤٧، ح ٤٢٦. وقال الذهبي: «ثقة»؛ فهو الاختيار الأظهر؛ والله أعلم.
(انظر: سؤالات ابن محرز ١/١٠٦، ٢/١٧٩. والثقات ٩/٢٠٢. وتاريخ بغداد ١٣/٩٠. وتهذيب الكمال ٢٧/٢٩٨. والكاشف ٢/٢٤٥. والتهذيب ١٠/٦٢. والتقريب ٥٢٢).

(٢) قال الحافظ: «صدوق ربما وهم». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، (ت) وقال هو والطبراني: «ثقة». وقال ابن حبان: «ربما أخطأ». اهـ. وقال الذهبي: «وثق». فلا أظهر أنه: «ثقة ربما وهم».
(انظر: الثقات ٩/١٥٨. والكاشف ٢/٢٥٨. والتهذيب ١٠/١٢٤. والتقريب ٥٢٩).

(٣) تفرد الحافظ بقوله: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (ق)، و(م) خارج (الصحيح) و(د) خارج (السنن). غمزه البعض لوقفه في محنة القول بخلق القرآن، وإلا ليس فيه سوى التوثيق والثناء؛ فقد أسند الخطيب إلى أحمد، قوله: «مُستثبت». وقال ابن معين، والدارقطني، ومسلمة، وأبو بكر بن مردويه: «ثقة». اهـ. وقال الذهبي: «ثقة». والوقف ليس بمغمز هنا.
(انظر: الثقات ٩/١٧٥. وتاريخ بغداد ١٣/١١٤. والكاشف ٢/٢٦٨. وإكمال مغلطاي ١١/٢١٦. والتهذيب ١٠/١٦٣. والتقريب ٥٣٣).

(٤) ليس من رجال (التقريب). روى عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان؛ وقال الأول: «كان ثقة فقيها». وقال الثاني: «كان ثقة مأمونا».
(انظر: الجرح ٨/٣٥٥).

بَشِير التُّرْكِي البَغْدَادِيّ الكاتب [٤١٧]. ومَهْدِيّ بن حفص البَغْدَادِيّ^(١) [٤٢١]. وموسى بن إسماعيل المِنْقَرِيّ أبو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيّ البَصْرِيّ [٤٠٢]. وموسى بن سَهْل بن قَادِم الرَّمْلِيّ [٤٠٣]. وموسى بن عامر بن عُمارة:

ابن أبي الهَيْذَام المُرِّي الدَّمَشَقِيّ^(٢) [٤٠٤]. وموسى بن عبد الرحمن بن زياد الحَلْبِيّ الأَنْطَاكِيّ القَلَاء «يُغْرِب»^(٣) [٤٠٦]. ومُؤَمَّل بن إهاب - يهاب - بن قُفْل الكُوفِيّ الرَّمْلِيّ^(٤) [٤٠٨]. ومُؤَمَّل بن الفضل بن مجاهد الحَرَّانِيّ - الجَزْرِيّ^(٥) - [٤٠٧]. ومُؤَمَّل بن هشام، اليَشْكُرِيّ البَصْرِيّ [٤٠٩]. وابن النَّحَّاس

(١) قال ابن حجر: «مقبول». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، وقال الخطيب، ومُسَلَّمَة: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. وقد وثقه الذهبي؛ ولم يُذكر بجرح؛ فهو ثقة بلا ريب.
(انظر: الثقات ٩/ ٢٠١. وتاريخ بغداد ١٣/ ١٨٤. والكاشف ٢/ ٢٩٩. والتهذيب ١٠/ ٣٢٥. والتقريب ٥٤٨).

(٢) قال الحافظ: «صدوق له أوهام». وفي (تهذيبه): روى عنه (د) حديثاً أو حديثين. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال عَبْدَان: «أبو داود لا يُحدث عنه». وقال ابن عدي: له إفرادات عن الوليد. اهـ.
والتحقيق: أن تَمَّة كلام ابن حبان: «يُغْرِب». وأما نفى تحديث أبي داود عنه، فمسياقة معينة؛ وهي روايته عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي؛ فإن الوليد كان يدلس عنه ويسوّي؛ لكن عنه، عن غير الأوزاعي، فهي أربعة أحاديث في (السنن) ح: ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٣٢، ٤٦٣٩) منتقاة من صحيح مروياته. وأما إنكار إفراداته عن الوليد، فتعقبه الذهبي في (الميزان، والمغني)؛ فقال: «صدوق صحيح الكتب، تكلم فيه بعضهم بغير حُجَّة، ولا يُنكر له تفردة عن الوليد؛ فإنه أكثر عنه»؛ ووثقه في (الكاشف). وهو الاختيار الأليق به.
(وانظر: الثقات ٩/ ١٦٢. والكمال ٦/ ٢٣٤٩. والمغني ٢/ ٦٨٤. والميزان ٤/ ٢٠٩. والكاشف ٢/ ٣٠٥. والتهذيب ١٠/ ٣٥١. والتقريب ٥٥٢).

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابن حبان: «يُغْرِب». لذا قال ابن حجر: «صدوق يُغْرِب». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، (س) وقال: «لا بأس به». وقال مُسَلَّمَة: «ثقة». اهـ.
وقال الذهبي: «ثقة». فهو إن لم يكن ثقة، فثقة يُغْرِب؛ والله أعلم.
(انظر: الثقات ٩/ ١٦٢. والكاشف ٢/ ٣٠٥. والتهذيب ١٠/ ٣٥٥. والتقريب ٥٥٢).

(٤) قال الحافظ: «صدوق له أوهام». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د)، (س) - وقال: «لا بأس به». وقال مرة: «ثقة» -، وأبو حاتم؛ وقال: «صدوق». وزاد مُسَلَّمَة: «ثقة». وقال ابن الجُنَيْد: كأن ابن معين «ضعفه». وذكره ابن حبان في (ثقاته). اهـ.
وقال العَسَانِي: «ثقة». وقد أطلق عليه الذهبي لفظ: «صدوق». وأما قول الحافظ: «له أوهام»؛ فأصله أن ابن معين وَهَّمه في حديث واحد؛ قال فيه: «ليس بشيء». فهو لم يضعفه مطلقاً، فضلاً عن تفرد به بذلك. ثم إن الدكتور/ أحمد نور سيف تعقبه في (سؤالات ابن الجُنَيْد)، وبيّن أن العُهْدَة فيه على غيره؛ ثم قال: ويبدو أنه لا وجه ظاهر لطعن يحيى فيه. اهـ. فهو ثقة؛ والله أعلم.
(وانظر: سؤالات ابن الجُنَيْد ٤٤٢، ٤٤٥. والجرح ٨/ ٣٧٥. والثقات ٩/ ١٨٨. والكاشف ٢/ ٣١٠. والتهذيب ١٠/ ٣٨١. والتقريب ٥٥٥).

(٥) قال ابن حجر: «صدوق». بينما جاء في (تهذيبه): روى عنه (د) - وقال: «أمرني النَّفِيلِيّ أن أكتب عنه» -، وأبو حاتم، وقال: «ثقة رَضِي». وقال أحمد: «زعموا لا بأس به». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ويضاف: توثيق الذهبي له؛ فهو الاختيار الأظهر.
(انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد ٢٧٤. وسؤالات الأَجْرِيّ ٢/ ٢٦٠. والثقات ٩/ ١٨٨. والمشمّل ٢٩٩. والكاشف ٢/ ٣١٠. والتهذيب ١٠/ ٣٨٣. والتقريب ٥٥٥).

= عيسى ابن مُحَمَّد. والنَّزَّيِّي = عبد الأعلى بن حماد. ونصر بن علي بن نصر بن علي البصري [٤٢٥]. ونصر بن المهاجر المصيصي [٤٢٦]. ونُصير بن الفرج الثَّغَرِيّ الأَسَلِيّ الشَّامِيّ [٤٢٨]. والنُّفَيْلِي = عبد الله بن مُحَمَّد ابن علي. ونُوح بن حبيب القُومِيِّيّ البَذَشِيّ [٤٢٩]. وهارون بن زيد بن يزيد بن أبي الزرقاء المَوْصِلِيّ الرَّمْلِيّ^(١) [٤٤٧]. وهارون بن سعيد بن الهيثم الأيَّيِّ ثم المصري [٤٤٤]. وهارون بن عبد الله بن مروان البغداديّ البَزَّاز: الحَمَّال [٤٤٥]. وهارون بن مُحَمَّد بن بَكَار العامِلِيّ الدَّمَشْقِيّ^(٢) [٤٤٨]. وهارون بن معروف المَرْوَزِيّ البغداديّ الحَزَّاز الصَّرِير [٤٤٣]. وهُدْبَة بن خالد بن الأَسْوَد البصريّ: هَدَّاب [٤٤٩]. وهشام بن بهرام المدائني البغداديّ [٤٤٢]. وهشام بن خالد ابن زَيْد الدَّمَشْقِيّ^(٣) [٤٤٠]. وهشام بن عبد الملك بن عِمْران اليَزَنِيّ الحِمَصِيّ «ربما وهم»^(٤) [٤٤١]. وهشام بن عبد الملك الباهليّ أبو الوليد الطيالسي [٤٣٨]. وهَنَاد بن السَّرِيّ الدَّارِمِيّ الكوفيّ [٤٥١]. وهلال بن بَشْر بن محبوب البصريّ [٤٥٢]. وهلال بن فَيَاض اليَشْكُرِيّ [٤٥٣ مكرر = ١٦٦ شاذّ ابن الفَيَاض]. والهِثْم بن خَالِد [أو ابن جَنَاد] الجُهَنِيّ الكُوفِيّ [٤٨٨ كج]. وابن أبي الهيثم = موسى بن عامر. وواصل

(١) روى عنه أبو حاتم، وقال: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د)، (س)، وقال: «لا بأس به». وقال مسَلَمَة: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ولم يُذكر بجرح. وقال الذهبيّ: «ثقة». وهو الاختيار الأقرب.

انظر: الجرح ٩٠/٩. والثقات ٢٤٠/٩. والمشمول ٣٠٧. والكاشف ٣٢٩/٢. والتهذيب ٥/١١. والتقريب ٥٦٨. (٢) روى عنه أبو حاتم، وقال: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د)، (س)؛ وقال هو ومسَلَمَة: «لا بأس به». اهـ. ولم يُذكر بجرح. ويضاف: قول مُغلَطاي: «ذكره ابن حبان في (الثقات)، وخرَج حديثه في (صحيحه)» - ولم أجده في (الثقات) - . وقال الذهبيّ: «ثقة». وهو الاختيار الأقرب؛ والله أعلم. انظر: الجرح ٩٧/٩. والإحسان ٢٥٥/١٨. والمشمول ٣٠٩. والكاشف ٣٣١/٢. والتهذيب ١٠/١١. والتقريب ٥٦٩.

(٣) قال أبو حاتم: «صدوق». وهو اختيار ابن حجر. وجاء في (تهذيبه): روى عنه (دق)، والرَّازِيَّان، وبَقِيَّ بن مُخَلَّد. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال مسَلَمَة: «ثقة». اهـ. ثم لم يُذكر بجرح. وقال الغَسَّانِيّ: «ثقة»؛ وزاد الذهبيّ: «مُفْتٍ»؛ فهو الاختيار الأظهر.

انظر: الجرح ٥٧/٩. والثقات ٢٣٣/٩. والكاشف ٣٣٦/٢. والتهذيب ٣٧/١١. والتقريب ٥٧٢.

(٤) قال ابن حجر: «صدوق ربما وهم». بينها جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د س ق)، والرَّازِيَّان، وبَقِيَّ. قال أبو حاتم: «كان متقناً في الحديث». وقال النسائيّ: «ثقة». وقال مرة: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في (ثقاته). وعن (د): «شيخ ضعيف». اهـ. وقال مرة: «مُغْفَل». روى عنه حديثاً وحيداً، عن بقية... (السنن، باب المذي، ح ٢١٣؛ وقال: وليس هو - الحديث - بالقوي). فالحمل فيه على بقية، وغيره. وقال الذهبيّ: «ثقة». فهو: «ثقة ربما وهم»؛ والله أعلم.

(وانظر: سؤالات الأَجْرِيّ ٢/٢٠٣، ٢٥١. والجرح ٦٦/٩. والثقات ٢٣٣/٩. والمشمول ٣١٢. والكاشف ٣٣٧/٢. والتهذيب ٤٥/١١. والتقريب ٥٧٣).

بن عبد الأعلى بن هلال الكوفي [٤٣٦]. ووَحْشِيّ = مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصعب. والوليد بن شجاع بن الوليد السَّكُونِيّ [٤٣٥]. والوليد بن أبي طلحة = الوليد بن يزيد. والوليد بن عُتْبَة الأشْجَعِيّ الدَّمَشْقِيّ [٤٣٣]. والوليد بن يزيد بن أبي طَلْحَة الرَّمْلِيّ [٤٣٤]. ووَهْب - وهبان - بن بَقِيَّة الواسِطِيّ [٤٣١]. ووَهْب بن بَيَّان الواسِطِيّ [٤٣٠]. ويحيى بن أيوب المَقَابِرِيّ البغدادِيّ [٤٥٥]. ويحيى بن حبيب بن عَرَبِيّ البَصْرِيّ [٤٥٨]. ويحيى بن حكيم المَقُومِيّ البَصْرِيّ [٤٥٩]. ويحيى بن خلف البَاهِلِيّ البَصْرِيّ: الجُوبَارِيّ^(١) [٤٦٠]. ويحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير الحِمَصِيّ^(٢) [٤٦١]. ويحيى بن مُحَمَّد ابن السَّكَن البَزَاز البَصْرِيّ البغدادِيّ^(٣) [٤٥٦]. ويحيى بن مَعِين بن عَوْن البغدادِيّ الإمام [٤٥٤]. ويحيى بن موسى بن عبد ربّه الحُدَّائِيّ البَلْخِيّ: ابن خَتّ [٤٦٢]. ويزيد بن خالد بن يزيد الهَمْدَانِيّ الرَّمْلِيّ [٤٦٤]. ويزيد بن عبد ربه الجُرْجُسيّ الزُّبَيْدِيّ الحِمَصِيّ [٤٦٥]. ويزيد بن قُبَيْس بن سليمان السَّيْلَحِيّ الجَبَلِيّ الحِمَصِيّ [٤٦٦].

(١) قال الحافظ: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (م د ت ق)، وأبو بكر البزار. وذكره ابن حَبَّان في (الثقات). اهـ. ويضاف: قول البزار: «ثقة». فالأليق به التوثيق.

(انظر: الثقات ٩/ ٢٦٨. وكشف الأستار ١/ ٥٨، ح ٧٨. والتهذيب ١١/ ٢٠٤. والتقريب ٥٨٩).

(٢) قال ابن حجر: «صدوق عابد». وقد جاء في (تهذيبه): روى عنه: (د س ق)، والرازيان، وبَقِيّ ابن مُخَلَّد، وأبو عَرُوبَة؛ وقال: «لا يسوى نواة في الحديث». وتعقبه ابن عدي، فقال: «له أحاديث صالحة عن شيوخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غيره، وهو معروف بالصدق، وليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال النسائي: «لا بأس به». وقال أيضاً هو، وعمرو بن عوف: «ثقة»؛ وزاد مسَلَمَة: «مأمون». وكان أحمد يُجِلُّه، وقال: «نعم الشيخ هو». اهـ. ويضاف: قول أبي حاتم في نسخة (للجرح): «ثقة صدوق». وقول أبي داود: «لم يكن به بأس». وقول الذهبي في (الكاشف): «ثقة»؛ وفي غيره: «صدوق». وذكر ابن حَبَّان له في (الثقات). وقد وصف بالصلاح والعبادة؛ فهو ثقة عابد؛ والله أعلم.

(انظر: سؤالات الأَجَرِّيّ ٢/ ٢٣٩. والجرح ٩/ ١٧٤. والثقات ٩/ ٢٦٥. والكامل ٧/ ٢٧٠٦. والمغني ٢/ ٧٤٠. والميزان ٤/ ٣٩٦. والكاشف ٢/ ٢٧١. والتهذيب ١١/ ٢٥٥. والتقريب ٥٩٤).

(٣) قال ابن حجر: «صدوق»؛ وهو قول مسَلَمَة. وجاء في (التهذيب): روى عنه (خ د س). وقال صالح جزرة: «لا بأس به»؛ وهو أحد قولي النسائي؛ وقوله الآخر: «ثقة». وذكره ابن حَبَّان في (الثقات). وقال إسحاق بن راهويه في (مشيخته): «رأيت عنده، عن ريجان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حُصَيْن، عن عكرمة؛ عامتها مناكير». اهـ. فهو غمز - لو سُلم به - مقيد بسياق خاص؛ فإن عامة رجال هذا الإسناد ضعفاء، فيكون الحمل فيه على غير ابن السكَن هذا؛ فداود؛ ثقة إلا في عكرمة. وإبراهيم بن [مُحَمَّد] ابن أبي يحيى، متروك. وبقية رجاله لم يسلموا من جرح (يلاحظ التقريب). وفيما عدا ذلك، فإن توثيق الذهبي له هو الاختيار الأليق بحاله؛ والله أعلم.

(انظر: الثقات ٩/ ٢٦٩. وتاريخ بغداد ١٤/ ٢٠٥. والمشمئ ٣٢١. وإكمال مُغَلَّطاي ١٢/ ٣٥٩. والكاشف ٢/ ٣٧٤. والتهذيب ١١/ ٢٧٢. والتقريب ٥٩٦).

ويزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي القرشي مولا هم^(١) [٤٦٧]. ويعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي الواسطي البغدادي [٤٦٨]. ويعقوب بن كعب الحلبي الأنطاكي [٤٦٩]. ويوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الكوفي البغدادي: الرازي^(٢) [٤٧٠]. وأبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي [٤٧١]. وأبو العباس القلوري البصري [٣٦٢]. وأبو يعقوب [٤٧٣ مكرر ٦٧ إسحاق - بن أبي إسرائيل - إبراهيم بن كاجرا].



(١) قال الحافظ: «صدوق». وجاء في (تهذيبه): روى عنه (د س)، وأبو حاتم الرازي، وابن أبي حاتم؛ وقال: «ثقة صدوق». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال ابن يونس: «ثقة». وقال النسائي: «صدوق». اهـ. ويضاف: قول النسائي، والدارقطني، والذهبي: «ثقة». ولم يذكر بجرح. وفي مثل هذا المقام يحمل لفظ: «صدوق» على المبالغة في الصدق، أولى من حمله على التفرد؛ لتألف أقوالهم؛ فهو ثقة بلا ريب؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ٢٨٩/٩. والثقات ٢٧٧/٩. والمشتمل ٣٢٥. وتهذيب الكمال ٢٣٤/٣٢. والكاشف ٣٨٩/٢. والتهذيب ٣٥٧/١١. والتقريب ٦٠٤).

(٢) قال ابن معين، وأبو حاتم: «صدوق». واختاره الحافظ. وجاء في (تهذيبه): روى عنه: (خ د ت ع س ق)، والرازيان. قال النسائي: «لا بأس به». وقال الخطيب: «وصفه غير واحد من الأئمة بالثقة». وقال مسلمة: «ثقة». وذكره ابن حبان في (الثقات). اهـ. ولم يذكر بجرح. وقال الذهبي: «ثقة». وهو الاختيار الأقرب؛ والله أعلم.

(انظر: الجرح ٢٣١/٩. والثقات ٢٨٢/٩. وتاريخ بغداد ٣٠٤/١٤. والسير ٢٢١/١٢. والتهذيب ٤٢٥/١١. والتقريب ٦١٢).

الْخَاتِمَةُ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا آخر مايسر الله تحريره من شيوخ أبي داود الثقات؛ قد مكّنت المادة المجموعة من إيصال العدد إلى ثلاثٍ وسبعين وثلاث مئة (٣٧٣) شيخ، مثّلت موضوع البحث وقوامه، لتشكّل نسبتهم قرابة سبعين [٧٠٪] من مجموع شيوخه البالغ واحد وأربعين وخمس مئة (٥٤١) شيخ؛ وهي أهم نتائج هذا البحث؛ يوضحها مُفصّلةً الجدول التالي:

بيان نوع شيوخ أبي داود	عددهم	النسبة المئوية	نسبة الثقات إلى المجموع
العدد الإجمالي لشيوخه	٥٤١	—	—
مجمّل عدد الثقات من شيوخه	٣٧٣	٦٨,٩٥	—
ثقات وثقّهم الحافظ بن حجر	٢٥٠	٤٦,٢١	٤٦,٢١
ثقات لم يوثّقهم الحافظ بن حجر	١٢٣	٢٢,٧٤	٢٢,٧٤
ميزان نسبة الثقات إلى المجموع	٣٧٣	—	٦٨,٩٥



مَجْلَدُ تَعْظِيمِ الْوَحَّائِيْنَ

المصادر والمراجع

١. أبو الوليد الباجي وكتابه التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاريّ في (الجامع الصحيح)، للباجي: سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ). دراسة وتحقيق: د. أبو لبابة حسين (الرياض: دار اللواء، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان البُسْتِيّ: محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ رتبه وقربه: الأمير علاء الدين بن بَلْبَانَ الفارسيّ (ت ٧٣٩هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل: الخليل بن عبد الله القزوينيّ (ت ٤٤٦هـ) تحقيق: د - محمد سعيد إدريس (الرياض: مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٤. إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق عادل محمد، وغيره (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
إكمال مُغلطاي = إكمال تهذيب الكمال.
٥. الأنساب، للسمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت ٥٦٢هـ). تعليق عبد الله عمر البارودي (بيروت: دار الجنان، ودار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٦. بيان الوهم والإيهام الواقعيّ في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي: أبي الحسن علي ابن محمد بن عبد الملك (ت ٦٢٨هـ)؛ دراسة وتحقيق: الحسين آيات سعيد (الرياض: دار طيبة، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٧. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي: محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ) (بيروت: تصوير دار مكتبة الحياة، ط «؟»).
٨. تاريخ الإسلام، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق: عمر عبد السلام تدمري (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٩. تاريخ بغداد، للخطيب: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) (بيروت: دار الكتاب العربي، «؟»).
١٠. تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين؛ (الرياض: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ط، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م).
١١. تاريخ الثقات للعجلي: أحمد (ت ٢٦١ هـ) رتبة الهيثمي: علي (ت ٨٠٧ هـ) عناية: د - عبد المعطي قلعجي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م).
١٢. تاريخ الدارمي: عثمان بن سعيد (ت ٢٨٠ هـ)، عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق د - أحمد نور سيف (بيروت: دار المأمون، ط ١).
١٣. تاريخ ابن مَرْتَد: هاشم بن مَرْتَد الطبراني (ت ٢٧٨ هـ)، عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)؛ تحقيق: نظر محمد الفاريابي (الرياض: المطابع العالمية، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
١٤. تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين: تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: أبي حفص عمر (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق صبحي السامراء (ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).
١٥. تاريخ واسط، لبحتل: أسلم بن سهل الواسطي (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق كوركيس عواد (بغداد: مطبعة المعارف، ط، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
١٦. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) (طبع أسعد طرابزونى الحسيني، ط، ١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ) صدر منه ٣ أجزاء.
١٧. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف (مصر: دار الكتب الحديثة، ط ٢، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م).
١٨. التدليس في الحديث؛ حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به، الدِّمِينِي: د. مِسْفَر بن غرم الله (الرياض: نشر المؤلف، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
١٩. تذكرة الحفاظ، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) (بيروت: تصوير دار إحياء التراث العربي، عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط «؟»).

٢٠. تسمية شيوخ أبي داود للجَيَّانِيّ:

التعديل للباجي = أبو الوليد الباجي وكتابه التعديل والتجريح.

٢١. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق: د - عبد الغفار

البنداري (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

٢٢. تقريب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: محمد عوامة (حلب: دار الرشيد،

ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

التقريب = تقريب التهذيب.

٢٣. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ). علق

عليه وعني به: أبو عاصم حسن بن عباس قطب (القاهرة: نشر مؤسسة قرطبة، ودار المشكاة، ط ١،

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٢٤. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي: العلامة عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت

١٣٨٦هـ). تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد عبد الرزاق حمزة، (القاهرة: دار الكتب

السلفية، ط «؟»).

٢٥. تهذيب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) (بيروت: تصوير دار صادر، عن ط ١،

مطبعة دار المعارف، بحيدر آباد بالهند، ١٣٢٧هـ).

٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (ت ٧٤٢هـ). تحقيق: د - بشار عواد (بيروت: مؤسسة

الرسالة، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٤١٣هـ - ١٩٨٠-١٩٩٢م).

التهذيب = تهذيب التهذيب.

٢٧. الثقات، لابن حبان: محمد بن حبان البُسْتِيّ (ت ٣٥٤هـ) (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة

عن ط ١، بالهند، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

ثقات ابن شاهين = تاريخ أسماء الثقات.

ثقات العجلي = تاريخ الثقات للعجلي.

٢٨. جامع الترمذي: أبي عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وغيره، (مصر: المكتبة الإسلامية، ط «؟»).
٢٩. الجامع الصحيح، للبخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، رقمها وعلق عليها ووضع فهرسها محمد فؤاد عبد الباقي (مصر: بولاق، ط «؟»).
٣٠. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ) (بيروت: دار الكتاب العلمي، مصور عن طبعة ١ بالهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).
٣١. ذيل الكاشف، للعراقي: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٢٦هـ). تحقيق: بوران الضناوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٣٢. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي: محمد بن عبد الحي (ت ١٣٠٤هـ)؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٣٣. سنن أبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس. (حمص: نشر محمد علي السيد، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م).
٣٤. سنن الترمذي = جامع الترمذي.
٣٥. السنن الكبرى للنسائي: أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق: د - عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
٣٦. سنن النسائي: أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (بيروت: دار المعرفة، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٧٣. السنة، للخلال: أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عطية بن عتيق الزهراني (الرياض: دار الراية، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
٣٨. سؤالات الآجري: أبي عبيد (بعد ٣٠٠)، لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: د - عبد العليم البستوي (مكة: مكتبة دار الاستقامة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
٣٩. سؤالات البرقاني: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب (ت ٤٢٥هـ)، للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق: د - عبد الرحيم محمد القشقر (باكستان: نشر خانة جميلي، ط ١، ١٤٠٢هـ).

٤٠. سؤالات ابن الجُنَيْد: إبراهيم بن عبد الله الحنبلي (ت ٢٦٠هـ) ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) تحقيق د - أحمد نور سيف (المدينة: مكتبة الدر، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٤١. سؤالات الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) للدارقطنيّ (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق د - موفق عبد الله عبدالقادر (الرياض: مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
٤٢. سؤالات أبي داود السَّجِسْتَانِيّ (ت ٢٧٥)، للإمام أحمد في الجرح والتعديل؛ تحقيق: د - زياد محمد منصور (المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
٤٣. سؤالات السلميّ: محمد بن الحسين (ت ٣٤٠هـ)، للدارقطنيّ (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق: د. سليمان آتش (الرياض: دار العلوم، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- سؤالات ابن مَحْرَز = معرفة الرجال ليحيى بن معين، برواية ابن محرز.
٤٤. سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وغيره (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠١-١٤٠٩هـ - ١٩٨١-١٩٨٨م).
- السير = سير أعلام النبلاء.
- شيوخ أبي داود للجواني = تسمية شيوخ أبي داود.
- صحيح البخاريّ = الجامع الصحيح.
٤٥. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
٤٦. ضعفاء العقيلي = الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢) تحقيق: د - عبد المعطي قلعجي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- طبقات السبكيّ = طبقات الشافعية الكبرى، له.
- طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى له.
٤٧. الطبقات الكبرى، لابن سعد: محمد (ت ٢٣٠هـ) (بيروت: دار صادر، ط «؟»).

٤٨. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ)؛ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).
- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس.
٤٩. العبر في خبر من غبر، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: أبي هاجر محمد بسيوني زغلول (بيروت: دار الكتب العلمية، ط «؟»).
- علل أحمد = كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.
٥٠. كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، برواية ابنه عبد الله؛ تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٥١. غاية النهاية في طبقات القراء للجزري: محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ). تحقيق: ج برجستر أسبر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط، ١٣٥٢هـ).
٥٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)؛ ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، عناية: محب الدين الخطيب (القاهرة: دار الريان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
٥٣. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي. تأليف السخاوي: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ) (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
٥٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي (ت ٧٤٨هـ) عناية محمد عوامة، وأحمد نمر الخطيب (جدة: دار القبلة للثقافة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٥٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: أبي أحمد عبد الله (ت ٣٦٥) تحقيق: لجنة، بإشراف الناشر (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- الكامل = الكامل في ضعفاء الرجال.
٥٦. كتاب الأسامي والكنى للحاكم أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد (ت ٣٧٨هـ)، تحقيق: يوسف الدخيل، وعبد الرحمن الرجعان، ومؤيد الحماد (المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م) خرج منه ٦ أجزاء.

٥٧. كتاب المراسيل، لأبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عبده الفلاح السلفي (لاهور: المكتبة العلمية، ط «؟»).
٥٨. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي: علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط «؟»).
٥٩. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ) (القاهرة: توفيق عفيفي، ط ١).
- كنى الحاكم = كتاب الأسامي والكنى.
٦٠. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ) (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).
- اللسان = لسان الميزان.
٦١. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ط ١، ١٣٩٦هـ).
٦٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر سليمان (ت ٨٠٧هـ) (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٧م).
٦٣. المَحَلَّى لابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، (مصر: مطبعة النهضة، ط «؟»).
- المراسيل، لأبي داود = كتاب المراسيل.
٦٤. مسائل أبي داود للإمام أحمد (ت ٢٤١) (بيروت: محمد أمين دمج، ط «؟»).
- المسائل = مسائل أبي داود للإمام أحمد.
٦٥. المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري: أبو عبد الله ابن البيّ (ت ٤٠٥هـ) (بيروت: تصوير محمد أمين دمج، عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط «؟»).
٦٦. مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق: حسين سليم أسد (دمشق وبيروت: دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- المشتمل = المعجم المشتمل.

٦٧. المعجم المشتمل... شيوخ الأئمة النبل. لابن عساكر: علي بن الحسن (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: سكيته الشهابي (دمشق: دار الفكر، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
٦٨. معرفة الرجال ليحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) برواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، وغيره (دمشق: مجمع اللغة العربية، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
٦٩. المعرفة والتاريخ للفسوي: يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ) تحقيق: د - أكرم ضياء العمرى (بغداد: مطبعة الإرشاد، ط ١، ١٣٩٢ هـ).
٧٠. المغني في الضعفاء، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق: د - نور الدين عتر (حلب: دار المعارف، ط ١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م).
- المغني = المغني في الضعفاء، للذهبي.
٧١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)؛ تحقيق: علي محمد البجادي (بيروت: دار المعرفة، ط ١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م).
- الميزان = ميزان الاعتدال.
٧٢. النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤ هـ)؛ تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج (الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
٧٣. هدى الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) (القاهرة: دار الريان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م).
٧٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان: أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ)؛ تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت: دار صادر ودار الثقافة، ط ١، «؟»).
- الوهم والإيهام = بيان الوهم والإيهام.





مُلَخَّصَاتُ الْجَوَازِ بِاللُّغَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ